مُتُونُ طَالِبِ العِلْمِ
مُحَقَّقَةٌ عَلَى (٢٣٠) مَخْطُوطَة
المُسْتَوَى الخَامِسُ (٣)

الخُلَاصَةُ فِي النَّحْوِ

أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ

مُحَقَّقَةٌ عَلَى نُسْخَةٍ مَقْرُوءَةٍ عَلَى تِلْمِيذِ النَّاظِمِ وَعَلَيْهَا خَطُّهُ وَإِجَازَتُهُ، وَنُسْخَةٍ بِخَطِّ ابْنِ هِشَام
وَنُسَخٍ مَقْرُوءَةٍ عَلَى أَبِي حَيَّانَ وَابْنِ السَّرَّاجِ وَابْنِ عَقِيلٍ وَالفَيْرُوزَآبَادِيِّ، وَنُسَخٍ أُخْرَى

نَظَمَهَا
أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَالِكٍ الأَنْدَلُسِيُّ
رَحِمَهُ اللهُ (ت ٦٧٢ هـ)

تَحْقِيقُ
د. عَبْدِ المُحْسِنِ بْنِ مُحَمَّدٍ القَاسِمِ
إِمَامِ وَخَطِيبِ المَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

ⓗ عبد المحسن بن محمد القاسم ١٤٤٢هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجياني، محمد بن عبد اللّٰه ابن مالك الطائي

الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك). / محمد بن عبد اللّٰه ابن مالك الطائي الجياني؛ عبد المحسن بن محمد القاسم ـ ط٤.. المدينة المنورة، ١٤٤٢هـ.

٤٤٠ ص ١٧ x ٢٤سم

ردمك: ٢-٦٥٨٥-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١ـ اللغة العربية ـ النحو ٢ـ اللغة العربية ـ الصرف

أ. القاسم، عبد المحسن بن محمد (محقق) ب ـ العنوان

ديوي ١, ٤١٥ ١٤٤٢/٣٩٠٧

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٣٩٠٧

ردمك: ٢-٦٥٨٥-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الرابعة

١٤٤٢ هـ ـ ٢٠٢١م

مُتُونُ طَالِبِ العِلْمِ
مُحَقَّقَةٌ عَلَى (٢٣٠) مَخْطُوطَة
المُسْتَوَى الخَامِسُ (٣)

الخُلَاصَةُ فِي النَّحْوِ

أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ

مُحَقَّقَةٌ عَلَى نُسْخَةٍ مَقْرُوءَةٍ عَلَى تِلْمِيذِ النَّاظِمِ وَعَلَيْهَا خَطُّهُ وَإِجَازَتُهُ، وَنُسْخَةٍ بِخَطِّ ابْنِ هِشَامٍ
وَنُسَخٍ مَقْرُوءَةٍ عَلَى أَبِي حَيَّانَ وَابْنِ السَّرَّاجِ وَابْنِ عَقِيلٍ وَالفَيْرُوزآبَادِيِّ، وَنُسَخٍ أُخْرَى

نَظَمَهَا
أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ مَالِكٍ الأَنْدَلُسِيّ
رَحِمَهُ اللهُ (ت ٦٧٢ هـ)

تَحْقِيق
د. عَبْدِ المُحْسِنِ بْنِ مُحَمَّدٍ القَاسِم
إِمَامِ وَخَطِيبِ المَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

لأهمية المتون لطالب العلم
أُنشئ قسم في المسجد النبوي لحفظ هذه المتون،
ويضم العديد من الطلاب الصغار والكبار طوال العام
ويمكن الالتحاق به في حلقات التعليم عن بعد على رابط:
www.mottoon.com



لتَحْمِيلِ مُتونِ طالبِ العلم نُسخةً إلكترُونيَّةً،
والاستماعِ إلى شرحِها مباشرةً أو تَحْميلِها على رابط:
www.a-alqasim.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمَةُ

الحمد للَّه ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلام على نبيِّنا مُحمَّد، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين.

أمَّا بعد:

فإنَّ اللُّغةَ العربيَّةَ أشرفُ اللُّغاتِ وأجلُّها، والقرآنُ الكريم نزل بها، قال سبحانه: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾، وقد كان العربُ في الجاهليَّة وصدرِ الإسلام يتكلَّمون العربيَّةَ على سَجِيَّتِهم سالمةً من اللَّحْن، فلمَّا أَظْهَرَ اللَّهُ الإسلامَ على سائر الأديان، ودخل النَّاسُ فيه أفواجاً، وأقبلوا إليه أَرسالاً، واجتمعتْ فيه الأَلسِنةُ المتفرِّقة، واللُّغاتُ المختلِفةُ؛ فَشا اللَّحْن في اللُّغة العربيَّة، واستبان مِنها في الإعراب الذي هو حُليُّها، والمُوضِح لِمعانيها، فعَظُم الإشفاقُ مِن غلبةِ اللَّحْن وفسادِ اللُّغة، فوضعَ العلماءُ في صَدر الإسلام قواعِدَه ودوَّنُوها مَنْثُورةً في كُتُبهم، ومِنهم من نَظَم تلك القواعدَ في منظوماتٍ؛ تقريباً لمسائل العلم، وتسهيلاً على النَّاشِئة.

ومِن أولئك: إمامُ النَّحوِ أبو عبد اللَّه محمد بنُ عبد اللَّه ابنِ مالكٍ الطَّائيُّ الجَيَّانيُّ رحمه الله المتوفَّى سنة (٦٧٢هـ)، فقد نَظَم مسائل النَّحو في مَنظومَةٍ على بحر الرَّجَز، عدَّةُ أبياتِها (٢٧٥٧) بيتاً، سمَّاها: «الكافيةَ الشَّافية»، ثمَّ اختصرها في أُرجوزةٍ حَوَتْ أَلْف بيتٍ وبيتين (١٠٠٢)،

سمَّاها: «**الخُلَاصَةَ**»، واشْتَهَرت بـ«**أَلْفيَّة ابنِ مَالكٍ**»، امتازتْ بحُسن النَّظم والسَّلاسَةِ، والإحاطة بالقواعد النَّحويَّة، ومُهِمَّاتِ القواعد الصَّرفيَّة، مع ترتيبٍ مُحكَمٍ لموضوعاتها، فحَظِيَت بالقَبول، وانتشرت في الآفاق، وأقبل العلماءُ عليها حفظاً وشرحاً.

ولأهمِّيَّتها ولِاعتناء العُلماء بها في الأَمصار والأَعصار؛ حقَّقتُها على عددٍ من نُسَخِها الخَطِّيَّة النَّفِيسة؛ لتَظهر كما وضعها ناظِمُها.

وهي ضِمنَ المستوى الخامس مِن سلسلةِ «**مُتُونِ طَالِبِ العِلْمِ**»؛ المُشتملةِ على ستَّة مستوياتٍ، مُتضمِّنةٍ اثنَيْنِ وعشرِينَ (**٢٢**) مَتْناً، الخمسةُ الأُولَى منها مُحقَّقةٌ على أكثر من مِئَتَيْنِ وثلاثِينَ (**٢٣٠**) نسخةً خطِّيَّةً، مُنْتَخَبَةٍ مِنْ أكثرَ مِنْ ستِّ مِئَةِ (**٦٠٠**) نسخةٍ.

وقد أثبتُّ في هذه النُّسخة حواشيَ التَّحقيقِ المُتضمِّنةَ لبيان فروق النُّسَخ والتَّعليق عليها، وعَزوِ المسائل، وشرحِ الغريب، وغير ذلك، وأفردتُ نسخةً أخرى مجرَّدةً مِن جميع ذلك.

أسأل اللَّه تعالى أن يجعلَ عَمَلَنا فيه خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبَّلَه بقَبولٍ حسَنٍ.

وصلَّى اللَّه وسلَّم وبارك على نبيِّنا محمَّد، وعلى آله وصحبِه أجمعين.

د. عبد المحسن بن محمد القاسم
إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف
فرغتُ مِنه في الرَّابع من شعبانَ
مِن عام واحدٍ وأربعين وأربعِ مِئةٍ وألفٍ مِنَ الهجرة

مَنْهَجِي فِي التَّحْقِيقِ

١. رَمزتُ للنُّسخِ بالحُروفِ الأَبْجديَّة بِحسبِ تَاريخِها؛ الأَقْدم فالأَقْدم.

٢. أثبتُّ النَّصَّ على ما اشتهرَ من قواعدِ الإملاء المُعاصِر، ولم أُشِر إلى اختلاف النُّسخ فِي ذَلِك؛ كطريقةِ كِتابةِ الهَمَزات، ورَسْمِ التَّاءِ مَفتوحة أو مَرْبوطة، ونَحْو ذَلك.

٣. أثبتُّ في الحاشية الفُروقَ المُهمَّة بين النُّسَخ، مكتفياً بتسمية رُموز النُّسخ المخالِفَة للمثبتِ، دون النُّسخِ الموافقة للمَتن؛ إلَّا إذا كان الاختلافُ من قبيل الضَّبطِ؛ فإنِّي أذكرُها.

٤. إذا كان في حاشيةٍ بعض النُّسخ إشارةٌ إلى نسخة توافق النَّصَّ المثبت؛ فإنِّي لا أذكر ذلك، اكتفاءً بالنُّسخ المعتمدةِ، إلَّا إذا كَان في ذكر ذلك مزيدُ فائدةٍ.

٥. نبَّهتُ على مَا كان من قَبِيل الوهَم أو التَّصحيف الظَّاهر، وما ينكسرُ به الوزنُ من الفروقِ؛ وبخاصةٍ في النُّسَخ المُتقَنة، وهي: «أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ح،ك»، مكتفياً بذلك عن ذكرِ المثبت من بقيَّة النُّسخ.

٦. أهملتُ في الغالب ذِكرَ ما سها فيه النُّسَّاخ، مِمَّا هو مِن قبيل الأخطاءِ المَحْضةِ، وبخاصةٍ مَا كان منها من قَبيل الخطأ فِي الضَّبط؛ إلَّا إذا كان لهذَا الخطأ وجهٌ ولو ضعيفاً؛ فإنِّي أثبتهُ.

٧. لم أُثبت فروقَ الأجزاء المُلَفَّقةِ التي ترجَّح عند النَّظر أنَّها متأخرةٌ؛ في النُّسخ التِي وقع فيهَا ذلك عَلى ما تقدَّم في وصفِ النُّسخ.

٨. وقعَ في نُسخٍ: «ب،ط،ي»؛ شيءٌ من التَّصرُّف بقلمِ بعض قرَّاء النُّسخةِ، وقَد أهملتُ ما غلبَ على الظَّنِّ أنَّه تصرُّف من متأخِّرٍ.

٩. إذا كانَ في إحدى النُّسخ كلمةٌ غير واضحةٍ وتحتمل الخطأَ أو التفرُّد، وتحتمل الصوابَ وموافقةَ بقية النُّسخِ؛ فإنِّي أحملُها على الصَّوابِ الموافِقِ لبقيَّة النسخِ، ولا أُنبِّه على ذلكَ.

١٠. إذا ضُبِطت كلمةٌ في بعض النُّسخ وأُهْملت في البقيَّة؛ معَ عدم وجودِ خلافٍ بين النُّسخ المَضْبوطة، ورأيتُ أنَّ ضبطَها صحيحٌ؛ فإنِّي أُثْبت الضَّبط الموجود دون إشارةٍ إِلى النُّسخ المهملةِ، حتَّى لو كانت الكلمةُ من مواضع الخلافِ، وإذا اختلفت النُّسخ في الضَّبط فإنِّي أشير إلى ما في النُّسخ المضبوطة، ثمَّ أَعزو الضَّبطَ المختارَ إلى النُّسخ التي ورد فِيها، وأترك ذكر النُّسخ غيرِ المضبوطةِ.

١١. الرُّموز الواردةُ في حواشي النُّسخ لم أُثبتها كما هي - بحكاية صورة رمزها -، وإنَّما كتبتها باللَّفظِ المقصود منها، مثال ذلك حرف: «خ، خـــ» المقصود به الإشارة إلى نسخة أخرى؛ كتبته هكذا: «في نسخة على حاشية كذا:...»، ولفظ: «معاً» المشار به إلى صحَّة الوَجهَيْن في لفظِ الكلمة أو ضبطِها؛ استغنيتُ عنه بذكر الوَجهَيْن بلفظِهما.

١٢. راعيتُ في وصفِ اختلافِ ضَبطِ الكلمات: تَمييزَ علامة البناءِ وما يرجع إلى البِنيةِ الصَّرفية للكلمة؛ عَن علامات الإعرَاب.

١٣. رجَّحتُ بين فروقِ النسخ على النَّحو الآتِي:

أ - أرجِّح بين أوجه الخلاف في الضَّبط بإثبات الأصحِّ معنىً، وهُو الموافق - غالباً - لأكثرِ النُّسخِ.

ب - أَنقل ما يدلُّ على الرَّاجح من كلام شُرَّاح الألفيَّة، وهذه الدلالة إمَّا بالتَّصريح بأرجحيَّة الوجه، أو ببيانِهم لإعرابِ الكلمة، أو من خِلال ما يدلُّ عليه سياق الشَّرح.

ج - أكتفي بِنقل كلام المتقدِّم من الشُّرَّاح عن كلام مَنْ بعده - غالباً -، ما لم تكن فِي كلام المتأخِّر مزيدُ فائدةٍ، وقد أُحيل إلى مصادرَ أخرى.

د - نقلتُ من كلام الشُّرَّاح ما يوافق بعضَ الفروق المرجوحةِ لبيان وجهها، وأنَّها فرق معتبَر له وجهٌ صحيحٌ وليس وهماً.

هـ - أرجِّح أحد أوجهِ الخلاف في رَسْم الكلمة، أو في إبدالِها بكلمةٍ أخرَى، أو عند التَّقديم والتَّأخير بما ورد في أغلب النُّسخ، وأشير إلى ما يوافقُهُ من شروح الألفيَّة.

و - إذا تكرَّر الفرقُ وكان مأخذُ الخلاف فيه واحداً؛ فإنِّي أكتفي بالتَّعليقِ عليه في أوَّل موضعٍ وردَ فيه(١).

---

(١) مثل كلمة: «نحو» التي أكثر الناظمُ من ذكرها في سياقِ التمثيل مضافةً إلى ما بعدها؛ فإنَّه يجوز فيها في كثيرٍ من المواضع الرفعُ والنصب مطلقاً، ولم أُعلِّق على اختلاف النسخِ في كل موضعٍ.

ز - أهمُّ شروح الألفيَّة التي راجعتُها ونقلتُ منها أو أحلتُ إليها؛ هي[١]: شرحُ ابن النَّاظم، وشرح محمَّدِ بن أبي الفتح البَعْليِّ، وشرح المُراديِّ، وشرح ابنِ هِشام، وشرح البرهان ابن القَيِّم، وشرح ابنِ عَقيل، وشرح ابن جابر الهُوَّاريِّ، وشرح ابنِ هانِئ، وشرح الشَّاطِبيِّ، وشرح المَكوديِّ، وشرح المقريِّ، وإعرابُ الأزهري، وشرح السُّيوطيِّ، وشرح المَكْناسيِّ، وشرح الأُشْمونيِّ، وشرح ابنِ طولونَ، وإعراب الحطَّاب، وشرح الخطيب الشِّرْبينيِّ، وحواشي الشُّروح؛ كحاشيةِ الأزهري على شرحِ ابن هِشام، وحاشيةِ زكريَّا الأنصاريِّ على ابن النَّاظم، وحاشية ياسين العُليميِّ، وحاشية السُّجاعيِّ والخُضَريِّ ومحمد محيي الدِّين على ابنِ عَقيل، والصَّبَّان على الأشموني، وابنِ حَمْدون على المَكوديِّ، وكذا راجعتُ شرح الكافية الشَّافيةِ للنَّاظم؛ لكونِها أصل الألفيَّة، وأفدتُ أيضاً من حاشيةِ ابن هِشامٍ على نسخة «د»، وحاشيته الأخرى[٢] على الألفيَّة كذلك، وقد اعتمدتُ على النُّسخ المطبوعةِ لهذه الشُّروح، وراجعتُ بعض نسخِها الخطِّيَّة في بعضِ المواضعِ[٣].

---

(١) اكتفيتُ في العزوِ لهذه الشُّروحِ والأعاريبِ والحواشي بذكرِ اسم المؤلِّف عن ذكر اسمِ كتابِه طلباً للاختصار؛ إلَّا التَّصريحَ للأزهريِّ - الذي هو حاشية على شرح ابن هشام - فإنِّي أنصُّ عليه.

(٢) وهما محقَّقتان في رسالة علميَّة بالجامعة الإسلاميةِ بالمدينة المنوَّرة؛ بعنوان: «حاشيتانِ من حواشي ابنِ هشامٍ الأنصاري على ألفيَّة ابن مالكٍ».

(٣) ما عَدا شرح ابنِ جابرٍ الهُوَّاريِّ فلم يتيسر لي مطبوعاً، فنقلتُ منه معتمِداً على نسخةٍ خطيَّة في جميعِ المواضع، وكذلكَ شرح البعليِّ، وإعراب الحطاب، والنُّكت على الألفيَّة للسُّيوطيِّ.

ح - إذا لم أجِدْ في كلام الشُّرَّاح ما يرجِّح بين الفروقِ فإنِّي أراجعُ مصادر أخرى؛ ككتبِ اللُّغة وغيرِها، وأنقل ما يُناسب المقام.

١٤. أَثْبَتُّ ما ورد في حواشي النُّسَخ من سماعاتٍ ومقابَلاتٍ، وأهملتُ ما ورد فيها من شرحٍ أو إعرابٍ أو عدٍّ للأبياتِ وغيرِ ذلك.

١٥. بيَّنتُ معاني الكلماتِ الغريبة في النَّظم.

١٦. ترجمتُ للأعلام الوارِد ذكرُهم في النَّظم.

١٧. بيَّنتُ ما أبهمه النَّاظم من نسبة الأقوالِ في المسائل النَّحوية المختلف فيهَا.

١٨. أثبتُّ عدَّ أبيات النَّظم كاملاً بكتابةِ رقم كلِّ بيتٍ في أوَّلِه.

١٩. مَيَّزتُ رؤوسَ المسائل وما يُحتاج إلى إبرازِهِ منها بلونٍ أحمرَ.

٢٠. أثبتُّ علاماتِ التَّرقيم في أبياتِ المنظُومة؛ توضيحاً لمعانِيها، وتمييزاً لمهمَّاتِها ومقاصدِها.

٢١. حوَّلتُ المقاييس والأوزان والأطوال بالحسابات المعاصرة، وَفق ما حررتُه في كتابي: (تحقيق المقاييس والمكاييل الشَّرعيَّة وتنزيلها على الأطوال والأوزان المعاصرة).

٢٢. جعلتُ للكتابِ نُسختينِ:

النُّسْخَةُ الأُولَى: وهي النُّسْخة المُتضمِّنة لحواشي التَّحقيق؛ مِن

الفُروقِ بين النُّسخ، والتَّرجيح بينها، والتَّعليق على مَا يحتاج إلى تعليقٍ، وهي هذه النُّسخة.

النُّسْخَةُ الثَّانِيَةُ: نُسخة مُجرَّدةٌ من جَميع الحَواشي المثبتةِ في النُّسخة الأولى، وهي أنسبُ للحفظِ.

تَرْجَمَةُ النَّاظِمِ

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ:

هو: الإمام جمالُ الدِّين، أبو عبد اللَّه محمدُ بن عبد اللَّه بنِ عبد اللَّه بن مالكٍ، الطَّائي، الجَيَّاني، الشَّافعي، النَّحويُّ.

والجَيَّانيُّ: نسبة إلى (جَيَّان)، وهي مدينة بالأندلسِ شرق قُرطبة، تجمع قرى كَثيرة وبلداناً[١].

مَوْلِدُهُ وَنَشْأَتُهُ:

وُلد بجيَّان سنة (٦٠٠هـ)، أو سنة (٦٠١هـ)[٢].

رِحْلَتُهُ، وَأَشْهَرُ شُيُوخِهِ:

أخذ العَربيَّة في بلاده عن ثابتِ بن خيار[٣]، وحضر عند الأستاذ أبي عليٍّ الشَّلوبين[٤] نحو العشرين يوماً.

ثم قَدِمَ دمشق فأخذ عن أبي الحسنِ علي بن محمَّد السَّخاوي[٥]

---

(١) معجم البلدان للحموي (٢/ ١٩٥).

(٢) انظر: البلغة للفيروزآبادي (ص٢٧٠)، وتاريخ الإسلام (١٥/ ٢٤٩).

(٣) هو: ثابت بن محمَّد بن يوسف الكَلاعي اللَّبلي، توفِّي سنة (٦٢٨هـ). البلغة للفيروزآبادي (ص٩٩).

(٤) هو: أبو عليّ عمرُ بن محمَّد الشَّلوبين، توفِّي سنة (٦٤٥هـ). البلغة للفيروزآبادي (ص٢٢١)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٢٤).

(٥) هو: علم الدِّين أبو الحسن علي بنُ محمد الهمَذاني، توفي سنة (٦٤٣هـ). الوافي بالوفيات للصفدي (٢٢/ ٤٣)، وبغية الوعاة (٢/ ١٩٢).

وسمعَ منه، ومن مُكَرَّم بن محمَّد بن أبي الصَّقر[١]، ومحمد بن أبي الفَضل المُرسِي[٢].

ولمَّا دخل حلب لازَمَ حلقةَ ابن يَعيش[٣]، ثمّ حضرَ عند تلميذِه ابن عمرون[٤] ولَزِمَه.

ثمَّ نَزلَ حمَاة، وبها ألَّف كتابه (الخلاصة) للقاضي شرف الدِّين البارزيِّ[٥].

ثم قَدِمَ دمشقَ مُسْتَوْطناً، ونَزَلَ بالعادليَّة الكبرى، ووَلِي مشيختها الكُبرى التي مِن شرطِها القراءاتُ والعربية[٦].

أَشْهَرُ تَلَامِيذِهِ:

- ولده بدرُ الدِّين محمَّد[٧].

(١) هو: أبو الفضل مُكرم بن محمَّد بن حمزة الدِّمشقي، المعروف بابن أبي الصَّقر، توفي سنة (٦٣٥هـ). تاريخ الإسلام (١٤/ ١٩٥).

(٢) هو: شرف الدِّين محمَّد بنُ عبد اللَّه بن أبي الفضل المُرسِي السُّلَميّ، توفي سنة (٦٥٥هـ). سير أعلام النُّبلاء للذَّهبي (٢٣/ ٣١٣).

(٣) هو: موفق الدِّين أبو البقاء يعيش بنُ علي بن يعيش الحَلَبي، توفي سنة (٦٤٣هـ). تاريخ الإسلام (١٤/ ٤٨٩).

(٤) هو: جمال الدِّين أبو عبد اللَّه محمد بن عَمرون الحلبيُّ، توفي سنة (٦٤٩هـ). سير أعلام النُّبلاء (٢٣/ ٢٥١).

(٥) تاريخ ابن الوردي (٢/ ٢١٦).
وهو: القاضي شرفُ الدين أبي القاسم هبة اللَّه بنُ نجم الدين الجهنيُّ الشهير بابن البارزي، المتوفى سنة (٧٣٨هـ). طبقات الشَّافعيَّة الكبرى للسُّبكي (١٠/ ٣٨٧).

(٦) انظر: تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٤٩)، وغاية النهاية (٢/ ١٨٠).

(٧) هو: بدر الدِّين محمَّد بن محمَّد ابن مالكٍ، له شرح على ألفيَّة والده، توفِّي سنة (٦٨٦هـ). بغية الوعاة (١/ ٢٢٥).

- شَمس الدِّين ابن جعوان[١].
- شمس الدِّين ابنُ أبي الفتح[٢].
- علاء الدِّين ابن العطَّار[٣].

ثَنَاءُ العُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

- قال الفَيْرُوزآباديُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إمامٌ في العَربيَّة واللُّغةِ، طالع الكثيرَ، وضبط الشَّواهدَ مع ديانةٍ وصيانة وعفة وصلاحٍ، وكان مبرّزا في صناعة العربيَّةِ»[٤].

- وقال الذَّهبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وصرف هِمَّته إلى إتقان لسانِ العرب حتى بلغَ فيه الغاية وأربَى على المتقدِّمين... وأما النَّحوُ والتَّصريف فكان فيهما بحراً لا يُجارى، وحَبْراً لا يُبارى... هذا مع ما هو عليه من الدِّين المتينِ، وصدق اللَّهجَة، وكثرة النَّوافلِ، وحسن السَّمْت، ورِقَّة القلب، وكمال العقلِ، والوَقار، والتُّؤدة»[٥].

- وقال ابن الجَزريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكان ذهنُه من أصحِّ الأذهان، مع ملازمتِهِ العمل والنَّظر والكتابة والتَّأليف، وبدونِ ذلك يصير أستاذَ أهلِ زمانه، وإمام أوانِهِ»[٦].

---

(١) هو: شمس الدِّين أبو عبد اللَّه محمَّد بن جَعوان الأنصاريُّ، توفي سنة (٦٨٢هـ). بغية الوعاة (١/ ٢٢٤).

(٢) هو: شمس الدِّين أبو عبد اللَّه محمَّدُ بن أبي الفتح بن أبي الفضل البَعْليّ، له شرح على ألفيَّة ابن مالك، توفي سنة (٧٠٩هـ). الذَّيل على طبقَات الحنابلة لابن رجب (٤/ ٣٧٢).

(٣) هو: علاء الدِّين أبو الحسن علي بن إبراهيم العطَّار، توفي سنة (٧٢٤هـ). الدُّرر الكامنة (٣/ ٧٣).

(٤) البلغة للفيروزآبادي (ص٢٧٠).

(٥) تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٤٩).

(٦) غاية النِّهاية (٢/ ١٨٠).

- وقال السُّيوطيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِمَام النُّحَاة، وحافظ اللُّغَة»[١].

مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ:

- الخلاصة في النَّحو، المسمَّاة بـ«الألفيَّة»، وهو كتابنا هذا.
- تسهيلُ الفوائد وتكميلُ المقاصد.
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.
- لاميَّة الأفعال.
- إيجاز التَّعريف في فنِّ التَّصريف.
- الكافية الشَّافية.
- شرحُ الكافية الشَّافية.
- الإعلام بتَثْليث الكلام.
- تحفة المودُود في المقصور والممدودِ.
- الاعتضادُ في الفرق بين الظاء والضادِ، وشرحه.
- شرح عمدة الحَافِظ وعُدَّة اللَّافظ.
- شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح.

وَفَاتُهُ:

توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ بدمشقَ، ليلة الأربعاء ثالثَ عشر شعبانَ سنة اثنتينِ وسبعين وست مئةٍ (٦٧٢هـ)، وصُلِّيَ عليه بالجامع الأموي، ودُفِن بسفح قاسيون، وقد جاوز سِنُّه السَّبعين[٢].

---

(١) بغية الوعاة (١/ ١٣٠).

(٢) البلغة للفيروز آبادي (ص٢٧٠)، وتاريخ الإسلام (١٥/ ٢٤٩).

اسْمُ الكِتَابِ

اعتمدتُ عُنوانَ الكتاب الذي أشار إليه النَّاظم في نظمه، وهو الواردُ في أغلب النُّسخ الخطِّيَّةِ، وفي أَهمِّ الشُّروح وكتب التَّراجم والفَهارِس ونحوها مِن مَظانِّ معرفةِ اسمِ الكتاب.

أَوَّلاً: اسْمُ الكِتَابِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللهُ:

نصَّ النَّاظم على اسم منظومته في آخرِها بقوله:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَهْ ... كَمَا اقْتَضَى غِنىً بِلَا خَصَاصَهْ

وقد جاءَ هذا الاسمُ كذلك في بعض النُّسخ الخطِّيَّة، وفيها زيادةُ: (في النَّحو) - كما سيأتي - لبيانِ الاختصاص.

ونصَّ النَّاظمُ في أوَّل منظومته على أنَّها «ألفيَّة»، حيث قال:

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

قال الشَّاطبيُّ رَحِمَهُ اللهُ[(١)]: «ويعني النَّاظِمُ بقوله: (أَلْفِيَّهْ) النِّسبَة إلى ألفٍ مزدوج، لا إلى ألفِ بيت؛ لأنَّها ألفَا بيت مِن مشطور الرَّجَز، ويَبعُد أن يكون قصدُه النِّسبة إلى الألفين وإن كان في اللَّفظ ممكناً».

وهذان الاسمان: «الألفية» و«الخلاصة» بهما اشتهرَ هذا النَّظم.

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ١٧).

ثانياً: اسْمُ الكِتَابِ كَمَا وَرَدَ فِي النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ:

١ - في أ: «ألفية ابن مالك».

٢ - وفي ب: «كتاب فيه الأسديَّة[1]، وتُعرَف بالخلاصة في العربيَّة».

٣ - وفي ج: «الخلاصة...» ولم يَظهر بقيَّة الاسم.

٤ - وفي د: «الخلاصة فِي النحو».

٥ - وفي هـ - بخطٍّ متأخِّرٍ -: «كتاب متن ألفيَّة ابن مالك الطَّائي عليهِ رحمة الباري».

٦ - وفي و، ط: «كتاب الخُلاصة في النَّحو».

٧ - وفي ك: «كتاب الألفيَّة في النحو».

٨ - وفي ل - بخطٍّ متأخِّرٍ -: «شرح أرجوزة في النَّحو، الشَّهير بالألفيَّة».

٩ - وفي م: «شرح الألفيَّة لابن مالك».

١٠ - وفي ن: «كتاب شرحِ ألفيَّة ابن مالكٍ».

١١ - وفي ع: «شرح ألفيَّة ابن مالك لابنِ المصنف».

---

(١) كذا في هذه النسخةِ، وقد حكى الذهبي رَحِمَهُ اللهُ - في تاريخ الإسلام (٥٢/ ٤٥٠) - أنَّه بلغه أنَّ ابن مالك صنَّف الألفيَّة لولده تقيِّ الدِّين محمد الملقَّب بالأسد، والصَّواب: أنَّه ألف له كتاباً آخرَ سمَّاه المقدِّمة الأسدية. انظر: نفح الطِّيب للمقري (٢/ ٢٣٢).

ثَالِثاً: اسْمُ الكِتَابِ كَمَا وَرَدَ عِنْدَ الشُّرَّاحِ:

١ - قال ابن النَّاظم رحمه الله في شرحه (ص٣): «فإنِّي ذاكرٌ في هذا الكتابِ أرجوزة والدِي رحمه الله في علمِ النحو، المسمَّاة بـ: (الخُلاصة)».

٢ - وقال ابن جابر الهُوَّاريُّ رحمه الله في شرحه (٢/ب): «وهذه الألفيَّة خلاصةُ ما في أرجوزتِه الكبيرة المسمَّاة بـ(الكافية الشَّافية)، ولهذا سمَّى هذه: (الخُلاصَة)».

٣ - وقال الشَّاطبيُّ رحمه الله في شرحه المقاصد الشَّافية (١/ ٢): «وهي المسمَّاة بـ: (الخلاصة)».

٤ - وقال المَكوديُّ رحمه الله في شرحه (٢/ ٩٨١): «وإنما سُمِّيت خُلاصة بعد نظمِها؛ لكونه ذكرَ أنَّها جَمعتِ الخلاصَة من الكافيةِ».

وقد اقتصرتُ على هؤلاء؛ لأنهم نصُّوا على أنها تُسمَّى بهذا الاسمِ.

رَابِعاً: اسْمُ الكِتَابِ كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ كُتُبِ التَّرَاجِمِ:

١ - «كتاب الخُلاصة»[1].

٢ - «الخلاصة الألفيَّة في النَّحو»[2].

٣ - «الخلاصة الألفيَّة»[3].

(١) انظر: تاريخ الإسلام (٥٠/ ١١٠)، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (٣/ ٤٠٨)، وبغية الوعاة (١/ ١٣١).

(٢) تاريخ ابن الوردي (٢/ ٢١٥).

(٣) البلغة للفيروزآبادي (ص٢٧٠).

٤ - «الألفيَّة»[١].

خَامِساً: اسْمُ الكِتَابِ كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الأَثْبَاتِ وَالفَهَارِسِ:

١ - «الخُلاصة»[٢].

٢ - «الخلاصة الألفيَّة في العربيَّةِ»[٣].

(١) انظر: البداية والنِّهاية لابن كثير (١٣/ ٢٦٧)، وطبقات الشَّافعيين لابن كثير (١/ ٩٠٨)، وعقد الجمان للعيني (ص١٣٩)، والعقد المذهب لابن الملقن (ص٣٧١)، والأعلام (٦/ ٢٣٣).

(٢) كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (١/ ١٥٢).

(٣) المعجم المفهرس لابن حجر (ص٤١٢).

النُّسَخُ المُعْتَمَدَةُ فِي التَّحْقِيقِ

اعتَمدتُ فِي تحقيقِ المتنِ على ستَّ عَشرةَ نسخةً خطِّيَّةً؛ إحدى عشرةَ نسخةً منها مفردةٌ لمتن الألفيَّة، وبقيَّتها ضمنَ نسخٍ قديمةٍ لشرحِ ابن النَّاظمِ على الألفيَّة، وهِي حَسبَ تَارِيخِ نَسْخِهَا كمَا يأتِي:

أَوَّلاً: نُسَخُ مَتْنِ الأَلْفِيَّةِ:

النُّسْخَةُ الأُولَى، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (أ):

وهي نسخةٌ عتيقةٌ، فِي مجمُوعٍ - هيَ الأولى فِيه - بمكتبة شهيد علي باشَا، ضِمن المكتبةِ السُّليمانيَّة بإسطنبول - تركيا -، برقم: (٢٣٣٤).

عددُ لوحاتِها: (٥١) لوحَة.

تاريخ نسخِها: لَم يُذكَر فيها تارِيخُ النَّسخِ، ولكِنَّ ناسخَ المجموعِ واحدٌ، وقد ذَكر تارِيخ نَسخِه لِكتابِ الاعتِضادِ - المُضَمَّنِ فِي هذا المجموعِ - في سَنة (٦٩٨هـ)، فيكون نَسخُها مقارباً لهذَا التَّاريخِ.

ناسخها: لا يُعرَف.

الخط: خُطَّت بِخطٍّ نَسخِيٍّ جَميلٍ وواضحٍ.

خصائصُها:

١ - نُسخَة عَتيقةٌ، ومُتقنَةٌ.

٢ - خُرِم مِن أَوَّلِها إلى أوَّل بيتٍ من «بابِ العَلم» رقم (٧٢)، وأُكمِلَ النَّقصُ بخطٍّ متأخِّرٍ.

٣ - جَميعُ كلماتِها مشكولَة، ويَظهَر في مواضعَ منها ضَبطٌ متأخِّرٌ عن ضَبطِ النَّاسِخِ الأوَّل وقد يخفَى التَّمييزُ بَينهما، ووُجِد فيها مواضِعُ كَشْطٍ وتَغيِيرٍ يَسيرة.

٤ - علَيها تصحِيحاتٌ، وعلاماتُ مقابلةٍ، وإشاراتٌ لفُروقِ النُّسَخ الأخرَى.

٥ - تَحتَ كُلِّ بيتٍ شرح مُختصرٌ مكتوبٌ بالحُمرةِ، وعلى حواشِيها تَعليقات أخرى كثيرةٌ.

٦ - مَيَّزَ النّاسخُ أبوابَ النَّظمِ بمِدادٍ أحمرَ.

٧ - في آخِرهَا إجازةٌ مقرونةٌ بالمُناوَلةِ من الفَيرُوزآبَادِيِّ[(١)] بِخطِّه، لشِهابِ الدِّين أحمدَ بن الحسينِ الفارِقيِّ[(٢)]، بتاريخ: السَّادِس من ذي الحجَّة سنة (٨٠٠هـ).

٨ - في حاشيتِها بلاغُ قراءةٍ عند «بابِ النَّعت» على أبِي بكر بنِ

---

(١) هو: مُحمَّد بن يعقوب بن محمد بن إبرَاهِيم، مَجد الدِّين أبو طاهر، الشِّيرازي الفيروزآبادي، من أئمة اللُّغة والدِّين، انتقل إلى العراق، وجالَ في مصر والشَّام وغيرها، وسكن زبيد، ووَلِي قضاءها، وتوفِّي بها سنة (٨١٧هـ)، وله مؤلَّفات كثيرة؛ أشهرها: القامُوس المحيط، وسِفر السَّعادة - في الحديث والسِّيرة -، وغيرهما. طبقات الشَّافعية لابن قاضي شهبة (٤/ ٦٣)، والضَّوء اللَّامع لأهل القرن التَّاسع للسَّخاوي (١٠/ ٧٩).

(٢) لم أقف على ترجمتِه.

علي ابنِ ظَهِيرَةَ[١]، مع إجازةٍ منه للقارِئ - وهو ابنُ أختهِ: عبد البَاسط بن مُحمد ابن ظَهِيرَة -[٢].

النُّسْخَةُ الثَّانِيَةُ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ب):

وهي مَحفوظة في مكتبة يُوسف زادَه بمدينة قُونية - تركيا -، برقم: (٦١٣٣).

عددُ لوحاتِها: (٣٦) لوحَة.

تاريخ نسخِها: الرَّابع من شهر اللَّه المُحرَّم سنة (٧١٩هـ).

ناسخها: محمدُ بن يوسفَ بنِ عبد الكريم بن عَلِيِّ بن عُمر بنِ محمد الأنصاريُّ الأَوْسي الوَادِي آشِي الشَّافعيُّ[٣]، (جدُّه ابنُ بِنت الشَّيخ أبي إسحاق العراقي)[٤].

---

(١) هو: فخر الدِّين أبو بكر بن علي بن محمد بن محمد بن حسين، ابن ظهيرة، القرشي المكِّي الشَّافعي، خطيبُ المسجد الحرام، أخذ عن تقي الدِّين الشُّمُنِّي، وعلم الدِّين البُلقيني، والبوتيجي وغيرهم، وله تآليف؛ منهَا: غُنية الفقير في حكم حج الأجير، وكفاية المُحتاج في الدِّماء الواجبة في الحجِّ، توفي سنة (٨٨٩هـ). الضوء اللامع (١١/ ٥٨).

(٢) هو: أبو المفاخر زين الدِّين، عبد الباسط بنُ محمد بن محمَّد بنِ الحسين، ابن ظَهِيرةَ القرشي المكِّي الشَّافعي، لازم خالَه الفخر أبا بكر، رفيقاً للجمال أبي السُّعود فمن قبلَه في جُلِّ دروسِهِ، وقد ذكَر السَّخاوِيُّ ﵀ أنَّه قَرَأ على خالِه هذا الألفِيَّة، واطَّلَع على هذه النُّسخَة وأفادَ مِن نَصِّ هذه الإجازةِ فقال: «وقرأ عليهِ الألفيَّة النَّحويَّة، وكتب له أنَّها قراءةُ بحثٍ وتحريرٍ وإتقانٍ، وأَذِنَ له في الإقراء والإفادة إن أَحبَّ، وذلك في سنة أربع وسبعين» - أي: (٨٧٤هـ) -. الضوء اللامع (٤/ ٢٩).

(٣) لم أَقِفْ على ترجمتِه.

(٤) هو: عبد الكريمُ بن علي بن عمر الأنصاريُّ، علَم الدِّين العِراقي، ابن بنت الشَّيخ أبي إسحاق العراقي، الفقيه المفسِّر، أصلُه من وادِي آش، له مختصرٌ في أصول الفقه، توفي سنة (٧٠٤هـ). طبقات الشَّافعية للإسنوي (٢/ ١٠٧)، والدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثَّامنة لابن حجر (٣/ ٢٠٠).

الخط: نسخيٌّ جميل وَواضحٌ.

خصائصُها:

١ - نسخة تامَّةٌ عتيقةٌ متقنة.

٢ - جميعُ كلماتها مَشكولةٌ.

٣ - على حواشِيها تصحيحاتٌ وإلحاقاتٌ، وبيانٌ لبعض الكلماتِ، وتعليقاتٌ كثيرة، وإشاراتٌ إلى فروقٍ بعضِ النُّسخ الأخرى.

٤ - عَليها بلاغاتٌ وعلاماتُ مقابلةٍ.

٥ - مقروءةٌ على ثلاثةٍ من أئمَّة النَّحو؛ وهُم: أبو حيَّان الأندلسيُّ(١)،

---

(١) هو: محمدُ بن يوسف بن عليٍّ بن يوسف بن حيَّان النفزي الأندلسيِّ، أثير الدِّين أبو حيَّان، شيخ البلاد المصريَّة والشَّامية ورئيسُها في علم العربية، وصاحب المصنَّفات الباهِرة؛ منها: البحر المحيط في التَّفسير، والتَّكميل شرح التَّسهيل، ومنهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك، ولد سنة: (٦٥٤هـ) بغرناطة، وتوفِّي بالقاهرة سنة: (٧٤٥هـ). البلغة في تراجم أئمَّة النَّحو واللُّغة للفيروزآبادي (ص٢٥٠-٢٥٢)، والدرر الكامنة (٦/ ٥٨-٦٥).

ونصُّ إجازته لسراج الدين عمر بن عليٍّ الخزرجيّ المثبتةِ في ورقة العنوان: «عرض عليَّ جميع (**الألفيّة في النحو**)؛ للإمام جمال الدِّين ابن مالكٍ ﵀: الولدُ النَّجيب الفاضل الذِّكر سراج الدِّين عمر ابن الخطيب العدل نورِ الدين علي ابن الخطِيب [العدل] عماد الدِّين داوُد بن الخطيب العدل مجد الدِّين عبد العظيم بنِ نبهان بن عطاف [بنِ قيس] بن عطاف بن سَعْد بنِ عطاء بن قيس بنِ سعد بن عبادةَ الخزرجيّ صاحب رسُول اللَّه ﷺ، عرضا حسناً في مجلسين - أَجْزل اللَّه من الفهم حظَّه كما يسَّر له حفظَهُ -، وأخبرته [أني] قرأتُ **الألفيّة** جمعاءَ على الشيخ الإمام رئيسِ أهل الإنْشاء شهاب الدِّين محمود بنِ سلمان بن فهدٍ الحلبيِّ، وقرأتُ من أوّلها إلى باب النعت على الشيخ الصَّالح المحدِّث شمس الدِّين أبي عبدِ اللَّه محمد بن أبي الفتح وأجازنِي؛ قالا: قرأناها على مُنْشِئها جمالِ الدين.

وأجزتُ له أن يرويَها [عني] بهذا الإسناد، وأن يرويَ عني جميع ما يجوز لي وعنِّي روايتُهُ، وكان آخر عرضِه عليَّ يوم الثلاثاء سابع عشر شهر ربيعِ الآخر، سنةَ عشرين وسبع مئةٍ، بمنزلي من مدرسة الملك الصَّالح.

كتبه: أبو حيَّانَ محمدُ بن يوسف بن عليِّ بن حيانَ الأندلسيُّ نزيل ديار مصر - حرسها اللَّه -».

وبهاءُ الدِّين ابنُ عقيلٍ[١]، ومحمد ابنُ السَّرَّاج المقرِئ[٢].

٦ - في آخرِها إجازة من محمدِ ابن السرَّاج المقرئ - المتقدِّم ذكرُه - بخطِّه، لعمرَ بن عليِّ بن داودَ بن عبد العظيمِ الخَزْرَجِي الأنصاريِّ[٣]، بتاريخ: ١٦ ربيع الآخر (٧٢٠هـ).

٧ - مقابَلَةٌ على نسختينِ عتيقتين كما ذُكِر في بلاغِ المقابلة آخرهَا.

٨ - ميَّز النَّاسِخُ عناوين الأبوابِ بالحُمْرَة.

النُّسْخَةُ الثَّالِثَةُ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ج):

وهي محفوظةٌ في مكتبة المَتحفِ البريطاني بلندن - بريطانيا -، برقم: (٢٨-٢٥٢٢ B).

عددُ لوحاتِها: (٥٢) لوحَة.

تاريخ نسخِها: فِي شهر شوَّال سنةَ (٧٢٨هـ).

---

(١) هو: بهاء الدِّين أبو محمد، عبدُ اللَّه بن عبد الرَّحمن بن عبد اللَّه، المشهور بابن عقيل الشَّافعي النَّحوي، وليَ قضاء مصرَ، قال الإسنوي ﷺ: «وكان إماماً في العربية وعلمَي المعاني والبيان، ويتكلَّم في الأصول والفقه كلاماً حسناً»، وله شرح ألفية ابن مالك، توفي سنة (٧٦٩هـ). طبقات الشافعية للإسنوي (٢/ ١١٠)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة للسُّيوطي (٢/ ٤٧)، والأعلام للزركلي (٤/ ٩٦).
وقيد القراءة عليه بخطِّه عندنا في (باب النعت).

(٢) هو: محمدُ بن محمد بنِ نمير ابن السرَّاج، أبو الحسن شمس الدِّين المصريُّ، الإمام الكاتب النَّحوي المُقرئ، أخذ عن السَّمين الحلبي، وقرأ على نور الدين الكفتيِّ، وعلى المكين الأسمر وغيرهم، وحدَّث عن شاميَّة بنت البكريِّ وغيرها، ولد سنة (٦٧٠هـ)، وتوفِّي بالقاهرة سنة (٧٤٩هـ). الوفيات لابن رافع (٢/ ٣٢)، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (٢/ ٢٥٦)، والمقفى الكبير للمقريزي (٧/ ٨٣).

(٣) لم أَقِف على ترجمتِه.

ناسخها: لا يُعرَف.

الخط: نَسخيٌّ جميلٌ وواضِحٌ.

خصائصُها:

١ - أنَّها نسخة تامَّة مُتقنةٌ، جميلةُ الخطِّ.

٢ - أغلبُ كلماتِها مشكولَة.

٣ - مُيِّزت عناوينُها بخطٍّ مغايِر.

٤ - عليهَا تصحيحاتٌ وَعلاماتُ مقابلةٍ، وإشارات لفُروقِ النُّسخِ.

النُّسْخَةُ الرَّابِعَةُ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (د):

وهي نسخة تامَّة متقنةٌ، محفوظة فِي مكتبة رئيسِ الكُتَّاب، ضمنَ المكتبةِ السُّليمانيَّة بإسطنبول - تركيا -، برقم: (١٠٣٩).

عددُ لوحاتِها: (٧٤) لوحَة.

تاريخ نسخِها: فِي شَهر ربيع الأوَّلِ سنة (٧٣٢هـ).

ناسخها: عبد اللَّهِ بن يوسفَ، المعروفُ بابنِ هشامٍ النَّحوي[(١)].

الخط: نسخيٌّ معتاد.

---

(١) هو: عبدُ اللَّه بن يوسف بن أحمدَ بن عبد اللَّه بنِ يوسف، أبو محمدٍ، جمال الدين، ابنُ هشام المصريُّ، من أئمَّة العربيَّة، له تصانيف كثيرة؛ منها: مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب، وأوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، وغيرهما، وله عدَّة حواشٍ على ألفية ابن مالك والتَّسهيل، توفِّي سنة (٧٦١هـ)، قال ابن خلدون رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما زِلنا ونحن بالمغرب نسمعُ أنه ظهر بمصر عالم بالعربية - يُقال له: ابن هشام - أَنْحَى من سيبويه». الدرر الكامنة (٣/ ٩٤)، وبغية الوعاة (٢/ ٦٨).

خصائصُها:

١ - نسخَةٌ تامَّة، وَمُتقنَةٌ.

٢ - نَاسخها عالمٌ كبيرٌ، وهو ابن هشامٍ الإمام النَّحوي المعروفُ.

٣ - مشكُولةٌ ومنقُوطةٌ في مواضع كثيرة، خاصةً فِيما يُشكِلُ.

٤ - يَعتنِي النَّاسِخ كثيراً ببيانِ الأوجُه المتعدِّدَة فِي الكلمَة الواحِدَة، وأحياناً يَضَعُ فوقَها كلمة «مَعاً».

٥ - يستَعْمِلُ الحُمْرَة في ضبطِ موَاضِع من المتنِ، وفي كتابة العَناوينِ، وبعض التَّعليقاتِ.

٦ - عَليها تَصْحيحاتٌ، وفيها إشاراتٌ لفروقٍ مِن نُسخة بهاء الدِّين ابن النَّحَّاسِ[(١)].

٧ - عليها تعليقات كَثيرةٌ، بعضُها لنفسِه، وبعضها الآخَر منقولٌ من مصادرَ نحويَّة، ووضَعَ للتَّعليقات رموزاً أبان عنهَا على ظَهرِ النُّسخَة.

النُّسْخَةُ الخَامِسَةُ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (هـ):

وهي نسخةٌ نفيسَة متقَنة، محفوظةٌ في مكتبةِ الأسَد الوطنيَّة بدمشق - سُوريا -، برقم: (١٤٢١٣).

(١) هو: بهاء الدِّين أبو عبد اللَّه، محمدُ بن إبراهيم بن محمد بنِ أبي نصر، ابن النَّحَّاس الحلبي الشَّافعي، شيخ العربيَّة بمصر، مشهور بالعدالة والدِّين، أخذ عن ابن عمرون وابن يعيش النَّحوي وغيرهم، توفِّي سنة (٦٩٨هـ). معجم الشُّيوخ الكبير للذهبي (٢/ ١٣٧)، وبغية الوعاة (١/ ١٤).

عددُ لوحاتِها: **(٤٣)** لوحَة.

تاريخ نسخِها: لم يُذكَر عليها تاريخُ النَّسخ، ولكن فِي آخرِها إجازةٌ لِنَاسِخِهَا بتاريخِ: شعبان من سنة **(٧٣٢هـ)**.

ناسخها: محمدُ بن أحمدَ بن محمدٍ الجهنيُّ الشيزريُّ[١].

الخط: نسخيٌّ جميلٌ.

خصائصُها:

١ - نسخةٌ تامَّة مجوَّدة.

٢ - وقع فيها ترميمٌ قديمٌ في موضعين، استُدرِك فيها النَّظم بخطٍّ مغاير، وهي: من بداية النَّظم إلى قوله: «وابنتين يجريان» في «باب المعرب والمبني»؛ آخر البيت رقم **(٣٣)**، ومن قوله: «واقطع أو اتبع» في «باب النَّعت»؛ أول البيت رقم **(٥١٧)**، إلى قوله: «والذي قد رخما» في «باب التَّرخيم»؛ آخر البيت رقم **(٦٠٩)**.

٣ - جميعُ كلماتِها مشكولةٌ.

٤ - على حواشِيها تصحيحاتٌ وإلحاقَات، وبيانٌ لبعضِ الكلماتِ، وإشاراتٌ إلى فرُوق نُسخٍ أخرَى.

٥ - عَليها تعليقاتٌ كثيرَة، وتفسيرٌ لبعضِ كلماتِ المَتن.

٦ - ميَّز النَّاسخُ عناوينَ الأبوابِ بالحمرَة.

---

(١) لم أَقِفْ على ترجمته.

٧ - قرأهَا ناسخُها على تلميذِ النَّاظم: محمدِ بن عبد الرَّحيم بن عبدِ الوهاب بن عليِّ ابن خطِيب بعلبَك السُّلميِّ[(١)]، في مجالس آخرُها في شعبان المكرَّم، سنة اثنتينِ وثلاثينَ وسبع مئةٍ، وأجازهُ بها بحقِّ سماعه إِيَّاها من ناظِمها ابنِ مالكٍ.

٨ - قوبِلتْ على أصلِ الشَّيخ المقروءةِ عليه - وهو: الخَطيب السُّلمي - في سنةِ بضعٍ وثلاثينَ وسبع مئةٍ[(٢)].

٩ - ثمَّ قوبلتْ بأصلٍ آخرَ لم يَتبين صاحبُه بسببِ المَحو[(٣)].

النُّسْخَةُ السَّادِسَةُ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (و):

وهي محفُوظة في مكتبةِ جامعةِ برنستون - أمريكا -، برقم: (١٣٨٧يهودا).

عددُ لوحاتِها: (٤٣) لوحة.

تاريخ نسخِها: الرَّابع عَشر من شهر رمَضانَ سنةَ (٧٣٢هـ).

ناسخها: محمَّدُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ الرَّحيم بنِ الخَطيبِ السُّلَمِيُّ الشَّافعيُّ[(٤)].

---

(١) هو: محيي الدِّين محمد بن عبد الرَّحيم بن عبد الوهَّاب، أبو المعالي، السُّلَمِيُّ، خطيب بَعْلَبكَّ، سمع من ابن عبد الدَّائم، وكتب الخطَّ المنسوب، ونسخ الكثيرَ، وكان مُجيداً للخطابة، توفي سنة (٧٤٣هـ). معجم الشيوخ الكبير للذَّهبي (٢/ ٢١٥)، والدُّرر الكامنة (٥/ ٢٨٥).

(٢) لم يتَّضح تاريخ المقابلةِ، وبقي منه قوله: «في مجالس آخرُها عاشر جمادى... من سنة... وثلاثين وسبع مئةٍ».

(٣) لم يتَّضح تاريخ هذه المقابلة، لكن الخطَّ يدل على أنه قريبٌ من الأوَّل في الزمن.

(٤) هو: محمد بنُ محمد بن عبد الرَّحيم الخطيبُ، جلال الدِّين أبو ذر، السُّلَمِيُّ البَعْلِيُّ، عالم =

الخط: نسخيٌّ جمِيل وواضحٌ.

خصائصُها:

١ - نسخةٌ تامَّة، وَمتقنةٌ.

٢ - جميعُ كلماتِها مشكولةٌ.

٣ - عليها تصحيحاتٌ، وإشاراتٌ إلى فروق النُّسخِ.

٤ - في آخرِها بلاغُ مقابلةٍ.

٥ - عليها تعليقاتٌ في بعض المواطِن.

٦ - يعتني النَّاسِخ كثيراً بضبط الكلماتِ بالوجهَيْن مع التَّنصِيص على ذلك بكتابة كلمةِ: «معاً».

٧ - فِي آخرها قَيْدُ قراءةٍ لشرَف الدِّينِ أبي عبد اللَّه الحسينِ بنِ تقيِّ الدِّين مُحمَّد بنِ شرف الدِّينِ علي بنِ تقي الدِّين مُحمَّد اليُونِينِيِّ الحنبليِّ(١)، عَلى: محمَّد بنِ عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ عمرَ بنِ عليِّ اليُونِينِيِّ(٢)، بتاريخ: (٧٤٨هـ).

= محدثٌ، مشهورٌ بجودة خطِّه المنسوب، قال الذَّهبيُّ رَحِمَهُ اللَّه: «ونسخَ كتابَيَّ: طبقات الحفَّاظ والكاشف، وقرأ، وخطُّه منسوب، وديانتُه متينة». انظر ترجمته في: المعجم المختص بالمحدثين للذَّهبي (ص٢٥٩).

(١) هو: الحسينُ بن محمد بن عليِّ بن أبي الحسين اليُونِينيُّ الحنبلي، الشَّيخ الإمام العالمُ البارع العلَّامة، أفتَى ودرَّس، وحفظ (المقنع) و(الخُلاصة)، واشتهر دينه، وهو والد الشَّيخ القُطب موسى، توفِّي ببعلبكّ في حدود سنة (٧٩٠هـ). الجوهر المنضَّد في طبقات متأخري أصحاب أحمد لابن المِبْرَد (١/ ٣٣).

(٢) هو: محمَّد بنُ علي بن محمَّد بن عمر بن يَعلى اليونينيّ البَعليُّ الحنبلي، بدر الدِّين، أبو عبد اللَّه، المعروف (بابن أسْباسلار)، عالم الحنابلةِ ببعلبك، قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّه: «كان =

٨ - أثبتَ النَّاسخُ في حاشيتِها بيانَ تَجزئتهَا؛ كالنِّصفِ، والرُّبْعِ، والخُمسِ، والثُّمُنِ، والعُشرِ.

٩ - مُيِّزت الأبوابُ بخطٍّ (ملوَّن) ثَخينٍ.

النُّسْخَةُ السَّابِعَةُ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ز):

وهِي محفوظَة في المكتبةِ الظاهريَّةِ بدمشق - سوريا -، برقم: (١٠٢٧٠).

عددُ لوحاتِها: (٣٩) لوحَة.

تاريخ نسخِها: (٧٣٦هـ).

ناسخها: أحمد بنُ أرمغانَ[١].

الخط: نسخيٌّ معتادٌ.

خصائصُها:

١ - نسخةٌ عتيقةٌ جيِّدة.

٢ - أغلبُ كلماتِها مشكولةٌ.

٣ - على حواشِيها تصحيحاتٌ وإلحاقَات، وبَيان لبعضِ الكلماتِ، وإشارَات إلى فروق نُسخٍ أخرَى.

= إماماً عالماً عليه مدار الفتوى ببلده»، له كتاب التَّسهيل في الفقه الحنبليِّ، توفِّي سنة (٧٧٨هـ). الدُّرر الكامنة (٥/ ٣٣٩)، والجوهر المنضَّد (١/ ١٤٤).

(١) لم أَقِف على ترجمته.

٤ - عليهَا بلاغاتٌ وعلاماتُ مُقابَلة.

٥ - ميَّز الناسخُ عناوين الأبوابِ بالحُمرَة.

٦ - في آخرِها إجازَة لـ: شمس الدِّين محمَّد بن عبد القادر بن حسن الدَّبَّاغ[١]، بخطِّ مُجيزِه: إبراهيم بن محمَّد الجَناني الأزهري الشافعيِّ[٢]، بتاريخ: (١٦) جمادى الأولى (٧٤٠هـ).

٧ - وقع فيها خَرْم في موضعين بمقدَار (٨٤) بيتاً، نبَّهتُ عليهِما في موضعهمَا.

النُّسْخَةُ الثَّامِنَةُ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ح):

وهي نسخةٌ عتيقة، محفوظةٌ في مجمعِ اللغة العربيَّة بدمشق - سوريا -، برقم: (١٠٤١).

عددُ لوحاتِها: (١٠٦) لوحَة.

تاريخ نسخِها: (٢٠) جمادى الآخرة (٧٤٠هـ)، بالمدرسةِ الصَّلاحيَّة بالقاهرةِ.

ناسخها: محمَّدُ بن أحمدَ بن محمدِ بن عبد المنعمِ المالِكيُّ، المعروف بالتُّونسيِّ[٣].

الخط: نسخيٌّ معتَاد.

---

(١) لم أقف على ترجمتهِ.

(٢) لَمْ أقف على ترجمته.

(٣) لم أَقِفْ على ترجمتِه.

خصائصُها:

١ - نُسخةٌ جيِّدة؛ لكن وقعتْ فيها خُروم في مواضعَ متفرِّقة من النَّظمِ، نبَّهتُ عليها في مواضعها، ومجموعُ ما سقط منَ الأبيات: (١٧١) بيتاً.

٢ - قليلةُ الضَّبط بالشَّكل، وأحياناً يترك النَّاسخ الإعجامَ أيضاً.

٣ - على حواشِيها تعليقاتٌ كثيرة، أكثرُها بخطِّ ابن هِشامٍ النَّحوي، كما جاء مبيَّناً على صفحة العنوانِ: «جميع هذِه الفوائدِ التي علَى هذه الألفيَّة بخطِّ الشيخ جمالِ الدين ابنِ هِشامٍ رحمه اللَّهُ تعالى».

٤ - ميَّز النَّاسخُ عناوينَ الأبوَاب بالحمرةِ.

النُّسْخَةُ التَّاسِعَةُ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ط):

وهيَ محفوظة في مكتبةِ عارِف حِكمت ضمن مكتبةِ الملكِ عبد العَزيز بالمدينة المنوَّرة - السعودية -، برقم: (٢٥٦٣) (٨٠/ ٤١٥).

عددُ لوحاتِها: (٦٢) لوحة.

تاريخ نسخِها: لم يُذكر، لكن عَليها إجازةٌ مُؤرَّخة سنةَ (٧٤٤هـ)، فيكونُ تاريخ نسخِها في السَّنةِ نفسِها، أو قبلهَا.

ناسخها: لا يُعرَف.

الخط: نسخيٌّ جمِيلٌ.

خصائصُها:

١ - نُسخةٌ تَامَّة جيّدةٌ متقنةٌ.

٢ - اعتنَى ناسخُها بضبط حروفِهَا بِالشَّكلِ التَّامِّ فِي حالتَي الوصلِ والوقفِ؛ كَبيانِ رَسمِ سكونِ الحَرفِ آخِرَ الكلمة إذا حُرِّكَ لِأَجل هَمزةِ الوَصلِ، ورَسْمِ همزةِ القطع التي وُصِلتْ لإقامةِ الوَزنِ، ونحو ذلكَ، وأشار إلَى مواضع الإِدغامِ والإقلابِ على نحو رَسمِ المصاحفِ.

٣ - أعرب النَّاسخُ عامَّة ألفاظِ الألفيّة بوضعِ حروفٍ دَقيقة - فَوقَ ألفاظِها - ترمُز لأَلقاب الإِعرابِ؛ كدَلَالة (ف): على الفِعل، و(ج): على المجرُور، و(م ب): على المبتدأ، و(خ): على الخبر، و(ظ): على الظَّرفِ، و(ح): على الحالِ... ونحوِها.

٤ - يَرمز كثيراً لما ثبتَ بوجهيْنِ في الضَّبطِ بِـ «معاً».

٥ - عليهَا تصحيحَاتٌ وتصويبات فِي الحاشية، وبيانٌ لبعض الكلِمات، وذِكْرُ شيءٍ من فروق النُّسخِ.

٦ - عليها بلاغاتٌ، وعلامَات مُقابلةٍ.

٧ - مُيِّزَت الأبوابُ بخطٍّ أحمرَ ثخينٍ.

٨ - عليها تَعليقاتٌ منقولةٌ عن شُروحِ الأَلفيَّةِ بخطوطٍ متأخِّرةٍ عَن خَطِّ النَّاسخِ، وهي تَكثرُ فِي أَوَّلها، وبعضُها عَن أَبي حَيَّان - النحويّ المعروف -، ويَحْتَمِلُ أن تكون من فوائد قراءتِها عليهِ.

٩ - فِي آخرها قَيْدُ قراءةٍ مقرونةٍ بالإجازةِ سنة (٧٤٤هـ)[١] من

(١) قبل وفاةِ أبي حيَّان بسنةٍ.

محمَّد بن إبراهيم بن محمُود ابن فَهْدٍ[١] على: أبي حيَّان النَّحويِّ، تضمَّنَ بيانَ روايتهِ للألفيَّة عن جدِّ القارئ المُجازِ شهاب الدِّين محمود[٢]، عن ابنِ مالكٍ، وَتحته إقراره بخطِّهِ بقوله: (المذكورُ أَعلاهُ صحيحٌ، كتبه: أبو حيَّانَ).

١٠ - وقع فيها تَصرُّفٌ في رَسم الكلمات وضبطِ الحركات بخطٍّ متأخِّرٍ، وقد أهملتُ بيان ذلك - غالباً -.

النُّسْخَةُ العَاشِرَةُ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ي):

وهي محفوظةٌ في مَكتبةِ الأوقاف الكويتيَّةِ - الكويت -، برقم: (خ٢٧٢).

عددُ لوحاتِها: (٥٩) لوحة.

تاريخ نسخِها: سَلْخ ذِي الحِجَّةِ سنةَ (٧٤٤هـ).

ناسخها: لا يُعرَف.

الخط: نسخيٌّ جميلٌ وواضحٌ.

---

(١) هو: مُحمَّد بن إبراهيم بن محمُود بن سلمان بن فَهد، أبو الفضل ابن الكمال ابن الشهاب الحلَبيُّ، كتب الإِنْشَاء بحلب والقاهرة، له شعر وسطٌ، وكانت وفاته بالقاهرةِ سنة (٧٦٩هـ) مطعوناً، وله ثلاثٌ وأربعونَ سنة. الدُّرر الكامنة (٥/ ٢٢).

(٢) هو: محمود بنُ سلمان بن فهد، شهاب الدِّين أبو محمد الحلبيُّ، أخذ العربيَّة عن ابن مالكٍ، وتعلم الخطَّ المنسوب، ونسخ بالأجرة بخطِّه الأنيقِ كثيراً، اشتغل في ديوان الإنشاء خمسينَ سنة، له كتب ومصنَّفات في الترسلِ والأدب والتَّراجم، وشعرٌ غزير، قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ شعرَه يقع في ثلاثين مجلدة». توفِّي سنة (٧٢٥هـ) بدمشق. ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٤/ ٤٥٩)، والدُّرر الكامنة (٦/ ٨٢).

خصائصُها:

١ - جميعُ كلماتِها مشكولةٌ.

٢ - عليهَا تصحِيحات وطُرَرٌ بخطِّ النَّاسخِ، وفيها بيانٌ لبعضِ فروق النُّسخِ.

٣ - عليها بلاغ مقابلةٍ بأصلها، وجاء في آخرِها أنَّها مقابلةٌ على نسخةٍ صحيحةٍ.

٤ - وقع فيها خَرمٌ مِن بداية النَّظم إلى قوله: «الكلام وما يتألف منه» بمقدار (٧) أبيات.

٥ - فِيها تَلفيق قَدْر ورقتينِ بخطٍّ متأخِّرٍ، من قولِ ابنِ مالكٍ: «وَجُرَّ بِالفَتْحَةِ» في «باب المعرب والمبني»؛ أول البيت رقم (٤٣)، إلى قولِهِ: «وَأَبِي قُحَافَهْ» في باب العَلَم؛ آخر البيت رقم (٧٨).

٦ - وقع فيها تصرُّفٌ في رسم الكلمات وضبطِ الحركات بخطٍّ متأخِّرٍ، وقد أهملتُ بيان ذلك - غالباً -.

النُّسْخَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ك):

وهي محفُوظة في مكتبةِ آيا صوفِيا بإسطنبول - تركيا -، برقم: (٤٤٤٧).

عددُ لوحاتِها: (٤٤) لوحة.

تاريخ نسخِها: الأربعاء مُستهلُّ رمضانَ سنةَ (٧٩٦هـ).

ناسخها: محمَّد بن محمَّد بن عليٍّ بن حَسَن بنِ محمُود بنِ هاشمِ بنِ عُبادَةَ الأنصاريُّ الخزرجيُّ الشَّافعيُّ[(١)].

الخط: خُطّت بخطٍّ نسخيٍّ جَميلٍ وواضحٍ.

خصائصُها:

١ - نُسخة تامَّةٌ متقَنةٌ.

٢ - جميع كلماتِها مشكولَةٌ.

٣ - يعتني النَّاسِخ كثيراً بضبط الكلماتِ بالوَجهَيْن معَ التَّنصيصِ على ذلكَ بكلمة: «معاً».

٤ - عَليها تَصحيحَاتٌ كَثيرةٌ، وبيانٌ لبعض الكلماتِ، وإشَارة لفروقِ النُّسخِ.

٥ - عليها بَلاغاتُ مُقابلةٍ.

٦ - ميَّز النَّاسخُ الأبواب بالحُمرة.

٧ - مقابلةٌ على نسخةٍ مقابلةٍ على نسخةِ الشَّيخ سراجِ الدِّين عبدِ اللَّطيف الفُوِّي[(٢)]؛ ونسختُه هذه مقابَلةٌ على نسخةٍ بخطِّ ابنِ النَّاظمِ الشَّيخ: بدر الدِّينِ ابن مالكٍ.

---

(١) لم أَقِف على ترجمته.

(٢) هو: سراج الدِّين عبد اللَّطيف بن أحمد الفُوِّيُّ، نزيل حلب، ولد سنة (٧٤٠هـ)، كان ماهراً في علم الفرائض ومشاركاً في غيرها، وله نظمٌ ونثرٌ ومجاميع، مات مقتولاً في طريقه إلى القاهرة. إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (٢/ ١٢١).

٨ - فِي آخرِها إجازةٌ لِمالكهَا: محمَّدِ بنِ محمَّدٍ العَجْلُونِيِّ الحنبليِّ(١)، من: أحمدَ بنِ محمَّدِ بن عمرَ الشَّافعيِّ المعروف بابنِ شَكَم(٢)، مؤرَّخةٌ سنةَ (٨٩٨هـ).

ثَانِياً: نُسَخُ شَرْحِ ابْنِ النَّاظِمِ:

النُّسْخَةُ الأُولَى، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ل):

وهي نسخةٌ عتيقة، مَحفوظة في مكتبةِ فَيْض اللَّه أَفَنْدِي بإسطنبول - تركيا -، برقم: (١٩٣٠).

عددُ لوحاتِها: (٢٠٦) لوحة.

تاريخ نسخِها: (١٢) شوَّال سنةَ (٦٩٨هـ).

ناسخها: عليُّ بن حسنِ بن أحمدَ بنِ المُؤذِّنِ المُرِيدِيُّ(٣)، وقد أتمَّ نَسخَه ببغداد بمجلسِ الأديبِ فخرِ الدِّينِ عليِّ بنِ البُوقِيِّ(٤).

الخط: نسخيٌّ جميلٌ وواضحٌ.

---

(١) لم أَقِف على ترجمته.

(٢) هو: شهاب الدِّين، أحمد بن محمد، الشَّهير بابن شَكَم، الصَّالحي الدِّمشقيُّ، انتفع به جماعةٌ من أهل الصالحيَّة وغيرهم، لا سيما فِي علوم العربية، توفي سنة (٩١٩هـ). الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة للغزِّي (١/ ٣١)، وشذرات الذَّهب في أخبار من ذهب لابن العماد (١٠/ ٢٦).

(٣) لم أَقِف على ترجمته.

(٤) هو: فخر الدِّين أبو الفتح، عليُّ بن مجد الدِّين يوسفَ بن محمد بنِ هبة اللَّه بن يحيى البغداديُّ، المعروف بابن البُوقِيِّ، العلامة الأديبُ، أخذ اللُّغة عن رضي الدِّين الصَّاغاني، وكان عالماً بالعَروض، توفِّي سنة (٧٠٧هـ). مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي (٣/ ٩٢).

خصائصُها :

١ - نسخةٌ تامَّةٌ.

٢ - جَميع كلماتِها مشكولةٌ.

٣ - ميَّز النَّاسخُ الأبواب بالحُمرة.

٤ - علَيْها تَصحيحاتٌ كثيرةٌ وتصويباتٌ في الحاشية.

٥ - عليها بلَاغاتُ عَرْضٍ في مواضع من أوَّلها.

٦ - فِيها إشارةٌ إِلَى الفروق في نُسخةِ بدرِ الدِّين من الألفيَّةِ، وورد في موضعٍ إشارةٌ لما جاءَ مخالفاً في نسخةِ المصنِّفِ، وقد يَحتمِلُ هذا التَّفريقُ بينهما أنَّ مُرادَهُ بالمُصَنِّف: ابنُ مالك، واللَّه أعلم.

٧ - يظهر أنَّ الأصلَ المنقولَ منهُ نفيسٌ، ويحتملُ أن يكون الأصلُ هو نسخة الشَّارح كما يُفهم من بعضِ الحواشي المنقولَةِ منها[١].

النُّسْخَةُ الثَّانِيَةُ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (م):

وهي نُسخة جيِّدةٌ محفوظةٌ فِي مكتبة شاه زادَه محمَّد ضمنَ المكتبةِ السليمانيَّة - تركيا -، برقم: (٤٧٩).

عددُ لوحاتِها : (١٦٧) لوحةً.

تاريخ نسخِها : الثُّلاثاء مُستهَلّ شهر ذِي القعدَة سنة (٧٠٧هـ).

---

(١) انظر: الورقة (٨٧).

ناسخها: محمَّد بن أحمدَ بن تَمَّام السَّرَّاج الحنبليُّ[١]، نقيب دارِ الحَديثِ الأَشرفيَّة.

الخط: نسخيٌّ معتاد.

خصائصُها:

١ - نسخة تامَّة؛ ووقع فيها خَرم في موضعين فقط، بمقدار (١٢) بيتاً، نبهتُ عليها في موضعهَا.

٢ - غالبُ كلماتها مشكُولة.

٣ - مُيِّزت الأبياتُ عن الشَّرحِ بكتابةِ حرف «ص» بِالحمرةِ قبلها، والذي يعني: أصل.

٤ - عَليها تَصحيحاتٌ كثيرةٌ، وعلاماتُ مقابلةٍ، وإشاراتٌ لفُروق النُّسخِ الأخرى.

٥ - على حواشيها طُرَرٌ وتعليقاتٌ كثيرةٌ، وَألحِقتْ بها أَوراقٌ كثيرَةٌ تتضمَّن تعليقاتٍ وفوائدَ مِنْ وَضعِ بعضِ نُحاةِ دمشقَ في القرنِ الثَّامنِ والتَّاسعِ، ممَّنْ تعاقبُوا على تَمَلُّكها، وهم: محمودُ بنُ عمرَ الأنطَاكِيُّ[٢]،

---

(١) هو: شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن تَمَّام، أبو عبد اللَّه ابن السَّرَّاج، الحنبليُّ، الشُّروطيُّ، نقيب دار الحديث، قال الذهبي رحمه الله: «ونسخَ بخطِّه المليح كثيراً للنَّاس، وقراءتُه جيِّدة»، توفِّي سنة (٧٤٩هـ). المعجم المختص للذَّهبي (ص٢١٥)، والوفيات لابن رافع (٢/ ٨٥).

(٢) هو: محمودُ بن عمر بن محمودٍ الأنطاكيُّ الدِّمشقيُّ الحنفيُّ، سمع من ابنِ كثير والصَّفديِّ وغيرهما، وعُنِي بالنَّحوِ كثيراً ومَهَر فيه، وتصدَّر لإقرائه بجامع بني أميَّة، توفِّي سنة (٨١٥هـ). ذيل التَّقييد للفاسي (٢/ ٢٧٥)، والضوء اللامع (١٠/ ١٤٢).

وعلِيُّ بنُ محمَّد القَابُونيُّ[(١)]، ومحمَّد بنُ وليِّ الدينِ عبدِ اللَّه المشهورُ بابن قاضِي عَجْلُون[(٢)].

النُّسْخَةُ الثَّالِثَةُ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ن):

وهي نسخةٌ محفوظةٌ في مكتبة فَيض اللَّه أفندِي بإسطنبول - تركيا -، برقم: (١٩٣١).

عددُ لوحاتِها: (٢٢٥) لَوحة.

تاريخ نسخِها: (٦) شعبانَ سنةَ (٧٢٢هـ).

ناسخها: محمَّدُ بنُ أحمَد المقريُّ[(٣)].

الخط: خُطَّت بخطٍّ نسخيٍّ جميلٍ وواضحٍ.

خصائصُها:

١ - نسخة تامَّة.

٢ - أغلبُ كلماتِها مشكولَة.

---

(١) هو: أبو العلاءِ أبو الحسن، علي بنُ محمد القابونيُّ الدِّمشقيُّ الحنفيُّ، شيخ النُّحاة بدمشق، كان زائد الإتقان في شرح الألفيَّة لابن النَّاظم، وقد كتب على الألفيَّة شرحاً مطوَّلاً، توفِّي سنة (٨٥٨هـ). الضوء اللامع (٦/ ٣١).

(٢) هو: نجم الدِّين محمَّد بن ولي الدِّين عبد اللَّه بن عبد الرَّحمن الدِّمشقيُّ، المعروف بابن قاضي عَجلون، ولد بدمشقَ، وسكن القاهرة وتولَّى بها إفتاءَ دار العدل، وتدريس الفقهِ في جامع طولون، ومن تآليفه مغني الرَّاغبين شرح منهاج الطَّالبين، والتَّاج في زوائد الرَّوضة على المنهاج، توفِّي سنة (٨٧٦هـ). الضوء اللامع (٨/ ٩٥)، والأعلام (٦/ ٢٣٨).

(٣) لم أَقِف على ترجمته.

٣ - ميَّز الناسخُ عناوينَ الأبواب بالحُمرة.

٤ - مُيِّز النظمُ عن الشرحِ بكتابةِ حرف «ص» بالحُمرَة بإزائه فِي الحاشية، والذي يعني: أصل.

٥ - عليها تَصحيحاتٌ وطُرَرٌ يسيرةٌ، وإشاراتٌ إلى فرُوق النُّسخ الأخرَى.

٦ - عليهَا بلاغاتُ قراءةٍ في أوائلهَا.

٧ - أثبَتَ مالكُها: محمدُ بن محمد بنِ محمد ابنُ سَابِق الحنفيُّ[1] فِي أوَّلِها بخطِّه أنه يَرْوِي الشرحَ عن تقيِّ الدينِ المَقْرِيزِيِّ[2] بإسنَادِهِ إلى ابنِ النَّاظمِ، والألفيَّةَ عن ابن حَجَر بإسنادِهِ إلى ابنِ مالكٍ.

النُّسْخَةُ الرَّابِعَةُ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (س):

وَهي نسخةٌ محفوظةٌ فِي جامعة الإمام محمَّد بنِ سعود الإسلاميَّة بالرياض - السعودية -، برقم: (٢٠٢٦).

(١) هو: جمال الدِّين محمَّد بنُ محمَّد بن محمَّد الحَمَوي الحنفيُّ، المعروف بابن السَّابق، أخذ عن ابن حجر، والتَّقيِّ المَقْريزيِّ، وابن الهمام الحنفيِّ، وغيرهم، اقتنى نفائسَ الكتب، وولي خزانة الظَّاهريَّة القديمة، توفِّي سنة (٨٧٧هـ). الجواهر والدُّرر للسَّخاوي (٣/ ١١٦٥)، والضوء اللامع له (٩/ ٣٠٥).

(٢) هو: أحمدُ بن علي بن عبد القادر، تقيُّ الدين المَقْريزِيُّ، البعلبكي الأصلِ، المصريُّ المولد والدارِ والوفاة، الشَّيخ الإمام المؤرِّخ المحدِّثُ، صاحب التَّصانيف النَّافعةِ، سمعَ من البلقينيِّ والعراقيِّ والهيثميِّ والإسنوِيِّ وغيرهم، ولد سنة (٧٦٦هـ)، وتوفِّي سنة (٨٤٥هـ). المنهل الصَّافي والمستوفى بعد الوافي لابن تَغْري بَرْدي (١/ ٤١٥-٤٢٠)، والضوء اللامع (٢/ ٢١-٢٥).

عددُ لوحاتِها: (١٦٢) لوحة.

تاريخ نسخِها: (٤) صَفَر سنةَ (٧٣١هـ).

ناسخها: عبدُ الرَّحمنِ بنُ إبراهيمَ بن خَليلٍ الشّافعيُّ[1].

الخط: نسخيٌّ جميلٌ وواضحٌ.

خصائصُها:

١ - نسخةٌ تامة؛ وفيها نقصٌ من أوَّلها إلى آخرِ البَيتِ رقم (٥٣).

٢ - مشكولةٌ في مواضعَ كثيرة.

٣ - مُيِّزَت الأبيات عَن الشرحِ بخطٍّ أحمر كبيرٍ وثخينٍ.

٤ - علَيها تصحيحَاتٌ، وبيانٌ لشيءٍ مِن فروقِ النُّسخِ.

٥ - عَليها بلاغاتُ مقابلةٍ.

٦ - جاء فِي آخرِها: «قوبلَت هذهِ النُّسخة بنسخةٍ عليها خطُّ المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ، وصحَّتْ قَدْرَ الإمكانِ».

النُّسْخَةُ الخَامِسَةُ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ (ع):

وهِي نسخةٌ محفوظةٌ فِي مكتبة فيض اللَّه أَفندي بإسطنبول - تركيا -، برقم: (١٩٢٩).

عددُ لوحاتِها: (١٩٢) لوحةً.

تاريخ نسخِها: (١٦) رَبيع الأوَّل سنةَ (٧٣٦هـ).

(١) لم أَقِف على ترجمته.

ناسخها: لا يُعرَف.

الخَطُّ: خُطَّت بخطّ نسخيٍّ جميلٍ وواضحٍ.

خصائصُها:

١ - نسخة تامَّةٌ.

٢ - مشكولةٌ في مواضعَ كثيرة.

٣ - مُيِّزَ النَّظمُ عنِ الشَّرحِ بكتابة «ص» قبلَه بلونٍ أحمرَ.

٤ - ميِّزت الأبوابُ بالحمرةِ.

٥ - عليها تَصحيحاتٌ؛ تكثُر في أوَّلها، وبيانٌ يسيرٌ لفروق النُّسخِ الأخرى.

٦ - عليها بلَاغات وعَلامات مقابلةٍ، وتعليقاتٌ يسيرةٌ.

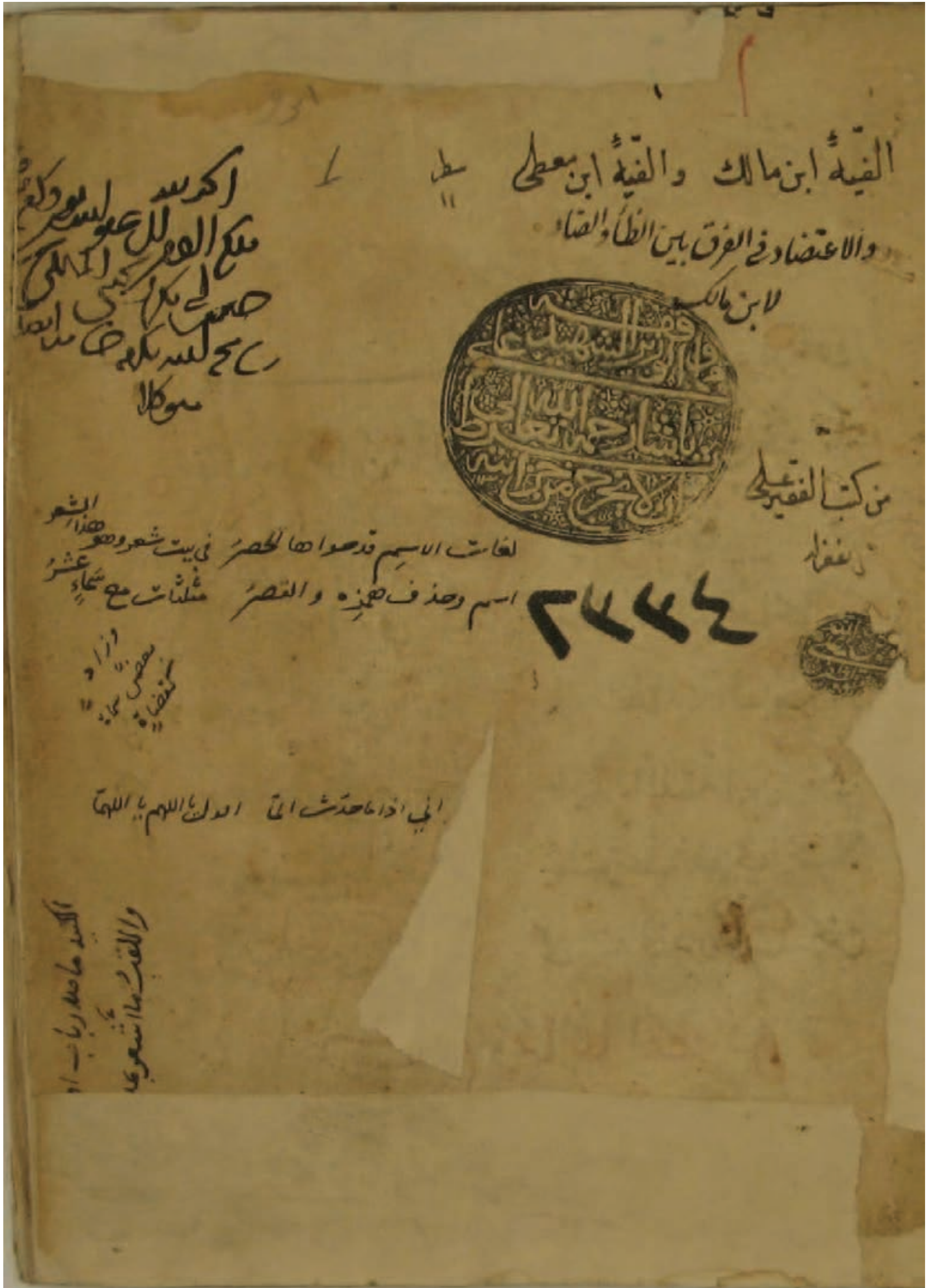
٧ - عندَ «باب المُعرَبِ والمبني» بلاغُ قراءةِ بحثٍ مع الإجازةِ من: محمَّدٍ الطَّبَلَاوِيِّ الشَّافعيِّ[١] لقارِئها عليه: محمدِ بن بَدْرِ الدِّينِ الغَزِّي[٢].

---

(١) هو: محمد بنُ سالم بن علي الطَّبلاويُّ، المصريُّ، الأزهري الشَّافعيُّ، ناصر الدِّين، أحد العلماءِ الأفراد، تفنَّن في علوم كثيرةٍ، وانتهت إليه الرِّئاسةُ في سائر العلوم بعد موتِ أقرانه، ودار عليه إسناد القراءاتِ العشر، أخذ عن زكريا الأنصاريِّ، والسيوطي، والبرهان القلقشنديِّ، وغيرهم، توفي سنة (٩٦٦هـ)، وقد عُمِّر نحو مئة سنة. الكواكب السَّائرة (٢/ ٣٢)، وشذرات الذَّهب (١٠/ ٥٠٦).

(٢) هو: نجم الدِّين محمد بن بدر الدِّين محمد بن رضي الدِّين محمد الغَزِّيُّ العامريُّ الدِّمشقيُّ، حافظ الشَّام، ومحدِّثُ عصره، أخذَ عن زين الدِّين الحنفيِّ، وشهاب الدين العيثاويِّ، من أشهر كتبه: الكواكب السَّائرة في تراجم أعيان المئة العاشرة، توفي سنة (١٠٦١هـ). خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي (٤/ ١٨٩).

نَمَاذِجُ مِنَ المَخْطُوطَاتِ



صورة صفحة العنوان للنُّسخة (أ).

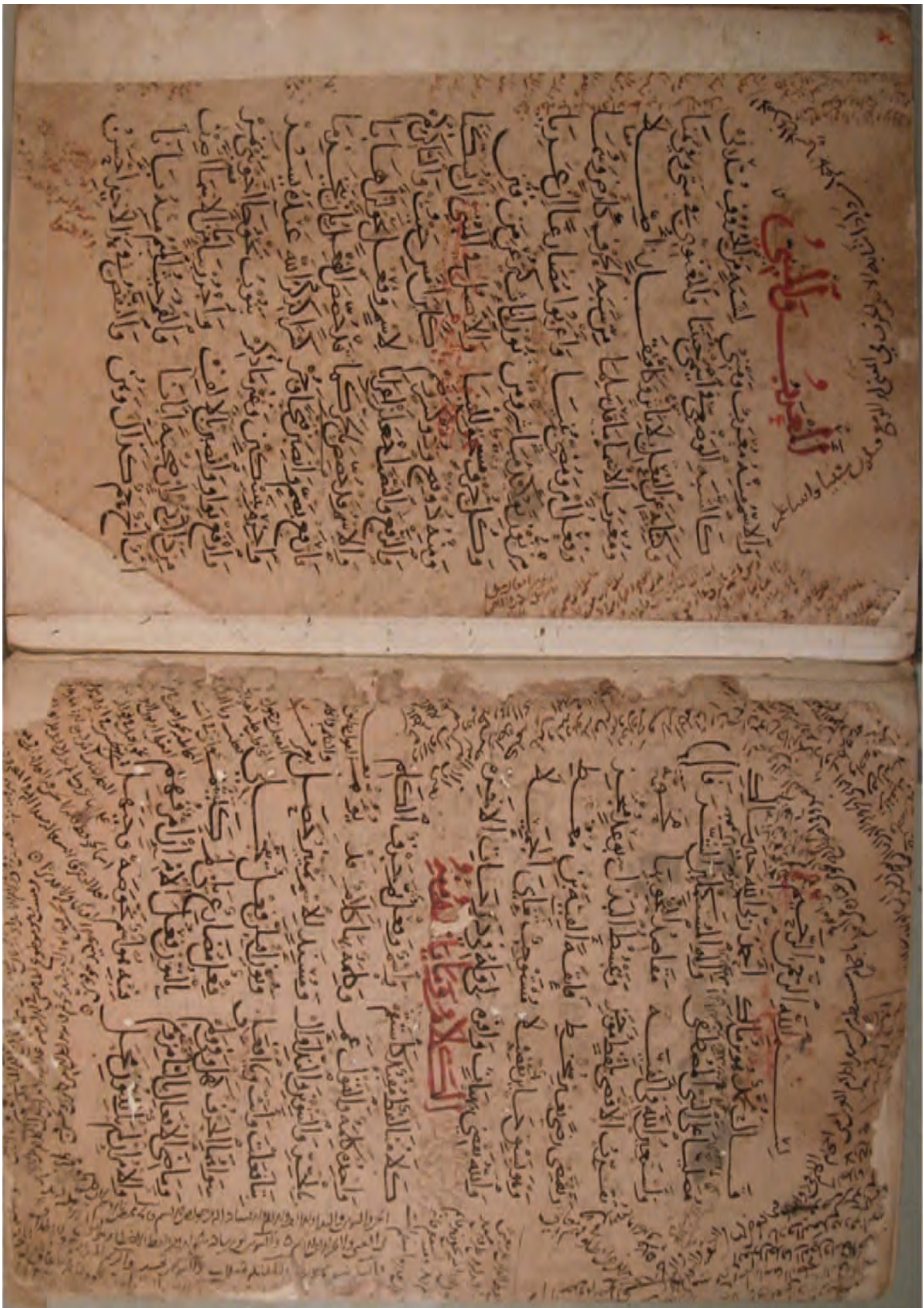
صورة اللَّوحة الأولى للنُّسخة (أ).



صورة اللَّوحة الأخيرة للنُّسخة (أ).

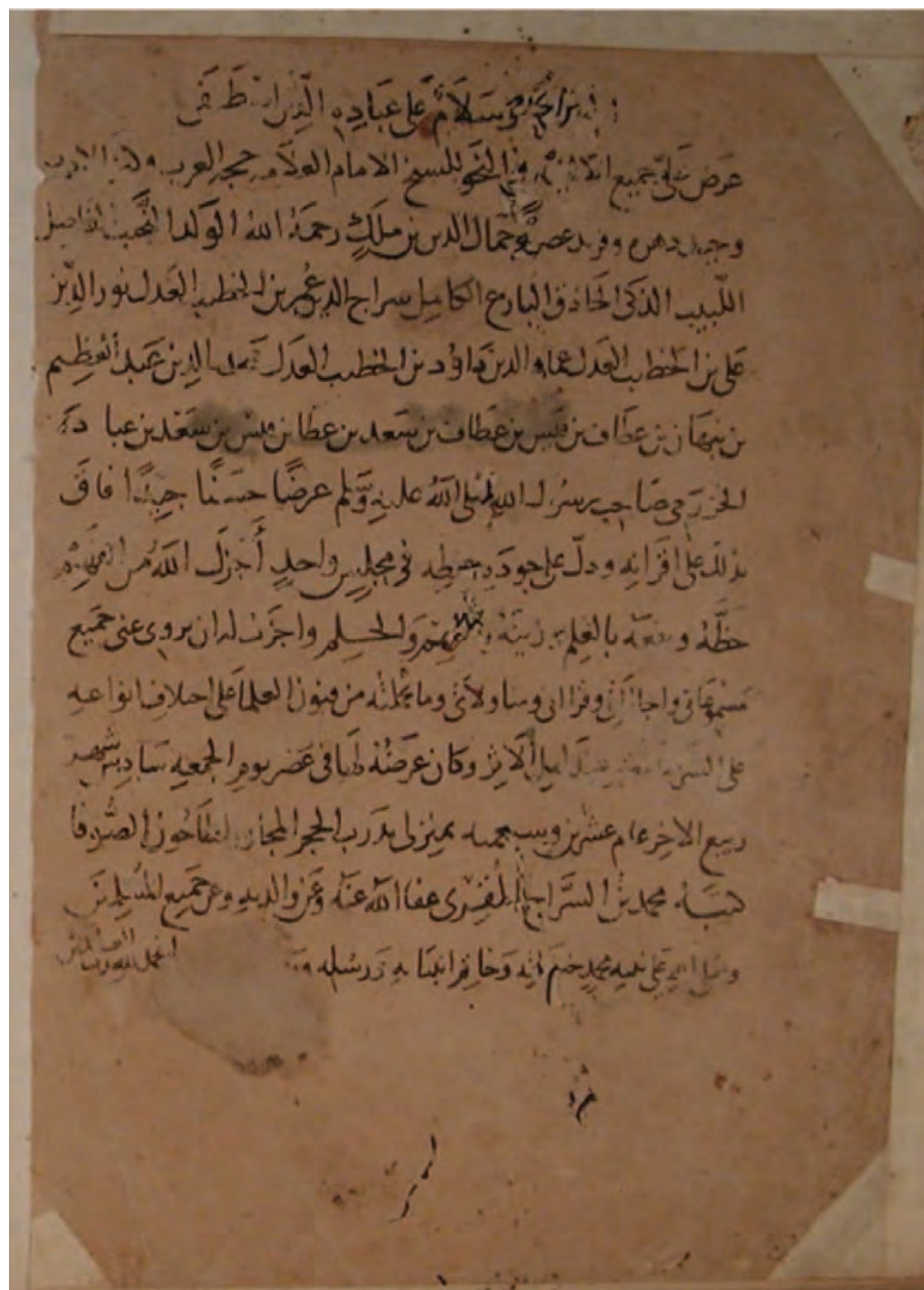
صورة إجازة الفيروز آبادي للنسخة (أ).

صورة صفحة العنوان للنُّسخة (ب).



صورة اللَّوحة الأولى للنُّسخة (ب).

صورة اللَّوحة الأخيرة للنُّسخة (ب).

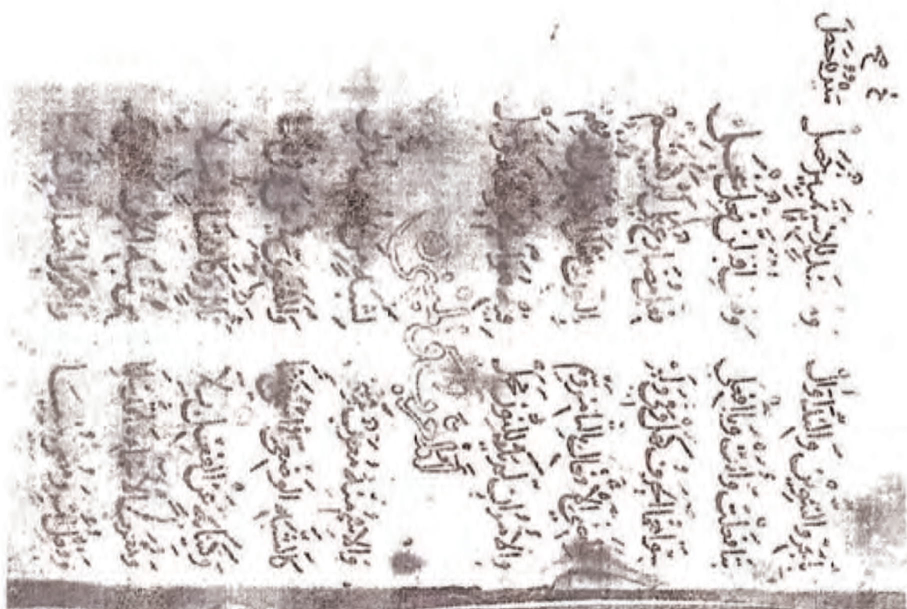


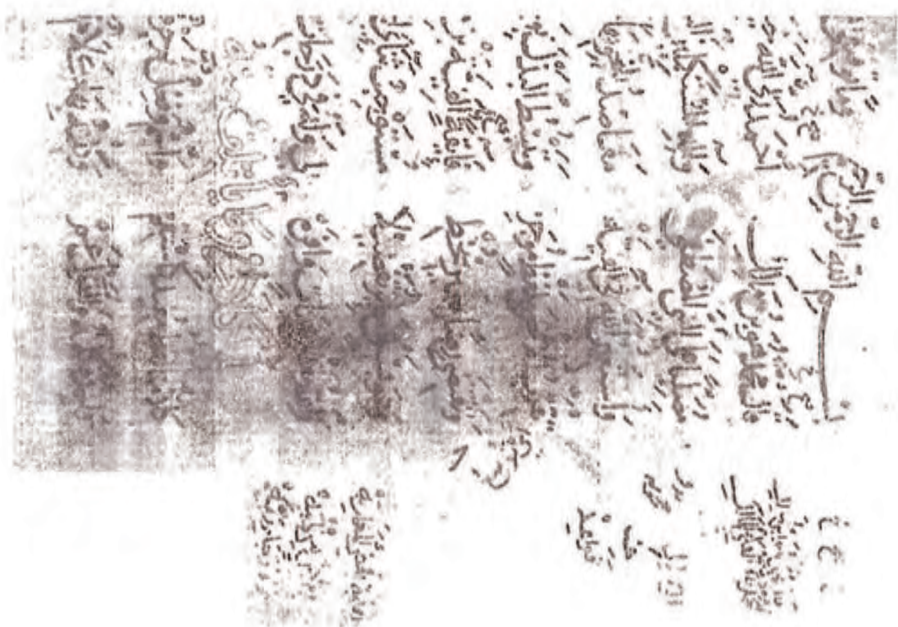
[illegible] سلام على عباده الذين اصطفى
عرض علي جميع [illegible] في النحو للشيخ الإمام العلامة حجة العرب [illegible]
وحيد دهره وفريد عصره جمال الدين بن مالك رحمه الله الولد النجيب الفاضل
اللبيب الذكي الحاذق البارع الكامل سراج الدين عمر بن الخطيب العدل نور الدين
علي بن الخطيب العدل علاء الدين داود بن الخطيب العدل [illegible] الدين عبد العظيم
بن نبهان بن عطاف بن قيس بن عطاف بن سعد بن عطاف بن قيس بن سعد بن عبادة
الخزرجي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضا حسنا جيدا فاق
بذلك على أقرانه ودل على جودة حفظه في مجلس واحد أجزل الله من [illegible]
حظه و[illegible] بالعلم [illegible] بالفهم والحلم وأجزت له أن يروي عني جميع
مسموعاتي وإجازاتي وقراءاتي ومناولاتي وما تحمله من فنون العلم على اختلاف أنواعه
على الشرط [illegible] أهل الأثر وكان عرضه لها في عصر يوم الجمعة سادس شهر
ربيع الآخر عام عشرين وسبعمائة بمنزلي بدرب الحجر المجاور [illegible] الصوفية
كتبه محمد بن السراج المقرئ عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين
وصلى الله على نبيه محمد خاتم أنبيائه وخاتم رسله [illegible]
الحمد لله رب العالمين

صورة إجازة ابن السرَّاج للنسخة (ب).



صورة صفحة العنوان للنُّسخة (ج).





صورة اللَّوحة الأولى للنُّسخة (ج).

وما بحمد الله قد كمل نظمًا على جل المهمات اشتمل
أحصى من الكافية الخلاصة كما اقتضى غنى بلا خصاصة
فأحمد الله مصليًا على محمد خير نبي أرسلا
وآله الغر الكرام البررة وصحبه المنتخبين الخيرة

صورة الصَّفحة الأخيرة للنُّسخة (ج).



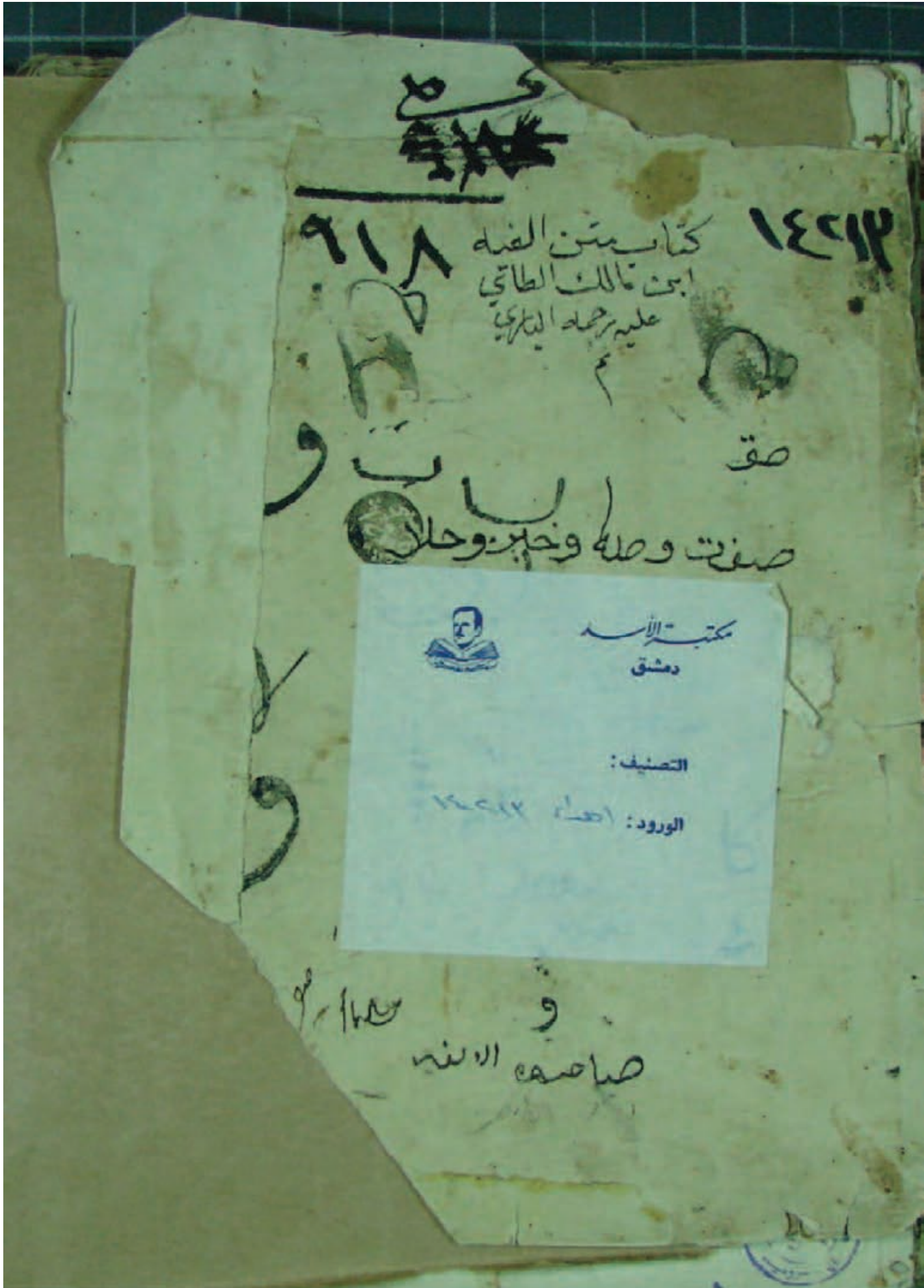
صورة صفحة العنوان للنُّسخة (د).



صورة اللَّوحة الأولى للنُّسخة (د).



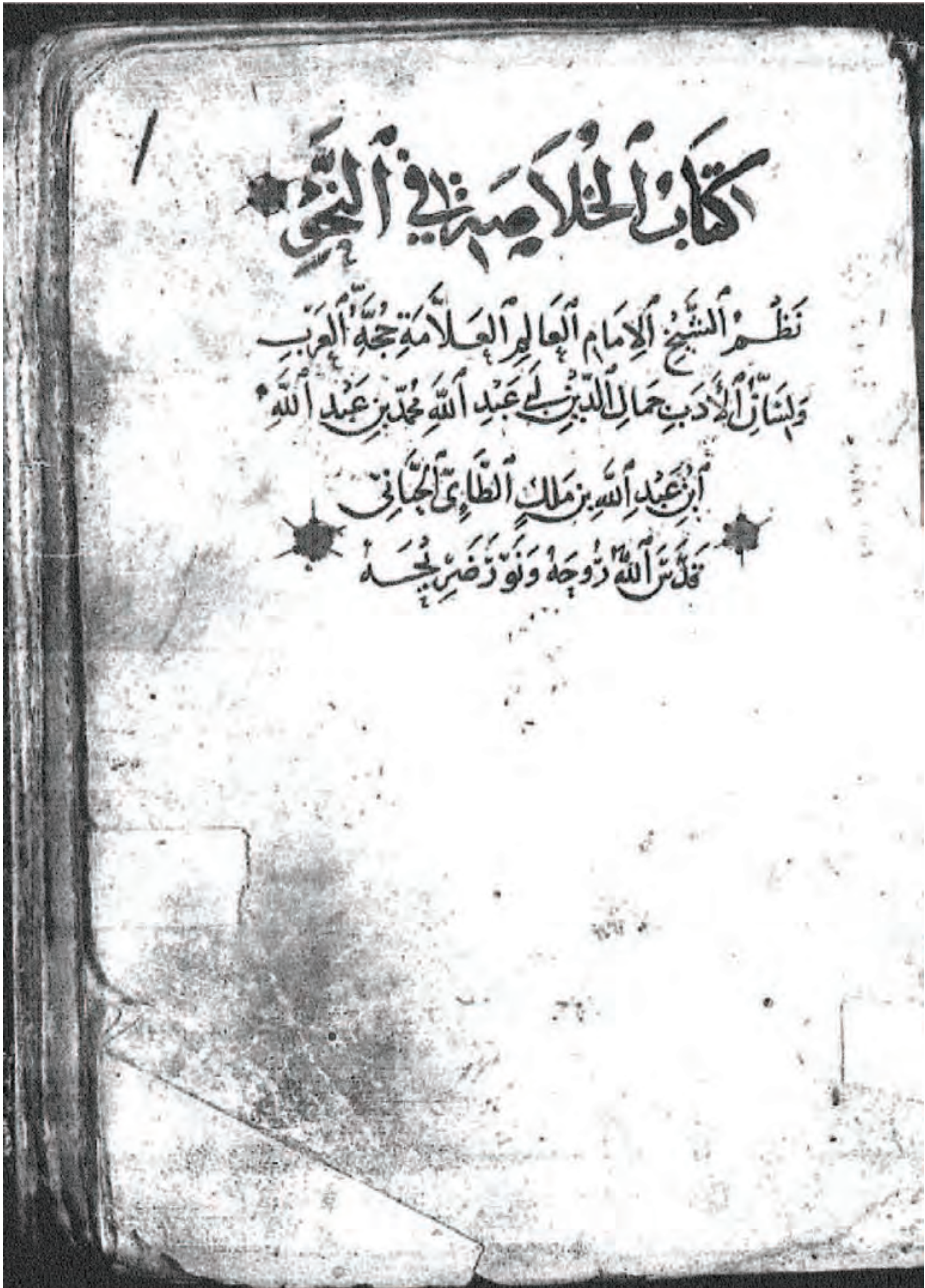
صورة اللَّوحة الأخيرة للنُّسخة (د).



صورة صفحة العنوان للنُّسخة (هـ).

صورة اللَّوحة الأولى للنُّسخة (هـ).

صورة اللَّوحة الأخيرة للنُّسخة (هـ).



كتاب الخلاصة في النحو

نظم الشيخ الإمام العالم العلامة حجة العرب
ولسان الأدب جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله
ابن عبد الله بن مالك الطائي الجياني
قدس الله روحه ونور ضريحه

صورة صفحة العنوان للنُّسخة (و).

صورة اللَّوحة الأولى للنُّسخة (و).

صورة اللَّوحة الأخيرة للنُّسخة (و).

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله المنفرد بالعظمة والبقا
المنزه عن التشبيه والنظير والشركا المحمود في حالتي الشدة والرخا
الذي اصطفى من صفوة خلقه أصفيا وجعلهم بتعليم العلم والعمل به من ورثة
الانبيا وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الرسل وامام الحنفا وعلى اله وصحابه
الكرام البررة الاتقيا صلاة وسلاما دايمين بدوام الارض والسما
اما بعد فقد قرا على الصدر الرئيس النبيه النجيب اللبيب الاريب الفقيه المحصل
الفاضل العالم الامام الاوحد المجتهد العامل شرف الدين ابو عبد الله الحسين
ابن الشيخ الامام العالم الفاضل الجليل الصدر الرئيس الحسيب النسيب شيخ
صدر الشام تقي الدين ابي عبد الله محمد بن الشيخ الامام العالم العلامة الاوحد علم الاعلام
جمال الاسلام [illegible] فخر الشهداء شرف الدين ابي الحسن علي بن الشيخ الامام العالم
العالم العلامة الزاهد قدوة الاوليا بقية السلف الاصفيا عمدة حفاظ الدين
ابن الحسين تقي الدين ابي عبد الله محمد اليونيني نور الله قلبه بنور الهداية
وجعله من اهل السعادة والولاية جميع هذا الكتاب المسمى بالخلاصة في النحو [illegible]
اخره حفظا عن ظهر قلبه مؤسسا على حسن الضبط والاتقان مبنيا على [illegible]
والنقصان وذلك بعد العصر [illegible] يوم الاحد ثالث عشري شهر صفر [illegible]
بالعصر والظهر سنة ثمان واربعين وستماية وكان قد عرض قبل ذلك مواضع [illegible]
من كتاب المقنع في الفقه ثالث شيخ الاسلام موفق الدين [illegible]
[illegible] ذلك على انه احاط بجميع الكتابين حفظا واذن بحسن استعداده [illegible]
معنى ولفظا مع بحث فيهما وتدقيق وضبط وتحقيق واجتهاد في الطلب [illegible]
فتركوا [illegible] المعاني [illegible] المباني [illegible] في تطلب الفوايد [illegible]
واقتناص الزوايد والازدياد في [illegible] على [illegible] الطلاب [illegible]
وحق العلم والعمل [illegible] والحفظ [illegible]
[illegible] الاستعداد لقيام [illegible] في [illegible] اهل السنة والجماعة [illegible]
[illegible] وعلم [illegible] و[illegible]
[illegible] محمد بن علي بن محمد [illegible]
[illegible]

صورة إجازة ابن أسباسلار البعلي للنسخة (و).



الهدايا

رقم ١٠٢٧٠

وبعض الاعلام عليه دخلا ... للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنعمان ... فذكر ذا وحذفه سيان

وقد يصير علما بالغلبة ... مضاف او مصحوب ال كالعقبة

وحذف ال ذي ان تناد او تضف ... اوجب وفي غيرهما قد تنحذف

الابتداء

مبتدأ زيد وعاذر خبر ... ان قلت زيد عاذر من اعتذر

واول مبتدأ والثاني ... فاعل اغنى في اسار ذان

وقس وكاستفهام النفي وقد ... يجوز نحو فائز اولو الرشد

والثان مبتدا وذا الوصف خبر ... ان في سوى الافراد طبقا استقر

ورفعوا مبتدأ بالابتدا ... كذاك رفع خبر بالمبتدا

والخبر الجزء المتم الفائده ... كالله بر والايادي شاهده

ومفردا ياتي وياتي جمله ... حاوية معنى الذي سيقت له

وان تكن اياه معنى اكتفى ... بها كنطقي الله حسبي وكفى

صورة الصَّفحة الأولى للنُّسخة (ز).



صورة اللَّوحة الأخيرة للنُّسخة (ز).



الحمد لله وكفى
وبعد فقد عرض علي الأخ في الله تعالى الشيخ العالم
الفاضل المحقق المدقق شمس الدين محمد
ولد الشيخ الصالح العالم العلامة [illegible]
[illegible] الناصح الزاهد الورع بدر الدين حسن
الشيباني [illegible] مواضع عديدة من كتاب
الألفية في النحو تصنيف ابن مالك رضي الله عنه
قراءة [illegible] دلت على حفظ جميع الكتاب
المذكور [illegible] الله تعالى بفضله من خيري الدنيا
والآخرة بمحمد وآله وصحبه وسلم كتبه فقير
رحمة ربه إبراهيم [illegible] الجناني الأزهري الشافعي
[illegible] جمادى الأولى سنة [illegible]

صورة قيد العرض على إبراهيم الجناني الأزهري للنسخة (ز).

صورة صفحة العنوان للنُّسخة (ح).



صورة الصَّفحة الأولى للنُّسخة (ح).



صورة اللَّوحة الأخيرة للنُّسخة (ح).



كتاب الخلاصة في النحو
تأليف الشيخ الإمام لسان
العرب جمال الدين أبي عبد الله
محمد بن مالك الجياني رحمه الله

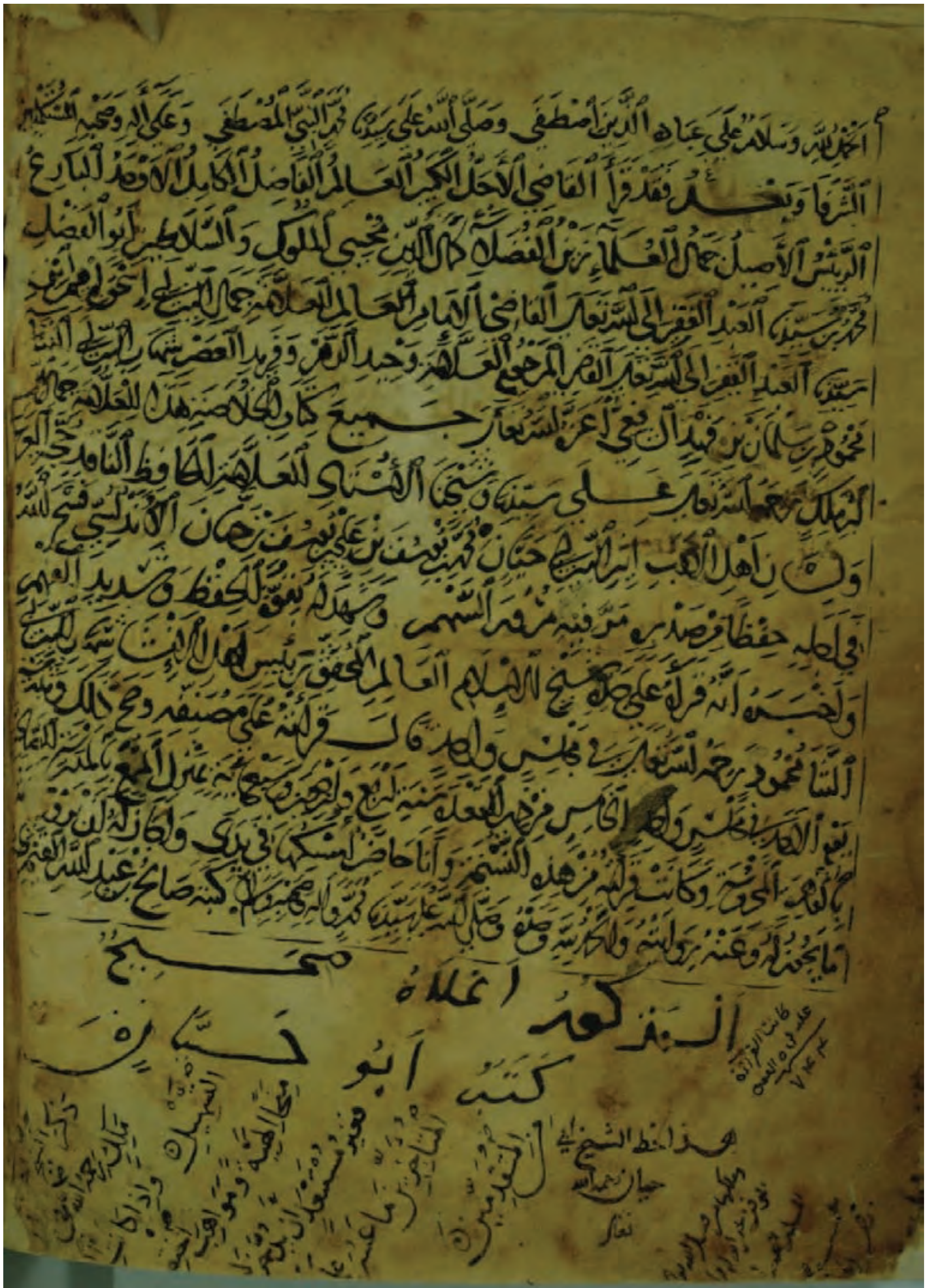
صورة صفحة العنوان للنُّسخة (ط).



صورة اللَّوحة الأولى للنُّسخة (ط).



صورة اللَّوحة الأخيرة للنُّسخة (ط).



صورة إجازة أبي حيّان الأندلسيّ للنسخة (ط).

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... واسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده كلمة والقول عم ... وكلمة بها كلام قد يؤم

بالجر والتنوين والندا وأل ... ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ... ونون أقبلن فعل ينجلي

سواهما الحرف كهل وفي ولم ... فعل مضارع يلي لم كيشم

وماضي الأفعال بالتا مز وسم ... بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

والأمر إن لم يك للنون محل ... فيه هو اسم نحو صه وحيهل

المعرب والمبني

والاسم منه معرب ومبني ... لشبه من الحروف مدني

صورة الصَّفحة الأولى للنُّسخة (ي).



وعونه وحسن
شهر ذي الحجة الحرام
سنة اربع واربعين وسبع مايه
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

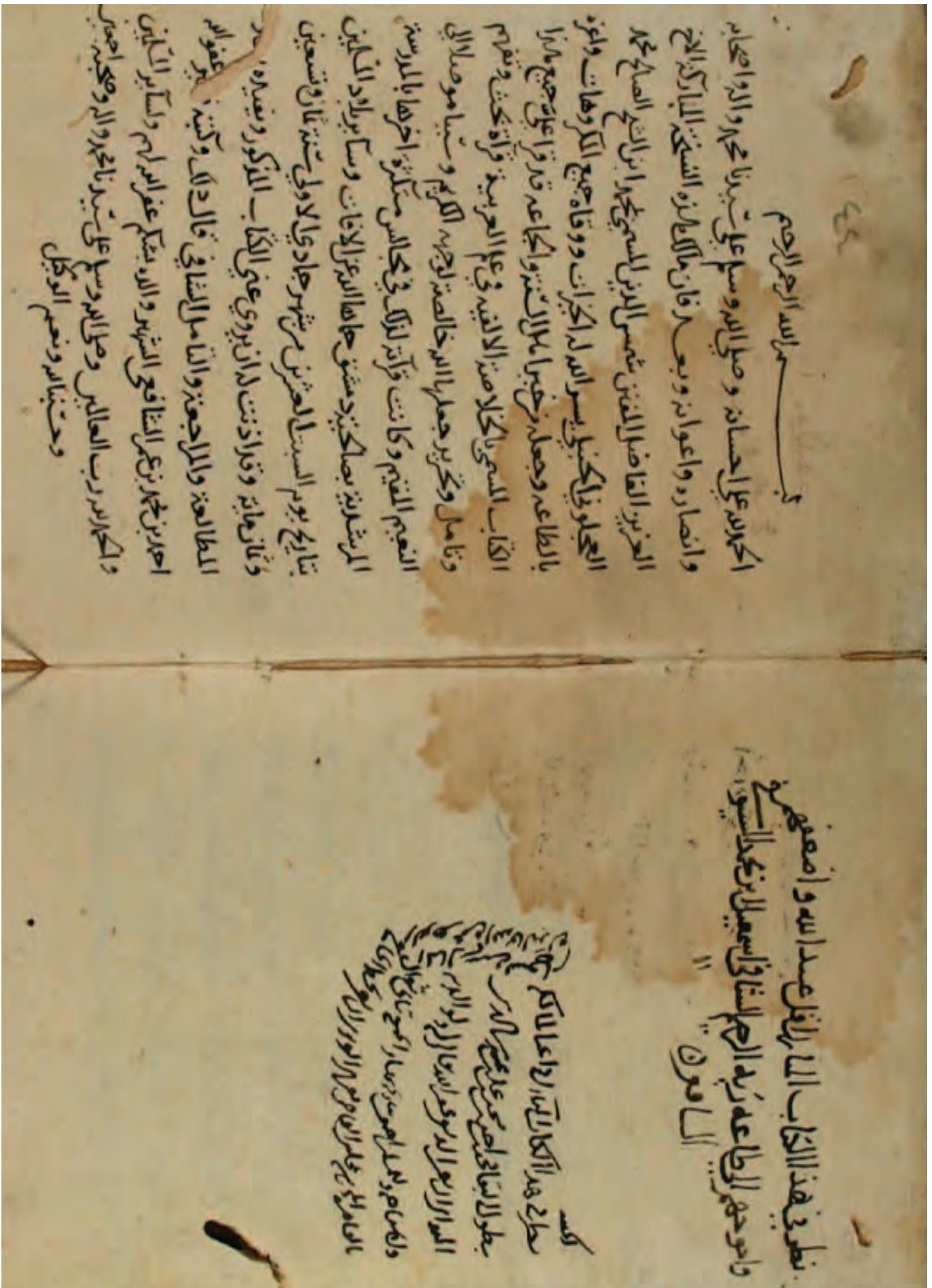
صورة الصَّفحة الأخيرة للنُّسخة (ي).


كِتَابُ الأَلْفِيَّةِ فِي النَّحْوِ
تَأْلِيفُ الشَّيْخِ الإِمَامِ العَالِمِ الصَّدْرِ الكَامِلِ حُجَّةِ العَرَبِ
تَرْجُمَانِ الأَدَبِ جَمَالِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَالِكٍ الطَّائِيِّ الجَيَّانِيِّ
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى
آمِين

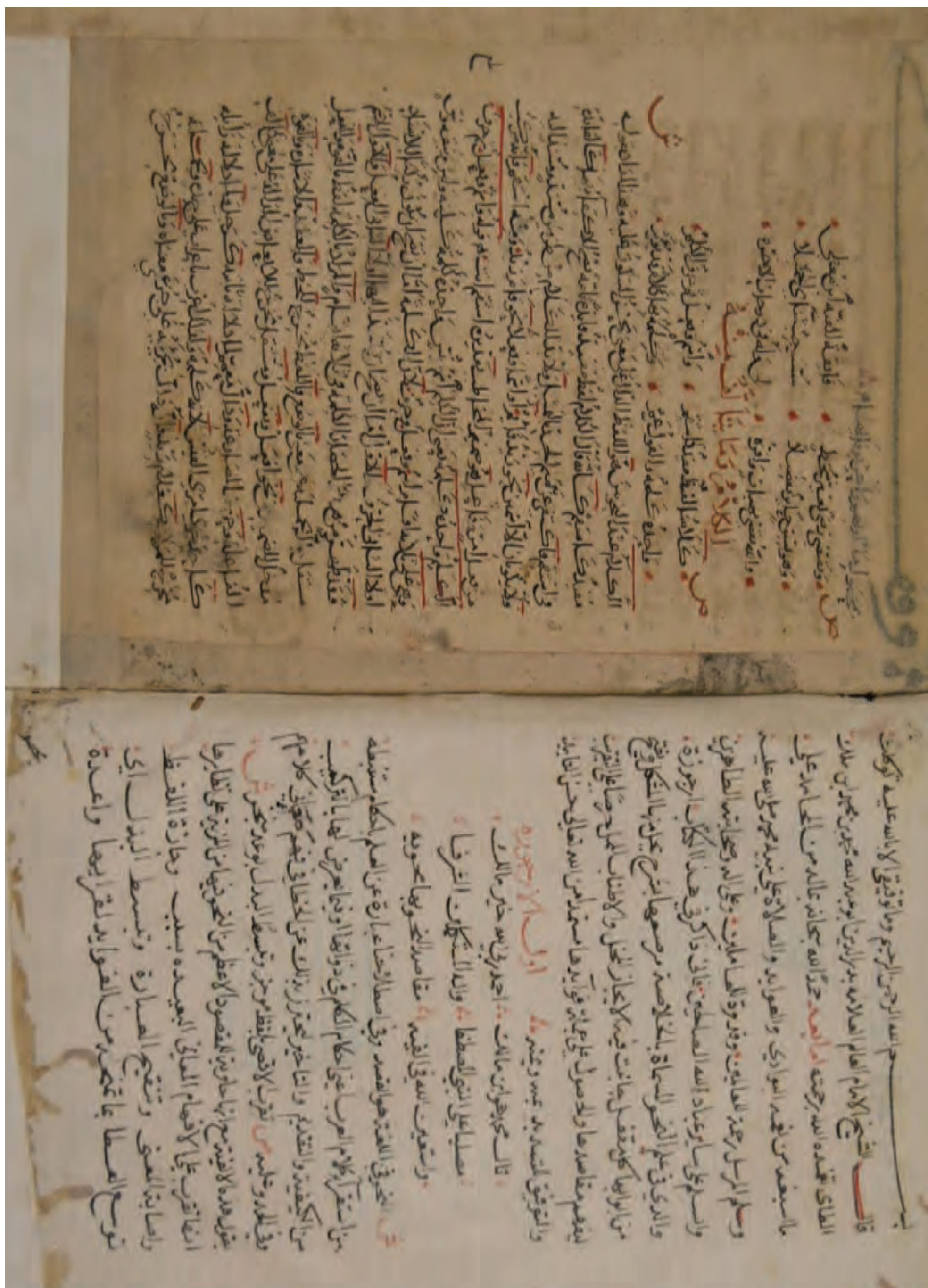
صورة صفحة العنوان للنُّسخة (ك).

صورة اللَّوحة الأولى للنُّسخة (ك).

صورة اللَّوحة الأخيرة للنُّسخة (ك).

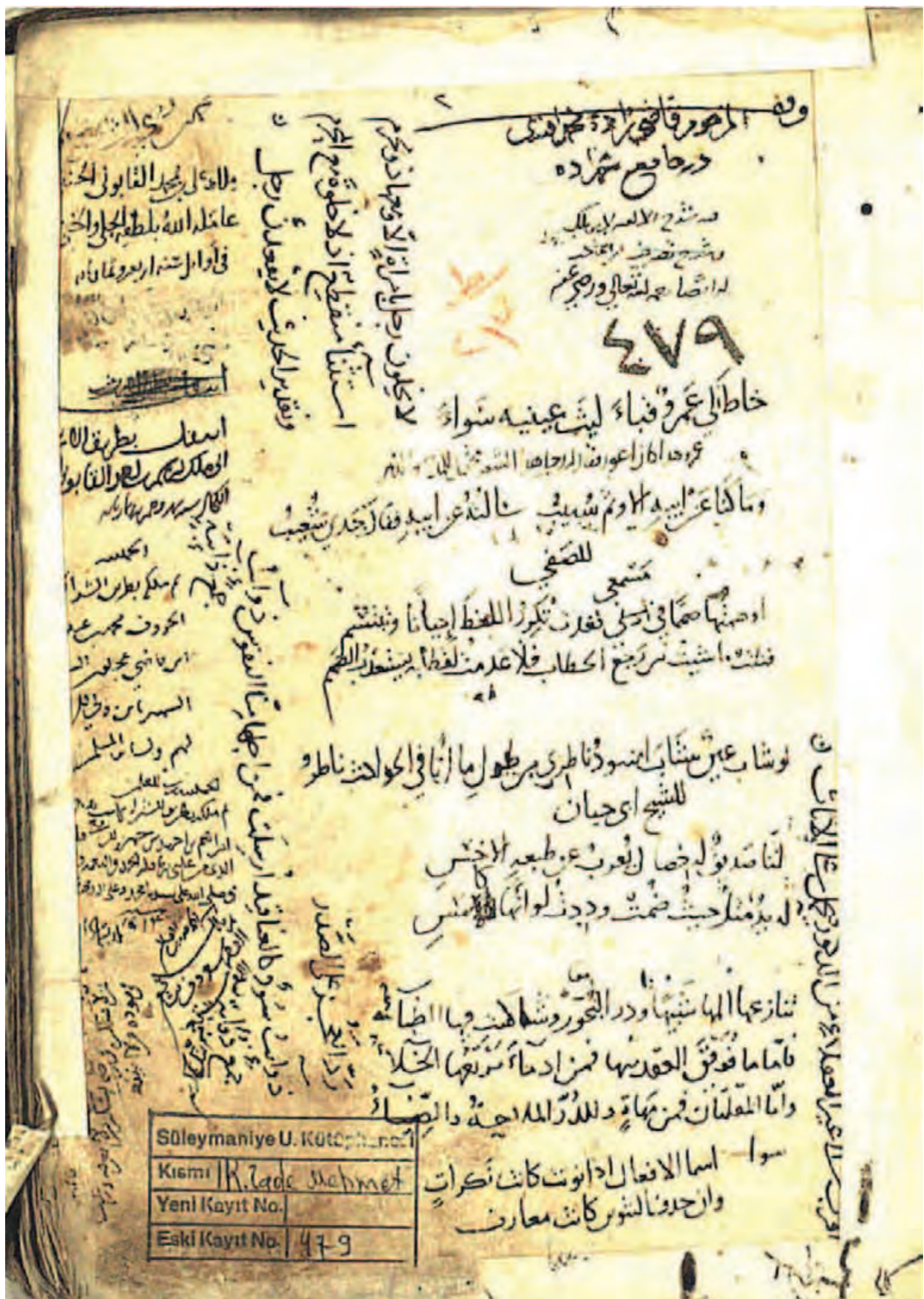


صورة إجازة أحمد بن شكم الشافعي للنسخة (ك).

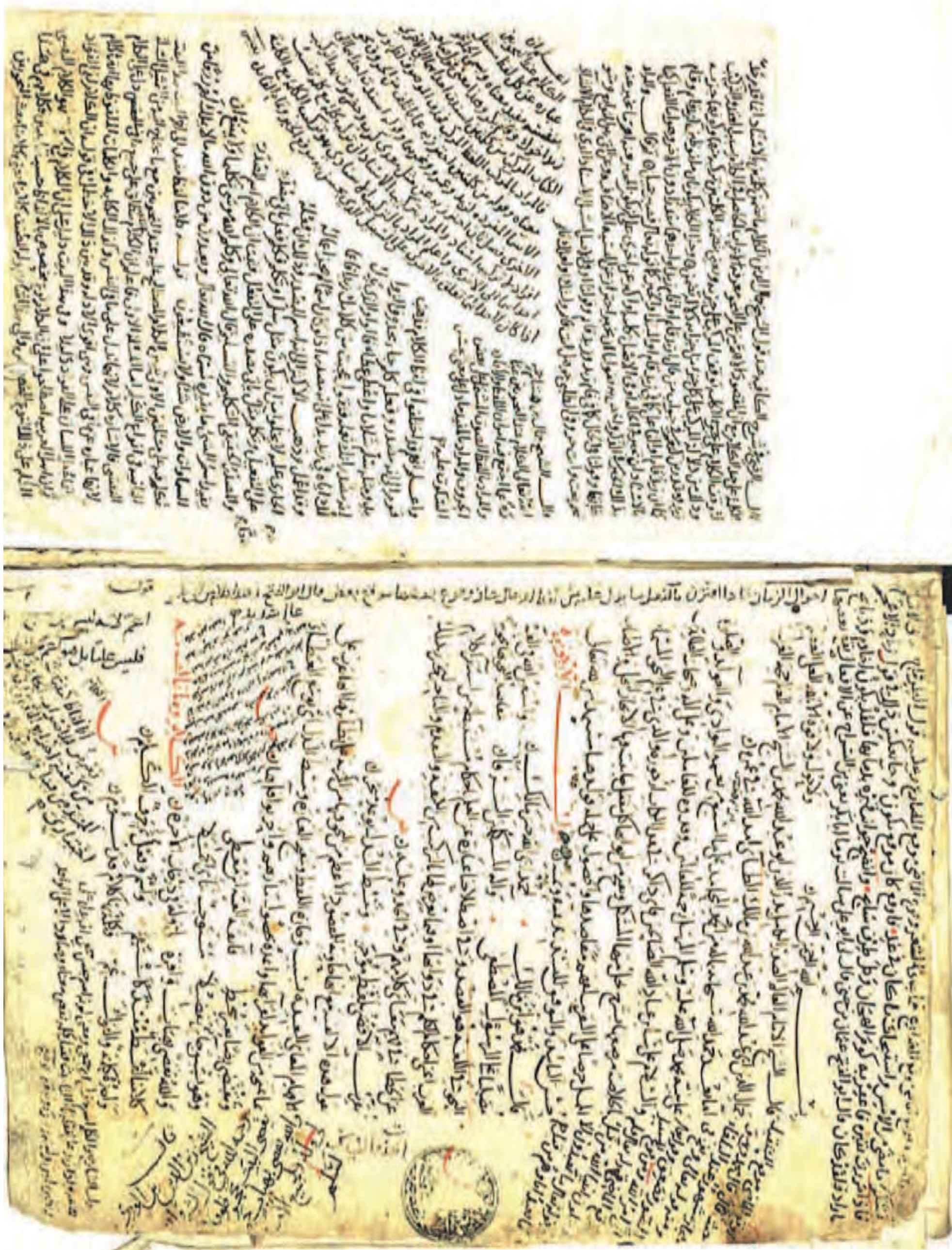


صورة اللَّوحة الأولى للنُّسخة (ل).

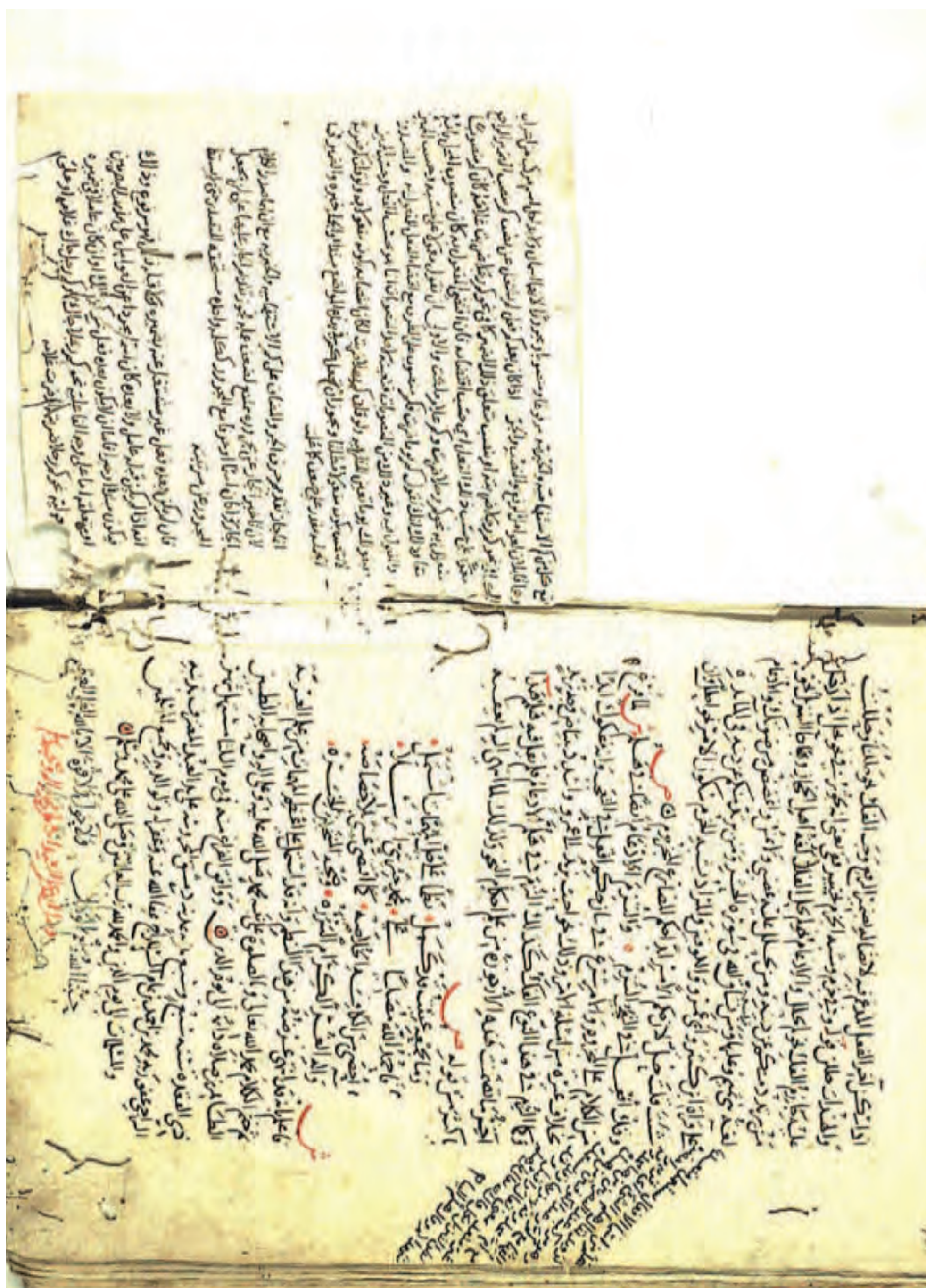
صورة اللَّوحة الأخيرة للنُّسخة (ل).



صورة صفحة العنوان للنُّسخة (م).



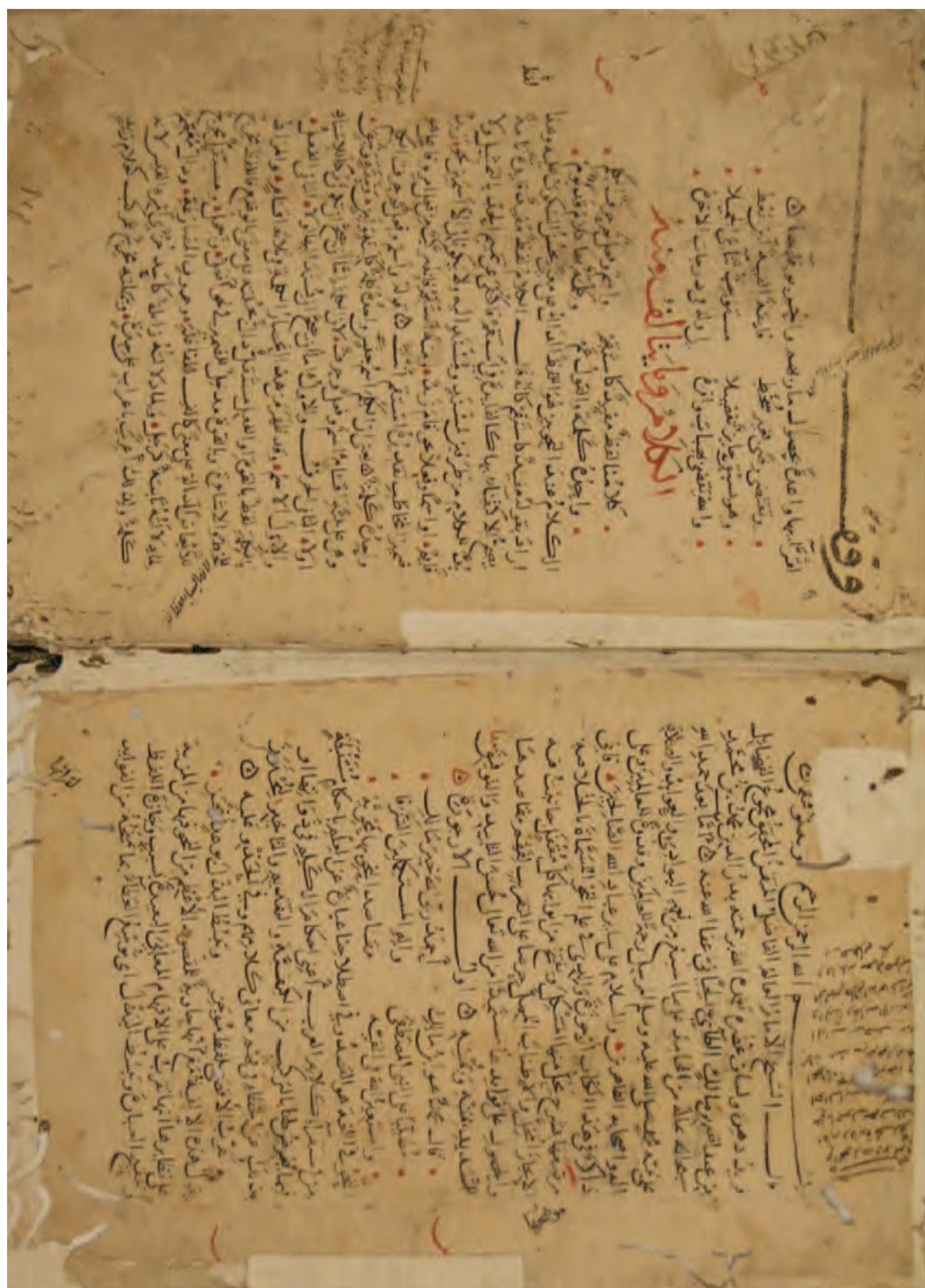
صورة اللَّوحة الأولى للنُّسخة (م).



صورة اللَّوحة الأخيرة للنُّسخة (م).



صورة صفحة العنوان للنُّسخة (ن).



صورة اللَّوحة الأولى للنُّسخة (ن).



صورة الصَّفحة الأخيرة للنُّسخة (ن).

في الاعراب كله وقد نبههم هذا من قوله

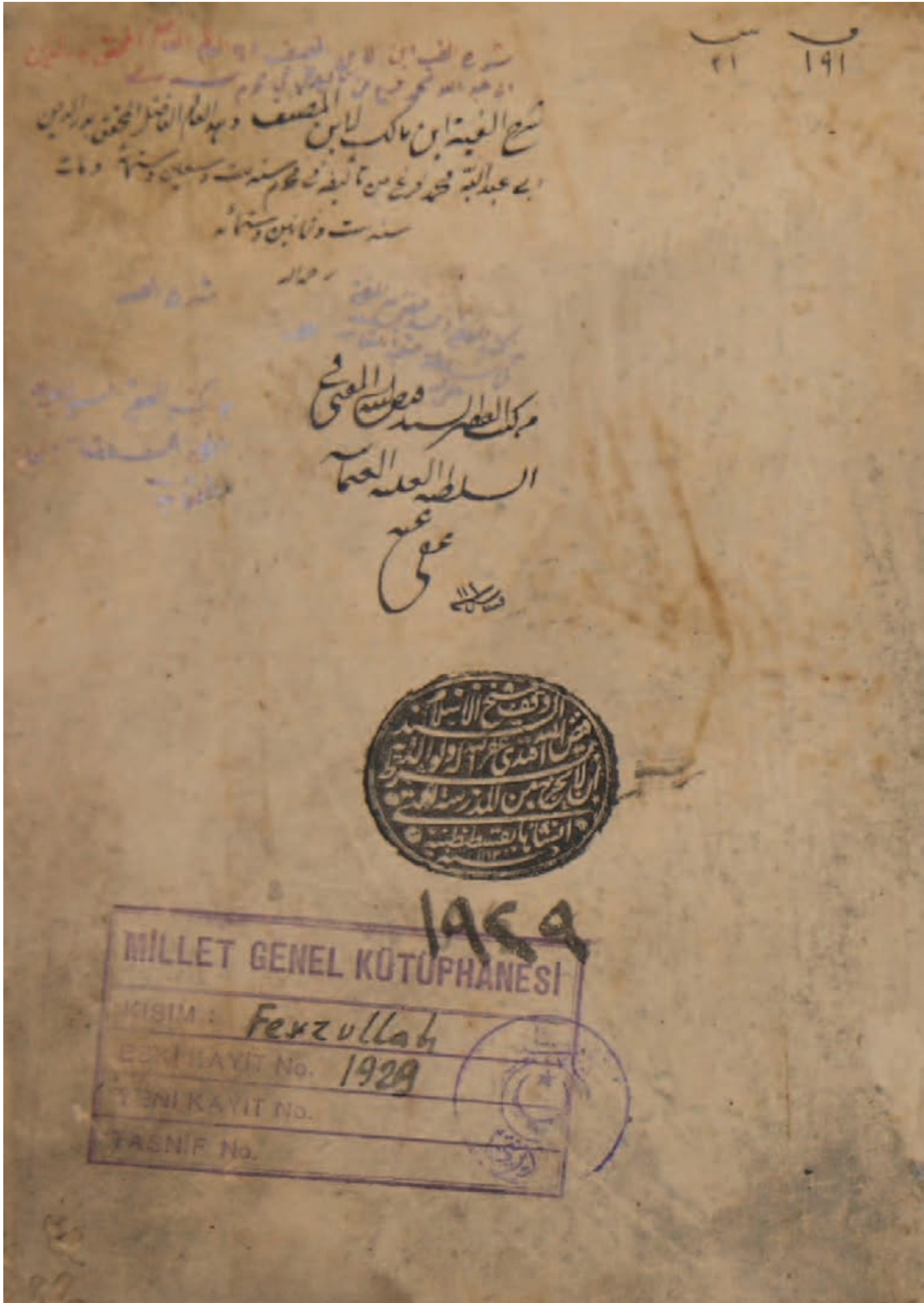
وكل مضمر له البنا يجب ولفظ ما جر كلفظ ما نصب

للرفع والنصب وجر نا صلح كاعرف بنا فإننا نلنا المنح

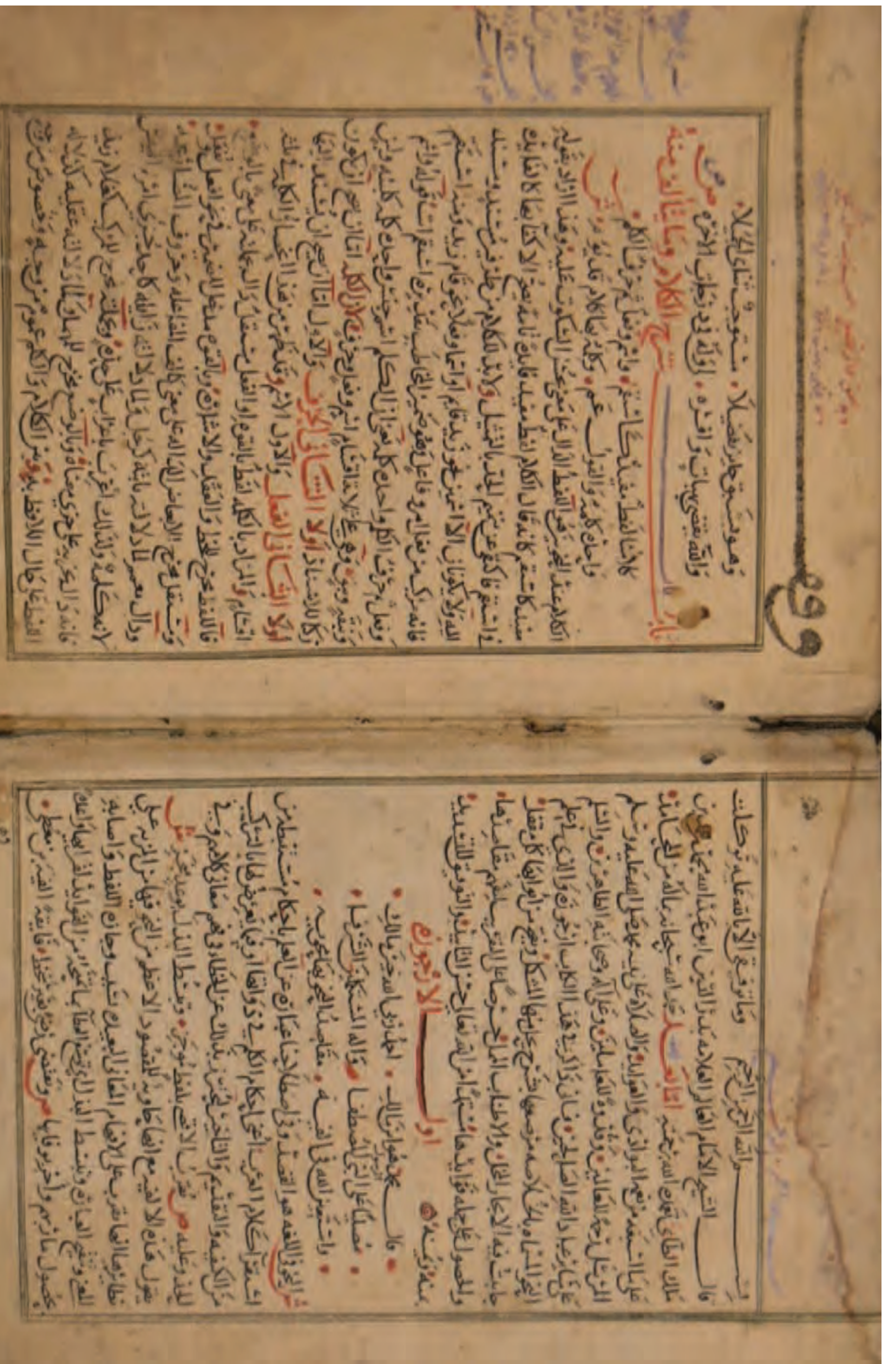
وألف والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما

صورة الصَّفحة الأولى للنُّسخة (س).

صورة الصَّفحة الأخيرة للنُّسخة (س).



صورة صفحة العنوان للنُّسخة (ع).



صورة اللَّوحة الأولى للنُّسخة (ع).

صورة اللَّوحة الأخيرة للنُّسخة (ع).

الخلاصة في النحو
أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ

نَظَمَها

أَبُو عَبْدِ ٱللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ ٱللَّهِ ابْنِ مَالِكٍ ٱلأَنْدَلُسِيّ

رحمه الله (ت ٦٧٢ هـ)

[عدد الأبيات: ١٠٠٢]

[البحر: الرَّجَز]

بسم الله الرحمن الرحيم[(١)]

١ ـ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ٱبْنُ مَالِكِ
أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ[(٢)]

(١) في ج زيادة: «وما توفيقِي إلَّا ...[(أ)]».
وفي د زيادة: «صلَّى اللَّهُ على سيِّدنا محمدٍ وآله أجمعينَ. قال - الشيخُ الإمامُ، العلَّامة، حجةُ العربِ، مالِك أزِمَّة الأدبِ -: جمالُ الدينِ، أبو عبد اللَّهِ، محمَّدُ بنُ عبد اللَّه ابنِ مالكٍ الطائيُّ الجَيَّانِيُّ - رحمهُ اللَّه تعَالى، ورضي عنهُ -».
وفي و زيادة: «وهو حسبي ونِعم الوكيلُ. قال - الشيخ الإمامُ، العالِم الأَوْحد، الكامِلُ المُتقِن، المُحِقُّ المُحَقِّقُ، فريدُ دهره، ووحيدُ عصره - جمال الدِّين، أبو عبدِ اللَّه، مُحمد بنُ عبد اللَّهِ بن عبدِ اللَّه بنِ مالكٍ الطَّائِيُّ الجَيَّانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى، ورضي عنهُ -».
وفي ط زيادة: «وبه تَوْفيقي».
وفي ك زيادة: «ولا حولَ ولا قُوة إلا باللَّهِ. قال - الشَّيخ، الإمامُ، العالم، الأوحدُ، الكامل، المتقِن، المُحِقُّ، المحقِّق، فريدُ دهرِه، ووحيد عصرِه، لسانُ العرب، وتُرْجُمانُ الأدب -: جمال الدِّين، أبو عبد اللَّهِ محمدُ بن عبدِ اللَّه ابنِ مالك الطائيُّ الجياني - قدَّس اللَّهُ رُوحَه، ونوَّر ضريحهُ -».
(٢) في نسخة على حاشية ج:
«قال محمد هو ابن مالك الحمد للَّه العليّ المالكِ»

(أ) طمس بمقدار كلمة.

٢ ـ مُـصَـلِّـيـاً عَـلَـى الـرَّسُـولِ(١) الْـمُـصْـطَـفَـى
وَآلِـهِ الْـمُـسْـتَـكْـمِـلِـيـنَ الـشَّـرَفَـا(٢)

٣ ـ وَأَسْـتَـعِـيـنُ الـلَّـهَ فِـي أَلْـفِـيَّـهْ(٣)
مَـقَـاصِـدُ(٤) الـنَّـحْـوِ بِـهَـا مَـحْـوِيَّـهْ

٤ ـ تُـقَـرِّبُ الْأَقْـصَـى بِـلَـفْـظٍ مُـوجَـزِ
وَتَـبْـسُـطُ الْـبَـذْلَ بِـوَعْـدٍ مُـنْـجَـزِ(٥)

---

(١) في ب،ج،ن،ع،ونسخة على حاشية د: «النبي»، وهو موافق لإرشاد السَّالك للبرهان ابن القيم (١/ ٧٦)، وشرح الألفيَّة لابن عقيل (١/ ١٠)، وشرح الألفيَّة للمكودي (١/ ٧٦)، والبهجة المرضيَّة للسُّيوطي (ص١٢)، ومنهج السالك للأشموني (١/ ٥١).
وفي حاشية ط: «النبي: نسخة شرح السيوطي، وابن الناظم» بخطٍّ مُغايرٍ.
والمثبت موافق لشرح الألفيَّة للمرادي (١/ ٢٣)، والمقاصد الشَّافية للشَّاطبي (١/ ٣)، وتمرين الطلاب للأزهري (ص٩٧)، وإتحاف ذوي الاستحقاق للمكناسي (١/ ١٥١)، وحاشية ياسين العليمي على الألفية (١/ ٣).
قال ابن حمدون بن الحاج ﵀ في الفتح الودودي على المكودي (١/ ١٨): «(عَلَى الرَّسُولِ)، وفِي بعضِ النُّسخ: (على النبي) بدل: (الرسول)؛ وكلاهُما عَلَمٌ بالغَلبةِ على نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ»، وقال الشاطبي ﵀ في المقاصد الشافية (١/ ١٣): «قد يُخبر النبيُّ من غيرِ أن يُرسل، ولا يُرسل الرسولُ من غيرِ أن يُخبر، فهو إذاً أمدحُ، فلأجلِ هذا أتى به النَّاظمُ، ولم يَقل: (مصلياً على النبي المصطفى)».
(٢) قال الأزهري ﵀ في تمرين الطلاب (ص٩٨): «(الشَّرَفَا): بفتح الشين؛ مفعولُ: (المستكمِلين)، وقال ابن خطيب المنصوريَّة في شرحه: وفي بعض النسخ (الشُّرَفَا): بضم الشين؛ فيكون صفةً أخرى، ويكونُ معمولُ (المستكملين): محذوفاً». وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١٩).
(٣) قال الصبان ﵀ في حاشيته على شرح الأشموني (١/ ٢١): «نقل شيخُنا السيِّد أنَّ بعضهم أخبرَ بأنَّها تنقصُ عن الألفِ ستةَ أبياتٍ؛ فليُنظرْ، فإنَّ جماعةً ممَّن أثق بهِم أخبروني بعدَ التَّحرِّي في عدِّها بأنها ألفٌ».
(٤) في نسخة على حاشية ج: «قواعد».
قال المكودي ﵀ في شرح الألفيَّة (١/ ٧٧): «(مَقَاصِدُ النَّحْوِ): أي: مُعظمه، وجلُّ مهمَّاتِه».
(٥) إلى هنا انتهى الجزء الملفق الملحق في نسخة: ل.

٥ - وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ
فَائِقَةً[(١)] أَلْفِيَّةَ ٱبْنِ مُعْطِي[(٢)]

٦ - وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا
مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلَا

(١) في ج: «فائقة» بالرَّفع والنَّصب والجرِّ، والمثبت من ب،د،و،ط،ل،م،ن،ع.
قال الأشموني رحمه الله في منهج السَّالك (١/ ٧): «يجوزُ في (فَائِقَة) النصبُ: على الحال من فاعل (تَقْتَضِي)، والرفعُ: خبراً لمبتدأ محذوف، والجرُّ: نعتاً لـ(أَلْفِيَّةٍ)»، وقال المكودي رحمه الله في شرح الألفيَّة (١/ ٧٨): «(فَائِقَةً): مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ مِنْ فَاعِلِ (تَقْتَضِي)»، وقال ابن هانئ رحمه الله في شرح الألفيَّة (ص٢٢): «والفائق هو الغالب، يُقال: فاقَ هذا إذا غلبَه، وأكثرُ استعمالِه في المعاني، ويوجدُ في بعض النسخ: (قَافِيَةً)، والأوَّلُ أظهرُ وأثبتُ، وهو الذي يدلُّ عليه سياقُ اللفظ».

(٢) «ابْنِ مُعْطِي» مطموسة في ج، وفي ب،د،ط،ن: «ابن معط» من غير ياء.
وإثبات الياء في المنقوصِ المجرور ورَدَ في الفصيح، وهو أنسب في النطق، وابن معطي كان يكتبها قديماً «ابن معطٍ» ثم عَدَل عنها إلى «ابن عبد المعطي»، واسم ألفيته: «الدرة الألفيَّة في علم العربية»، وعدد أبياتها: (١٠٢١) بيتاً، وهي مطبوعةٌ متداولة. انظر: (ص١٢) من مقدمة المحقق محمود الطناحي لكتاب «الفصول الخمسون» لابن معطي، و«ألفية ابن معطي» بتحقيق سليمان البلكيمي.
و«ابْن مُعْطِي»: هو يحيى بنُ معطي بن عبد النورِ، أبو الحسين زينُ الدِّينِ، الزَّواويُّ الجزائريُّ؛ من جزائر مَزْغَنَّة، كان إماماً مبرَّزاً في العربيَّة، وشاعراً محسناً، قرأ على الجزوليِّ، وسمع من ابنِ عساكر، وأقرأ النَّحوَ بدمشق مدةً، ثمَّ بمصر، وتصدَّر بالجامع العتيق، وحمل الناسُ عنه؛ من مصنفاته: الألفيَّة في النَّحو، والعقود والقوانين، وحواشٍ على أصول ابن السراج، وكتاب شرح الجمل، وغيرها، ولد سنة (٥٤٦هـ)، ومات في سنة (٦٢٨هـ) بالقاهرة. سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٢٤)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (٤/ ٤٤)، وشرح ابن هانئ على الألفية (ص٢٢)، وبغية الوعاة (٢/ ٢١٤).

٧ - وَالــــلَّـــهُ يَـــقْـــضِـــي بِــــهِــــبَـــاتٍ وَافِـــرَهْ
لِـــــي وَلَـــــهُ فِـــــي دَرَجَـــــاتِ الْآخِــــرَهْ[1]



(١) في حاشية ج: «وفي رواية بعض المغاربة:
فَـمَـا لِـعَـبْـدٍ وَجِـلٍ مِـنْ ذَنْـبِـهِ غَـــيْـــرَ دُعَـــاءِ وَرَجَـــاءِ ربِّـــهِ».
قال ابن حمدون رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٢٤): «وهذا آخِر الخطبةِ عند جميعِ من شرحَ وحشَّى، غير أنَّ المكودي ذكر - في كبيره - قال: (وَرَدَ علينا طالبٌ من طلبة العراق يَزيدون بيتاً في آخر الخطبة نصُّه: فما لعبدٍ...)، وهذا مناسبٌ لما قبلَه؛ للدلالةِ على التذلُّل والخضوع».
ومراده بـ«في كبيره»: شرح ألفيَّة ابن مالك الكبير؛ للمَكوديِّ، وهو مفقود، وشرحه المعروف المتداول هو: الشَّرح الصغير. وانظر: شرح المكودي (١/ ٥٠٧)، وحاشية الملوي على شرح المكودي (ص٥).

الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ(١) مِنْهُ

٨ ـ «كَلَامُنَا»(٢): لَفْظٌ مُفِيدٌ كَـ«ٱسْتَقِمْ»(٣)
وَٱسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ: الْكَلِمْ

٩ ـ وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمّْ
وَكِلْمَةٌ(٤) بِهَا كَلَامٌ(٥) قَدْ يُؤَمّْ

١٠ ـ بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَ«أَلْ»
وَمُسْنَدٍ: لِلِٱسْمِ مَيْزُهُ(٦) حَصَلْ

(١) في ب،ج،د: «الكلام وما يأتلف منه»، وفي ع: «بابُ شرح الكلام وما يتألف منه».
قال السيوطي رحمه الله في النُّكت على الألفيَّة والكافية والشافية والشُّذور والنُّزهة (٢/أ): «وفي تعليقٍ آخر لابن هشام: في بعضِ النُّسخ: (يَتَأَلَّف)، وفي بعضِها: (يَأْتَلِف)، والأُولى أولى؛ لدلالتِها صريحاً على الانفعال الناشئ عن فعل الفاعلِ؛ إشارةً إلى احتياجِ التأليف إلى معالجةٍ، وكلاهما أحسنُ من (يَتَرَكَّب)؛ لأنَّ التأليف أخصُّ، إذ هو تركيبٌ وزيادة، وهي وقوعُ الإلفة والتناسبِ بين الجزءين».
(٢) من بداية النظم إلى هنا ساقط من ي.
(٣) قال السيوطي رحمه الله في النُّكت على الألفيَّة (٣/ب): «ورأيتُ في نسخةٍ بدل قوله: (كَاسْتَقِم): (مُنْتَظِم)، وهي غريبةٌ، وإنْ صحَّت فهي إشارةٌ إلى القصدِ لا محالة؛ لأنَّ ما لم يُقصد غيرُ منتظم، وتحتملُ الإشارة إلى التركيبِ».
(٤) قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «في (الكَلِمَة): ثلاثُ لغاتٍ. من الكفاية»، وقال ابن الخبَّاز رحمه الله في النهاية في شرح الكفاية (١/ ٤٠): «وفي (الكلمة) ثلاثُ لغات: (كَلِمَة): كنَبِقَة؛ وهي لغة أهل الحجاز، و(كَلْمَة): كجَفْنَة؛ وهي لغة ربيعة، و(كِلْمَة): كسِدْرَة، وهي لغةُ بني تمِيم». وانظر: شرح الشاطبي (١/ ٤٢).
(٥) قال ابن هشام رحمه الله في الحاشية الأخرى (١/ ١٥٦): «في نسخةٍ: (الكَلَامُ)».
(٦) في ب،ج،د،و،ط،ي،ك،ل،م،ن،ع: «تَمْيِيزٌ». وهو موافق لشرح ابن الناظم (ص٧)، =

١١ ـ بِتَا «فَعَلْتَ[١]»، وَأَتَتْ» وَيَا «ٱفْعَلِي»
وَنُونِ «أَقْبِلَنَّ»: فِعْلٌ يَنْجَلِي

١٢ ـ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَـ«هَلْ، وَفِي، وَلَمْ»
فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي «لَمْ» كَـ«يَشَمّْ»

= ومنهج السالك لأبي حيَّان (ص٣)، وشرح المرادي (١/ ٣٢)، والبرهان ابن القيم (١/ ٨٠)، وابن عقيل (١/ ١٦)، والمكودي (١/ ٨٣)، والأزهري (ص١٠٥)، والسيوطي (ص٢٦)، والأشموني (١/ ١٥).

والمثبت من نسخة على حواشي ج،و،ل،وحاشية ع، وهو موافق لشرح الشاطبي (١/ ٤٣).

قال السيوطي ﵀ في النُّكت على الألفيَّة (١٦/أ): «رأيتُ رسالةً ألَّفها تلميذُ المصنِّف الإمامُ شمس الدِّين محمدُ بن أبي الفتح بنِ أبي الفضل البعليُّ الحنبليُّ قال فيها بعد الحمدَلة: كان في أوَّل مقدمة شيخِنا العلامة جمالِ الدِّين ابن مالكٍ الموسومة بـ(الخُلاصة): (وَمُسْنَدٌ لِلاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَل)، ثم غيَّره ﵀ بخطِّه قبل موتِه فقال: (وَمُسْنَدٌ لِلاِسْمِ مَيْزُهُ حَصَل)؛ فأبدلَ (تَمْيِيزٌ) بـ(مَيْزُه) - ثمَّ قال - الصَّواب هو: الثَّاني، وهو قوله: (مَيْزُهُ حَصَل)؛ وذلك لأنَّ (مَيْزُهُ) معرفةٌ، وذلكَ هو الأصلُ في المبتدأ، وأمَّا فساد الأوَّل، وهو قوله (تَمْيِيزٌ حَصَل)؛ فلأنَّه ابتداءٌ بالنكرةِ، وذلك لا يسوغُ، فتعيَّنَ... ولو قُدِّر أن الأولَ صوابٌ لم يجز أن يُقرأ إلَّا على ما أصلحَه آخراً؛ لكونِه رجعَ عن الأوَّل، فلا يجوزُ أن يُنسَب إليهِ شيءٌ رجع عنهُ»، وقال الشاطبي ﵀ (١/ ٥٠-٥١): «(مَيْزُهُ): مبتدأٌ، خبرُه (حَصَل)... ويُروى: (وَمُسْنَدٌ لِلاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَل)، وهو بمعنى الأوَّل؛ إلا أنَّ في إعرابه إشكالاً فيصعبُ تنزيلُه بسببِ ذلك على المعنى المراد، فانظُر فيه»، وانظر: شرح المكودي (١/ ٨٣)، وإعراب الألفيَّة (ص١٠٥)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٢٧).

وقال ابن هشام ﵀ في الحاشية الأخرى (١/ ١٦٠): «في نسخةٍ: (مَيْزٌ قَدْ حَصَل)».

(١) في و،ك: «فعلت» بالفتح والضم، وفي ي: بالفتح والكسر، والمثبت من ب،ج،د،ط،ل،م،ن،ع.

قال المكودي ﵀ (١/ ٨٤): «(تا فَعَلْت): والمرادُ بِها تاء الضّمير اللاحقةُ للفعل الماضي، ويجوزُ ضبطها بالضمِّ: على أنَّها للمتكلِّم، وبالفتحِ: على أنَّها للمخاطَب، وبالكسرِ: على أنها للمخاطَبةِ، وجميعُها خاصٌّ بالفعلِ».

١٣ ـ وَمَـاضِـيَ الْأَفْـعَـالِ بِـالـتَّـا مِـزْ، وَسِـمْ
بِـالـنُّـونِ فِـعْـلَ الْأَمْـرِ؛ إِنْ أَمْـرٌ فُـهِـمْ

١٤ ـ وَالْأَمْـرُ إِنْ لَـمْ يَـكُ لِـلـنُّـونِ مَـحَـلّْ
فِـيـهِ: هُـوَ ٱسْـمٌ نَـحْـوُ[(١)] «صَـهْ[(٢)]، وَحَـيَّـهَـلْ[(٣)]»



(١) في ب،ط،ك،ن: «نحوَ» بالنصب، والمثبت من ي،م.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٠٨): «(نَحْو): بالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (وذلك نحو)، وبالنصبِ: مفعولٌ به، أو: مطلقٌ؛ لعاملٍ محذوفٍ تقديرُه: (أَعْنِي) أو: (أَنْحُو)، وعليه يُقاس أمثالُه».

(٢) بمعنى: اسكُت. جمهرة اللغة لابن دريد (١/ ١٤٥)، وتهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (٥/ ٢٢٩)، وشرح ابن الناظم (ص١١).

(٣) بمعنى: أقبِل وأسرِع وعجِّل. الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (١/ ٣٧)، والصِّحاح للجَوْهري (٥/ ١٨٥٣)، وشرح ابن الناظم (ص١١).

الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ[(١)]

١٥ ـ وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ، وَمَبْنِي
لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

١٦ ـ كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ «جِئْتَنَا»
وَالْمَعْنَوِيِّ فِي «مَتَى» وَفِي «هُنَا»

١٧ ـ وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا
تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

١٨ ـ وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا
مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَـ«أَرْضٍ، وَسُمَا[(٢)]»

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في ب: «وسما» بفتح السين وضمها، والمثبت من ج،د،و،ط،ي،ك،ل،م،ن،ع.
قال الشاطبي رحمه الله (١/ ٩٩): «(وَسَمَا): وأصلُه: سماء - بالمد - من السموِّ، وهو الارتفاعُ، لكن قَصَره للشِّعر، ووقع في نسخٍ: مضبوطاً بضَمّ السين على وزن: (هُدى) و(تُقى)، وعليه شرح ابن النَّاظم، وهي لغة في الاسم، إذ فيه خمس لغات: اسم واسم - بكسر الهمزة وضمِّها - وسِم وسُم - بكسر السين وضمِّها مع النقص- وهذه هي اللغاتُ المشهورة في النقلِ، واللغة الخامسةُ هي التي في كلامِ الناظم نُقلت عن ابن الأعرابيِّ، وذكرها ابنُ السيِّد، وهي غريبةٌ - ثمَّ قال - وهذا المعنى يُشير إلى صحَّةِ ما ثبت في النُّسخ من ضمِّ السين: (سُما)»، وقال ابن الناظم رحمه الله في شرح الألفية (ص١٤): «(سُمَا) على وزن (هُدَى)؛ لغةٌ في الاسم، تنبيهاً على أنَّ المعرَبَ على ضربين: أحدهما يظهرُ إعرابه، والآخر يقدَّر فيهِ».

١٩ ـ وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ[(١)] بُنِيَا
وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا

٢٠ ـ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ
نُونِ إِنَاثٍ كَـ«يَرُعْنَ[(٢)] مَنْ فُتِنْ»

٢١ ـ وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا
وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٢٢ ـ وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ، وَذُو كَسْرٍ، وَضَمّْ
كَـ«أَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ» وَالسَّاكِنُ «كَمْ»

٢٣ ـ وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ ٱجْعَلَنْ إِعْرَابَا
لِٱسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ[(٣)] «لَنْ أَهَابَا»

٢٤ ـ وَالِٱسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا
قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

---

(١) في ب،د،و،ط،ي،ك،ن: «ومضيٍّ» بالجرِّ المنوَّن، والمثبت من م.
قال المكودي رحمه الله (١/ ٩٠): «(ومُضِيّ): بالرفع والجرِّ، والرفعُ أقيسُ؛ لأنَّ التقدير: وفعلُ أمرٍ وفعلُ مضيٍّ، فحذَف المضافَ وأقام المضافَ إليه مقامَهُ، ووجه الجرِّ: أنه حذَف المضاف وترك المضافَ إليه على جرِّه؛ لدلالةِ ما تقدَّم عليه، وعلى كلا الوَجهَيْن: فالألفُ في قوله: (بُنِيَا) للتثنية»، وقال الأزهري رحمه الله (ص١١٠): «ويجوزُ توجيه الجرِّ أن يكونَ معطوفاً على: (أَمْرٍ)، والألفُ للإطلاقِ»، وقال ابن هشام رحمه الله في الحاشية الأخرى (١/ ١٧١): «وينبغي أن يُقرأ: (وَمُضِيٌّ) بالرفع، على حذف المضافِ وإقامة المضافِ إليه مقامَه، على ما هو الأكثرُ في كلامِهم». وانظر: شرح الشاطبي (١/ ١٠١)، وحاشية ابن حمدون (١/ ٤٣).

(٢) رَاعَه الشَّيءُ: إذا أفزعَه بجمالِه وكثرتِه، وراعني الشيءُ، أي: أعجبني. تهذيب اللغة (٣/ ١١٢)، ومختار الصحاح للرازي (ص١٣١)، وشرح الشاطبي (١/ ١١٢).

(٣) في ب،ي،ك،ل: «نحوَ» بالنَّصب، وفي و: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من ط.

٢٥ ـ فَـٱرْفَـعْ بِـضَـمٍّ، وَٱنْـصِـبَـنْ فَـتْـحـاً[(١)]، وَجُـرّْ
كَـسْـراً كَـ«ذِكْـرُ الـلَّـهِ عَـبْـدَهُ يَـسُـرّْ»

٢٦ ـ وَٱجْـزِمْ بِـتَـسْـكِـيـنٍ، وَغَـيْـرُ مَـا ذُكِـرْ
يَـنُـوبُ نَـحْـوُ[(٢)] «جَـا أَخُـو بَـنِـي نَـمِـرْ»

٢٧ ـ وَٱرْفَـعْ[(٣)] بِـوَاوٍ، وَٱنْـصِـبَـنَّ بِـالْأَلِـفْ
وَٱجْـرُرْ بِـيَـاءٍ: مَـا مِـنَ الْأَسْـمَـا أَصِـفْ

٢٨ ـ مِـنْ ذَاكَ «ذُو» إِنْ صُـحْـبَـةً أَبَـانَـا
وَ«الْـفَـمُ» حَـيْـثُ الْـمِـيـمُ مِـنْـهُ بَـانَـا

٢٩ ـ «أَبٌ، أَخٌ، حَـمٌ[(٤)] - كَـذَاكَ -، وَهَـنُ[(٥)]»
وَالـنَّـقْـصُ فِـي هَـذَا الْأَخِـيـرِ أَحْـسَـنُ

٣٠ ـ وَفِـي «أَبٍ» وَتَـالِـيَـيْـهِ يَـنْـدُرُ
وَقَـصْـرُهَـا مِـنْ نَـقْـصِـهِـنَّ أَشْـهَـرُ

٣١ ـ وَشَـرْطُ ذَا الْإِعْـرَابِ أَنْ يُـضَـفْـنَ، لَا
لِـلْـيَـا كَـ«جَـا أَخُـو أَبِـيـكَ[(٦)] ذَا ٱعْـتِـلَا»

---

(١) في حاشية ب أشار إلى نسخة لم تظهر من التصوير، أوَّلها: «وافت...».
(٢) في ك: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من ب،ج،ط،ي،م،ن.
(٣) في م: «فارفع».
(٤) «حَمُو المَرْأَةِ»: أَبُو زوجِها، وكلُّ من ولي الزَّوج من ذِي قرابتِه. العين للخليل (٣/ ٣١١)، وتهذيب اللغة (٥/ ١٧٦)، وشرح الشاطبي (١/ ١٤٦).
(٥) «الهَنُ»: أصلُه في اللغةِ: الكنايةُ عن اسم الشيءِ، ثم كنوا به عمَّا يقبحُ التصريحُ باسمِه، واستعملُوه حتى غلب عليه. الصحاح (٦/ ٢٥٣٦)، ومختار الصحاح (ص٣٢٩)، وشرح الشاطبي (١/ ١٤٧).
(٦) في و،ك،ل،م،ن،وحاشية ج: «أبو أخيك»، وهو الموافق لشرح أبي حيان (ص٩)، والشاطبي (١/ ١٥٦).

=

٣٢ ـ بِالْأَلِفِ(١) ٱرْفَعِ الْمُثَنَّى، وَ«كِلَا»
إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلَا

٣٣ ـ «كِلْتَا» كَذَاكَ «ٱثْنَانِ، وَٱثْنَتَانِ»
كَـ«ٱبْنَيْنِ، وَٱبْنَتَيْنِ» يَجْرِيَانِ(٢)

٣٤ ـ وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ
جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

٣٥ ـ وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ، وَبِيَا ٱجْرُرْ وَٱنْصِبِ
سَالِمَ جَمْعِ «عَامِرٍ، وَمُذْنِبِ»

٣٦ ـ وَشِبْهِ(٣) ذَيْنِ، وَبِهِ «عِشْرُونَا»
وَبَابُهُ أُلْحِقَ، وَ«الْأَهْلُونَا»(٤)

٣٧ ـ أُولُو، وَعَالَمُونَ(٥)، عِلِّيُّونَا(٦)
وَأَرَضُونَ - شَذَّ -، وَالسِّنُونَا»

= والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٦٨)، والبرهان ابن القيم (١/ ٩٧)، وابن عقيل (١/ ٥٢)، والمكودي (١/ ٩٨)، والأزهري (ص١١٦)، والسيوطي (ص٤٥)، وإتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق للمكناسي (١/ ٢٠٤)، وشرح الأشموني (١/ ٣٠).

(١) في ج،ي: «بالأَلَفِ» بفتح اللام، وهو تصحيف.

(٢) من بداية النظم إلى هنا مُلَفَّق بخط متأخر في نسخة هـ.

(٣) في ط،ل،م،ن: «وشبهَ» بالنَّصب، وفي ع: «وشبهُ» بالرَّفع، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ي،ك.
قال المكودي ﷺ (١/ ١٠٢): «(شِبْهِ): مجرورٌ بالعطفِ على: (عَامِرٍ وَمُذْنِبِ)».

(٤) من بداية النظم إلى هنا ساقط من ز.

(٥) هو: اسمُ جمعٍ مخصوصٌ بمن يعقل، وليس جمعَ عالَم؛ لكلِّ ما سِوى اللَّه. شرح تسهيل الفوائد للناظم (١/ ٨١)، وانظر: شرح الشاطبي (١/ ١٨٣-١٨٥).

(٦) هو: اسمٌ لأعلى الجنّةِ. شرح التسهيل للناظم (١/ ٨١)، وانظر: تهذيب اللغة (٣/ ١١٩).

٣٨ ـ وَبَابُهُ، وَمِثْلَ[(١)] «حِينٍ[(٢)]» قَدْ يَرِدْ
ذَا الْبَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ[(٣)]

٣٩ ـ وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ
فَٱفْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

٤٠ ـ وَنُونُ[(٤)] مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ[(٥)] بِهْ
بِعَكْسِ ذَاكَ ٱسْتَعْمَلُوهُ، فَٱنْتَبِهْ

٤١ ـ وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا
يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا[(٦)]

---

(١) في ك،م،ع: «ومثلُ» بالرَّفع، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ل،ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص١١٨): «(مِثْلَ): منصوبٌ على الحالِ من فاعل: (يَرِد)»، وقال المرادي رحمه الله (١/ ٧٩): «يعني: أنَّ باب (سنينَ) قد يستعمل مثل (حِين)، فيُجعل إعرابُه بالحركاتِ على النُّونِ منونةً، ولا تسقطها الإضافةُ، وتلزمُ الياء، فتقول: هذه سنينٌ، وصحبته سنيناً، وما رأيته مذ سنينٍ».

(٢) في ع: «حين» بفتحة وبكسرتين معاً.
قال الأزهري رحمه الله (ص١١٨): «(حِينٍ): مضاف إليه».

(٣) في نسخة على حاشيتي هـ،و: «والفَرَّا يَرَاهُ مُطَّرِد» بدل: «وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ».
قال ابن الناظم رحمه الله (ص٢٧): «يعني: أنَّ إجراءَ (سِنِين) وبابَه مَجرى (حِين) مطَّردٌ عند قومٍ من النحويِّين، منهمُ: الفرّاءُ».

(٤) في ج: «ونونَ» بالنَّصب، وفي و،ز: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من ب،د،هـ،ط،ي،ك،ل،م،ن،ع.
قال الحطّاب رحمه الله في اختصار إعراب الألفية للأزهري (١١/أ): «(وَنُونُ): بالرفع على أنَّه مبتدأٌ، وهو الأرجح، أو: بالنصب بفعلٍ محذوف يفسِّره (اسْتَعْمَلُوهُ)»، وقال الأزهري رحمه الله (ص١١٩): «(وَنُونُ): مبتدأٌ».

(٥) في ك: «والملحق» بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ل،م،ن،ع.
قال الأزهري رحمه الله (ص١١٩): «(والمُلْحَقِ): اسمٌ مجرورٌ بالعطفِ على محلِّ (مَا)».

(٦) في ب: «يكسر في النصب وفي الجر معا» بتقديم وتأخير.

٤٢ ـ كَذَا «أُولَاتُ[١]»، وَالَّذِي ٱسْماً قَدْ جُعِلْ
كَـ«أَذْرِعَاتٍ[٢]» فِيهِ ذَا أَيْضاً قُبِلْ[٣]

٤٣ ـ وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ
مَا لَمْ يُضَفْ، أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ[٤]

٤٤ ـ وَٱجْعَلْ لِنَحْوِ «يَفْعَلَانِ» النُّونَا
رَفْعاً وَ«تَدْعِينَ، وَتَسْأَلُونَا[٥]»

٤٥ ـ وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ
كَـ«لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلِمَهْ[٦]»

٤٦ ـ وَسَمِّ مُعْتَلّاً مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا
كَـ«الْمُصْطَفَى، وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا[٧]»

---

(١) في د، و، ي، ك، ن: «ألات» من غير واو.
قال الشاطبي رحمه الله (١/ ٢٠٨): «(أُولَات): وهو بمعنى ذواتُ: اسمُ جمعٍ لـ(ذات)، مؤنَّثُ (ذِي) بمعنى: صاحِب». وانظر: المطالع النصرية للهوريني (ص٣١٢).

(٢) في ز: «أدرعات» بالدال المهملة.
قال المكودي رحمه الله (١/ ١٠٦): «(أَذْرِعَات): اسمُ موضعٍ بالشام، وذالُه معجمةٌ».

(٣) من هنا يبدأ الجزء الملفق في ي.

(٤) أي: تَبِعها. وانظر: العين (٨/ ٢٢)، والشاطبي (١/ ٢١٤).

(٥) في ل: «ويسألونا» بالياء.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٢٢): «(تَدْعِينَ وتَسْأَلُونَا): بالتَّاءِ الفوقية فيهما».

(٦) في ب، د، هـ، و، ز، ط: «مظلمه» بفتح اللَّام وكسرها، قال المرادي رحمه الله (١/ ٧٩): «(مَظْلَمَه): يجوزُ فيه فتحُ اللَّام وكسرُها، والفتحُ هو القياسُ»، والمثبت من ج، ك، ل، م، ن، ع.
قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «والأحسنُ لأجل الشعر: الكسرُ».

(٧) في و، ل، م: «مُكارما» بضم الميم، وفي ب: بفتح الميم وضمها، والمثبت من ج، هـ، ز، ط، ي، ك، ن.
=

٤٧ ـ فَـــالْأَوَّلُ(١) الْإِعْـــرَابُ فِـــيـــهِ قُـــدِّرَا
جَــمِــيــعُــهُ، وَهْــوَ الَّــذِي قَــدْ قُــصِــرَا

٤٨ ـ وَالــثَّــانِ(٢) مَــنْــقُــوصٌ، وَنَــصْــبُــهُ ظَــهَــرْ
وَرَفْــعُــهُ يُــنْــوَى، كَــذَا أَيْــضــاً يُــجَــرّْ

٤٩ ـ وَأَيُّ فِـــعْـــلٍ(٣) آخِــــرٌ مِـــنْـــهُ أَلِـــفْ
أَوْ وَاوٌ اَوْ يَـــاءٌ: فَـــمُـــعْـــتَـــلّاً عُـــرِفْ

٥٠ ـ فَـالْأَلِـفَ(٤) انْـوِ فِـيـهِ غَـيْـرَ الْـجَـزْمِ
وَأَبْــدِ نَــصْــبَ مَــا كَــ«يَــدْعُــو، يَــرْمِــي»

= قال الرَّازيُّ ﵀ في مختار الصحاح (ص٢٦٨): «(المَكْرُمَةُ): واحدةُ (المَكَارِمِ)»، وقال الخضري ﵀ (١/ ١١٨): «(مَكَارِما): مفعولُ (المُرْتَقِي) على حذفِ مضاف، أي: درج مكارم، أو: تمييزٌ محوَّلٌ على الفاعل؛ جمع (مَكرُمة) - بضم الراء -: وهي فعلُ الخير».

(١) في و،ل،م،ع: «والأول» بالواو، وكذا كانت في هـ، ثمّ غُيِّرت كالمثبت، وكُتِبَ فوقها «خ». والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٨٨)، والبرهان ابن القيم (١/ ١٠٨)، وابن عقيل (١/ ٨٠)، والشاطبي (١/ ٢٢٧)، والمكودي (١/ ١١٠)، والأزهري (ص١٢٣)، والسيوطي (ص٥٨)، والأشموني (١/ ٤٤).

(٢) في هـ،م: «والثاني» بالياء.
قال ابن جابر الهواري ﵀ في شرح الألفية (١٥/أ): «فحذَف ياءَ (الثَّانِي)؛ وهي لغةٌ»، وقال الشاطبي ﵀ (١/ ٦٠٨): «(وَالثَّانِ): أرادَ (وَالثَّانِي)؛ فحذفَ الياءَ للحاجة إلى ذلكَ، وهو أيضاً جائزٌ في الكلامِ، فقد قرأ ابنُ عامر والكوفيّون: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ من غير ياء مطلقاً، وأنشدَ سيبويهِ في نحوِه:
وَأَخُـو الـغَـوَانِ مَـتَـى يَـشَـأْ يَـصْـرِمْـنَـهُ ... وَيَــعُــدْنَ أَعْــدَاءً بُــعَــيْــدَ وِدَادِ
أراد: (الغواني) بالياء»، وانظر: الأصول في النحو لابن السراج (٣/ ٤٥٧)، وشرح أبيات سيبويه للسِّيرافي (١/ ٤٥).

(٣) قال ابن هشام ﵀ في الحاشية الأخرى (١/ ٢٠٩): «في نسخةٍ: (وَكُلُّ فِعْلٍ)؛ وما أحسنَها».

(٤) في ط: «فالألف» بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ك،ل،م،ن. =

٥١ ـ وَالـرَّفْـعَ فِـيـهِـمَـا ٱنْـوِ وَٱحْـذِفْ جَـازِمَـا
ثَـلَاثَـهُـنَّ تَـقْـضِ حُـكْـمـاً لَازِمَـا



= قال الحطاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٢/أ): «(فَالأَلِف): مبتدأٌ، أو: مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه: (انْوِ)، كما فِي باب الاشتغالِ».

النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ[(١)]

٥٢ ـ نَكِرَةٌ: قَابِلُ «أَلْ» مُؤَثِّرَا
أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

٥٣ ـ وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَـ«هُمْ، وَذِي
وَهِنْدَ، وَٱبْنِي، وَالْغُلَامِ، وَالَّذِي[(٢)]»

٥٤ ـ فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ ٱوْ حُضُورِ
كَـ«أَنْتَ، وَهْوَ»: سَمِّ بِالضَّمِيرِ

٥٥ ـ وَذُو ٱتِّصَالٍ[(٣)] مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا
وَلَا يَلِي «إِلَّا» ٱخْتِيَاراً أَبَدَا

٥٦ ـ كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ «ٱبْنِي أَكْرَمَكْ»
وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ «سَلِيهِ مَا مَلَكْ»

٥٧ ـ وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ
وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

٥٨ ـ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحْ
كَـ«ٱعْرِفْ بِنَا، فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ[(٤)]»

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».
(٢) هنا ينتهي السقط في س.
(٣) في د: «اتصالٌ» بالرَّفع المنوَّن، والمثبت من ب،ج،هـ،و،ز،ط،ك،ل،م،س.
قال الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص١٢٩): «(ذُو): مبتدأٌ، و(اتِّصَالٍ): مضافٌ إليه».
(٤) في س: «المُنَح» بضم الميم، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ك،ل،م،ن،ع. =

٥٩ ـ وَأَلِـــفٌ وَالْـــوَاوُ وَالـــنُّـــونُ لِـــمَـــا
غَـــابَ وَغَـــيْـــرِهِ كَـــ«قَـــامَـــا، وَٱعْـــلَـــمَـــا»

٦٠ ـ وَمِـــنْ ضَـــمِـــيـــرِ الـــرَّفْـــعِ مَـــا يَـــسْـــتَـــتِـــرُ
كَـ«ٱفْـعَـلْ، أُوَافِـقْ، نَـغْـتَـبِـطْ[1]، إِذْ تَـشْـكُـرُ[2]»

٦١ ـ وَذُو ٱرْتِـــفَـــاعٍ وَٱنْـــفِـــصَـــالٍ[3] «أَنَـــا، هُـــو
وَأَنْـــتَ»، وَالْـــفُـــرُوعُ لَا تَـــشْـــتَـــبِـــهُ

= قال الجوهري رحمه الله في الصحاح (٤٠٨/١): «المَنْحُ: العطاءُ، والاسمُ (المِنحة) بالكَسر، وهي: العطيّةُ».

(١) في ط،ك،ل،ن،س: «تغتبط» بالتاء، و«نَغْتَبِطْ» مطموسة في ج.
قال الشاطبي رحمه الله (٢٧٨/١): «الثاني: الفعلُ المضارعُ ذو الهمزة الدالّةِ على المتكلِّم وحدَه، أو النونِ الدالّةِ على المتكلِّم ومعه غيرُه، أو وحدَه مع قصدِ التعظيم، وهما اللَّذانِ نبّه عليهما بقوله: (أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ)». وانظر: شرح المكودي (١١٨/١).

(٢) في هـ،ك،ل: «نُشكَر» بضم النون وفتح الكاف، وفي و،م،ع: «تُشكَر» بضم التاء وفتح الكاف، وفي س: «نشكر» مهملة، والمثبت من ب،ج،د،ز،ط،ن.
قال الشاطبي رحمه الله (٢٧٨/١): «الثالثُ: الفعلُ المضارعُ ذو التاء؛ لكن بشرط أن يكونَ للواحدِ المخاطَب نحو: أنت تفعل، وهو الذي دل عليه قوله: (إذ تُشْكَرُ)، وهو فعلٌ مبنيٌّ للمفعولِ، ومثله المبنيُّ للفاعل، كقولك: أنت تَشْكُرُ، إذ لا فرق بينهُما، ومن هنا يحتمل المثال الضبط بالبِنَاءِ للفاعلِ، وأظنُّ أنّ ابنَ النَّاظم هكذا ضبطهُ، إلا أنّه جعل مثالَ التّاءِ: (تغتبط)، ومثالَ النونِ: (نشكر)، والأمرُ في ذلك قريبٌ». وانظر: شرح ابن النَّاظم (ص٣٧)، وقال المكناسي رحمه الله (٢٤٠/١): «ويصحُّ: (نغتبط) بالنّونِ، و(تشكر): بالتاء، وعكسُه، ويصحُّ بناءُ (تشكر)، أو: (نشكر) للفاعلِ والمفعولِ».

(٣) في ع،ونسخة على حاشية ط: «في انفصال» بدل: «وَانْفِصَالٍ».

٦٢ ـ وَذُو[(١)] ٱنْتِصَابٍ فِي ٱنْفِصَالٍ[(٢)] جُعِلَا
«إِيَّايَ»، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

٦٣ ـ وَفِي ٱخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ
إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

٦٤ ـ وَصِلْ أَوِ ٱفْصِلْ هَاءَ «سَلْنِيهِ[(٣)]» وَمَا
أَشْبَهَهُ، فِي «كُنْتُهُ» الْخُلْفُ ٱنْتَمَى

٦٥ ـ كَذَاكَ «خِلْتَنِيهِ[(٤)]»، وَٱتِّصَالَا
أَخْتَارُ، غَيْرِي[(٥)] ٱخْتَارَ الِٱنْفِصَالَا

٦٦ ـ وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي ٱتِّصَالِ
وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي ٱنْفِصَالِ

---

(١) في ج،د،ط،ع: «وذا» بالنَّصب، وفي حاشية ل: «نسخة بدر الدين: وذا انتصاب في انفصال»، وهو موافق لشرح أبي حيان (ص١٧).
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ١٠٣)، والبرهان ابن القيم (١/ ١١٨)، وابن عقيل (١/ ٩٨)، والشاطبي (١/ ٢٨٣)، والسيوطي (ص٧٠)، والأشموني (١/ ٥٠).
قال المكودي رحمه الله (١/ ١١٩): «ثبتَ في بعضِ النسخ: (وذُو انتصَابٍ) بالواو، وإعرابه: مبتدأٌ، و(جُعِل... إلى آخر البيت): خبرُه... وفي بعض النّسخِ: (وذَا انتصَابٍ) بالألِفِ، وإعرابُه: مفعولٌ ثانٍ بـ(جُعِل) مقدَّمٌ»، وقال الخضري رحمه الله (١/ ١٠١): «(وَذُو انْتِصَابٍ): مبتدأ، خبرُه: (جُعِلَ)».

(٢) في ل: «وذو انفصال في انتصاب»، وفي حاشيتها: «نسخة بدر الدين: وذا انتصاب في انفصال»، وفي حاشية ب: «وذو انفصال في انتصاب جعلا: أصل صح».

(٣) في ج: «سَلنيَه» بفتح الياء.

(٤) في ن: «خلتُنيه» بضم التاء، وفي د: بفتح التاء وضمها، والمثبت من ج،هـ،و،ز،ط،ك،ل.

(٥) وهم الأكثرون، ومنهم: سيبويه. انظر: شرح المرادي (١/ ١٠٧)، والشاطبي (١/ ٣٠٢).

٦٧ - وَفِي ٱتِّحَادِ الرُّتْبَةِ ٱلْزَمْ فَصْلَا
وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا[(١)]

٦٨ - وَقَبْلَ «يَا النَّفْسِ» مَعَ الْفِعْلِ ٱلْتُزِمْ
نُونُ[(٢)] وِقَايَةٍ، وَ«لَيْسِي» قَدْ نُظِمْ

٦٩ - وَ«لَيْتَنِي» فَشَا، وَ«لَيْتِي» نَدَرَا
وَمَعْ «لَعَلَّ» ٱعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا[(٣)]

---

(١) في هـ،ونسخة على حاشية ب زيادة بيت:
«مَعَ اخْتِلَافِ مَا وَنَحْوَ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ».
وهو موافق لشرح الشاطبي (١/ ٣٢٦)، والأزهري (ص١٣٣).
وفي ز: كُتب البيت في المتن ثم ضرب عليه، وكتب في حاشيتها: «وفي بعضِ النسخ هذا البيت، لكنَّه غير ثابتٍ في الألفيةِ».
قال ابن عقيل رحمه الله (١/ ١٠٧-١٠٨): «وإليه أشار بقوله في الكافية - ثم ذكره -، وربما أُثبت هذا البيتُ في بعضِ نسخ الألفيّةِ، وليس مِنهُ»، وانظر: شرح الكافية الشافية للناظم (١/ ٢٢٩)، وشرح المكودي (١/ ١٢٤).

(٢) في ل: «التَزِم نونَ» بفتح التاء والنَّصب، وفي ب،ج: بفتح التاء وضمِّها، وبالرَّفع والنَّصب، والمثبت من د،هـ،و،ز،ط،ك،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٣٤): «(الْتزِمْ): بضمِّ التاء: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، وبفتحِها: فعلُ أمر، والمشهورُ الأوّل؛ ليوافق (نُظِمْ)، و(نونُ): نائبُ الفاعل مرفوعٌ على الأوّلِ، ومفعولٌ به منصوبٌ على الثانِي».

(٣) في ن: «مخيرا» بفتح الياء وكسرها، وفي س: «محبرا» بالحاء والباء، والمثبت من ب،د،هـ،و،ز،ط،ك،ل،م.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٢١/أ): «يحتملُ أن يكون (مُخيّراً) بفتحِ الياءِ: فيكون اسمَ مفعولٍ، أو بكسرِها: فيكون اسمَ فاعلٍ»، وقال المكودي رحمه الله (١/ ١٢٧): «(مُخَيّرا): خبرُ (كُنْ)، ويجوزُ كسرُ يائِه، وفتحُها؛ وهو أظهرُ».

٧٠ ـ فِـي الْـبَـاقِـيَـاتِ، وَٱضْـطِـرَاراً خَـفَّـفَـا[١]
«مِـنِّـي، وَعَـنِّـي[٢]» بَـعْـضُ مَـنْ قَـدْ سَـلَـفَـا

٧١ ـ وَفِـي «لَـدُنِّـي، لَـدُنِـي» قَـلَّ، وَفِـي
«قَدْنِي، وَقَطْنِي» الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي[٣]



---

(١) في ل: «خفِّفا» بكسر الفاء، وهو وهم.
قال الأزهري ﵀ (ص١٣٤): «(خَفَّفَا): فعلٌ ماضٍ، وألفُه للإطلاق».

(٢) في و،ك،ل،ن،س،ونسخة على حاشية ب: «عني ومني» بتقديم وتأخير، وهو موافق لشرح أبي حيان (ص٢٠)، والمرادي (١/ ١١٤).
والمثبت موافق لشرح البرهان ابن القيم (١/ ١٢٦)، وابن عقيل (١/ ١١٠)، والشاطبي (١/ ٣٣١)، والمكودي (١/ ١٢٧)، والأزهري (ص١٣٤)، والسيوطي (ص٧٧)، والمكناسي (١/ ٢٤٤)، والأشموني (١/ ٥٦).

(٣) في س: «قفي».
قال ابن جابر الهواري ﵀ (٢١/ ب): «معنى قوله: (قَدْ يَفِي) قد يَكثُر، تقول: وُفِي الشيءُ - بضمِّ الواو، وكسر الفَاء - وُفِيّاً، أي: كَثُر، نصَّ عليه الجوهريُّ، وإنَّما حملناهُ على هذا المعنى ليُفهم كثرة الحذفِ؛ إذ هو المعروفُ من كلامِهم، وهو مقتضَى قول المصنِّفِ في (التسهيل)، وكلام ابنه في (شرح الخلاصة)، وأراد المصنف بـ(قَدْ) من قوله: (قَدْ يَفِي): التحقيق... ويحتملُ أن يُضبط قوله: (قد نُفِي) بنونٍ مضمومةٍ، مبنيّ لما لم يُسمَّ فاعلُه، من: نفيتُ الشيءَ، ضدّ أثبته؛ فيكون المعنى: وفِي قدني وقطني قد نُفي الحذفُ أيضاً، وتكون (قَدْ) للتقليلِ، فيكون إثباتُ الحذف هو الكثيرُ، ونفيهُ هو القليلُ»، وانظر: الصحاح (٦/ ٢٥٢٦)، وتسهيل الفوائد للناظم (ص٢٥)، وشرح ابن الناظم (ص٤٤)، والمرادي (١/ ١١٤)، والشاطبي (١/ ٣٣٨)، والمكودي (١/ ١٢٨)، وحاشية ابن حمدون (١/ ٨٤).

الْعَلَمُ(١)

٧٢ ـ «ٱسْــمٌ يُـعَـيِّـنُ الْـمُـسَـمَّـى مُـطْـلَـقَـا»
عَـلَـمُـهُ كَـ«جَـعْـفَـرٍ، وَخِـرْنِـقَـا(٢)

٧٣ ـ وَقَـــرَنٍ، وَعَـــدَنٍ، وَلَاحِـــقٍ
وَشَـــدْقَـــمٍ(٣)، وَهَـــيْـــلَـــةٍ، وَوَاشِـــقِ»

---

(١) في أ، ونسخة على حاشية ب: «فصل العلم»، وفي ج: «فصلٌ في العلم»، وفي ع: «بابُ العلم».
ومن أول النظم إلى هنا ساقط من ح.

(٢) في ز، س: «خِرنَقا» بكسر الخاء وفتح النون، وفي ط: «خرنِقا» بفتح الخاء وكسرها، وكسر النون، وفي ل، ع: «خِرنقا» بكسر الخاء فقط، والمثبت من ب، ج، د، هـ، و، ك، م، ن.
قال الزبيدي رَحِمَهُ اللهُ في لحن العوام (ص٢٠٣): «يقولون لواحد (الخَرَانِق): (خَرْنَق)، والصواب: (خِرْنِق)؛ على مثال (فِعْلِل)». وانظر: تصحيح التصحيف (ص٢٤٢)، وقال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ في التصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٢٤): «(خِرْنِق): بكسر الخاءِ المعجمة، والنونِ؛ وهو علمٌ منقولٌ عن وَلد الأرنبِ لامرأةٍ شاعرةٍ، وهي أخت طَرَفة بن العبد لأمِّه»، وقال المرادي (١/ ١١٩): «(جَعْفَر): علَمُ رجل، (خِرْنِقا): علمُ امرأة، (وَقَرَن): علمُ قبيلة، (وَعَدَن): علمُ بلدٍ، (وَلَاحِق): علَم فرسٍ، (وَشَدْقَم): عَلَم جملٍ، (وَهَيْلَة): علمُ شاةٍ، (وَوَاشِق): علَمُ كلبٍ». وانظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٥١).
وهنا انتهى الجزء الملفق في أ.

(٣) في ط: «شذقم» بالذال المعجمة.
قال الحطاب رَحِمَهُ اللهُ (١٣/أ): «(شَدقَم): - بفتح الشين المعجمةِ، والقاف، وبينهما دالٌ مهملة - اسمُ جملٍ للنعمانِ بن المنذرِ؛ كذا ضبطَه ابنُ رَسلان في إعراب الألفية، وهو كذلك في الصحاح، والنهاية لابن الأثير، وضبطه القاضي في حاشيته: بالذال المعجمة، وهو غريبٌ لم أقِف عليه لغيره»، وانظر: ديوان العرب للفارابي (٢/ ٣٠)، وتهذيب اللغة (٩/ ٢٨٢)، والصحاح (٥/ ١٩٥٩)، وحاشية ابن حمدون (١/ ٨٦).

٧٤ ـ وَٱسْـمـاً أَتَـى وَكُـنْـيَـةً وَلَـقَـبَـا
وَأَخِّـرَنْ ذَا إِنْ سِـوَاهُ صَـحِـبَـا[(١)]

٧٥ ـ وَإِنْ يَـكُـونَـا مُـفْـرَدَيْـنِ فَـأَضِـفْ
حَـتْـمـاً، وَإِلَّا أَتْـبِـعِ الَّـذِي رَدِفْ

٧٦ ـ وَمِـنْـهُ مَـنْـقُـولٌ كَـ«فَـضْـلٍ، وَأَسَـدْ»
وَذُو ٱرْتِـجَـالٍ كَـ«سُـعَـادَ[(٢)]، وَأُدَدْ[(٣)]»

(١) في نسخة على حاشية ب:
.... وَذَا اجْعَلَ آخِراً إذا اسْماً صَحِبَا».
قال المرادي رحمه الله (١/ ١١٩-١٢٠): «(ذَا): إشارةٌ إلى اللقب، أي: إذا اجتمعَ مع اللَّقب غيرُه أُخِّر اللقبُ، وقُدِّم الاسمُ أو الكنيةُ... وفي بعض نُسخِ الألفيّةِ: (وذا اجعل آخراً إن اسماً صحِبا)، وما سَبق أوْلى؛ لأنَّ هذه النُّسخةَ لا يُفهم منها حكمُ اللقبِ مع الكُنيةِ»، وقال ابن عقيل رحمه الله (١/ ١٢١): «وظاهر كلام المصنِّف أنّه يجبُ تأخيرُ اللّقب إذا صَحب سواه، ويَدخل تحت قولِه: (سِوَاهُ): الاسمُ والكنيةُ، وهو إنّما يجب تأخيرُه مع الاسم، فأمَّا مع الكنيةِ فأنت بالخيار بين أن تقدِّمَ الكنية على اللقبِ؛ فتقول: أبو عبد اللَّه زينُ العابدين، وبين أن تقدِّمَ اللقبَ على الكنية فتقول: زين العابدين أبو عبد اللَّه، ويوجدُ في بعض النُّسخِ بدل قوله: (وأخرن ذا إن سواه صحبا): (وذا اجعل آخرا إذا اسما صحبا)، وهو أحسنُ منه؛ لسلامتِه ممَّا ورد على هذا، فإنه نصٌّ في أنه إنّما يجب تأخيرُ اللقب إذا صحبَ الاسم، ومفهومُه أنه لا يجبُ ذلك مع الكنيةِ، وهو كذلكَ كما تقدّم، ولو قال: (وأخرن ذا إن سِواهَا صحبا) لَمَا ورد عليه شيءٌ؛ إذ يصير التقدير: وأخر اللقب إذا صحب سوى الكنية؛ وهو الاسم، فكأنّه قال: وأخِّر اللقبَ إذا صحب الاسمَ»، وانظر: شرح ابن هشام (١/ ١٣٣)، والتصريح (١/ ١٣٤)، وحاشية ابن حمدون (١/ ٨٧).

(٢) في هـ: «كسعاد» بفتح الدال، والجرِّ المنوَّن معاً، والمثبت من أ، ب، ج، د، و، ز، ط، ك، ل، م، ن، س، ع.
قال الأشموني رحمه الله (٣/ ١٥٤): «ممّا يمنعُ الصرفَ اجتماع العلميَّة والتأنيثِ بالتاءِ لفظاً أو تقديراً، أمّا لفظاً؛ فنحو: فاطمةَ... وأمّا تقديراً: ففي المؤنَّثِ المسمّى في الحال: كسعادَ وزينبَ».

(٣) قال زكريَّا الأنصاريُّ رحمه الله في الدُّرر السَّنيَّة (١/ ٢٣٥): «(أُدَد): اسم رجلٍ، مشتقٌّ عند =

٧٧ ـ وَجُــمْــلَــةٌ، وَمَــا بِــمَــزْجٍ رُكِّــبَــا
ذَا إِنْ بِــغَــيْــرِ «وَيْــهِ» تَــمَّ؛ أُعْــرِبَــا

٧٨ ـ وَشَــاعَ فِــي الْأَعْــلَامِ ذُو الْإِضَــافَــهْ
كَـ«عَـبْـدِ شَـمْـسٍ[1]، وَأَبِـي قُـحَـافَـهْ[2]»

٧٩ ـ وَوَضَـعُـوا لِـبَـعْـضِ الْأَجْـنَـاسِ عَـلَـمْ[3]
كَـعَـلَـمِ الْأَشْـخَـاصِ لَـفْـظـاً، وَهْـوَ عَـمّْ

٨٠ ـ مِــنْ ذَاكَ «أُمُّ عِــرْيَــطٍ» لِــلْــعَــقْــرَبِ
وَهَــكَــذَا «ثُــعَــالَــةٌ[4]» لِــلــثَّــعْــلَــبِ

= سيبويه من الوُدّ، وهو: الحب، فهمزته بدل من واوٍ، وعند غيره من الأدِّ - بفتح الهمزة وكسرها - وهو: العِظَم». وانظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٤٦٤)، ومختار الصحاح (ص١٥)، وشرح الشاطبي (١/ ٣٧٢).

(١) في س: «شمسَ» بالفتح، وبه ينكسر الوزن.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٣٨): «(شَمْسٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ بالكسرةِ، وقال الزركشي: يتحصّل من جهة العربيّةِ في ضبطها ثلاثةُ أوجهٍ: فتح دالِ (عبدَ)، وسينِ (شمسَ) على التركيبِ، والثاني: كسرُ الدال وفتح السينِ، والثالث: كسرُ دال (عبدِ)، وصرفُ (شمسٍ). اهـ، وهذا الثالثُ هو المرادُ هنا».

(٢) هنا انتهى الجزء الملفق في ي.

(٣) قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «(عَلَمْ): وقفَ على المنصُوب بغير ألفٍ، وإنَّما يجوزُ ذلك على لغةِ ربيعةَ، قال شاعرُهم:
.... جَـعَـلَ الـقَـيْـنَ عَـلَـى الـدَّفِّ إِبَـرْ».
وانظر: الجمل في النَّحو للخليل (ص٢٢٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢١٢)، وشرح الكافية الشَّافية (٤/ ١٩٨٠)، وشرح الشاطبي (١/ ٣٨٩).

(٤) في ن: «ثعالةٌ» بضمة واحدة.
قال الحطاب رحمه الله (١٤/أ): «صَرف (ثُعَالَةٌ): للضّرورةِ».

٨١ ـ وَمِــــثْــــلُــــهُ «بَـــرَّةُ(١)» لِــــلْــــمَــــبَــــرَّهْ
كَــذَا «فَــجَــارِ(٢)» عَــلَــمٌ لِــلْــفَــجْــرَهْ



(١) في ي: «برةٌ» بالرَّفع المنوَّن.
قال المكودي رَحِمَهُ اللهُ (١/ ١٣٦): «(بَرَّةُ): غَير منصرِف؛ للعلميّةِ، وتاءِ التأنيثِ».

(٢) في د: «فجار» بضم الرَّاء وكسرها معاً، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن، ع.
قال ابن هشام رَحِمَهُ اللهُ في حاشية د: «فالمانعُ صرف (فجار) على هذا: التأنيثُ، والعلميَّة، والعدلُ، كما في (حذام) في لغةِ من أعرَب، وهو حسنٌ، هذا إذا أعربناهُ، وهي لُغَيَّة، وإلَّا فالمشهور بناؤُه كالبيتِ».
وقال المكودي رَحِمَهُ اللهُ (١/ ١٣٦): «(فَجَارِ): مبنيٌّ على الكسرِ؛ لشبهِهِ بـ(نَزَالِ)».

ٱسْمُ الْإِشَارَةِ[١]

٨٢ ـ بِـــ«ذَا» لِــمُـــفْــرَدٍ مُــذَكَّـــرٍ أَشِـــرْ
بِـ«ذِي، وَذِهْ، تِي، تَا» عَلَى الْأُنْثَى ٱقْتَصِرْ[٢]

٨٣ ـ وَ«ذَانِ، تَـانِ» لِـلْـمُـثَـنَّـى الْـمُـرْتَـفِـعْ
وَفِـي سِـوَاهُ «ذَيْـنِ، تَـيْـنِ» ٱذْكُـرْ تُـطِـعْ

٨٤ ـ وَبِـ«أُولَـى[٣]» أَشِـرْ لِـجَـمْـعٍ مُـطْـلَـقَـا
وَالْـمَـدُّ أَوْلَـى، وَلَـدَى[٤] الْـبُـعْـدِ ٱنْـطِـقَـا

٨٥ ـ بِـالْـكَـافِ حَـرْفـاً دُونَ لَامٍ أَوْ[٥] مَـعَـهْ
وَالـلَّامُ إنْ قَـدَّمْـتَ «هَـا» مُـمْـتَـنِـعَـهْ

(١) في د، ل: «أسماء الإشارة»، وفي ع زيادة: «بابُ».
(٢) في نسخة على حاشية س: «قُصِر»، وهو موافق لشرح الكافية الشافية (١/ ٣١٤).
وفي حاشية ز: «يجوز فتحُ تائِه: على أنه مبنيٌّ للفاعلِ، وضمُّها: على البناءِ للمفعول».
قال الحطاب رَحِمَهُ اللهُ (١٤/أ): «(اقْتصِرْ): بفتح التاءِ: فعلُ أمر، وبضمِّها: على أنه مبنيٌّ للمفعولِ».
(٣) في أ، ل، ن: «بألى» من غير واو. انظر: المطالع النصرية (ص٣١١).
(٤) في ي: «ولذَا» بالذال المعجمة.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص١٤١): «(لَدَى): بالدال المهملةِ، بمعنى: عند؛ متعلقٌ بـ(انْطِقَا)».
(٥) في ك، ن: «او» بالوصل، وفي ط: بالقطع والوصل، والأصل القطع.

٨٦ ـ وَبِـــ«هُـــنَـــا»، أَوْ هَـــهُـــنَـــا» أَشِـــرْ إِلَـــى
دَانِـــي[١] الْـمَـكَـانِ، وَبِـهِ الْـكَـافَ[٢] صِـلَا

٨٧ ـ فِـي الْـبُـعْـدِ، أَوْ بِـ«ثَـمَّ» فُـهْ، أَوْ «هَـنَّـا[٣]»
أَوْ بِــ«هُـنَـالِـكَ» ٱنْـطِـقَـنْ، أَوْ «هِـنَّـا[٤]»



(١) في أ، ج، ي، م: «دانِ» من غير ياء.
قال الأزهري ﷺ (ص١٤٢): «(دانِ): بالدال المهملةِ، بمعنى: القريب؛ متعلقٌ بـ(أَشِرْ)، وحُذفتِ الياءُ من الخطّ تبعاً للَّفظ، واكتُفِي بالكسرةِ».

(٢) في ع: «الكافُ» بالرَّفع.
قال الشاطبي ﷺ (١/ ٤٢١): «(الكَافَ): مفعولٌ بـ(صِلَا)».

(٣) في ل: «هُنَّا» بضم الهاء، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، م، ن، س، ع.
قال الأزهري ﷺ (ص١٤٢): «(هَنَّا): بفتحِ الهاء وتشديدِ النّون، معطوفٌ على (ثَمَّ)».

(٤) في ل: «هَنَّا» بفتح الهاء، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، م، ن، س، ع.
قال الأزهري ﷺ (ص١٤٢): «(هِنَّا): بكسر الهاءِ، وتشديد النون؛ معطوفٌ على: (هُنَالِكَ)».

الْمَوْصُولُ[١]

٨٨ ـ مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ «الَّذِي»، الأُنْثَى «الَّتِي»
وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ[٢]

٨٩ ـ بَلْ مَا تَلِيهِ[٣] أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ
وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ[٤] فَلَا مَلَامَهْ

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٢٥/ب): «وتسمّى (الأسماءَ النّواقص)، ونقصانُها بيِّنٌ؛ لأنّها في نفسِها غيرُ تامَّة، وإنّما تتمُّ بالصّلة، ولذلك جُعلت مع صلتِها كالشّيءِ الواحدِ».

(٢) في ن: «تَثْبُت» بفتح التاء وضم الباء، وفي ط،ك: بفتح التاء وضمها معاً، وبضم الباء وكسرها معاً، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ي،ل،م،ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٤٤): «(تُثْبِتِ): بضمِّ التاء المثنَّاة من فوقُ، مضارعُ (أثبت)، مجزومٌ بـ(لَا) الناهيةِ، وكُسِر آخرُه للوزنِ»، وقال ياسين العليمي رحمه الله (ص٥٨): «(تُثْبِتِ): بضم التَّاء على أنَّه مسندٌ لضمير المخاطَب، و(لَا) ناهيةٌ، و(اليَاءَ): بالنصب مفعولٌ مقدَّم، وهو المناسب لقوله: (أَوْلِهِ العَلَامَة)، وأمَّا جعله بفتح التاءِ على أنه مسندٌ لضمير الياءِ، و(اليَاءُ): بالرفع مبتدأٌ؛ ففيه أنَّه - مع عدم المناسبة لِما ذُكر - كان الواجبُ رفع (تثبت) لتجرُّدِه عن الناصب والجازم، ولا ضرورةً؛ خصوصاً عند الناظم»، وقال الخضري رحمه الله (١/١٦٧): «(لا تُثْبِتِ): - بضمِّ أوله - مجزومٌ بـ(لا) الناهيةِ، ولا يجوز فتحُه كما لا يَخفى»، وانظر: اختصار إعراب الألفية للحطاب (١٥/أ).

(٣) في ل: «يليه» بالياء، وفي ب: بالتاء والياء.
قال المرادي رحمه الله (١/١٤٣): «يعني: أنّك تقول في تثنيةِ (الَّذِي): (اللّذان)، فتحذف الياءَ، وتولي الحرفَ الذي تليهِ الياءُ - وهو الذالُ - علامةَ التثنية - وهي الألف - رفعاً، والياء جرّاً ونصباً، تليهما نون مكسورةٌ، وتقول في تثنية (الّتِي): (اللّتانِ)، فتحذف الياءَ أيضاً، وتولي علامة التثنيةِ ما قبلَها، وهي التاءُ كما في المذكّرِ»، وانظر: شرح الشاطبي (١/٤٢٧).

(٤) في ل،س: «والنونَ إن تَشْدُد» بالنّصبِ، وفتح التاء وضمّ الدال، وفي هـ: «والنّونُ =

٩٠ - وَالنُّونُ مِنْ «ذَيْنِ، وَتَيْنِ» شُدِّدَا
أَيْضاً، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا[(١)]

٩١ - جَمْعُ «الَّذِي»: «الْأُلَى[(٢)]»، الَّذِينَ» مُطْلَقَا
وَبَعْضُهُمْ[(٣)] بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا

= إن تشدد» بفتح التاء وضمها، وفتح الدال وضمها معاً، والمثبت من أ، ب، ج، د، و، ز، ط، ي، ك، م، ن.

وفي ز: «تشدد» بالتاء والياء.

قال الأزهري رحمه الله (ص١٤٤): «(والنونُ): مبتدأٌ، (تُشْدد): بضمِّ التاء الفوقانيّةِ، وسكونِ الشين المُعجمةِ، وكسرِ الدالِ الأُولى، مبنيٌّ للفاعلِ، وبفتحِها: مبنيٌّ للمفعولِ»، وقال الخضري رحمه الله (١/ ١٦٧): «قوله: (إنْ تُشْدَدْ) إما بضمِّ التاءِ مع كسر الدال: مبنيّاً للفاعل، أو معَ فتحِها: للمفعول؛ من (أشد) الرباعي، أو بفتح التاءِ مع ضمِّ الدال: مبنيّاً للفاعلِ، أو بعكسه: للمفعولِ؛ من (شدَّه، يشدُّه)، و(النُّونُ): مبتدأٌ على كلٍّ، لا مفعولٌ مقدَّم؛ لأَنّ معمولَ الشرط لا يتقدّم عليه خبرُه [في] الجملة الشرطية، والرابطُ على بنائِه للفاعل: محذوفٌ، أي: تشددها، وللمفعول: مستترٌ فيه».

(١) هنا بدأ السقط الثاني في نسخة ح إلى البيت (١٦٧).

(٢) في أ، ب، هـ، و، ز، ط، ك، م، س، ع: «الأولى» بزيادة واو.
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص٢٦)، والمرادي (١/ ١٤٦)، وابن عقيل (١/ ١٤١)، والبرهان ابن القيم (١/ ١٤٤)، والشاطبي (١/ ٤٣٥)، والمكودي (١/ ١٤٧)، والأزهري (ص١٤٥)، والسيوطي (ص٩٦)، والأشموني (١/ ١٢٨).
قال الأزهري رحمه الله (ص١٤٥): «(الأُلَى): بضمِّ الهمزة، وفتحِ اللام بعدَها»، وقال الشاطبي رحمه الله (١/ ٤٣٥): «(الأُلَى): في الاستعمال على وجهين: الأوَّل: بمعنى (الأُوَل)؛ مقلوبٌ منه، كقولهم: العرب الأُلى، أي: الأُوَل، والآخَر: جمع (الذي)، فتقولُ في جمع (الذي): قام الأُلى قامُوا، كما تقول: الَّذين قامُوا». وانظر: المطالع النصرية (ص٣١١).

(٣) قال النَّاظم رحمه الله في شرح التسهيل (١/ ١٩١): «لم تُجمع العربُ على ترك إعرابِ (الذين)، بل إعرابُه في لغةِ هذيل مشهورٌ، فيقولون: نُصِرَ اللَّذون آمنوا على الذينَ كفروا»، وقيل إنّها لغة: عقيل، وقيل: تميم. انظر: التذييل والتكميل لأبي حيَّان (٣/ ٣١)، وشرح ابن الناظم (ص٥٦)، والمرادي (١/ ١٤٧)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (٢/ ٦٥٨).

٩٢ - بِـ«الـلَّاتِ، وَالـلَّاءِ[(١)]»: «الَّـتِـي» قَـدْ جُـمِـعَـا
وَ«الـــلَّاءِ[(٢)]» كَـــ«الَّـــذِيـــنَ» نَـــزْراً وَقَـــعَـــا

٩٣ - وَ«مَـــنْ، وَمَـــا، وَأَلْ» تُـسَـــاوِي[(٣)] مَـــا ذُكِـــرْ
وَهَـــكَـــذَا «ذُو» عِـــنْـــدَ طَـــيِّـــئٍ شُـــهِـــرْ[(٤)]

(١) في د: «باللاء واللات» بتقديم وتأخير، ومن غير ياء، وهو موافق لشرح الشاطبي (١/ ٤٣٩)، وفي ب،ع: «باللات واللائي»، وفي س: «باللاتي واللاء».
قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «يحتمل أن يكون أراد (اللَّائِي)، وحذف الياءَ لالتقاء الساكنَين، ورجّحهُ أنه الذي وردَ في التنزيلِ؛ فليكنْ هو المنصوص عليهِ، ويحتملُ أن يكون الحذف من الأصلِ؛ ويرجّحه أنه رُوي: (بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ)».
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص٢٦)، والمرادي (١/ ١٤٨)، والبرهان ابن القيم (١/ ١٤٥)، وابن عقيل (١/ ١٤٢)، والمكودي (١/ ١٤٨)، والأزهري (ص١٤٥)، والسيوطي (ص٩٧)، والأشموني (١/ ١٢٨)، وهو الأَوْلى؛ لأن تقدم «اللات» على «اللاء» مناسبٌ للأصل، فجَمْع «التي» من لفظِها مقدَّم على ما كانَ من غير لفظِها، وحذفُ المثناة التحتيَّةِ منهما للوزن في الأولى، ولالتقاءِ الساكنينِ في الثانية.
قال النَّاظم رحمه الله في التسهيل (ص٣٤): «وجمعُ (الَّتِي): اللاتِي، واللائِي، واللواتِي، وبلا ياءاتٍ»، وقال الشاطبي رحمه الله (١/ ٤٤٢): «وأمَّا (اللَّاتِي) في كلامهِ: فيحتملُ أن يكون بياءٍ بعد التاءِ، لكنَّها انحذفت لملاقاتِها للسَّاكن، ومثالُه: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾، ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾؛ وهو كثيرٌ، ويحتملُ أن يكونَ (اللاتِ) بغير ياءٍ؛ وهي قليلةٌ، والاحتمالُ الأَوَّل أَوْلى؛ لأنَّ إثباتَ الياءِ هي اللغةُ الشهيرةُ».
(٢) في ب،د،ط،ي،ك: «واللائي» بزيادة ياء، والوزن ينكسرُ في حال النطق بها.
(٣) في و: «يساوي» بالياء، وفي ك: بالياء والتاء.
قال الشاطبي رحمه الله (١/ ٤٤٦): «فيعني: أن كلَّ واحدةٍ من هذه الأدواتِ الثلاث؛ وهي: (مَنْ) و(مَا) و(أَلْ)؛ تساوي ما تقدَّمَ ذكرُه من الموصولاتِ».
(٤) في هـ،وحاشية ي: «طيٍّ قد شُهِر» بدل: «طَيِّئٍ شُهِرْ». وهو موافق لشرح السيوطي (ص٩٨).

٩٤ ـ وَكَـ«الَّتِي» أَيْضاً لَدَيْهِمْ «ذَاتُ» وَمَوْضِعَ(١) «اللَّاتِي(٢)» أَتَى «ذَوَاتُ»

٩٥ ـ وَمِثْلُ «مَا»: «ذَا» بَعْدَ «مَا» ٱسْتِفْهَامِ أَوْ «مَنْ» إِذَا لَمْ تُلْغَ(٣) فِي الْكَلَامِ

٩٦ ـ وَكُلُّهَا يَلْزَمُ(٤) بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ(٥) مُشْتَمِلَهْ

---

(١) في ل: «وموضعُ» بالرَّفع، وفي ك: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، م، ن، س.
قال الشاطبي رحمه الله (١/ ٤٥٣): «(مَوْضِعَ): منصوبٌ على الظرفيّةِ، أي: وفي موضعِ (اللَّاتِي) أتَى هذا اللفظُ الّذي هو (ذَوَاتُ)».

(٢) في و، ك: «اللاتِ» من غير ياء.

(٣) في و، ل، س: «يُلغ» بضم الياء، وفي ك: بضم التاء والياء معاً، وفي هـ: بفتح التاء وضمها معاً، وفي ع: «تلغ» بالتاء مهملةً، والمثبت من أ، ب، ج، د، ز، ط، ي، م، ن.
وهو الموافق لشرح أبي حيَّان (ص٢٨)، والمرادي (١/ ١٥٥)، والبرهان ابن القيم (١/ ١٤٨)، وابن عقيل (١/ ١٥١)، والشاطبي (١/ ٤٦٠)، والمكودي (١/ ١٥١)، والسيوطي (ص٩٧)، والأشموني (١/ ١٤٥).
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٢٧/أ): «يعني: إذَا لم تُلغَ (ذَا)»، وقال الأزهري رحمه الله (ص١٤٦): «(تُلْغَ): مبنيٌّ للمفعولِ».

(٤) في و، ط: «تلزم» بالتاء، وهو موافق لشرح الشاطبي (١/ ٤٦٧)، وفي د: بالتاء والياء.
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٦٢)، وأبي حيان (ص٢٩)، والمرادي (١/ ١٥٧)، والبرهان ابن القيم (١/ ١٤٩)، وابن عقيل (١/ ١٥٣)، والمكودي (١/ ١٥٢)، والأزهري (ص١٤٧)، والأشموني (١/ ١٤٧).
قال المرادي رحمه الله (١/ ١٥٧): «يعني: أنّ كلَّ واحدٍ من هذه الموصولاتِ لا بدَّ له من صلةٍ».

(٥) أي: مناسبٍ للموصول، وأصل (لَاقَ) أن يكون بمعنى: لَصِقَ، ولاق به الثوبُ، أي: لصقَ به، وهذا الأمرُ لا يليق بك، أي: لا يلصقُ بك، يعني: في المناسبةِ بينك وبينَهُ. شرح الشاطبي (١/ ٤٧٢).

٩٧ ـ وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ
بِهِ كَـ«مَنْ عِنْدِي[(١)] الَّذِي ٱبْنُهُ كُفِلْ»

٩٨ ـ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ
وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلّْ

٩٩ ـ «أَيٌّ» كَـ«مَا»، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ[(٢)]
وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ ٱنْحَذَفْ

١٠٠ ـ وَبَعْضُهُمْ[(٣)] أَعْرَبَ مُطْلَقاً، وَفِي
ذَا الْحَذْفِ «أَيّاً» غَيْرُ «أَيٍّ» يَقْتَفِي

١٠١ ـ إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ
فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

(١) في د: «عبدِي»، وفي هـ: «عندي» بفتح الدّال وكسرها، وكذا في ك، لكن من غير ياء في آخره.
قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢٧/ب): «(عندِي): ظرفٌ في موضع الصّلة».

(٢) قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشية د: «قوله: (مَا لَمْ تُضَفْ): ظاهرُ العربيَّة يقضي بأن: (مَا) مصدريّةٌ ظرفيّةٌ، أي: مدَّة انتفاءِ إضافتها، ووجودِ حذف صدرِ صلتها، وعلى ذلكَ يفسد؛ لأنّه يقتضي أنها تعربُ في هذه الحالةِ فقط؛ وليس كذلك، وعلى المتبادرِ من استعمال المصنِّفين يصح؛ لأنهم يستعملون: (مَا لَمْ) بمعنى: (إِنْ لَمْ)، وعلى ذلكَ لا إشكال، ولا يحفظُ هذا الاستعمالُ من كلامهم، وإنَّما يستعملون (مَا) شرطيّةً: إذا كانت واقعةً على شيءٍ غير عاقلٍ، وهي في استعمالِ هؤلاء حرفٌ لا اسمٌ؛ بل مرادفةٌ لـ(إِنْ)».

(٣) قال أبو حيَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٣١): «يحتملُ أن يريدَ: وبعض النحويِّين أعرب مطلقاً، وهذا مذهبُ الخليلِ ويونسَ والكوفيّينَ؛ لا يرون أنّها تُبنى بحالٍ من الأحوالِ، ويحتملُ أن يريدَ: وبعض العربِ؛ فإنّ من النحويّين من أجاز البناءَ والإعرابَ، وجعلَ ما ورد منها بالنظر إلى لُغتينِ؛ فلا يُحملُ مذهبُ سيبويهِ على اللزومِ، ولا مذهبُ المخالفِ». وانظر: شرح الشاطبي (١/٥١٣-٥١٦).

١٠٢ ـ إِنْ صَلَحَ[(١)] الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ[(٢)]
وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

١٠٣ ـ فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ ٱنْتَصَبْ
بِفِعْلٍ ٱوْ وَصْفٍ كَـ«مَنْ نَرْجُو[(٣)] يَهَبْ»

---

(١) في ج،و،ز،ك،م: «صلُح» بضم اللام، وفي ط،ي،ع: بفتح اللام وضمها، والمثبت من أ،ب،د،هـ،ل،ن.
قال الجوهري رحمه الله في الصحاح (١/ ٣٨٣): «صلَح الشيءُ، يصلُح، صُلوحاً، مثل: دَخل، يدخُل، دخولاً، قال الفرَّاء: وحكى أصحابُنا: صَلُح - أيضاً: بالضمِّ -»، وقال النَّوويُّ رحمه الله في شرح مسلم (١١/ ٢٨- ٢٩): «(صلَح الشيء وفسَد): بفتحِ اللام والسينِ، وضمِّهما؛ والفتحُ أفصحُ وأشهرُ»، وقال ابن درستويه رحمه الله في تصحيح الفصيح وشرحه (ص٤١-٤٢): «العامَّة تقول (فسُد) بضمِّ الماضي أيضاً، وهو لحنٌ وخطأٌ، وكذلك يقولون: (صلُح) بضمِّ اللام، ولو كان ذلك صواباً، لجاء اسمُ الفاعل منهما على (فَعِيل)؛ مثل: فَسِيد وصَلِيح، مثل: ظَريف وكَريم، ولم يُقل: صالح وفاسد»، وانظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٣٠٣)، وإعراب الألفيَّة (ص١٤٩).

(٢) في و،ز،ك،ل،ن: «مكمَل» بفتح الميم الثانية، وفي ج،د،ي: بفتح الميم الثانية وكسرها معاً، والمثبت من أ،ب،هـ،ط،م.
قال المكودي رحمه الله (١/ ١٥٩): «(مُكمِلٍ): صفةٌ لـ(وَصْلٍ)، فهو اسمُ فاعل مِن (أكمل)؛ لأنَّه قد أكملَ به الموصُول، فهو مكملٌ له»، وقال الحطاب رحمه الله (١٦/أ): «(مُكْمِلِ): بكسرِ الميم؛ صفةٌ لـ(وصلٍ)، ويظهرُ لي فتحُ الميم، أي: لصلةٍ كَمُلَت، بمعنى: كامِلة»، وقال السجاعي رحمه الله في فتح الجليل على شرح ابن عقيل (ص٤٧): «(مُكْمِلِ): بكسرِ الميم الثَّانية؛ اسمُ فاعلٍ».

(٣) في و،ك،م: «ترجو» بالتاء، وهو موافق لشرح السيوطي (ص١٠٧)، وفي هـ،ز،ي: «يرجو» بالياء، ولم تنقط في د.
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص٣٢)، والمرادي (١/ ١٦٥)، والبرهان ابن القيم (١/ ١٥١)، وابن عقيل (١/ ١٦٤)، والشاطبي (١/ ٥١٣)، والمكودي (١/ ١٥٩)، والأزهري (ص١٤٩)، والأشموني (١/ ١٥٢).
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٢٩/أ): «(نرجو): فعلٌ مضارعٌ، والفاعلُ به ضمير المتكلِّم».

١٠٤ ـ كَـــذَاكَ حَـــذْفُ مَـــا بِـــوَصْـــفٍ خُـــفِـــضَـــا
كَـــ«أَنْـتَ قَـاضٍ» بَـعْـدَ أَمْـرٍ مِـنْ[١] «قَـضَـى»

١٠٥ ـ كَـذَا الَّـذِي[٢] جُـرَّ بِـمَـا الْـمَـوْصُـولَ[٣] جَـرّْ
كَـــ«مُـــرَّ بِـــالَّـــذِي مَـــرَرْتُ[٤] فَـــهْـــوَ بَـــرّْ»



(١) في ع: «مَن» بفتح الميم، وهو موافق لشرح أبي حيان (ص٣٢).
قال الأزهري رحمه الله (ص١٥٠): «(مِن قَضَى): متعلقٌ بمحذوفٍ، ويحتملُ أن يكون (قَضَى): مصدراً مقصوراً للضرورة، ويحتملُ أن يكون فعلاً ماضياً، على تقدير حذفِ المضاف وإقامةِ المضاف إليه مقامَه»، وقال ابن جابر الهواري رحمه الله (٢٩/أ): «أشار إلى الآيةِ الكريمةِ، وهو قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾، فلمَّا لم يتَّسع له في النَّظم قال: (كَأَنْتَ قَاضٍ) الواقع: (بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى)؛ يريد: «فاقضِ»؛ لتُفهمَ الآيةُ».

(٢) في شرح ابن جابر الهواري (٢٩/ب): «كذاك ما» بدل: «كَذَا الَّذِي».

(٣) في ك،م: «الموصولِ» بالجرِّ، وفي ل: «الموصولُ» بالرَّفع، وفي أ،ب: بالرَّفع والنَّصب، وفي ي: بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من ج،د،هـ،و،ز،ط،ن،س،ع.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٢٩/ب): «(المَوْصُولَ): مفعولٌ بـ(جَرّ) المتأخِّر»، وقال المكودي رحمه الله (١/ ١٦٢): «(المَوْصُولَ): مفعولٌ مقدَّم بـ(جَرّ)، والتقدير: الذي جُرَّ بالحرف الذى جَرَّ الموصولَ؛ مثلُ المجرورِ بالوصف في جوازِ الحذفِ بكثرةٍ، وفي بعضِ النُّسخ: (كذا الذي جُرَّ بما الموصولُ جُرّ) برفع (المَوْصُولُ)، وضمِّ الجيم من (جُرّ) بعده، فـ(الموصولُ) على هذا مبتدأٌ، و(جُرّ): في موضع خبرِه، والضمير المستتر في (جُرّ) عائدٌ على (الموصولُ)، والضميرُ العائد على (مَا) محذوفٌ، والتقدير: كذَا الذي جُرَّ بما جُرَّ الموصولُ به»، وقال ابن حمدون رحمه الله (١/ ١١١) - تعقيباً عليه -: «هذه النسخةُ أَوْلى؛ ليكونَ قد وقعَ في كلامِه ما يَتكلم عليه، وهو مِن المحسّناتِ».

(٤) في أ،ب،ج،ز،ي،م: «مررتَ» بفتح التاء، وفي هـ،ك: بفتح التاء وضمّها، والمثبت من د،و،ط،ل،ن،س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٢٩/ب): «والتّاءُ تحتملُ أن تكون تاءَ المخاطَب؛ فتُفتح، أو تاءَ المتكلِّم؛ فتُضمّ».

الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ[(١)]

١٠٦ ـ «أَلْ» حَـرْفُ[(٢)] تَـعْـرِيـفٍ، أَوِ الـلَّامُ فَـقَـطْ
فَـ«نَـمَـطٌ» عَـرَّفْـتَ قُـلْ فِـيـهِ: «الـنَّـمَـطْ[(٣)]»

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».
قال ياسين العليمي رحمه الله (ص٦٦): «كان القياسُ أن يقول: (ذُو الأداة)، ولا يقول (المُعَرَّف)؛ كمَا لم يقلْ في إخوتِه (المعرّف بالإضمار... وهكذا، ثمَّ بعد مخالفةِ النظائرِ: لا حاجةَ لإضافةِ (الأداة المعرفة) إلى (التعريف)؛ فإنّه غيرُ محتاج إليهِ»، وبوّب له النَّاظم في التسهيل (ص٤٢)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٣١٩) بقوله: «المُعرّف بالأداةِ».

(٢) في ك: «حرف» بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ل،م،ن،س.
قال المكودي رحمه الله (١/ ١٦٤): «(أَلْ): مبتدأٌ، و(حَرْفُ تَعْرِيفٍ): خبرُه».

(٣) في حاشية هـ: «خ: السّتر».
و«النَّمَطُ» يطلق على: ظِهارةِ الفِراش، وعلى ضربٍ من البُسط والثياب المُصَبَّغة، والثوبِ يُطرح على الهَودج، والجماعةِ من النَّاس أَمْرُهُم واحدٌ، والطَّريقةِ، والنوعِ من الشيءِ.
انظر: العين (٧/ ٤٤٢)، وتهذيب اللغة (١٣/ ٢٥٤)، والصحاح (٣/ ١١٦٥)، وشرح الشاطبي (١/ ٥٥٦-٥٥٧).

١٠٧ ـ وَقَدْ تُزَادُ[(١)] لَازِماً كَـ«اللَّاتِ[(٢)]
وَالْآنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللَّاتِ[(٣)]»

(١) في و،ل،م: «يزاد» بالياء، وفي ي: بالتاء والياء.
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ١٧٢)، والبرهان ابن القيم (١/ ١٥٨)، وابن عقيل (١/ ١٧٨)، والشاطبي (١/ ٥٥٧)، والمكودي (١/ ١٦٤)، والسيوطي (ص١١٣)، والأزهري (ص١٥١)، والمكناسي (١/ ٢٧٦)، والأشموني (١/ ١٦٩).
قال المكودي ﷺ (١/ ١٦٦): «وظاهرُ كلامه أنَّ الضمير المستترَ في: (تُزَاد) عائدٌ على (أَلْ) التي للتعريف، كأنّه قال: (أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ)، ثم قال: (وَقَدْ تُزَادُ)، وليس الأمرُ كذلك؛ لأنّ التي للتعريفِ لا تُزاد، وإنَّما يعنِي: لفظَ (أَلْ) دون تقييدٍ بالتعريفِ»، وقال ياسين العليمي ﷺ (ص٦٧-٦٨): «وقال ابن هشام: الأحسن أن يقرأ: (يزاد) بالياء - آخر الحروف - ليناسب قوله: (حَرْفُ تَعْرِيفٍ)، وقوله: (لَازِماً)، ولم يقل: لازمةً، والقول بأن التقدير: زيداً لازما؛ تكلّفٌ، ولا تُعده على حرفِ التعريف؛ لأنّه لا يزاد، وقد يُقال إنه عائدٌ على (أل) لا بقيدِ قوله: (حَرْفُ تَعْرِيفٍ)، مثل: له عندي درهم ونصفه، أي: ونصف درهم آخر، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾.اهـ، أقول: إذا كان المرادُ بـ(أل) أوّلاً المعرِّفة كان من بابِ الاستخدام، ثم أقول ليس في كلام الناظم تقييد (أل) أوّلاً بالمعرّفةِ، والترجمةُ لا توجب ذلك، وإلَّا لم يصح التعرُّض لغيرِ المعرفةِ، فقوله أولاً: (أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ) حكم على تلك اللفظةِ، والضميرُ في (تزاد) عائدٌ عليها، وكأنه قال (أل) على قسمين: معرفة، وغير معرفة، وإمّا زائدة لا تفيد معنى آخر، أو تفيدُ لمح الأصل، والمحكوم عليه في نحو اللفظ من هو، وبما قررناه يعلم أن جميع ما قيل في قوله: (وقد تزاد) يقالُ في: (دخل) من قوله: (وبعض الاعلام عليه دخلا)؛ وإن اقتصروا على الأوّل»، وانظر: حاشية ابن هشام الأخرى (١/ ٢٩٩)، وحاشية الخضري (١/ ٢٠١).

(٢) في ن: «اللاتي» بالياء.
و«اللَّات»: هو اسمُ صنمٍ كان بالطائفِ. شرح الشاطبي (١/ ٥٥٩).
قال السجاعي ﷺ (ص٥٠): «فيه مع (اللّاتِ) آخر البيت الجناسُ التامُّ؛ لاتفاقِهما لفظاً واختلافِهما معنىً».

(٣) في ج،هـ،ز،ط،ي،ل: «اللاتي» بزيادة ياء.

١٠٨ - وَلِاضْطِرَارٍ كَـ«بَنَاتِ الْأَوْبَرِ[(١)]»
كَذَا[(٢)] «وَطِبْتَ النَّفْسَ[(٣)] يَا قَيْسُ[(٤)] السَّرِي»

١٠٩ - وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا
لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

١١٠ - كَـ«الْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالنُّعْمَانِ»
فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

١١١ - وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلَبَهْ
مُضَافٌ[(٥)] أَوْ مَصْحُوبُ[(٦)] «أَلْ» كَـ«الْعَقَبَهْ»

---

(١) هو: علمٌ لنوعٍ من الكَمأةِ رديءٌ مُزَغَّبٌ. المنتخب من غريب كلام العرب لعلي بن الحسن الملقب بكراع النمل (ص٣٧١)، وجمهرة اللغة (١/ ٣٣٠)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٢٥).

(٢) قال المكودي رحمه الله (١/ ١٦٦): «كذا قول الشاعر؛ وإنّما أتى بالواو في (وَطِبْتَ) لقصدِ الحكايةِ؛ إذ هو كذلكَ في البيتِ، وتمّمه بـ(السَّرِي)، وهو: الشريفُ»، وانظر: تهذيب اللغة (١٣/ ٣٨).

(٣) في ك: «النِّفس» بكسر النون، وهو تصحيف.

(٤) في م: «قيسَ» بالنَّصب، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ك،ن،س،ع.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٥٣): «(يا قيسُ): علمٌ مفردٌ مبنيٌّ على الضمِّ».

(٥) في ع: «مضافاً» بالنَّصب المنوَّن. وهو موافق لشرح المكناسي (١/ ٢٨١)، قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٣١/أ): «ثُم نبَّه في عجُز البيتِ على أنَّ غلبةَ اللفظِ قد تكون في حالِ كونِ ذلك اللفظِ مضافاً أو مصحوباً بـ(أل)».
وقال المكودي رحمه الله (١/ ١٦٨): «(عَلَماً): خبرُ (يَصِيرُ)، وهو مقدَّم على اسمِها، واسمُها: (مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ أَلْ)».

(٦) في ز: «مصحوبَ» بالنَّصب.

١١٢ ـ وَحَـذْفَ[١] «أَلْ» ذِي إِنْ[٢] تُـنَـادِ[٣] أَوْ تُـضِـفْ
أَوْجِـبْ، وَفِـي غَـيْـرِهِـمَـا قَـدْ[٤] تَـنْـحَـذِفْ[٥]



(١) في ي،س: «وحذفُ» بالرَّفع، وفي ج،ك: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ب،د،هـ،و،ز،ط،ل،م،ن.
قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٥٨٢): «(حَذْفَ): مفعولٌ بـ(أَوْجِبْ)».

(٢) في ك: «إن» بفتح الهمزة وكسرها معاً.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص١٥٤): «(إِنْ): حرفُ شرطٍ، و(تُنَادِ): فعلُ الشرط مجزومٌ بـ(إِنْ)، وعلامةُ جزمِه حذفُ الياءِ».

(٣) في ك،ع: «تنادي» بزيادة ياء.

(٤) قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٥٨٧): «(قَدْ): المرادُ به التقليلُ هنا، وعَلى هذا المعنَى يستعملُها الناظمُ في كتبِهِ».

(٥) في ب،ز،ن،س،ع: «ينحذف» بالياء، ولم تنقط في ي.
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ١٧٦)، والبرهان ابن القيم (١/ ١٦٠)، وابن عقيل (١/ ١٨٥)، والشاطبي (١/ ٥٨٢)، والمكودي (١/ ١٦٨)، والسيوطي (ص١١٦)، والأشموني (١/ ١٧١).
قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ اللَّهُ (٣١/ب): «يعني: وفي غير النِّداء والإضافةِ قد تَنْحذفُ (أل) المذكورةُ».

الِابْتِدَاءُ[(١)]

١١٣ ـ مُبْتَدَأٌ «زَيْدٌ»، وَ«عَاذِرٌ» خَبَرْ
إِنْ قُلْتَ: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ ٱعْتَذَرْ»

١١٤ ـ وَأَوَّلٌ[(٢)] مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي
فَاعِلٌ ٱغْنَى[(٣)] فِي: «أَسَارٍ[(٤)] ذَانِ؟»

١١٥ ـ وَقِسْ، وَكَٱسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ
يَجُوزُ نَحْوُ[(٥)] «فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ»

---

(١) في ع زيادة: «باب».

(٢) في ب: «فأول»، وفي حاشية ط: «فأول: معاً» بخطٍّ مُغايرٍ.

(٣) في ل: «فاعلُ أَغْنِي».

(٤) في ج: «كأسار» بالكاف، وفي حاشيتها: «في أسار» وصحح عليهما، وفي د: «في أسارِ» بكسرة واحدة.
قال الأزهري ﷺ (ص١٥٦): «الهمزةُ: لِلاستفهام، و(سَارٍ): مبتدأٌ»، وقال الحطاب ﷺ (١٧/ب): «(سَارٍ): اسمُ فاعلٍ مِن: سَرَى في الليل، مرفوعٌ بضمةٍ على الياءِ المحذوفة، (ذَانِ): اسمُ إشارةٍ للمثنَّى، وهو فاعلُ (سَارٍ) سدَّ مسدَّ الخبرِ»، وانظر: شرح الشاطبي (١/ ٥٩٣).

(٥) في ز: «نحوَ» بالنَّصب، وفي ك: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ط، ي، ل، م، ن.
قال الأزهري ﷺ (ص١٥٦): «(يَجُوزُ) فعلٌ مضارع، و(نَحْوُ): فاعلُه».

١١٦ ـ وَالـثَّـانِ مُـبْـتَـدأً[(١)] وَذَا الْـوَصْـفُ خَـبَـرْ
إنْ فِـي سِـوَى الْإِفْـرَادِ[(٢)] طِـبْـقـاً[(٣)] ٱسْـتَـقَـرّْ

١١٧ ـ وَرَفَـعُـوا مُـبْـتَـدَأً بِـالِابْـتِـدَا
كَـذَاكَ رَفْـعُ خَـبَـرٍ بِـالْـمُـبْـتَـدَا

١١٨ ـ وَ«الْـخَـبَـرُ»: الْـجُـزْءُ الْـمُـتِـمُّ الْـفَـائِـدَهْ
كَـ«الـلَّـهُ بَـرٌّ، وَالْأَيَـادِي[(٤)] شَـاهِـدَهْ»

١١٩ ـ وَمُـفْـرَداً يَـأْتِـي، وَيَـأْتِـي جُـمْـلَـهْ
حَـاوِيَـةً مَـعْـنَـى الَّـذِي سِـيـقَـتْ لَـهْ

١٢٠ ـ وَإنْ تَـكُـنْ إيَّـاهُ مَـعْـنًـى ٱكْـتَـفَـى
بِـهَـا[(٥)] كَـ«نُـطْـقِـي الـلَّـهُ حَـسْـبِـي وَكَـفَـى»

---

(١) في ل: «مبتدَا» بفتحة واحدة، وفي أ: «مبتداً، مبتدأٌ» معاً، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن،س،ع.
قال الشاطبي رحمه الله (١/ ٦٠٨): «(مبتداً)، أراد (مبتدأٌ): ولكنَّه سهَّل الهمزةَ بالإبدالِ المحضِ على لغةِ مَن قال في: (أخطأت: أخطيت)، ثم حذفَها لالتقائِها ساكنةً مع التنوينِ».

(٢) في ل: «الأَفراد» بفتح الهمزة، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٥٦): «(الإِفْرَادِ): بكسرِ الهمزة؛ مضافٌ إليه».

(٣) في و: «طَبقا» بفتح الطاء، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،ز،ط،ي،ل،م،ن.
قال الحطاب رحمه الله (١٧/ ب): «(طِبْقاً): بكسرِ الطاء؛ حالٌ من الفاعل، بمعنى: مُطابقاً، أو: تمييزٌ محوّل عنِ الفاعل مقدَّم عليه؛ لأنّه متصرفٌ، وفي بعضِ النسخ: (طِبقٌ): بالرفع على أنّه فاعلٌ بفعل محذوفٍ يفسّره (استقر)»، وقال الصبان رحمه الله (١/ ٢٨١): «(الطِّبق): بمعنى المُطابق، كالمِثْل والشِّبْه؛ بمعنى: المُماثِل والمُشابِه»، وانظر: شرح المكودي (١/ ١٧٣)، وإعراب الألفيَّة (ص١٥٦-١٥٧).

(٤) أي: العَطايا والنِّعَمُ. الألفاظ المؤتلفة للنَّاظم (ص٢١٨)، وشرح الشاطبي (١/ ٦٢٢)، وانظر: تهذيب اللغة (١٤/ ١٦٩).

(٥) في و: «به».

=

١٢١ ـ وَالْــمُــفْــرَدُ الْــجَــامِــدُ فَــارِغٌ، وَإِنْ
يُــشْــتَــقَّ فَــهْــوَ ذُو ضَــمِــيــرٍ مُــسْــتَــكِــنّْ

١٢٢ ـ وَأَبْــرِزَنْــهُ مُــطْــلَــقــاً حَــيْــثُ تَــلَا
مَــا لَــيْــسَ مَــعْــنَــاهُ لَــهُ مُــحَــصَّــلَا[1]

١٢٣ ـ وَأَخْــبَــرُوا بِــظَــرْفٍ ٱوْ بِــحَــرْفِ جَــرّْ
نَــاوِيــنَ مَــعْــنَــى «كَــائِــنٍ، أَوِ ٱسْــتَــقَــرّْ»

١٢٤ ـ وَلَا يَــكُــونُ ٱسْــمُ زَمَــانٍ خَــبَــرَا
عَــنْ جُــثَّــةٍ، وَإِنْ يُــفِــدْ فَــأَخْــبِــرَا

= قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٣٣/ب): «يعني: وإن تكنِ الجملةُ هي المبتدأُ في المعنى اكتفَى بِها، ولم يحتجْ لها إلى ضميرٍ رابطٍ».

(١) في ي،م،ع: «محصِّلا» بكسر الصاد، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ك،ل،ن.
قال الحطاب رحمه الله (١٨/أ): «(مُحَصَّلَا): بفتحِ الصاد؛ اسمُ مفعولٍ»، وقال السجاعي رحمه الله (١/٥٧): «بفتحِ الصادِ»، وقال ابن جابر الهواري رحمه الله (٣٣/ب): «يعني: إذا تلا الخبرُ مبتدأً ليس معنى ذلك الخبرِ محصَّلاً لذلك المُبتدأ، أي: واقعاً منه».

١٢٥ ـ وَلَا يَجُوزُ الِٱبْتِدَا بِالنَّكِرَهْ
مَا لَمْ تُفِدْ[١] كَـ«عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ[٢]»

١٢٦ ـ وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا
وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

١٢٧ ـ وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلْ
بِرٍّ يَزِينُ»، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

١٢٨ ـ وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا
وَجَوَّزُوا[٣] التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

---

(١) في و: «يفد» بالياء، قال ابن هشام ﵀ في حاشية د: «ينبغي أن يُقرأ: (يُفِدْ) بالياء مِن تحت، أي: الإخبارُ بها، ونسبةُ الإفادةِ إلى النكرة غيرُ قويَّة»، وقال الشاطبي ﵀ (٢/ ٥٢): «(مَا لَمْ يُفِدْ): إلى ماذا يرجعُ الضمير في (يُفِدْ)؟ وهو مُحتمِل وجهين: أحدهما: أن يعودَ إلى الابتداءِ، أي: ما لم يُفِد الابتداءُ بالنكرة؛ هذا هو الظاهرُ، والثاني: أن يعود إلى غير مذكورٍ، لكنَّه مفهومٌ من سياق الكلام، وهو الكلامُ المبتدأ فيه بالنّكرةِ، كأنَّه يقول: لا يجوزُ الابتداءُ بالنكرة إلا إذا أفادَ الكلامُ بذلك»، وقال ابن جابر الهواري ﵀ (٣٥/أ): «فتقدير كلامِه: ما لم يُفد لا يَجوز، وإن أفادَ جازَ».

وفي أ،ج،د،هـ،ط،ك: بالتاء والياء، ولم تنقط في م،س.

والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص٤٤)، والمرادي (١/ ١٨٧)، والبرهان ابن القيم (١/ ١٧٢)، وابن عقيل (١/ ٢١٥)، والمكودي (١/ ١٨٠)، والأزهري (ص١٦٠)، والسيوطي (ص١٢٦)، والمكناسي (١/ ٢٩٣)، والأشموني (١/ ١٩٢).

قال ابن عقيل ﵀ (١/ ٢١٦): «الأصلُ في المبتدَأ أن يكون معرفةً، وقد يكون نكرةً؛ لكن بشرطِ أن تُفيدَ».

(٢) هي: كساءٌ من صُوفٍ مخطَّطٌ يلبسُه الأعرابُ. تهذيب اللغة (١٥/ ١٥٨)، والصحاح (٢/ ٨٣٨).

(٣) في ل،س،ونسخة على حاشية ب: «وجَوِّزِ».

قال الشاطبي ﵀ (٢/ ٥٥): «والضمير في (جَوَّزُوا): إمّا أن يعودَ على العربِ، وإمّا على النحويّينَ، فإن كان عائداً على النحويّينَ: فيريدُ بالنحويّين أهل البصرةِ، فإنَّ الكوفيينَ منعوا =

١٢٩ ـ فَـٱمْـنَـعْـهُ[(١)] حِـيـنَ يَـسْـتَـوِي الْـجُـزْآنِ
عُـرْفـاً وَنُـكْـراً عَـادِمَـيْ بَـيَـانِ

١٣٠ ـ كَـذَا إِذَا مَـا الْـفِـعْـلُ كَـانَ الْـخَـبَـرَا[(٢)]
أَوْ قُـصِـدَ ٱسْـتِـعْـمَـالُـهُ مُـنْـحَـصِـرَا[(٣)]

١٣١ ـ أَوْ كَـانَ مُـسْـنَـداً لِـذِي لَامِ ٱبْـتِـدَا
أَوْ لَازِمِ[(٤)] الـصَّـدْرِ كَـ«مَـنْ لِـي مُـنْـجِـدَا؟»

= تقديمَ خبر المبتدأ عليه اعتماداً على أنّ ذلك يؤدّي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهرِه... وإنْ كان عائداً على العربِ: فهو إشعارٌ بوجود ذلك سماعاً؛ وقيام الحجّةِ به على الكوفيّينَ».

(١) في هـ،س،ونسخة على حاشية ع: «وامنعه» بالواو. وهو موافق لشرح الشاطبي (٢/ ٥٨).

(٢) «الْخَبَرَا» مطموسة في ج، وفي د،هـ،و،ي،ك،م،س،ع،ونسخة على حاشية ب: «خبرا» من غير أل، وهو موافق لشرح أبي حيان (ص٤٧)، والشاطبي (٢/ ٥٨)، والسيوطي (ص١٣٠).

والمثبت موافق لشرح البرهان ابن القيم (١/ ١٧٦)، وابن عقيل (١/ ٢٣١)، والمكودي (١/ ١٨٢)، والأزهري (ص١٦٢)، والأشموني (١/ ١٩٩)، وهو أوضح في المعنى.

قال الأزهري رحمه الله (ص١٦٢): «(الخبرَا): خبرُ (كَانَ)، والألفُ للإطلاقِ»، وانظر: شرح المكودي (١/ ١٨٤).

(٣) قال الأزهري رحمه الله (ص١٦٢): «(مُنْحَصِرَا): ينبغي أن يُضبط بفتح الصاد، اسمُ مفعولٍ حُذفت صلتُه، والتقدير: منحصَراً فيه؛ ليخفّ الاعتراضُ»، وانظر: شرح الشاطبي (٢/ ٧٣)، وحاشية ياسين العليمي (١/ ٩٠-٩١).

(٤) في ك: «لازمَ» بالنَّصب، وفي ب،ط: بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من أ،ج،د،هـ،و،ي،ل،م،ن،ع.

قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «في بعضِ النسخ: (لَازِمَ) بالفتح فِي الميم، يعني: أو كان الخبرُ لازِمَ الصدرِ، وهذا عكسُ القصدِ؛ لأنَّ ذاك لا يجب تأخيرُه؛ بل تقدمُه، ويوجد: (لَازَمَ) بفتح الزاي والميم، عطفاً على: (كَانَ)، أي: لازَمَ الصدرَ، وهو كالأوَّل في الخطأ، والحقُّ: (لَازِم) بكسرهما»، وقال المرادي رحمه الله (١/ ١٩٠): «(أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ): بالجرِّ عطفاً على: (ذِي لَامِ ابْتِدَا)، والتقديرُ: أو للّازمِ الصدرِ».

١٣٢ ـ وَنَحْوُ «عِنْدِي دِرْهَمٌ[(١)]، وَلِي وَطَرْ[(٢)]»
مُلْتَزَمٌ[(٣)] فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

١٣٣ ـ كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ
مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ[(٤)]

١٣٤ ـ كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا
كَـ«أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ[(٥)] نَصِيرَا؟»

١٣٥ ـ وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا
كَـ«مَا لَنَا إِلَّا ٱتِّبَاعُ أَحْمَدَا[(٦)]»

١٣٦ ـ وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ؛ كَمَا
تَقُولُ: «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا؟»

---

(١) هو: اسم للمضروب المُدَوَّر من الفِضّة، كالدِّينار من الذهبِ. المغرب (ص١٦٣). ويساوي: ١,٧٥ جراماً.

(٢) أي: حاجةٌ. الصحاح (٢/ ٨٤٦)، وشرح الشاطبي (٢/ ٨٣).

(٣) في حاشية ب: «ملتزِم» بكسر الزاي.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٣٦/ب): «(مُلْتَزَمٌ): اسمُ مفعولٍ، وهو بفتحِ الزَّاي».

(٤) في ي: «مُخبَر» بالميم.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٦٣): «(يُخْبَرُ): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمفعول».

(٥) في د،و،ل،م،ن،س،ع: «علمتُه» بضم التاء، وفي هـ،ك: بفتح التاء وضمِّها، والمثبت من أ،ب،ج،ز،ط،ي.

(٦) قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «في المثالِ خللٌ، والصواب التمثيلُ بـ: (ما قائم إلا زيدٌ)، وأمَّا مثاله: فالأرجحُ فيه أن يكونَ المرفوعُ فاعلاً، لا مبتدأً»، وانظر: مغني اللبيب لابن هشام (ص٥٧٨-٥٧٩)، وشرح ابن هشام (١/ ٢١٢)، والمكودي (١/ ١٨٦).

١٣٧ ـ وَفِـي جَـوَابِ «كَـيْـفَ زَيْـدٌ؟» قُـلْ: «دَنِـفْ[١]»
فَـــ«زَيْـــدٌ» ٱسْــتُــغْــنِــيَ عَــنْــهُ إِذْ عُــرِفْ

١٣٨ ـ وَبَـعْـدَ «لَـوْلَا» غَـالِـبـاً حَـذْفُ الْـخَـبَـرْ
حَـتْـمٌ، وَفِـي نَـصِّ يَـمِـيـنٍ ذَا ٱسْـتَـقَـرّْ

١٣٩ ـ وَبَـعْـدَ وَاوٍ عَـيَّـنَـتْ مَـفْـهُـومَ «مَـعْ»
كَـمِـثْـلِ «كُـلُّ[٢] صَـانِـعٍ وَمَـا صَـنَـعْ»

١٤٠ ـ وَقَـبْـلَ حَـالٍ لَا يَـكُـونُ[٣] خَـبَـرَا
عَـنِ الَّـذِي خَـبَـرُهُ قَـدْ أُضْـمِـرَا

١٤١ ـ كَـ«ضَـرْبِـيَ الْـعَـبْـدَ مُـسِـيـئاً، وَأَتَـمّْ
تَـبْـيِـيـنِـيَ[٤] الْـحَـقَّ مَـنُـوطاً بِـالْـحِـكَـمْ»

---

(١) أي: مريضٌ مرضاً ملازماً. الصحاح (٤/ ١٣٦٠)، وشرح الشاطبي (٢/ ٩٧).

(٢) في ز: «كلِّ» بالجرِّ، وفي ي: بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ط، ك، ل، م، ن، س، ع.
قال المكودي رحمه الله (١/ ١٩٠): «(كُلُّ): مُبتدأٌ».

(٣) في د، و، ل، ن: «تكون» بالتاء، وهو موافق لشرح أبي حيان (ص٥٠)، والمكناسي (١/ ٣٠١)، وفي ب، ي، ك: بالتاء والياء.
والمثبت موافق لشرح البرهان ابن القيم (١/ ١٨١)، وابن عقيل (١/ ٢٤٧)، والشاطبي (٢/ ١٠٠)، والمكودي (١/ ١٩٠)، والسيوطي (ص١٣٧)، والأشموني (١/ ٢٠٥).
قال الأزهري رحمه الله (ص١٦٧): «(يَكُونُ): مضارعُ (كان) الناقصةِ، واسمُها ضميرٌ مستتر فيهَا يعود إلى (حَالٍ)، ويجوزُ في الضمير العائدِ إلى الحال التذكيرُ والتأنيثُ».

(٤) في ل: «تبييني» بكسر الياء الأخيرة، وفي ك: بفتح الياء الأخيرة وكسرها معاً، والمثبت من أ، ب، ج، د، و، ز، ط، ي، ن.

١٤٢ ـ وَأَخْبَرُوا بِٱثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا
عَنْ وَاحِدٍ كَـ«هُمْ سَرَاةٌ[1] شُعَرَا»



(١) في س: «سُراة» بضم السين، وفي ي: بفتح السّين وضمّها، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز، ط،ك،ل،م،ع.
قال ابن الأثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٦٣): «ومنه حديث أم زرع (فنكحت بعده سريا)، أي: نفيساً شريفاً، وقيل: سخيّاً ذا مروءةٍ، والجمعُ (سَراة) بالفتح على غير قياس، وقد تُضمّ السينُ»، وقال الأزهري (ص١٦٨): «(سَرَاةٌ): بفتح السين، جمعُ سَرِيٍّ، بمعنى: شريفٍ». وانظر: العين (٧/ ٢٨٨)، وحاشية الصبان (١/ ٣٢٥)، وابن حمدون (١/ ١٤٢).

«كَانَ» وَأَخَوَاتُهَا(١)

١٤٣ ـ تَرْفَعُ «كَانَ(٢)» الْمُبْتَدَا ٱسْماً، وَالْخَبَرْ
تَنْصِبُهُ كَـ«كَانَ سَيِّداً عُمَرْ»

١٤٤ ـ كَـ«كَانَ»: «ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا
أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا

١٤٥ ـ فَتِئَ، وَٱنْفَكَّ»، وَهَذِي الْأَرْبَعَهْ
لِشِبْهِ(٣) نَفْيٍ أَوْ(٤) لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

١٤٦ ـ وَمِثْلُ «كَانَ»: «دَامَ» مَسْبُوقاً بِـ«مَا»
كَـ«أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا»

١٤٧ ـ وَغَيْرُ(٥) مَاضٍ مِثْلُهُ(٦) قَدْ عَمِلَا
إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ ٱسْتُعْمِلَا

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في حاشية ط: «خ: ارفع بكان»، وكُتب فوقها بخطٍّ مُغايرٍ: «سهو».

(٣) في ج: «لشبه» بفتح الباء فقط، وفي س: «لشَبَه» بفتح الشين والباء، وبفتح الباء ينكسر الوزن.

(٤) في أ: «او» بالوصل، والوزن مستقيم بالقطع؛ وهو الأصل.

(٥) في هـ: «وغير» بالرَّفع والنَّصب معاً، والمثبت من أ،ب،ج،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص١٧٠): «(وَغَيْرُ): مبتدأٌ».

(٦) في ب،ي: «مثله» بالرَّفع والنَّصب، وفي ب كتب فوق: «عَمِلا» معاً، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ز،ط،ك،ل،م،ن،س،ع.
قال الحطاب رَحِمَهُ اللهُ (١٩/ب): «(مِثْلَهُ): إمّا حالٌ لفاعلٍ من (عَمِلا)، وإمّا صفةٌ لمصدرٍ =

١٤٨ ـ وَفِــي جَــمِــيــعِــهَــا تَــوَسُّــطَ[(١)] الْــخَــبَــرْ
أَجِــزْ، وَكُــلٌّ سَــبْــقَــهُ «دَامَ» حَــظَــرْ

١٤٩ ـ كَــذَاكَ سَــبْــقُ خَــبَــرٍ «مَــا» الــنَّــافِــيَــهْ
فَــجِــئْ بِــهَــا[(٢)] مَــتْــلُــوَّةً لَا تَــالِــيَــهْ[(٣)]

١٥٠ ـ وَمَــنْــعُ سَــبْــقِ[(٤)] خَــبَــرٍ[(٥)] «لَــيْــسَ» ٱصْــطُــفِــي[(٦)]
وَذُو تَــمَــامٍ مَــا بِــرَفْــعٍ يَــكْــتَــفِــي

= محذوف، أي: عمل مثلَ عملِه»، وقال ياسين العليمي ﷺ (١/ ١٠٣): «وقولُ الشيخ: (مِثْلَهُ): مسموعٌ بالنصب، ونصَّ بعضُهم على أنَّ الفعل المقرونَ بـ(قَدْ) لا يعملُ فيما قبلَهُ»، وانظر: شرح المكودي (١/ ١٩٥)، وإعراب الألفية (ص١٧٠).

(١) في أ، ط: «توسط» بالرَّفع والنَّصب معاً، والمثبت من ب، ج، هـ، و، ز، ي، ك، ل، ن، س، ع. قال الشاطبي ﷺ (٢/ ١٥٥): «(تَوَسُّطَ): منصوبٌ بـ(أَجِزْ)».

(٢) في د، و، ك، ل، م، س، ع: «بما» بالميم، وهو موافق لشرح المكودي (١/ ١٩٨).
والمثبت موافق لشرح أبي حيَّان (ص٥٥)، والمرادي (١/ ٢٠٠)، والبرهان ابن القيم (١/ ١٩٢)، وابن عقيل (١/ ٢٧٦)، والشاطبي (٢/ ١٥٥)، والأزهري (ص١٧١)، والسيوطي (ص١٤٤)، والمكناسي (١/ ٣٠٨).
قال المكودي ﷺ (١/ ١٩٨): «(مَتْلُوَّةً): حالٌ من (مَا)، وفي بعضِ النسخ: (بِهَا)، وهو عائدٌ على: (مَا)».

(٣) أي: متبوعةً لا تابعةً. شرح الشاطبي (٢/ ١٦٥).

(٤) في م: «سِبْق» بكسر السين، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، ن.
قال الرازي ﷺ في مختار الصحاح (ص١٤١): «(سبق): من باب (ضَرَبَ)».

(٥) في أ، ي، ل: «خبرِ» بكسرة واحدة، وبه ينكسر الوزن.
قال ابن جابر الهواري ﷺ (٤٠/ب): «(لَيْسَ): مفعولٌ بـ(سَبْقِ)... ويتعيَّن تنوين (خَبَرٍ) في البيتِ، وإنْ صحَّ المعنى مع إضافتِه إلى (لَيْسَ)، لكن يَمنعُ مِن ذلك اختلالُ الوزنِ».

(٦) في ل: «اصطَفِي» بفتح الطاء، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، م، ن، س.
قال ابن جابر الهواري ﷺ (٤٠/ب): «(اصْطُفِي): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ، أي: اختيِرَ». =

١٥١ ـ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي
«فَتِئَ، لَيْسَ، زَالَ» دَائِماً قُفِي[(١)]

١٥٢ ـ وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ
إِلَّا إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ

١٥٣ ـ وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ ٱسْماً ٱنْوِ إِنْ وَقَعْ
مُوهِمُ[(٢)] مَا ٱسْتَبَانَ أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ

١٥٤ ـ وَقَدْ تُزَادُ «كَانَ» فِي حَشْوٍ كَـ«مَا
كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا»

= **فائدة**: قال الشاطبي رحمه الله (٢/ ١٧١): «والأظهر أن فاعل (اصطفى): هو الناظمُ، فإنَّه قد أشارَ لذلك في التسهيلِ حيث قال: (ولا يَتقدَّم خبرُ دام اتفاقاً، ولا خبرُ ليس على الأصحِّ)، فنبَّه على أنَّ المنعَ هو الأصحُّ عندَه»، وقال المكناسي رحمه الله (١/ ٣١٤) - تعقيباً على كلام الشاطبي -: «قلتُ: فلو جَاء بالفعل مضارعاً، ونصب (مَنْعَ) على المفعولية فقال: (منعَ سبق [خبر] ليس اصطَفِي) لتعيَّن هذا المنزعُ، ولكن الاحتمال أوسعُ»، وانظر: التسهيل (ص٥٤)، وشرح التسهيل للناظم (١/ ٣٥١)، وحاشية ابن حمدون (١/ ١٤٨).

(١) أي: اتُّبع، يقال: قفوتُ أثَره، أي: تَبِعتُه. مجمل اللغة لابن فارس (ص٧٦٢)، والمصباح المنير للفيومي (٢/ ٥١٢)، وشرح الشاطبي (٢/ ١٨٥).

(٢) في ع: «موهم» بالرَّفع والنَّصب معاً، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن، س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٤١/ أ): «(مُوهِمُ): فاعلٌ بـ(وَقَعْ)، و(مَا) موصولةٌ، وصلتُه: (اسْتَبَانَ) وفاعلُهُ، وهو: (أَنَّهُ امْتَنَع)، فيكون التّقديرُ: إن وقع موهمُ الّذي استبان أنّه ممتنعٌ، ويحتملُ أنْ يكون (مُوهِمَ) منصوباً على الحالِ، والفاعلُ بـ(وَقَع) ضميرٌ هو صاحبُ الحالِ، والضّميرُ راجعٌ إلى الكلامِ الواقع بعد الفعلِ، فيكونُ التّقديرُ: وانوِ ضميرَ الشّأن اسمًا إنْ وقع الكلامُ موهماً ما استبان أنّه امتنَعَ»، وقال الأزهري رحمه الله (ص١٧٢): «(مُوهِمُ): بالرفع فاعلُ (وَقَع)، لا بالنصبِ على الحالِ، خلافاً للهوّاريِّ»، وانظر: شرح المكودي (١/ ٢٠١-٢٠٢).

١٥٥ ـ وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ
وَبَعْدَ «إِنْ، وَلَوْ» كَثِيراً[(١)] ذَا ٱشْتَهَرْ

١٥٦ ـ وَبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيضُ «مَا» عَنْهَا ٱرْتُكِبْ[(٢)]
كَمِثْلِ «أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فَٱقْتَرِبْ[(٣)]»

١٥٧ ـ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ«كَانَ» مُنْجَزِمْ
تُحْذَفُ[(٤)] نُونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا ٱلْتُزِمْ



(١) قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٤٢/أ): «(كَثِيرٌ): في بيت المصنِّف بالرفعِ؛ خبرُ مبتدأ محذوفٍ، التقديرُ: وحذفُها بعد (إِنْ) و(لَوْ) كثيرٌ، و(اشْتَهَر): خبرٌ ثانٍ، ويحتملُ أن يكون (كَثِيراً): منصوباً على الحالِ مِن الضَّميرِ في (اشْتَهَر)، فيكون حالاً موكِّدةً، فالتقديرُ على هذا: وبعدَ (إِنْ) و(لَوْ) اشتهرَ الحذفُ كثيراً»، وانظر: إعراب الألفية (ص١٧٣).

(٢) في أ: «ارتكب» بفتح التاء فقط، وفي ك: بفتح التاء وضمها، وفتح الكاف وكسرها معاً، والمثبت من هـ،و،ز،ط،ي،ل،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٧٣): «(ارتُكِب): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ».

(٣) في ك: «فاقترب» بفتح الراء وكسرها معاً، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ل،ن،ع.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٧٤): «(فَاقْتَرِبْ): فعلُ أمرٍ».
فائدة: قال الصبان رحمه الله (١/٣٥٨): «قوله: (ارْتُكِبْ): يُوهم خروجه عن القياس، وليسَ كذلك؛ لأنّهم عوَّضوا الحرفَ عن الجملةِ في نحو: (يومئذٍ) قياسًا، فهذا أولى».

(٤) في ب،ج: «يحذف» بالياء، وفي ط: بالتاء والياء، ولم تنقط في د.
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص١٠٠)، وأبي حيان (ص٦١)، والمرادي (١/٢٠٥)، والبرهان ابن القيم (١/٢٠٥)، وابن عقيل (١/٢٩٨)، والمكودي (١/٢٠٤)، والأزهري (ص١٧٤)، والسيوطي (ص١٥٠)، والأشموني (١/٢٥١).

«مَا، وَلَا، وَلَاتَ[(١)]، وَإِنِ» الْمُشَبَّهَاتُ[(٢)] بِـ«لَيْسَ»[(٣)]

١٥٨ ـ إِعْـمَـالَ[(٤)] «لَـيْـسَ» أُعْـمِـلَـتْ «مَـا» دُونَ «إِنْ»
مَـعَ بَـقَـا الـنَّـفْـيِ وَتَـرْتِـيـبٍ زُكِـنْ[(٥)]

١٥٩ ـ وَسَـبْـقَ حَـرْفِ جَـرٍّ اَوْ ظَـرْفٍ - كَـ«مَـا
بِـي أَنْـتَ مَـعْـنِـيّـاً[(٦)]» - أَجَـازَ الْـعُـلَـمَـا

---

(١) «وَلَاتَ» ليست في هـ،و،ي،ك،ل،م،ع. وهو موافق لشرح أبي حيان (ص٦١)، والشاطبي (٢/ ٢١٥).

وفي ن،س: «وإن ولات» بتقديم وتأخير.

(٢) في ب،د،ط،ن: «المشبهاتِ» بالجرِّ، والمثبت من هـ،و،ز،ي،ك،ل،ع.

(٣) في أ،ب،ن،وحاشية ي زيادة: «فصل في»، وهو موافق لشرح أبي حيان (ص٦١)، والبرهان ابن القيم (١/ ٢٠٧)، وابن عقيل (١/ ٣٠١)، والمكودي (١/ ٢٠٦)، والأزهري (ص١٧٤)، والأشموني (١/ ٢٥٤)، وفي ع زيادة: «بابُ»، والمثبت من ج،د،هـ،ط،س. وهو موافق لشرح المرادي (١/ ٢٠٦)، والسيوطي (ص١٥١)، والمكناسي (١/ ٣٢٧)، وفتح الخالق المالك للشربيني (١/ ٥٠٧)، وحاشية ياسين العليمي (١/ ١١٣).

(٤) من هنا بدأ السقط في ز إلى البيت رقم (٢٠٦).

(٥) أي: عُلِم، ومرادُه بالترتيبِ أن يكون خبرُها في رتبتِه مِن التَّأخيرِ. شرح ابن جابر الهواري (٤٢/ب).

قال النَّاظم رحمه الله في باب الابتداء:

«وَالأَصْـلُ فِـي الأَخْـبَـارِ أَنْ تُـؤَخَّـرَا وَجَـوَّزُوا الـتَّـقْـدِيـمَ إِذْ لَا ضَـرَرَا»

وانظر: شرح الشاطبي (٢/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٦) قال الشاطبي رحمه الله (٢/ ٢٢٨): «مَعْنِيٌّ: اسمُ مفعولٍ من العِناية، وهي: الاهتمامُ بالشيءِ، من قولهم: عُنِيت بحاجتِك، أُعْنَى بها، فأنا مُعْنىً بِها، وهو لازمٌ للبناء للمفعولِ في اللغة الشهيرةِ»، وانظر: التصريح للأزهري (١/ ٤٢٩).

١٦٠ ـ وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ«لَكِنْ» أَوْ بِـ«بَلْ»
مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ«مَا»: ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

١٦١ ـ وبَعْدَ «مَا، وَلَيْسَ» جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ
وَبَعْدَ «لَا» وَنَفْيِ «كَانَ» قَدْ يُجَرّْ

١٦٢ ـ فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَـ«لَيْسَ»: «لَا»
وَقَدْ تَلِي[1] «لَاتَ، وَإِنْ» ذَا الْعَمَلَا

١٦٣ ـ وَمَا لِـ«لَاتَ» فِي سِوَى «حِينٍ» عَمَلْ
وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا[2]، وَالْعَكْسُ قَلّْ



(١) في و،ط،ي،ك: «تلي» بالتاء والياء معاً، وفي شرح الشاطبي (٢/ ٢٤٢)، والأزهري (ص١٧٦): بالياء فقط، ولم تنقط في د.
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص١٠٧)، وأبي حيان (ص٦٤)، والمرادي (١/ ٢٠٩)، والبرهان ابن القيم (١/ ٢١٤)، وابن عقيل (١/ ٣١١)، والمكودي (١/ ٢١٠)، والسيوطي (ص١٥٤)، والأشموني (١/ ٢٦٤).
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٤٣/ب): «فقولُه: (وَقَدْ تَلِي) هو فعلٌ مضارعٌ مِن: وَلِيتُ الشيءَ، أي توليَّتُهُ»، وقال الشاطبي رحمه الله (٢/ ٢٤٨): «(يَلِي): هنا من الوِلايةِ، كالإمامةِ وشبهِها، لا من (ولي) بمعنى قَرُب؛ يعنى أنَّ (لَاتَ) و(إن) النَّافية قد يحصلُ لهما هذا العملُ الحاصلُ لـ(لَا) من رفعِ المبتدأ ونصبِ الخبرِ».
(٢) أي: كَثُر وشاعَ. شرح الشاطبي (٢/ ٢٥٠).

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ[(١)]

١٦٤ ـ كَـ«كَانَ»: «كَادَ، وَعَسَى»، لَكِنْ نَدَرْ
غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ[(٢)]

١٦٥ ـ وَكَوْنُهُ بِدُونِ «أَنْ» بَعْدَ «عَسَى»
نَزْرٌ، وَ«كَادَ» الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

١٦٦ ـ وَكَـ«عَسَى»: «حَرَى»، وَلَكِنْ جُعِلَا
خَبَرُهَا حَتْماً بِـ«أَنْ» مُتَّصِلَا[(٣)]

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».
قال ابن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ في حاشية د: «هذا مِن تسمية الكلِّ باسم الجزء، كالحَماسةِ والقَافيةِ»، وانظر: شرح ابن هشام (١/ ٢٩٠)، وقال ياسين العليمي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ١١٨-١١٩): «لم يقل: (كَادَ وَأَخَوَاتُهَا) كما قال: (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا)؛ لأنّ ذلك يدلّ على أن (كَادَ) أم البابِ، ولم يَثبت ذلك عندهُ، بخلافِ (كَانَ)؛ لأنّ أحداثَ أخواتِها داخلةٌ تحت حدَثِها، ولها من التصرفاتِ ما ليس لغيرِها، وأيضاً أراد أن يفيدَ أنّ إطلاق (أَفْعَال المُقَارَبَةِ) على الباب كلِّه اصطلاحٌ لهم، ولايلزم من كونهِ اصطلاحاً كونه حقيقة؛ لتصريحِهم بأنّ تسميتها (أَفْعَال المُقَارَبَةِ)؛ إمّا تسمية الكلِّ باسم الجزءِ على ما فيه، أو من باب التغليبِ، وعلى كلٍّ: فلعل وجه اختصاص... أنّها حالةٌ وسطى بين الترجِّي والشروع في الفعلِ».
وانظر: شرح أبي حيان (ص٦٨)، والمرادي (١/ ٢١١)، والنكت للسُّيوطي (١٠٣/ب)، وحاشية الصبان (١/ ٣٨٠)، وابن حمدون (١/ ١٦٠).

(٢) قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٢١٤): «(غَيْرُ مُضَارِعٍ): فاعلٌ بـ(نَدَر)، ومعنى (نَدَر): قلَّ، و(لِهَذَيْنِ): متعلق بـ(نَدَر)، و(خَبَر): حالٌ، ووقّفَ عليه بالسكون على لغةِ ربيعة، ويجوزُ ضبط (غَيْرَ): بالفتح على أن يكونَ حالاً، و(خَبَرٌ): هو الفاعلُ بـ(نَدَر)، إلَّا أنَّ في هذا الوجه صاحِب الحالَ نكرة محضةٌ، وهو قليلٌ، وسوَّغ ذلك تأخيرُ صاحب الحالِ، وهو: (خَبَر)، وهو قليلٌ». وانظر: حاشية ابن حمدون (١/ ١٦١).

(٣) هنا انتهى السقط في ح.

١٦٧ ـ وَأَلْـزَمُـوا «ٱخْـلَـوْلَـقَ»: «أَنْ» مِـثْـلَ «حَـرَى» وَبَـعْـدَ «أَوْشَـكَ» ٱنْـتِـفَـا «أَنْ» نَـزُرَا

١٦٨ ـ وَمِـثْـلُ «كَـادَ» - فِـي الْأَصَـحِّ - «كَـرَبَـا[1]» وَتَـرْكُ «أَنْ» مَـعْ ذِي الـشُّـرُوعِ وَجَـبَـا

١٦٩ ـ كَـ«أَنْـشَـأَ الـسَّـائِـقُ يَـحْـدُو[2]، وَطَـفِـقْ[3]» كَـذَا «جَـعَـلْـتُ، وَأَخَـذْتُ[4]، وَعَـلِـقْ»[5]

(١) في د: «كربا» بفتح الراء وكسرها معاً، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ط،ي،ك،ل،م،ن،س،ع.
قال المرادي رحمه الله (١/ ٢١٤): «والمشهور في (كَرَبَ): فتحُ الراءِ، وقد حُكِي كسرُها»، وقال ابن جابر الهواري رحمه الله (٤٤/ب): «وفي (كَرَبَ) لغتان: فتحُ الرَّاء، وكسرُها، والفتحُ أكثرُ».

(٢) من «الحَدْو»، وهو: سَوْقُ الإبل وزَجْرُها بالغِناء لها. العين (٣/ ٢٧٩)، ومشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ١٨٤)، وشرح الشاطبي (٢/ ٢٨٥).

(٣) في ب،د،هـ،و: «وطفق» بكسر الفاء وفتحها معاً، والمثبت من أ،ج،ط،ي،ك،ل،م،ن،س،ع.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٤٤/ب): «وفي (طفق) لغتان: فتحُ الفاءِ وكسرُها، والكسرُ أكثرُ، وبهِ جاء القرآنُ»، وقال المكودي رحمه الله (١/ ٢١٨): «يُقال: (طفَق) بفتح الفاء، و(طفِق): بالفاء المكسورةِ، و(طبِق): بالباءِ؛ وهي مكسورةٌ».

(٤) في د،ع: «أخذت وجعلت» بتقديم وتأخير.
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٢١٤)، وابن عقيل (١/ ٣٣٤)، والشاطبي (٢/ ٢٧٨)، والمكودي (١/ ٢١٨)، والأزهري (ص١٧٩)، والسيوطي (ص١٥٩)، والأشموني (١/ ٢٨٠).

(٥) في حاشية د: «[قال] ابن إيازٍ: في (طفق) لغتان: طفِق يطفَق، كعلِم يعلَم، وطفَق يطفِق، كجلَس يجلِس، [قال ابن هشام:] فاقتضى إثباتَ المضارعِ على اللغتينِ»، وانظر: شرح ابن هشام (١/ ٣٠٤)، والمحصول في شرح الفصول لابن إياز (٢/ ٣١٨)، ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٣٢٣).

١٧٠ ـ وَٱسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لِـ«أَوْشَكَا
وَكَادَ» لَا غَيْرُ، وَزَادُوا «مُوشِكَا»

١٧١ ـ بَعْدَ «عَسَى، ٱخْلَوْلَقَ، أَوْشَكْ» قَدْ[1] يَرِدْ
غِنىً بِـ«أَنْ يَفْعَلَ[2]» عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

١٧٢ ـ وَجَرِّدَنْ «عَسَى» أَوِ ٱرْفَعْ مُضْمَرَا
بِهَا[3]؛ إِذَا ٱسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

١٧٣ ـ وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ
نَحْوِ «عَسَيْتُ[4]»، وَٱنْتِقَا[5] الْفَتْحِ زُكِنْ

---

(١) قال المكودي رحمه الله (١/ ٢٢٠): «(قَدْ) في قوله: (قَدْ يَرِدْ) للتحقيق، لا التقليل؛ لكثرةِ ورود ذلكَ».

(٢) في هـ،و: «يفعل» بالياء والتاء معاً، وبفتحهما وضمّهما معاً، وفي ب: بفتح الياء والتاء، وفي ل: بفتح أول الحرف من غير نقط، وأهمل النقط والضبط في د،ح، والمثبت من أ،ج،ط،ي،ك،م،ن،س،ع، وهو موافق لشرح ابن الناظم (ص١١٤)، وأبي حيَّان (ص٧٠)، والمرادي (١/ ٢١٥)، والبرهان ابن القيم (١/ ٢٢٦)، وابن عقيل (١/ ٣٤١)، والشاطبي (٢/ ٢٩٠)، والمكودي (١/ ٢١٩)، والأزهري (ص١٧٩)، والسيوطي (ص١٥٩)، والأشموني (١/ ٢٨٩).

قال الشاطبي رحمه الله (٢/ ٢٩٠-٢٩١): «يعنى أنّ (أَنْ) والفعلَ المضارعَ - وهو الذي عبّر عنه بـ(أَنْ يَفْعَلَ) - قد يقعُ بعد هذه الأفعالِ الثلاثة، وهي: (عَسَى) و(اخْلَوْلَقَ) و(أَوْشَكَ)، فيُستغنَى به عنِ الإتيانِ بالمعمول الثّاني، وهو الخبرُ المفقودُ من الكلامِ».

(٣) «بِهَا» سقطت من ح.

(٤) في ك،ل: «عسِيت» بكسر السين، وفي ب،ج،هـ،و،ط،ع: بفتح السين وكسرها معاً، والمثبت من أ،م،ن.

قال النَّاظم رحمه الله في شرح التَّسهيل (١/ ٣٩٦): «وإن أسندتَ (عَسَى) إلى ضمير متكلّم، أو مخاطَبٍ، أو إناثٍ غائباتٍ: جاز كسرُ سينِها وفتحُها، والفتح أشهرُ، ولذلك قَرأ بِهِ ابنُ كثير وأبو عمرٍو وابنُ عامر والكوفيّون، ولم يَقرأْ بالكسرِ إلا نافعٌ»، وانظر: إصلاح المنطق لابن السكيت (ص١٤١)، ومختار الصحاح (ص٢٠٩).

(٥) في ل: «وابْتِغا» بدل: «وَانْتِقَا». =

«إِنَّ» وَأَخَوَاتُهَا[(١)]

١٧٤ ـ لِـ«إِنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلّْ
كَأَنَّ»: عَكْسُ مَا لِـ«كَانَ» مِنْ عَمَلْ

١٧٥ ـ كَـ«إِنَّ زَيْداً عَالِمٌ بِأَنِّي
كُفْءٌ، وَلَكِنَّ ٱبْنَهُ ذُو ضِغْنِ[(٢)]»

١٧٦ ـ وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي
كَـ«لَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَذِي[(٣)]»

١٧٧ ـ وَهَمْزَ «إِنَّ» ٱفْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ
مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ[(٤)] ٱكْسِرِ

= قال الأزهري رحمه الله (ص١٨٠): «(وانتقا): بالقافِ، بمعنى: اختارَ، مقصورٌ للضرورة؛ مبتدأٌ»، وقال ابن الناظم رحمه الله (ص١١٥): «أي: وَاختيارُ الفتحِ قد عُلِمَ»، وانظر: حاشية الخضري (١/ ٢٥٠).

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في ح،ع: «ظغن» بالظاء، وهو تصحيف.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٨١): «(ضِغْنِ): بكسر الضادِ وسكون الغين المعجمتينِ؛ بمعنى: حِقْد». وانظر: الصحاح (٦/ ٢١٥٤).
ومن هنا يبدأ السقط في ح إلى البيت رقم (١٨٥).

(٣) أصلُه: «البذيءُ»: بالهمز، وهو: الفاحِش السَّيِّئُ القولِ. تهذيب اللغة (١٥/ ٢٠)، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى المديني (١/ ١٤٠)، وشرح الشاطبي (٢/ ٣١٧).

(٤) في ع: «ذَيْنِ» بدل: «ذَاكَ»، وهو تصحيف.

١٧٨ ـ فَٱكْسِرْ فِي الِٱبْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ[(١)] وَحَيْثُ «إِنَّ» لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ[(٢)]

١٧٩ ـ أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ[(٣)] مَحَلّْ حَالٍ كَـ«زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ»

١٨٠ ـ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ كَـ«ٱعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى»

١٨١ ـ بَعْدَ «إِذَا» فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْدَهُ[(٤)] بِوَجْهَيْنِ نُمِي[(٥)]

١٨٢ ـ مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا، وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ «خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي[(٦)] أَحْمَدُ»

---

(١) في نسخة على حاشية ط: «الصِّلهْ» بغير خط الناسخ.

(٢) في ب: «مكمَله» بفتح الميم، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ط،ي،ك،ل،م،ن،ع.
قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٣٢٢): «يريد أنَّها تُكسَر إذا وَقعتْ مكمِلةً للقسمِ، وتكميلُه إنّما هو بجوابِهِ».

(٣) في ب: «حلت» بفتح الحاء وضمها، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ط،ي،ك،ل،م،ن.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص١٨٢): «(حَلَّتْ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للفاعلِ».

(٤) في نسخة على حاشية هـ: «بعدها».

(٥) أي: نُقِل ورُوِي. شرح ابن جابر الهواري (٤٧/ب)، وانظر: الصحاح (٦/ ٢٥١٦).

(٦) في ع: «أَني» بفتح الهمزة، وفي أ،هـ،ط،ل،م: بفتح الهمزة وكسرها معاً، والمثبت من ب،و،ي،ك،ن.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص١٨٣): «(إِنِّي): بفتحِ الهمزة وكسرِها؛ حرفُ توكيد ونصبٍ»، وانظر: شرح المكودي (١/ ٢٢٩).

١٨٣ ـ وَبَـعْـدَ ذَاتِ الْـكَـسْـرِ تَـصْـحَـبُ[١] الْـخَـبَـرْ
لَامُ ٱبْـتِـدَاءٍ نَـحْـوُ[٢] «إِنِّـي لَـوَزَرْ[٣]»

١٨٤ ـ وَلَا يَـلِـي[٤] ذِي[٥] الـلَّامَ[٦] مَـا قَـدْ نُـفِـيَـا
وَلَا مِـنَ الْأَفْـعَـالِ مَـا كَـ«رَضِـيَـا»

---

(١) في ب، ط، ن: «يصحب» بالياء، وفي هـ، ي، ك: بالياء والتاء معاً، ولم تنقط في د.
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص٧٨)، والمرادي (١/ ٢٢٤)، والبرهان ابن القيم (١/ ٢٣٩)، وابن عقيل (١/ ٣٦٢)، والمكودي (١/ ٢٢٩)، والسيوطي (ص١٦٦) والمكناسي (١/ ٣٥٠).

(٢) في ب، ك، ل، س: «نحوَ» بالنَّصب، وفي ط: بالرَّفع والنَّصب معاً، والمثبت من أ، و، ي.

(٣) «الوَزَر»: الملجأ، والحصن، والمعينُ. الصحاح (٢/ ٨٤٥)، وشرح ابن الناظم (ص١٢٢)، وابن جابر الهواري (٤٧/ ب).

(٤) في ن: «تلي» بالتاء، وفي أ: بالتاء والياء معاً، ولم تنقط في م.

(٥) في د: «ذَا»، وهو موافق لشرح المرادي (١/ ٢٢٤)، والسيوطي (ص١٦٦)، وفي أ: «ذا، ذي».
قال الأزهري رحمه الله (ص١٨٤): «(ذَا): وفي بعضِ النسخ (ذِي)؛ وكلاهُما اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبٍ على المفعوليةِ بـ(يَلِي)»، وقال ياسين العليمي رحمه الله (١/ ١٤٣): «(ولَا يَلِي ذِي اللَّام): في بعض النسخ (ذَا اللَّام)؛ على تذكيرِ الحرفِ، والتأنيثُ أحسنُ؛ لأنَّ النسخَ مُتّفقة عليه في: (وَقَدْ يَلِيهَا)».

(٦) في ي: «اللامِ» بالجرِّ، وفي ن: «اللامُ» بالرَّفع، وفي ك: بالنَّصب والجرِّ معاً، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ط، ل، م، س، ع.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٨٧): «(اللَّامَ): بالنصبِ، عطفُ بيانٍ لاسم الإشارةِ، أو: نعتٌ لهُ».

١٨٥ ـ وَقَدْ يَلِيهَا[١] مَعَ «قَدْ[٢]» كَـ«إِنَّ[٣] ذَا
لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا[٤]»

١٨٦ ـ وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ
وَالْفَصْلَ، وَٱسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ[٥]

١٨٧ ـ وَوَصْلُ «مَا» بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ
إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

---

(١) في أ،ج،ي،م،ع: «تليها» بالتاء، وفي ك: بالياء والتاء معاً، ولم تنقط في د.
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٢٢٥)، والبرهان ابن القيم (١/ ٢٤٠)، وابن عقيل (١/ ٣٦٨)، والشاطبي (٢/ ٣٥١)، والمكودي (١/ ٢٣٠)، والأزهري (ص١٨٤)، والسيوطي (ص١٦٧)، والأشموني (١/ ١٤١).

(٢) في م: «قدِ» بكسر الدال، وبه ينكسر الوزن.

(٣) في ع: «كأَن» بفتح الهمزة.

(٤) في ب: «مستحوَذا» بفتح الواو.
قال الأزهري ﵀ (ص١٨٤): «(مُسْتَحْوِذَا): بالذال المعجمة؛ حالٌ من فاعلِ: (سَمَا)»، والمعنى: عَلا على الأعداءِ متغلِّباً مستولياً. انظر: شرح الشاطبي (٢/ ٣٥٤)، والسيوطي (ص١٦٧).
وهنا انتهى السقط في ح.

(٥) في ل،ن،س،ع،ونسخة على حاشيتي ب،ك: «خبر» منكّراً. وهو موافق لشرح الشاطبي (٢/ ٣٤٢)؛ حيث قال (٢/ ٣٥٩): «وهذان البيتانِ كرّر الناظمُ في رويِّهما كلمةَ (الخَبَر)؛ إلا أنّه جعلها في الأوّل معرفةً، وفي الثاني نكرةً، وهذا القدرُ من الاختلاف يُخرِجِ القافيةَ عن عَيْب الإيطاءِ عند الأخفشِ، وقد تقدّم له مثل هذا، ومرّ الاستشهادُ عليه»، وقال الصبان ﵀ (١/ ٤١٧): «قوله: (حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَر) في هذا البيت إيطاءٌ، لكن في بعض النسخِ تنكيرُ: (خبرِ) الثاني، وهو دافعٌ للإيطاءِ على الأصحِّ».
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص٨٠)، والمرادي (١/ ٢٢٦)، والبرهان ابن القيم (١/ ٢٤١)، وابن عقيل (١/ ٣٧٠)، والمكودي (١/ ٢٣٢)، والأزهري (ص١٨٤)، والأشموني (١/ ٣١٠).

١٨٨ ـ وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى
مَنْصُوبِ «إِنَّ» بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا[(١)]

١٨٩ ـ وَأُلْحِقَتْ بِـ«إِنَّ»: «لَكِنَّ، وَأَنّْ
مِنْ دُونِ «لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنّْ»

١٩٠ ـ وَخُفِّفَتْ «إِنَّ» فَقَلَّ الْعَمَلُ
وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

١٩١ ـ وَرُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ[(٢)] بَدَا[(٣)]
مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

١٩٢ ـ وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلَا
تُلْفِيهِ غَالِباً بِـ«إِنْ» ذِي مُوصَلَا

١٩٣ ـ وَإِنْ تُخَفَّفْ «أَنَّ» فَٱسْمُهَا ٱسْتَكَنّْ
وَالْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ «أَنْ»

---

(١) في ل: «يستكملا» بالياء، وفي ب: بالتاء والياء، ولم تنقط في د،ع.
قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ٣٧٠): «فالضمير في: (يستكمل) عائدٌ إمّا على (إنْ)... أي: بعد أن يُؤتى بالخبر، وإمّا: على منصوبِ (إنْ)، كأنّه أرادَ: بعد أن يستكمِل الاسمُ ما يطلبُه من جهةِ معناه منَ الخبرِ»، وقال ياسين العليمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص١٤٩): «قوله: (تَسْتَكْمِلَا): يحتمل أنَّ معناه: حتى تستكمِل أنتَ معمولَيْها، أو: بعد أن تستكمِل هيَ معمولَيها، والأحسنُ أن يكون مفعولُ (تَسْتَكْمِل) لفظَ: (الخبَر)، لا معمولَيها؛ لأن اسمَها قد ذُكر بقوله: (عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ)».

(٢) في ك: «إن» بفتح الهمزة وكسرها، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ط،ي،ل،م،ن،س،ع.
قال الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص١٨٧): «(إِنْ): بكسرِ الهمزة؛ حرفُ شرطٍ».

(٣) أي: إِنْ ظَهر. شرح ابن جابر الهواري (٤٩/ ب).

١٩٤ ـ وَإِنْ يَـــكُـــنْ فِــعْـــلاً وَلَـــمْ يَـــكُـــنْ دُعَـــا
وَلَـــمْ يَــكُـــنْ تَــصْــرِيــفُــهُ مُــمْــتَــنِــعَــا

١٩٥ ـ فَـالْأَحْـسَــنُ الْـفَـصْـلُ بِــ«قَـدْ» أَوْ نَـفْـيٍ اَوْ
تَـنْـفِـيـسٍ اَوْ «لَــوْ»، وَقَـلِـيـلٌ ذِكْـرُ «لَــوْ»

١٩٦ ـ وَخُـــفِّـــفَـــتْ «كَــأَنَّ» أَيْــضــاً[1] فَــنُــوِي
مَــنْـصُــوبُــهَــا[2]، وَثَــابِـتــاً[3] أَيْـضــاً رُوِي



(١) في ن، ونسخة على حاشية ب: «أيضاً كأنّ» بتقديم وتأخير.
(٢) في حاشية ط: «مصحوبُها» وصحَّح عليها.
(٣) في ل: «وثانياً»، وهو تصحيف.

«لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ[(١)]

١٩٧ ـ عَمَلَ «إِنَّ» ٱجْعَلْ لِـ«لَا» فِي نَكِرَهْ
مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

١٩٨ ـ فَٱنْصِبْ بِهَا مُضَافاً ٱوْ مُضَارِعَهْ[(٢)]
وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ

١٩٩ ـ وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَـ«لَا
حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ»، وَالثَّانِ[(٣)] ٱجْعَلَا

٢٠٠ ـ مَرْفُوعاً ٱوْ مَنْصُوباً ٱوْ مُرَكَّبَا[(٤)]
وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَا

٢٠١ ـ وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي
فَٱفْتَحْ أَوِ ٱنْصِبَنْ أَوِ ٱرْفَعْ تَعْدِلِ

٢٠٢ ـ وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ
لَا تَبْنِ، وَٱنْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ ٱقْصِدِ[(٥)]

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) أي: مُشابهاً له. العين (١/ ٢٧٠)، وتهذيب اللغة (١/ ٢٩٨)، وشرح المرادي (١/ ٢٣٥).

(٣) في أ،ج،هـ،ح،ط،ك،ل،م،ن،س،ع: «والثاني» بإثبات الياء.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٨٩): «(وَالثَّانِ): بحذف الياءِ والاكتفاء بالكسرة؛ مفعولٌ أوَّل بـ(اجْعَلَا)».

(٤) في ك: «مركبا» بفتح الكاف وكسرها معاً، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ط،ي،م،ن.

(٥) في نسخة على حاشية د: «أو ارفع تقصِد».

٢٠٣ ـ وَالْعَطْفُ(١) إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» ٱحْكُمَا
لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ ٱنْتَمَى

٢٠٤ ـ وَأَعْطِ «لَا» مَعْ هَمْزَةِ ٱسْتِفْهَامِ
مَا تَسْتَحِقُّ(٢) دُونَ الِٱسْتِفْهَامِ

٢٠٥ ـ وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ(٣) إِسْقَاطُ الْخَبَرْ
إِذَا(٤) الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ



(١) في د،هـ: «والعطف» بالرَّفع والنَّصب معاً، والمثبت من أ،ب،ج،و،ح،ط،ي،ك،ل،م،ن،ع.
قال المكودي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١/ ٢٤٧): «(وَالعَطْفُ): مبتدأٌ، وخبره: (احْكُما لَهُ)، ويجوزُ نصب (العَطْفَ): بفعل مضمرٍ يفسّرُه (احْكُما)؛ وهو أجودُ»، وانظر: حاشية ابن حمدون (١/ ١٩٠).

(٢) في ل: «يستحق» بالياء في أوله، ولم ينقط في د،ح،س.

(٣) قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشية د: «(فِي ذَا البَابِ): إشارة إلى أنَّه غير شائعٍ في الباب المحمول هذا عليه، وهو باب (إنَّ)»، وقال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ٤٤٨): «هو بابُ (لَا) العاملةِ عمل (إنَّ)»، وقال ياسين العليمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١/ ١٨٠): «الذي يترجَّح عندِي أنَّ المرادَ بالبابِ في قوله: (فِي ذَا البَابِ): بابُ (إِنَّ) الشامل لـ(لَا)؛ لأن المصنِّف لم يتعرَّض فيما تقدَّم لحذفِ خبر (إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا)، فيكون أخَّره؛ لأنَّ (لَا) من جملة أخواتِ (إِنَّ)، فأرادَ تعميمَ الحكمِ، ولا شكَّ أن الشيوعَ في الجميعِ»، وانظر: حاشية ابن حمدون (١/ ١٩٢).

(٤) في ي،س: «إِذِ» بكسر الذال، وهو موافق لشرح السيوطي (ص١٨١)، وفي ب،ج،هـ،ح،ط: «إذا، إذِ» بالوجهين معاً، وفي حاشية ط: «كذا يقع في أكثر النسخ: (إِذِ)؛ التي هي ظرفٌ لما مَضى، والصوابُ: (إِذَا)...».
والمثبت موافق لشرح الكافية الشافية (١/ ٥٢١)، وشرح أبي حيان (ص٨٩)، والمرادي (١/ ٢٤١)، والبرهان ابن القيم (١/ ٢٦٧)، وابن عقيل (٢/ ٢٤)، والشاطبي (٢/ ٤٤٨)، والمكودي (١/ ٢٤٨)، والمكناسي (١/ ٣٦٦)، والأشموني (١/ ٣٤٦). =

«ظَنَّ» وَأَخَوَاتُهَا(١)

٢٠٦ ـ ٱنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ٱبْتِدَا
أَعْنِي «رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا
٢٠٧ ـ ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ، مَعَ عَدّْ
حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ اللَّذْ كَٱعْتَقَدْ

= قال الشاطبي رحمه الله (٢/ ٤٤٩): «ويثبت في بعضِ النسخ: (إذِ المُرَادُ)، بـ(إذْ) التي للمضيِّ، ومرادُه: تعليلُ شياع إسقاطِ الخبر، ويثبت بـ(إذَا) التي للاستقبالِ، وهو أيضاً ظاهرُ المعنى، حيث كان قيداً في شياعِ حذفِ الخبر، فاقتضَى أنه إذا لم يُعلَمْ غير جائز الحذف البتَّةَ، وكذا قال في الشرح»، وانظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٥٣٥)، وقال ابن جابر الهواري رحمه الله (٥٢/ب): «(إذَا) في قولِه: (إذَا المُرَادُ) بفتحِ الذّالِ، لا يستقيمُ المعنَى إلَّا عليهِ»، ووافقه الخضري (١/ ٢٩٢)، وقال المكناسي رحمه الله (١/ ٣٦٦): «والشَّرطُ أبينُ»، ووافقه الصبان (٢/ ٢٤)، وقال السجاعي رحمه الله (١/ ٩٤): «لأنَّ التعليل يُوهم ظهورَ المراد في كلِّ تركيب وقعت فيه (لَا)، وليس كذلك؛ بل قد يَظهرُ وقد لَا».

(١) في أ،ونسخة على حاشية د: «ظَنَنْتُ وأخواتُها»، وفي ع زيادة: «بابُ».
قال ياسين العليمي رحمه الله (١/ ١٨٠): «هذه التّرجمةُ خيرٌ من أن يُقال: (أَفْعَالُ القُلُوبِ)؛ لأنَّ هذا يحتاجُ إلى تخصيصٍ، بخلاف الأوَّل؛ فإن قولَهم: (ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا) قد صار عَلَماً على ما يُراد به من الأفعالِ، ولهذا احتاج المصنّفُ أن يقول: (أَعْنِي رَأَى) لمّا قال: (انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا)».

٢٠٨ ـ وَهَـبْ، تَـعَـلَّـمْ»، وَالَّـتِـي[١] كَـ«صَـيَّـرَا»
أَيْـضـاً بِـهَـا[٢] ٱنْـصِـبْ مُـبْـتَـدَاً وَخَـبَـرَا

٢٠٩ ـ وَخُـصَّ بِـالـتَّـعْـلِـيـقِ وَالْإِلْـغَـاءِ[٣] مَـا
مِـنْ قَـبْـلِ «هَـبْ»، وَالْأَمْـرَ[٤] «هَـبْ» قَدْ أُلْـزِمَـا

(١) في أ،د،هـ،و،ح،ك،م،ع،ونسخة على حاشية ج: «والذي».
قال الشاطبي رحمه الله (٢/ ٤٦٣): «وقع في نُسخ هذا الرَّجَز: (وَالَّذِي كَصَيَّرَا)؛ بلفظ (الَّذِي) الواقعة على المذكَّر، ثم قال: (انْصِبْ بِهَا) فأتى بضمير المؤنَّثِ، فكان الأَوْلى أن يأتيَ بـ(الَّتِي) عوضَ (الَّذِي)، ليكون المعنى: والأفعالُ التي كصيّر انصبْ بها كذا، فيَتَطابق اللفظانِ، أو يأتي بضميرِ المذكّر على معنى: والفعل الذي كصيَّر انصب بِهِ كذا، فيتطابقان أيضاً، ووجهُ ما فعل أنّه عزم أولاً أن يُصَدِّر قسمي الأفعالِ بلفظ الجنسِ فقال أولاً: (انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ)، ولم يقل: بأفعالِ القلب، ثمّ قال: (وَالَّذِي كَصَيَّرَ)، أي: والجنسُ الثاني من الأفعالِ الذي هو شبيهٌ بـ(صَيَّرَ)، ثم لمّا كان جنسُ ما معناه معنى (صَيَّرَ) تحته أشخاصٌ متعدِّدة، نبّه على ذلك بقول: (انْصِبْ بِهَا)، أي: بأشخاصِ ذلك الجنس، فكان الإتيانُ بضمير المؤنَّث الصالح للجماعة أَوْلى».
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٢٤٥)، والبرهان ابن القيم (١/ ٢٦٧)، وابن عقيل (٢/ ٢٨)، والمكودي (١/ ٢٥١)، والسيوطي (ص١٨٥)، والأشموني (١/ ١٥٨)، والمكناسي (١/ ٣٦٧).
قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «نسخة: (وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضاً بِهَا)؛ هذا الأحسنُ؛ لأنَّ الذي كـ(صَيَّرَا) ليس شيئاً واحداً»، وقال المكودي رحمه الله (١/ ٢٥٢): «(وَالَّتِي) مبتدأٌ، خبرُه: (انْصِبْ بِهَا)».

(٢) في د،ح: «به».

(٣) في ل،س: «بالإلغاء والتعليق» بتقديم وتأخير، وهو موافق لشرح الشاطبي (٢/ ٤٦٤).
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٢٤٦)، والبرهان ابن القيم (١/ ٢٧٤)، وابن عقيل (٢/ ٤٤-٤٥)، والمكودي (١/ ٢٥٢)، والأزهري (ص١٩٣)، والسيوطي (ص١٨٦)، والأشموني (١/ ١٥٩).

(٤) في ب،ن: «والأمرُ» بالرَّفع، وفي ك: بالنَّصب والرَّفع معاً، والمثبت من أ،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ل،م،ع. =

٢١٠ ـ كَذَا «تَعَلَّمْ»، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ
سِوَاهُمَا ٱجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ[(١)]

٢١١ ـ وَجَوِّزِ[(٢)] الْإِلْغَاءَ لَا فِي الِٱبْتِدَا
وَٱنْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لَامَ ٱبْتِدَا

٢١٢ ـ فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا
وَٱلْتَزِمِ التَّعْلِيقَ[(٣)] قَبْلَ نَفْيِ «مَا

= قال الخضري رحمه الله (١/ ٣٠٠): «(وَالأَمْرُ): مبتدأٌ، و(هَبْ): مُبتدأ ثانٍ، خبره: (أُلْزِمَا)، أو أن (الأَمْرَ): مفعولٌ ثان مقدّم لـ(أُلْزِمَ)»، وقال المكودي رحمه الله (١/ ٢٥٣): «(هَبْ): مبتدأٌ، وخبرُه: (قَدْ أُلْزِمَا)، وفي (أُلْزِمَا) ضميرٌ يعودُ على (هَبْ)، و(الأَمْرَ): مفعولٌ ثانٍ بـ(أُلْزِمَ)»، وقال الأزهري رحمه الله (ص١٩٤) – تعقيباً عليه –: «فيهِ تقديمُ معمولِ الخبر الفعليِّ على المبتدأ، وقد مرَّ أنّه لا يجوزُ إلا في الشعرِ، ولو رفعَ (الأَمْرَ): على أنه مبتدأٌ أوّل، و(هَبْ): مبتدأ ثانٍ، وجملة (قَدْ أُلْزِمَا): خبرُ الثاني، وهو وخبرُه: خبرُ الأوّل، والعائدُ إلى المبتدأ الأوّل الضميرُ المرفوع عَلى النيابة عن الفاعلِ المستترِ في: (أُلْزِم)، والعائد إلى المبتدأ الأول محذوفٌ، والتقدير: والأمرُ هب قد ألزمه؛ لسلِمَ من هذَا».

(١) أي: كلّ ما عُلِم للماضي مِنَ الأحكامِ. شرح المرادي (١/ ٢٤٧).

(٢) في ح: «وجوزوا».
قال الأزهري رحمه الله (ص١٩٤): «(وجَوِّز): بفتح الجيم وكسر الواوِ؛ فعلُ أمرٍ».

(٣) في ب،د،و،ز،ل،م،س،ع: «والتُزِمَ التعليقُ» مبنيّاً لما لم يُسمّ فاعله، وفي أ،هـ،ك: بالوَجهَيْن معاً، والمثبت من ج،ط،ي،ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٩٥): «(وَالْتَزِم): فعل أمرٍ على الأنسبِ بما قبله، وفي بعضِ النسخ: ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، (التَّعْلِيق): مفعولٌ به على الأوَّل، ونائبُ الفاعل على الثاني»، وقال الصبان رحمه الله (٢/ ٣٦): «وقوله: (وجَوِّزِ الإِلْغَاءَ)، وقوله: (والْتَزِمِ التَّعْلِيقَ)؛ بناءً على أنّ الرواية في هذين بصيغةِ الأمر؛ كما هو المشهورُ».

٢١٣ ـ وَإِنْ، وَلَا»، لَامُ[١] ٱبْـــتِـــدَاءٍ أَوْ قَـــسَـــمْ
كَـذَا، وَالِٱسْـتِـفْـهَـامُ ذَا لَـهُ ٱنْـحَـتَـمْ

٢١٤ ـ لِـعِـلْـمِ عِـرْفَـانٍ[٢] وَظَـنٍّ تُـهَـمَـهْ
تَـعْـدِيَـةٌ لِـوَاحِـدٍ مُـلْـتَـزَمَـهْ[٣]

٢١٥ ـ وَلِـ«رَأَى» الـرُّؤْيَا ٱنْـمِ[٤] مَـا لِـ«عَـلِـمَـا»
طَـالِـبَ مَـفْـعُـولَـيْـنِ مِـنْ قَـبْـلُ ٱنْـتَـمَـى

٢١٦ ـ وَلَا تُـجِـزْ هُـنَـا بِـلَا دَلِـيـلِ
سُـقُـوطَ مَـفْـعُـولَـيْـنِ أَوْ مَـفْـعُـولِ

٢١٧ ـ وَكَـ«تَـظُـنُّ» ٱجْـعَـلْ «تَـقُـولُ» إِنْ وَلِـي
مُـسْـتَـفْـهَـمـاً[٥] بِـهِ وَلَـمْ يَـنْـفَـصِـلِ

---

(١) في ل: «لامِ» بالجرِّ، وفي هـ،ك: بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من أ،ب،د،و،ز،ط،ي،م،ن،ع.
قال الشاطبي رحمه الله (٢/ ٤٧٨-٤٧٩): «(لَامُ ابْتِدَاءٍ): مبتدأ، خبرُه (كَذَا)، ولا يصحُّ أن يكون (لَامُ) مجروراً عطفاً على (نَفْيٍ)؛ لأنَّ قوله: (كَذَا) لا يكونُ له معنى مفهومٌ، ويريد أنَّ لام الابتداءِ ولامَ [القسم]: مثلُ (مَا) و(إِنْ) و(لَا) في أنّهما يُعلِّقان الفعلَ عن العملِ»، وقال الأزهري رحمه الله (ص١٩٥): «ولا يصحُّ أن يكون (لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَم): معطوفينِ على (ما)؛ لفساد المعنَى والصناعة، فليُتأمل».

(٢) في ع: «عرفانِ» بكسرة واحدة، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.

(٣) في ب،ج: «ملتزِمه» بكسر الزاي، والمثبت من أ،د،هـ،و،ز،ط،ك،ل،م،ن،س،ع.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٩٥): «(مُلْتَزَمَه): بفتحِ الزاي، اسمُ مفعول، نعتٌ لـ(تَعْدِيَةٌ)».

(٤) في ب: «انم» غير واضحة، وفي حاشيتها: «أتمَّ» وفوقها رمز يشبه البيان، وبه ينكسر الوزن.
ومعنى «انْمِ»: انسُب. شرح ابن عقيل (٢/ ٥٣).

(٥) في ي،ك: «مستفهِما» بكسر الهاء، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ل،ن،س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٥٥/ ب): «(مُسْتَفْهَماً): بفتح الهاء؛ لأنَّه اسمُ مفعولٍ».

٢١٨ ـ بِـغَـيْـرِ ظَـرْفٍ[1] أَوْ[2] كَـظَـرْفٍ أَوْ[3] عَـمَـلْ
وَإِنْ بِـبَـعْـضِ ذِي فَـصَـلْـتَ يُـحْـتَـمَـلْ

٢١٩ ـ وَأُجْـرِيَ الْـقَـوْلُ كَـظَـنٍّ مُـطْـلَـقَـا
عِـنْـدَ سُـلَـيْـمٍ[4] نَـحْـوُ[5] «قُـلْ ذَا مُـشْـفِـقَـا»



(١) في ح: «بظرف» بدل: «بِغَيْرِ ظَرْفٍ»، وهو تصحيفٌ.

(٢) في أ،ج،هـ،ي: «او» بالوصل، والأصل القطع.

(٣) في أ،هـ،ي: «او» بالوصل، والأصل القطع.

(٤) قال النَّاظم رحمه الله في شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٦٧): «وبنو سُلَيْم يُجرون القولَ مجرى الظنِّ؛ سواءً كان فعلاً ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً، أو اسمَ فاعل، أو مصدراً، فيقولون: قلت زيداً منطلقاً، وأعجبنِي قولك عمراً مقيماً، وأنت قائلٌ بشراً كريماً». وانظر: شرح ابن الناظم (ص١٥٢).

(٥) في ب،هـ،ز،ط،ك،ل،م،ن: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من أ،ج.

«أَعْلَمَ، وَأَرَى»(١)

٢٢٠ ـ إِلَى ثَلَاثَةٍ «رَأَى، وَعَلِمَا» عَدَّوْا؛ إِذَا صَارَا(٢) «أَرَى، وَأَعْلَمَا»

٢٢١ ـ وَمَا لِمَفْعُولَيْ «عَلِمْتُ(٣)» مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضاً حُقِّقَا

٢٢٢ ـ وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ: فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا(٤)

---

(١) في ع زيادة: «باب».
قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «إن قلتَ: كيف بوَّب على: (أَعْلَمَ وَأَرَى)، وذكرَ: (أَخبر، وخبَّر، وحدَّث، وأنبَأ، ونبَّأ)، ولم يقلْ كما قال: (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا)، قلتُ: إنَّما تعدّي (أَعْلَمَ، وَأَرَى) إلى ثلاثةٍ؛ لأنَّها نقلا ممَّا يتعدّى لاثنين فكسَبَهما حرف النقل مفعولاً ثالثاً، وأمَّا البواقي فإنَّما تعدّت للثلاثة على تضمُّنها معنى (أَعْلَمَ وَأَرَى)؛ ذكره ابن عُصفور رحمه اللَّه تعالى وغيرُه، فلهذا بوَّب على الأصلِ كما تقول: (باب كان) وتترك ذكرَ أخواتِها»، وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ١٦١)، وشرح الشاطبي (٢/ ٥١٠)، وحاشية ابن حمدون (١/ ٢٠٣).

(٢) في ح،ع: «صار» من غير ألف الاثنين.
قال الأزهري رحمه الله (ص١٩٨): «(صَارَا): فعل ماضٍ ناقصٌ، والألف: اسمها، وهو ضميرٌ يعود إلى: (رَأَى وَعَلِمَ)».

(٣) في ز: «ظننت»، وفي نسخة على حاشيتها: «علمت» وصحَّح عليها، والمثبت هو الصحيح؛ لأنَّ «علمت»، و«ظننت» يختلفان في الأحكام. انظر: شرح المرادي (١/ ٢٥٦).

(٤) في م: «تُوصِّلا» مبنيّاً لما لم يسم فاعله، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،ن،س،ع.
=

٢٢٣ ـ وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي[1] ٱثْنَيْ «كَسَا»
فَهْوَ[2] بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ[3] ذُو ٱئْتِسَا[4]

٢٢٤ ـ وَكَـ«أَرَى» السَّابِقِ «نَبَّا[5]»، أَخْبَرَا
حَدَّثَ، أَنْبَأَ[6]، كَذَاكَ[7] خَبَّرَا»



= قال الصبان رحمه الله (٢/ ٥٦): «(توصّلَا): إمَّا ماضٍ مبنيٌّ للمجهول، أو فعلُ أمر مؤكَّدٌ بالنونِ الخفيفة المنقلبةِ ألفاً للوقفِ، ويُرجِّح هذا وجودُ الفاء بدون احتياجٍ إلى تقديرٍ قد عقبَها، بخلاف الأوَّلِ». وانظر: إعراب الألفية (ص١٩٨).

(١) في أ،ب،هـ،ي،ك: «كثان» من غير ياء.

(٢) في ح: «وهو» بالواو.

(٣) في ب: «حال» بدل: «حُكْمٍ»، وفي نسخة على حاشيتها: «حكم».

(٤) في ن: «ذو اتِّسا».
قال العكبري رحمه الله في إعراب لامية الشنفرَى (ص١٠١-١٠٢): «(اتّسى): بالتشديدِ؛ (افتعل) من الأسوةِ، وهي: الاقتداءُ... ويُروَى بالهمزِ فيهما من غير تشديدٍ، وهو: أجودُ من الأوَّلِ»، وانظر: شرح الشاطبي (٢/ ٥٢٥).

(٥) في ب،د: «أَنْبَا»، وفي و،ي: «نبّأَ» بهمزة مفتوحة، وبه ينكسر الوزن، وفي ج،ك: «نَبَّأْ» بهمزة ساكنة، وفي نسخة على حاشية ب: «نبَّا».
قال الأزهري رحمه الله (ص١٩٩): «(نَبَّا): بتشديدِ الباء المُوَحَّدةِ».

(٦) في ب،د: «نَبَّأ»، وفي أ،هـ،ل،م،س،ع،ونسخة على حاشية ب: «أنبا» بإبدال الهمزة ألفاً، وفي ط: «أنبا، أنبأ» بالوَجهَيْن معاً.

(٧) في ب،ل،م،س: «وكذاك» بزيادة واو قبلها. وهو موافق لشرح ابن جابر الهواري (٥٦/ب)، وشرح الألفية لابن طولون (١/ ٣٠٨).

الْفَاعِلُ[(١)]

٢٢٥ ـ الْـفَـاعِـلُ: الَّـذِي كَـمَـرْفُـوعَـيْ «أَتَـى
زَيْـدٌ، مُـنِـيـراً[(٢)] وَجْـهُـهُ، نِـعْـمَ الْـفَـتَـى»

٢٢٦ ـ وَبَـعْـدَ فِـعْـلٍ فَـاعِـلٌ، فَـإِنْ ظَـهَـرْ
فَـهْـوَ، وَإِلَّا فَـضَـمِـيـرٌ ٱسْـتَـتَـرْ

٢٢٧ ـ وَجَـرِّدِ الْـفِـعْـلَ إِذَا مَـا أُسْـنِـدَا
لِٱثْـنَـيْـنِ[(٣)] أَوْ جَـمْـعٍ كَـ«فَـازَ الـشُّـهَـدَا»

٢٢٨ ـ وَقَـدْ يُـقَـالُ: «سَـعِـدَا، وَسَـعِـدُوا»
وَالْـفِـعْـلُ لِـلـظَّـاهِـرِ بَـعْـدُ مُـسْـنَـدُ[(٤)]

٢٢٩ ـ وَيَـرْفَـعُ الْـفَـاعِـلَ فِـعْـلٌ أُضْـمِـرَا
كَـمِـثْـلِ «زَيْـدٌ» فِـي جَـوَابِ «مَـنْ قَـرَا[(٥)]؟»

٢٣٠ ـ وَتَـاءُ تَـأْنِـيـثٍ تَـلِـي الْـمَـاضِـي إِذَا
كَـانَ لِأُنْـثَـى كَـ«أَبَـتْ هِـنْـدُ الْأَذَى»

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».
(٢) في ح: «منير».
(٣) في د: «لاثنينٍ» بالتنوين، وهو وهم.
(٤) في ح: «يسند» بالياء.
(٥) هذا البيت في هـ مؤخر عن البيت الذي بعده.

٢٣١ ـ وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ
مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ[١] حِرِ[٢]

٢٣٢ ـ وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي
نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ»

٢٣٣ ـ وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ«إِلَّا» فُضِّلَا
كَـ«مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ٱبْنِ الْعَلَا»

٢٣٤ ـ وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعْ
ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

٢٣٥ ـ وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ
مُذَكَّرٍ: كَالتَّاءِ مَعْ[٣] إِحْدَى اللَّبِنْ[٤]

---

(١) في س، ع: «ذاتِ» بالجرِّ، وفي ب: بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من أ، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٠٢): «(ذَاتَ): بمعنى صاحبة، مفعولُ (مُفْهِمٍ)».

(٢) في أ، ي، ع: «حري» بزيادة ياء.
ومعنى «الحِرِ»: فَرْجُ المرأةِ، وأصله: حِرْح، وجمعه: أَحْرَاح، والمقصودُ هنا: التأنيثُ الحقيقيُّ، وهو: تأنيث كلِّ ذات فرْجٍ من العقلاءِ وغيرِهم. تهذيب اللغة (٣/ ٢٧٨)، وشرح المرادي (١/ ٢٦٥)، وابن جابر الهواري (٥٨/ ب).

(٣) في ع: «في».
والمثبت موافق لشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٩٧)، وشرح المرادي (١/ ٢٦٧)، والبرهان ابن القيم (١/ ٣٠٨)، وابن عقيل (٢/ ٩٣)، والشاطبي (٢/ ٥٨٢)، والمكودي (١/ ٢٧٢)، والأشموني (١/ ١٧٤).

(٤) أي: اللَّبِنَةُ؛ وهي الطُّوبَةُ التي يُبنى بها، والمقصودُ: التأنيثُ المجازيُّ. جمهرة اللغة (١/ ٣٧٩)، والمدخل إلى تقويم اللِّسان لابن هشام اللَّخمي (ص٣٨٥)، وشرح المرادي (١/ ٢٦٧)، وابن عقيل (٢/ ٩٥).

٢٣٦ ـ وَالْحَذْفَ[(١)] فِي «نِعْمَ الْفَتَاةُ» ٱسْتَحْسَنُوا
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

٢٣٧ ـ وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا
وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

٢٣٨ ـ وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ
وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

٢٣٩ ـ وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ
أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

٢٤٠ ـ وَمَا بِـ«إِلَّا» أَوْ بِـ«إِنَّمَا» ٱنْحَصَرْ
أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

٢٤١ ـ وَشَاعَ نَحْوُ[(٢)] «خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ»
وَشَذَّ[(٣)] نَحْوُ[(٤)] «زَانَ نَوْرُهُ[(٥)] الشَّجَرْ»

---

(١) في ب،ن: «الحذفُ» بالرَّفع، وفي ك: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ل،م،س،ع.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٠٤): «(وَالحَذْفَ): بالنّصب؛ مفعولٌ مقدم بـ(اسْتَحْسَنُوا)، هذا هو الراجحُ، ويجوز أن يكونَ مبتدأً، وجملة (اسْتَحْسَنُوا): خبرُه، والعائد محذوفٌ، والتقدير: والحذفُ استحسنوهُ في كذا». وانظر: شرح المكودي (١/ ٢٧٣).

(٢) في ب: «نحوَ» بالنَّصب، وفي ك: بالرَّفع والنَّصب معاً، والمثبت من أ،ج،د،و،هـ،ز،ط،ي،ل،م،ن.
قال المكودي رحمه الله (١/ ٢٧٦): «(نَحْوُ): فاعلٌ بـ(شَاعَ)، وهو على حذفِ مضافٍ، والتقدير: شاعَ نحوُ قولِك، وكذلك: (شَذَّ)».

(٣) في ج: «وقلّ»، وفي حاشيتها: «وشذ» وفوقها رمزٌ لم يتبيّن من التَّصوير.

(٤) في ب: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من أ،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن.

(٥) «نَوْرُهُ»: أي: زَهرُه، وفيه لغتان: نَوْر، ونُوَّار. المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١/ ٥٢٨)، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (٢/ ٣٧).

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ(١)

٢٤٢ ـ يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ
فِيمَا لَهُ كَـ«نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ»

٢٤٣ ـ فَأَوَّلَ(٢) الْفِعْلِ ٱضْمُمَنْ، وَالْمُتَّصِلْ
بِالْآخِرِ ٱكْسِرْ(٣) فِي مُضِيٍّ كَـ«وُصِلْ»

٢٤٤ ـ وَٱجْعَلْهُ مِنْ(٤) مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا
كَـ«يَنْتَحِي(٥)» الْمَقُولِ(٦) فِيهِ: «يُنْتَحَى»

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في هـ،ط،ك،ل،م،ن،س: «وأولَ» بالواو والنَّصب، وهو موافق لشرح المرادي (١/ ٢٧٤)، والشاطبي (٣/ ١٣)، والأزهري (ص٢٠٧)، والسيوطي (ص٢٢٠)، وفي ع: «وأول» بالواو والإهمال، وفي أ: «فأول» بالفاء، وبالرَّفع والنَّصب، والمثبت من ب،ج،د،و،ي. وهو موافق لشرح أبي حيان (ص١١١)، والبرهان ابن القيم (١/ ٣١٩)، وابن عقيل (٢/ ١١٢)، والأشموني (١/ ١٨١).
قال المكودي رحمه الله (١/ ٢٨٧): «(وَأَوَّلَ الفِعْلِ): مفعولٌ مقدَّم بـ(اضْمُمَن)»، وقال السجاعي رحمه الله (١/ ١١٠): «(فَأَوَّلَ الفِعْلِ): هذا كالِاستدراك على قوله: (فِيمَا لَهُ)، أي: ينوبُ المفعول بِهِ عن الفاعل فِي جميع الأحكام، إلَّا أنه يُغيِّر الفعلَ عن صيغته الأصليَّةِ إلى صيغةٍ تؤذنُ بالنيابةِ».

(٣) في د: «اجعل»، وفي م: «اكسُر» بضم السين.
قال الزبيدي رحمه الله في تاج العروس من جواهر القاموس (١٤/ ٣٥): «(كَسَر): كَسَرَه يَكْسِرُه، مِن حَدِّ: (ضَرَبَ)».

(٤) في ط: «في»، وفي نسخة على حاشيتها بخطٍّ مُغايرٍ: «من» وكتب أنَّها صحيحة.

(٥) «الانْتِحَاء»: هو الاعتراضُ والاعتماد والقصدُ إلى الشيء. تهذيب اللغة (٥/ ١٦٣)، وشرح الشاطبي (٣/ ١٥).

(٦) في أ،و،ز،ي،ن: «المقولُ» بالرَّفع، وفي ب،ج،د،هـ،ك،م: بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من ط،ل،س.

=

٢٤٥ ـ وَالـثَّـانِـيَ الـتَّـالِـيَ «تَـا الْـمُـطَـاوَعَـهْ»
كَـالْأَوَّلِ ٱجْـعَـلْـهُ بِـلَا مُـنَـازَعَـهْ

٢٤٦ ـ وَثَـالِـثَ[1] الَّـذِي بِـهَـمْـزِ الْـوَصْـلِ
كَـالْأَوَّلِ ٱجْـعَـلَـنَّـهُ كَـ«ٱسْـتُـحْـلِـي»

٢٤٧ ـ وَٱكْـسِـرْ أَوَ[2] ٱشْـمِـمْ[3] فَـا ثُـلَاثِـيٍّ أُعِـلّْ
عَـيْـنـاً، وَضَـمٌّ[4] جَـا - كَـ«بُـوعَ» - فَـٱحْـتُـمِـلْ

٢٤٨ ـ وَإِنْ بِـشَـكْـلٍ خِـيـفَ لَـبْـسٌ يُـجْـتَـنَـبْ
وَمَـا لِـ«بَـاعَ» قَـدْ يُـرَى لِـنَـحْـوِ «حَـبّْ»[5]

= قال المكودي رحمه الله (١/ ٢٨٧-٢٨٨): «(المَقُولِ): نعتٌ لـ(يَنْتَحِي)... ويجوزُ ضبط (المَقُول) بالضمِّ، فيكون قد تمَّ الكلامُ عند قوله: (كَيَنْتَحِي) ثم استأنفَ... وبالأوّل جزم المرادي». وانظر: شرح المرادي (١/ ٢٧٤).

(١) في أ: «وثالثُ» بالرَّفع، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٠٨): «(وَثَالِثَ): مفعولٌ بفعل محذوفٍ، يفسّرُه: (اجْعَلَنَّهُ)».

(٢) في أ،ج،هـ،و،ط،ك: «أوِ» بكسر الواو، وفي ي،ل: بفتح الواو وكسرها، والمثبت من د،ز،ن.
قال الخضري رحمه الله (١/ ٣٧٦): «(أَوَ اشمِمْ) بنقلِ فتح الهمزة إلى الوَاو، وليست مكسُورة؛ لأنّه من (أَشَمَّ) الرباعيّ، ومصدرُه الإشمامُ». وانظر: حاشية الصبان (٢/ ٨٩).

(٣) قال الشاطبي رحمه الله (٣/ ٢١-٢٢): «والثاني: إشمامُ الفاءِ الضمَّ فتقول: (قيل، وهيج، وقيم)، ولم يتعرَّض لصورتِهِ كيف تكون؟ وفي ذلكَ ثلاثةُ مذاهب: أحدُها: ضمُّ الشفتين مع النطقِ بالفاءِ، فتكون حركتُها بين حركتي الضمِّ والكسرِ، نحو: (قيل، وبيع)، وهذا هو المعروفُ المشهورُ والمقروء به، والثاني: ضمُّ الشفتين بعدَ إخلاصِ كسرةِ الفاءِ، نحو: قِيل، وبِيع، والثالثُ: ضمُّ الشفتينِ قبل النطقِ بها». وانظر: التيسير في القراءات السبع للداني (ص٢٤٧)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٠٤)، وشرح المرادي (١/ ٢٧٦).

(٤) في حاشية هـ: «وضُم...» لم يتبيَّن من التصوير.

(٥) في نسخة على حاشية ب: جعل هذا البيت مؤخراً عن الذي بعده.

٢٤٩ ـ وَمَا لِفَا «بَاعَ»: لِمَا الْعَيْنُ تَلِي
فِي «ٱخْتَارَ، وَٱنْقَادَ» وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

٢٥٠ ـ وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ ٱوْ مِنْ[1] مَصْدَرِ
أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي[2]

٢٥١ ـ وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي[3] إِنْ وُجِدْ
فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ

٢٥٢ ـ وَبِٱتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ
بَابِ «كَسَا» فِيمَا ٱلْتِبَاسُهُ أُمِنْ

٢٥٣ ـ فِي بَابِ «ظَنَّ، وَأَرَى» الْمَنْعُ ٱشْتَهَرْ
وَلَا أَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

(١) «مِنْ» سقطت من ح.

(٢) في د، و، ح، ي، ك: «حر» من غير ياء. وهو موافق لشرح أبي حيَّان (ص١١٤)، والأشموني (١/ ١٨٢).

والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص١٦٩)، والمرادي (١/ ٢٧٩)، والبرهان ابن القيم (١/ ٣٢١)، وابن عقيل (٢/ ١١٩)، والشاطبي (٣/ ٣٢)، والمكودي (١/ ٢٨٤)، والسيوطي (ص٢١٥).

قال الأزهري رحمه الله (ص٢٠٨): «(حَرِي): بتخفيفِ الياء لِلضرورةِ، صفةٌ مشبَّهة، بمعنى: حَقيق؛ مرفوعٌ على الخبريَّة»، وقال ابن منظور رحمه الله في لسان العرب (١٤/ ١٧٣): «حَرِيٌّ بكذا، وحَرىً بكذا، وحَرٍ بكذا، وبالحَرَى أن يكون كذا، أي: جَديرٌ وخَليقٌ». وانظر: إصلاح المنطق (ص٨٠).

(٣) في ب: «هذا».

قال المكودي رحمه الله (١/ ١٨٤): «(هَذِي): إشارةٌ إلى الأربعةِ المذكورةِ»، وقال الأشموني رحمه الله (١/ ١٨٤): «(وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي) المذكوراتِ، أعني: الظرفَ، والمصدرَ، والمجرورَ».

٢٥٤ ـ وَمَـــا سِـــوَى الـــنَّـــائِـــبِ مِـــمَّـــا عُـــلِّـــقَـــا
بِـــالـــرَّافِـــعِ: الـــنَّـــصْـــبُ لَـــهُ مُـــحَـــقَّـــقَـــا[١]



(١) في د،س: «تحقَّقا» بالتاء، وفتح القاف، وفي ك: «محققا» بالميم، وفتح القاف وكسرها، وفي ح،ع،ونسخة على حاشية س: «محققا» مهملة، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ل،م،ن.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٢٨٩): «(مُحَقَّقَا): حالٌ من الضميرِ المستترِ في (لَهُ)، العائدِ على: (النَّصْبُ)».

ٱشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ[(١)]

٢٥٥ ـ إِنْ مُضْمَرُ ٱسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ
عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّْ

٢٥٦ ـ فَالسَّابِقَ ٱنْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا
حَتْماً مُوَافِقٍ[(٢)] لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

٢٥٧ ـ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا
يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَـ«إِنْ، وَحَيْثُمَا»

٢٥٨ ـ وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِٱبْتِدَا[(٣)]
يَخْتَصُّ: فَالرَّفْعَ[(٤)] ٱلْتَزِمْهُ أَبَدَا

---

(١) في ع زيادة: «بابُ»، وفي د: «الاشتغال»، وفي حاشيتها: «اشتغال العامل عن المعمول» وصحّح عليه.

(٢) في ع: «موافقاً» بالنَّصب.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢١٢): «(مُوَافِقٍ): نعتٌ ثانٍ لـ(فِعْلٍ)».

(٣) في نسخة على حاشية د: «بالمبتدا».

(٤) في و: «فالرفع» بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ب،د،هـ،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢١٢): «(الرَّفْعَ): مفعولٌ بفعلٍ محذوف، يفسّرُه (الْتَزِمْهُ)؛ على الراجحِ في هذا البابِ».

٢٥٩ ـ كَـذَا إِذَا الْـفِـعْـلُ تَـلَا مَـا لَـمْ[1] يَـرِدْ
مَـا قَـبْـلَـهُ مَـعْـمُـولَ مَـا[2] بَـعْـدُ وُجِـدْ

٢٦٠ ـ وَٱخْـتِـيـرَ[3] نَـصْـبٌ قَـبْـلَ فِـعْـلٍ ذِي طَـلَـبْ
وَبَـعْـدَ مَـا إِيـلَاؤُهُ[4] الْـفِـعْـلَ غَـلَـبْ

---

(١) في أ، ب، ج، د، هـ، و، ح، ك، م، ن، س، ع: «لن». وهو موافق لشرح الشاطبي (٣/ ٦٩)، وفي ط: كان «لم»، ثم عُدِّل بخطٍّ مُغايرٍ إلى: «لن».
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص١٢٠)، والبرهان ابن القيم (١/ ٣٣٢)، وابن عقيل (٢/ ١٣٥)، والمكودي (١/ ٢٩٣)، والتَّصريح للأزهري (١/ ٤٤٢)، وشرح السيوطي (ص٢٢٣)، والأشموني (١/ ١٨٩).
قال الأزهري رحمه الله (ص٢١٣): «(لَنْ): حرف نفي ونصب واستقبالٍ، وفي بعضِ النُّسخ (لَمْ): وهي حرفُ نفي وجزم، تَقلِب المضارعَ ماضياً»، وقال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «التعبير هنا بـ(لَنْ) فيه نظرٌ؛ لأنَّ المرادَ: ما لَم تستعملْه العربُ هذا الاستعمالَ، فحقُّهُ أن يأتيَ بـ(لَمْ)، دونَ (لَنْ)؛ التي هي للاستقبالِ».
(٢) في أ، ج، هـ، ز، ح، ي، ونسخة على حاشية ب: «ما قبلُ معمولاً لِمَا». وهو موافق لشرح الكافية الشافية (٢/ ٦١٥)، وشرح المرادي (١/ ٢٨٧)، والبرهان ابن القيم (١/ ٣٣٢)، وابن عقيل (٢/ ١٣٥)، والأشموني (١/ ٤٣٠)، والسيوطي (ص٢٢٣)، والمكناسي (٢/ ٦).
والمثبت موافق لشرح الشاطبي (١/ ٨٩)، والمكودي (١/ ٢٩٣).
قال الأزهري رحمه الله (ص٢١٣): «(قَبْلَهُ): صلة (مَا)، والهاءُ في (قَبْلَهُ) عائدةٌ على الفاعل؛ قاله المكودي، وفي بعض النسخ: (قبلُ)؛ بالبناء على الضمِّ»، وانظر: شرح المكودي (١/ ٢٩٣).
(٣) في ج، و، ك: «واختير» بضم التاء وكسرها، والمثبت من أ، ب، هـ، ز، ط، ي، ل، م.
يجوز في «اختار» ونحوه مما أُعلَّ عينُه؛ ثلاثةُ أوجه: «اختِير» بإخلاص الكسر؛ وهو الأفصحُ، ثمّ إشمامُ الكسرة ضمّةً، ثمّ «اختُور» بإخلاص الضمّة، وقد سبق بيانه في قول الناظم رحمه الله:
«وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي ... فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي»
وأشار إليه في الكافية الشافية بقوله:
«وَتِلْوُ سَاكِنِ افْتَعَلْتَ وَانْفَعَل ... لِلكَسْرِ وَالإِشْمَامِ وَالضَّمِّ مَحَلّ»
وانظر: شرح التَّسهيل للنَّاظم (٢/ ١٣٠-١٣١)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٠٤)، والأصول في النحو (٣/ ٢٨٢).
(٤) أي: إتْبَاعُه. حاشية الخضري (٢/ ٣٩)، وقال المكودي رحمه الله (١/ ٢٩٥): «النّاظم يُطلقُ (وَلِيَ) على (تَبِعَ) فِي هذا النظمِ كثيراً».

٢٦١ ـ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى
مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

٢٦٢ ـ وَإِنْ تَلَا[1] الْمَعْطُوفُ فِعْلاً[2] مُخْبَرَا[3]
بِهِ عَنِ ٱسْمٍ فَٱعْطِفَنْ مُخَيَّرَا[4]

٢٦٣ ـ وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ
فَمَا أُبِيحَ ٱفْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

٢٦٤ ـ وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ
أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

٢٦٥ ـ وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ
بِالْفِعْلِ؛ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

٢٦٦ ـ وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ
كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِٱسْمِ الْوَاقِعِ



(١) أي: تَبِعَ. تهذيب اللغة (١٤/ ٢٢٥).

(٢) في د: «فَعلا» بفتح العين.

(٣) في ب، ك: «مخبرا» بفتح الباء وكسرها، والمثبت من أ، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ل، م، ن، س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٦٥/أ): «(مُخْبَرَا) صفةٌ لـ(فِعْل)؛ وهو بفتح الباءِ؛ لأنّ المرادَ به اسمُ مفعولٍ».

(٤) في ب: «مخيّرا» بفتح الياء وكسرها معاً، والمثبت من أ، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، ن.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٦٥/أ): «يحتملُ أن يكون (مُخَيّرَا) بكسرِ الياء: على أنّه اسمُ فاعلٍ، أو بفتحِها: على أنّه اسمُ مفعولٍ، والمقصودُ حاصلٌ مِن كليهما»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٢١٤): «(مُخَيَّرا): بفتح الياءِ التحتانيّة؛ حالٌ من فاعل: (اعْطِفَنْ)».

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ[(١)]

٢٦٧ ـ عَـلَامَـةُ الْـفِـعْـلِ الْـمُـعَـدَّى أَنْ تَـصِـلْ
هَـا غَـيْـرِ مَـصْـدَرٍ بِـهِ نَـحْـوُ[(٢)] «عَـمِـلْ»

٢٦٨ ـ فَـٱنْـصِـبْ بِـهِ مَـفْـعُـولَـهُ[(٣)] إِنْ لَـمْ يَـنُـبْ
عَـنْ فَـاعِـلٍ نَـحْـوُ[(٤)] «تَـدَبَّـرْتُ الْـكُـتُـبْ»

٢٦٩ ـ وَلَازِمٌ غَـيْـرُ الْـمُـعَـدَّى، وَحُـتِـمْ
لُـزُومُ أَفْـعَـالِ الـسَّـجَـايَـا[(٥)] كَـ«نَـهِـمْ[(٦)]»

٢٧٠ ـ كَـذَا «ٱفْـعَـلَـلَّ»، وَالْـمُـضَـاهِـي «ٱقْـعَـنْـسَـسَا[(٧)]»
وَمَـا ٱقْـتَـضَـى نَـظَـافَـةً[(٨)] أَوْ دَنَـسَـا

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في ط،ن: «نحوَ» بالنَّصب، وفي و،ك: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ج،هـ،ز،ي،م.

(٣) في ن: «معموله». وهو موافق لشرح أبي حيان (ص١٢٦)؛ حيث قال: «يقولُ: المتعلّق ينصبُ معمولَه، يعني بالمعمُول: المفعولَ به».

(٤) في أ،ب،ط،ك،م: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من ج،هـ،و،ي.

(٥) «السَّجَايَا»: جمع سَجِيَّةٍ، وهي: ما دلَّ على معنى قائمٍ بالفاعل لازمٍ له. شرح ابن الناظم (ص١٧٨).

(٦) «النَّهَمُ» - بالتحريك -: هو إفراطُ الشَّهوة فِي الطَّعام. الصحاح (٥/ ٢٠٤٧)، وشرح ابن الناظم (ص١٧٨).

(٧) «اقْعَنْسَسَ البعيرُ وغيرُه»: إذا امْتنعَ أن ينقَاد؛ فَلم يَتبع، وكلُّ مُمتَنِعٍ فهو مُقعَنْسِسٌ. تهذيب اللغة (١/ ١٢٥)، وشرح ابن الناظم (ص١٧٨).

(٨) في أ،ب،ج،ل،ن: «نضافة» بالضاد، وهو تصحيف، وفي بقية النسخ: «نظافة» بالظاء، وهو المعروف؛ بمعنى: النقاوة، وهو المرادُ هنا. قال النَّاظم ﵀ في الاعتماد في نظائر =

٢٧١ ـ أَوْ عَـرَضـاً[١]، أَوْ طَـاوَعَ الْـمُـعَـدَّى[٢]
لِـوَاحِـدٍ كَـ«مَـدَّهُ فَـٱمْـتَـدَّا»

٢٧٢ ـ وَعَـدِّ لَازِمـاً بِـحَـرْفِ جَـرِّ
وَإِنْ حُـذِفْ فَـالـنَّـصْـبُ لِـلْـمُـنْـجَـرِّ

٢٧٣ ـ نَـقْـلاً، وَفِـي «أَنَّ، وَأَنْ» يَـطَّـرِدُ
مَـعْ أَمْـنِ[٣] لَـبْـسٍ كَـ«عَـجِـبْـتُ أَنْ يَـدُوا[٤]»

٢٧٤ ـ وَالْأَصْـلُ سَـبْـقُ فَـاعِـلٍ مَـعْـنـىً كَـ«مَـنْ»
مِـنْ «أَلْـبِـسَـنْ[٥] مَـنْ زَارَكُـمْ[٦] نَـسْـجَ الْـيَـمَـنْ»

= الظاء والضاد (ص٦١): «نَضَّفَ: بالضادِ، يقال: نَضَّف الإنسانُ طعامَه تنضيفاً فهو منضَّف: أي جعلَ فيه النَّضَفَ، وهو شجرٌ يُتداوَى به، وهو الصَّعْتَر، ونَظَّف - بالظاء - يُقال: نظَّف الشيءَ، تنظيفاً: إذا نقَّاه». وانظر: تهذيب اللغة (١٤/ ٢٧٩)، والفرق بين الضاد والظاء للداني (ص٩١).

(١) هو: ما ليسَ حركة جسمٍ مِن معنى قائم بالفاعلِ، غير ثابتٍ فيه، كالمرض. شرح ابن الناظم (ص١٧٨)، وانظر: الصحاح (٣/ ١٠٨٢).

(٢) المراد بالفعل المطاوِع: هو الدالُّ على قبولِ المفعولِ لأثر الفاعلِ فيهِ. شرح ابن الناظم (ص١٧٨).

(٣) في أ: «معَ امن، معْ أَمن» بالوَجهَيْن معاً.

(٤) أي: أن يُعطوا الدِّيَةَ، من: وَدَى الرجلُ يَدِي؛ إذا أَعطى الدِّيةَ. شرح الشاطبي (٣/ ١٤٨)، وانظر: جمهرة اللغة (١/ ٢٣٣).

(٥) في ي: «ألبسن» بفتح السين وضمها، وفي س: «مِنَ الْبِسَنْ» بفتح نون «من» ووصل الهمزة، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ك،م،ن.
قال الخضري رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٣٦٤): «(أَلْبِسنْ): إمَّا بضمِّ السين؛ مسنَداً لجماعةِ الذكور، بدليل (زَارَكُمْ)، أو بفتحِها: مسنَداً للمفردِ، ولا يُنافيه (زَارَكُمْ)؛ لجواز خطاب واحدٍ من الجمع المَزُورِين، أو أنَّه للتعظيم».

(٦) في ب،ج: «زارنا».
قال السجاعي رَحِمَهُ اللَّهُ (ص١١٨): «قولُه: (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ)؛ في نسخةٍ: (مَنْ زَارَنَا)».

٢٧٥ ـ وَيَــلْــزَمُ الْأَصْــلُ لِــمُــوجِــبٍ عَــرَا
وَتَــرْكُ ذَاكَ[(١)] الْأَصْــلِ حَــتْــمــاً قَــدْ يُــرَى

٢٧٦ ـ وَحَــذْفَ فَــضْــلَــةٍ أَجِــزْ إِنْ لَــمْ يَــضِــرْ[(٢)]
كَــحَــذْفِ مَــا سِــيــقَ جَــوَابــاً أَوْ حُــصِــرْ

٢٧٧ ـ وَيُــحْــذَفُ الــنَّــاصِــبُــهَــا إِنْ عُــلِــمَــا
وَقَــدْ يَــكُــونُ حَــذْفُــهُ مُــلْــتَــزَمَــا



(١) في ج: «هذا»، وفي حاشيتها: «ذاك: صح».
(٢) في هـ: «يضر» بضم الضاد وكسرها معاً، والمثبت من أ،ب،ج،د،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢١٨): «(يَضِر): بكسرِ الضاد؛ مضارعُ: (ضَارَ، يَضِيرُ)، بمعنى: (ضَرَّ، يَضُرُّ)».

التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ(١)

٢٧٨ ـ إِنْ عَامِلَانِ ٱقْتَضَيَا فِي ٱسْمٍ عَمَلْ
قَبْلُ: فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

٢٧٩ ـ وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ(٢)
وَٱخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ(٣) ذَا(٤) أُسْرَهْ

٢٨٠ ـ وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا
تَنَازَعَاهُ، وَٱلْتَزِمْ مَا ٱلْتُزِمَا(٥)

---

(١) في ع زيادة: «بابُ»، وفي ح: «التنازع» فقط.

(٢) في ي: «البصره» بفتح الباء وكسرها، وفتح الصاد وسكونها معاً، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ك،ل،م،ن،س.
قال الخليل رَحِمَهُ اللهُ في العين (٧/ ١١٨): «وفيها ثلاثُ لغاتٍ: بَصْرة وبِصْرة وبُصْرة، وأعمُّها: البَصْرةُ»، وقال النَّوويُّ رَحِمَهُ اللهُ في شرح مسلم (١/ ١٥٣): «وأمَّا (البصرة): فبفتح الباءِ، وضمِّها، وكسرِها، ثلاث لغاتٍ؛ حكاها الأزهري، والمشهورُ: الفتحُ». وانظر: تهذيب اللغة (١٢/ ١٢٥).

(٣) هم: الكوفيون. انظر: شرح أبي حيان (ص١٣٢)، والمكودي (١/ ٣١٠).

(٤) في ز،ل: «ذو».
قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ اللهُ (٦٩/ب): «(ذُو) صفةٌ لـ(غَيْرُ)، ووصفَهم بأنّهم أصحاب أُسرةٍ، أي: جماعةٍ قويَّة، ويحتملُ أن يكون (ذا): منصوباً على الحال»، وقال المكودي رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٣١١): «(ذَا أُسْرَة): حالٌ من الفاعلِ، وأسرةُ الرجلِ: رَهطُه، وكنى بذلكَ: عن كثرةِ القائلين باختيارِ إعمالِ الأوّلِ».

(٥) في س: «التَزَما» بفتح التاء والزاي، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٢٢٠): «(التُزِمَا): بالبناءِ للمفعول، والألفُ للإطلاقِ».

٢٨١ ـ كَـ«يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَا
وَقَدْ بَغَى وَٱعْتَدَيَا عَبْدَاكَا»

٢٨٢ ـ وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا
بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا[1]

٢٨٣ ـ بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ
وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

٢٨٤ ـ وَأَظْهِرِ ٱنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا
لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

٢٨٥ ـ نَحْوُ[2] «أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا
زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا»



(١) أي: جُعل أهلاً لغير الرَّفع. شرح المكودي (١/ ٣١٣).
(٢) في أ، ب، و، ط، س: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من هـ، ز، ي، ك، ن.

الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ(١)

٢٨٦ - «الْـمَـصْـدَرُ»: ٱسْـمُ مَـا سِـوَى الـزَّمَـانِ مِـنْ
مَـدْلُـولَـيِ الْـفِـعْـلِ كَـ«أَمْـنٍ» مِـنْ «أَمِـنْ»

٢٨٧ - بِـمِـثْـلِـهِ أَوْ فِـعْـلٍ ٱوْ وَصْـفٍ نُـصِـبْ
وَكَـوْنُـهُ أَصْـلاً لِـهَـذَيْـنِ ٱنْـتُـخِـبْ(٢)

٢٨٨ - تَـوْكِـيـداً ٱوْ نَـوْعـاً يُـبِـيـنُ أَوْ عَـدَدْ
كَـ«سِـرْتُ سَـيْـرَتَـيْـنِ؛ سَـيْـرَ ذِي رَشَـدْ»

٢٨٩ - وَقَـدْ يَـنُـوبُ عَـنْـهُ مَـا عَـلَـيْـهِ دَلّْ
كَـ«جِـدَّ كُـلَّ الْـجِـدِّ، وَٱفْـرَحِ الْـجَـذَلْ(٣)»

٢٩٠ - وَمَـا لِـتَـوْكِـيـدٍ فَـوَحِّـدْ أَبَـدَا
وَثَـنِّ وَٱجْـمَـعْ غَـيْـرَهُ وَأَفْـرِدَا

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في ل: «انتجب» بالجيم، وفي هـ: بالخاء والجيم معاً، ولم تنقط في د،س،ع.
قال أبو منصور الأزهري رحمه الله في تهذيب اللُّغة (١١/ ١٧٨): «انتجَبْتُ الشَّيءَ وانتخَبْتُه: إذا اخْتَرتُه»، وقال ابن جابر الهواري رحمه الله (٧١/ب): «(انْتُخِب) بمعنى: اختيرَ، وهو مذهبُ البصريِّين، ومذهب الكوفيِّينَ أنَّ الفعلَ هو أصلُ المصدرِ». وانظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٥٣-٦٥٤).

(٣) قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٧٢/أ): «المراد: وافرحِ الفرَحَ، ثمَّ نابَ عنه مرادفُه، وهو الجذَل - بذالٍ معجمةٍ -؛ لأنَّ معناه ومعنى الفرحِ واحدٌ». وانظر: إعراب الألفية (ص٢٢٤).

٢٩١ ـ وَحَـــذْفُ عَــامِــلِ الْــمُــؤَكِّــدِ ٱمْــتَــنَــعْ[(١)]
وَفِــي سِــوَاهُ لِــدَلِــيــلٍ مُــتَّــسَــعْ[(٢)]

٢٩٢ ـ وَالْـــحَـــذْفُ حَـــتْـــمٌ مَـــعَ آتٍ بَـــدَلَا
مِـنْ فِـعْـلِـهِ كَـ«نَـدْلاً[(٣)]» الـلَّـذْ كَـ«ٱنْـدُلَا»

٢٩٣ ـ وَمَـــا لِـــتَـــفْـــصِـــيـــلٍ كَـــ«إِمَّـــا مَـــنَّـــا[(٤)]»
عَــامِــلُــهُ يُــحْــذَفُ حَــيْــثُ عَــنَّــا[(٥)]

٢٩٤ ـ كَـــذَا مُـــكَـــرَّرٌ وَذُو حَـــصْـــرٍ وَرَدْ
نَــائِــبَ فِــعْــلٍ لِٱسْــمِ عَــيْــنٍ ٱسْــتَــنَــدْ

٢٩٥ ـ وَمِـــنْـــهُ[(٦)] مَـــا يَـــدْعُـــونَـــهُ مُـــؤَكِّـــدَا
لِــنَــفْــسِــهِ أَوْ غَــيْــرِهِ[(٧)]، فَــالْــمُــبْــتَــدَا

---

(١) قال ابن الناظم رحمه الله (ص١٩٣) معقِّباً: «يجوزُ حذف عاملِ المصدر إذا دلّ عليه دليلٌ، كما يجوزُ حذف عاملِ المفعول به وغيرِه، ولا فرقَ في ذلك بين أن يكون المصدرُ مؤكّداً أو مبيّناً». وانظر: شرح الشاطبي (٣/ ٢٣٣-٢٤٠).

(٢) في ل: «اتَّسَع».
قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٢٠): «(مُتَّسَع): اسمُ مفعولٍ بمعنى المصدرِ: فهو اسم مصدرٍ، وتقديرُه: اتّساع».

(٣) يُقال: نَدَلَ الشيءَ نَدْلاً، إذا اختطَفَه. شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٥٩)، وانظر: الصحاح (٥/ ١٨٢٧).

(٤) قال ابن عقيل رحمه الله (٢/ ١٨٠): «يُحذفُ أيضاً عامل المصدرِ وجوباً إذا وقعَ تفصيلاً لعاقبة ما تقدَّمَه؛ كقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾، فـ﴿مَنًّا﴾، و﴿فِدَآءً﴾: مصدرانِ منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير - والله أعلم -: فإمَّا تمنُّون منّاً، وإمَّا تفدونَ فداءً»، و«المنُّ»: أن تتركَ الأسيرَ بغير فِداءٍ. انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٥٧)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٦٥).

(٥) أي: حيث عَرَض ووُجد وظَهَر. تهذيب اللغة (١/ ٨١)، وشرح الشاطبي (٣/ ٢٤٤).

(٦) في حاشية ب: «كذاك: أصل، صح».

(٧) في هـ،و،ي،م: «وغيره» بدل: «أَوْ غَيْرِهِ»، وهو موافق لشرح أبي حيان (ص١٤١). =

٢٩٦ ـ نَـــحْـــوُ[١] «لَـــهُ عَـــلَـــيَّ أَلْـــفٌ عُـــرْفَـــا»
وَالـثَّـانِ كَـ«ٱبْـنِـي[٢] أَنْـتَ حَـقّـاً صِـرْفَـا»

٢٩٧ ـ كَــذَاكَ ذُو الـتَّـشْـبِـيـهِ بَـعْـدَ جُـمْـلَـهْ
كَـ«لِـي بُـكَـاً بُـكَـاءَ ذَاتِ عُـضْـلَـهْ[٣]»



= والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٣١٨)، والبرهان ابن القيم (١/ ٣٦٣)، وابن عقيل (٢/ ١٨١)، والأزهري (ص٢٢٦)، والسيوطي (ص٢٥١)، والأشموني (١/ ٢١٣).

(١) في و،ك: «نحوَ» بالنَّصب، وفي ب،ط: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،د،هـ،ز،ي،م،ن.

(٢) في م: «كابن» من غير ياء.

(٣) هي: التي تُمنعُ من النِّكاح. تهذيب اللغة (١/ ٣٠٠)، وشرح المكودي (١/ ٣٢٥).

الْمَفْعُولُ لَهُ(١)

٢٩٨ ـ يُـنْـصَـبُ مَـفْـعُـولاً(٢) لَـهُ الْـمَـصْـدَرُ إِنْ
أَبَـانَ تَـعْـلِـيـلاً كَـ«جُـدْ شُـكْـراً، وَدِنْ(٣)»

٢٩٩ ـ وَهْـوَ(٤) بِـمَـا يَـعْـمَـلُ فِـيـهِ مُـتَّـحِـدْ
وَقْـتـاً وَفَـاعِـلاً، وَإِنْ شَـرْطٌ فُـقِـدْ

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «في بعض النسخِ: (مفعول) باللام بغيرِ ألفٍ، ولا وجهَ له ظاهراً».

(٣) قال الشاطبي رحمه الله (٣/ ٢٧٥): «(وَدِنْ): يحتملُ أن يكون تكميلاً للمثالِ، وهو أمرٌ من: دانَ، يدينُ بالشيءِ، إذا اتَّخذَه دِيناً وعادةً... ويحتملُ أن يكون إشارةً إلى مثالٍ ثانٍ حُذف منه المفعولُ له لدلالةِ الأوَّل عليه، كأنَّه قال: ودِن شكراً، ويكون أمراً من: دانَ له، يدينُ، إذا ذلَّ وخضعَ». وانظر: تهذيب اللغة (١٤/ ١٢٨)، والصحاح (٥/ ٢١١٨)، وحاشية الخضري (١/ ٣٩١).

(٤) في س: «وهُوَ» بضم الهاء وفتح الواو، وبه ينكسر الوزن، وفي ز: «وهُو» بضم الهاء فقط.

٣٠٠ - فَٱجْـرُرْهُ بِـالْـحَـرْفِ[(١)]، وَلَـيْـسَ[(٢)] يَـمْـتَـنِـعْ[(٣)]
مَـعَ الـشُّـرُوطِ كَـ«لِـزُهْـدٍ ذَا قَـنِـعْ»

٣٠١ - وَقَـلَّ أَنْ يَـصْـحَـبَـهُ[(٤)] الْـمُـجَـرَّدُ
وَالْـعَـكْـسُ فِـي مَـصْـحُـوبِ «أَلْ»، وَأَنْـشَـدُوا[(٥)]

(١) في ج،ز: «باللام»، وهو موافق لشرح المكودي (١/ ٣٢٧)، والسيوطي (ص٢٥٥)، قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٢٧): «وإنَّما اقتصر على اللَّام وإنْ كان جرُّه بالباءِ و(مِن) و(إلى) جائزاً؛ لكثرةِ اللَّام وقلةِ غيرِها ممَّا ذكر»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٢٢٩): «(بِاللَّامِ): متعلقٌ بـ(اجْرُرْ)، وفي بعضِ النسخ: (بِالحَرْفِ)».
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص١٩٨)، وأبي حيان (ص١٤٤)، والمرادي (١/ ٣٢١)، والبرهان ابن القيم (١/ ٣٦٤)، وابن عقيل (٢/ ١٨٥)، والشاطبي (٣/ ٢٧٠)، وهو أَوْلى؛ قال الشاطبي رحمه الله (٣/ ٢٧٧): «والحرف المُراد: هو المختصُّ بمعنَى التعليلِ، والمشهورُ من الحروف المؤدِّية معنَى التعليلِ هو اللَّامُ، وإنَّما لم يَقل: (فَاجْرُرْهُ بِاللَّامِ)؛ لمشاركةِ غيرِه له في تلكَ الدلالةِ، وفي الاستعمالِ في هذه المواضعِ؛ كالباءِ و(مِن) و(في)».

(٢) في ز،ن،ونسخة على حاشية أ: «وليست» بزيادة تاء.

(٣) في أ،ز،ن: «تمتنع» بالتاء، وفي نسخة على حاشية ز: «ممتنع» بالميم.
والمثبت أصحُّ؛ لأنَّ الضَّميرَ يعود على المصدر المفهوم من قوله: «فَاجْرُرْهُ»، قال المرادي رحمه الله (١/ ٣٢٢): «يعني: أنَّه لا يَمتنِع جرُّه - أي: المفعول له - بالحرف مع استيفائه للشروطِ».

(٤) في ب،ج،ز،ط،ي،ونسخة على حاشية ك: «يصحبها»، وفي ز: «يصحبُها» بالرَّفع.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٣٠): «(يَصْحَبَهَا)، وفي بعضِ النسخ: (يَصْحَبَهُ) بالتَّذكِير، ولا فرق؛ لأنَّ الحرفَ يجوز عَودُ الضَّميرِ إليه بالتَّذكير على إرادة اللَّفظِ، وبالتَّأنيث على إرادةِ الكلمة».

(٥) في ز: «وأنشدُ» من غير واو.

٣٠٢ ـ «لَا أَقْعُدُ[١] الْجُبْنَ عَنِ[٢] الْهَيْجَاءِ[٣]
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ[٤] الْأَعْدَاءِ»



(١) هذا البيت الذي استشهد الناظم به مجهولُ القائل. انظره في: شرح التَّسهيل للنَّاظم (٢/ ١٩٨)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٣/ ١٠٥٦).

(٢) في نسخة على حاشية أ: «مع».

(٣) هي: الحربُ. جمهرة اللغة (٢/ ١٠٤٧)، وشرح الشاطبي (٣/ ٢٨٢).

(٤) جمع زُمْرَةٍ، وهي: الجماعة والفَوْج من الناس. العين (٧/ ٣٦٥)، وشرح الشاطبي (٣/ ٢٨٢).

الْمَفْعُولُ فِيهِ[١] (وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفاً)

٣٠٣ ـ «الظَّرْفُ»: وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا
«فِي» بِٱطِّرَادٍ كَـ«هُنَا ٱمْكُثْ أَزْمُنَا»

٣٠٤ ـ فَٱنْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا
كَانَ، وَإِلَّا فَٱنْوِهِ مُقَدَّرَا

٣٠٥ ـ وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا
يَقْبَلُهُ[٢] الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

٣٠٦ ـ نَحْوُ[٣] الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا
صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَـ«مَرْمىً» مِنْ «رَمَى»

٣٠٧ ـ وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ
ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ[٤] ٱجْتَمَعْ

٣٠٨ ـ وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ
فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

---

(١) في ع زيادة: «باب»، وفي ز: «وهو الظرف» بدل: «وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفاً».
(٢) في ع زيادة: «من»، وبه ينكسر الوزن.
(٣) في ب،د،و،ط،ك: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من ج،هـ،ز،ن،س.
(٤) في ط: «منه».
قال المرادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١/ ٣٢٧): «وتقدير قوله: (لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَع)؛ لعاملٍ اجتمعَ مع الظَّرفِ في أصلِهِ».

٣٠٩ ـ وَغَـــيْــــرُ ذِي الـــتَّـــصَــــرُّفِ الَّـــذِي لَـــزِمْ
ظَــرْفِــيَّـــةً أَوْ شِـــبْــهَــهَــا مِــنَ الْــكَــلِــمْ

٣١٠ ـ وَقَـــدْ يَـــنُـــوبُ عَـــنْ مَـــكَـــانٍ مَـــصْــدَرُ
وَذَاكَ فِـــي ظَـــرْفِ الـــزَّمَـــانِ يَـــكْـــثُـــرُ



الْمَفْعُولُ مَعَهُ(١)

٣١١ ـ يُـنْـصَـبُ تَـالِـي الْـوَاوِ مَـفْـعُـولاً مَـعَـهْ
فِـي نَـحْـوِ «سِـيـرِي(٢) وَالـطَّـرِيـقَ مُـسْـرِعَـهْ»

٣١٢ ـ بِـمَـا مِـنَ الْـفِـعْـلِ وَشِـبْـهِـهِ سَـبَـقْ
ذَا النَّصْبُ(٣)، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقّْ(٤)

٣١٣ ـ وَبَـعْـدَ «مَـا» ٱسْـتِـفْـهَـامٍ ٱوْ «كَـيْـفَ» نَـصَـبْ
بِـفِـعْـلِ كَـوْنٍ مُـضْـمَـرٍ بَـعْـضُ الْـعَـرَبْ

٣١٤ ـ وَالْـعَـطْـفُ إِنْ يُـمْـكِـنْ بِـلَا ضَـعْـفٍ أَحَـقّْ
وَالـنَّـصْـبُ مُـخْـتَـارٌ لَـدَى ضَـعْـفِ الـنَّـسَـقْ

---

(١) في ع زيادة: «باب»، وفي نسخة على حاشية ب زيادة: «فصل».

(٢) في ي: «سَيري» بفتح السين فقط، وكتب فوقها: (معاً)، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، ز، ط، ك، ل، م، ن، س.
قال الأزهري ﷺ (ص٢٣٥): «(سِيرِي): بكسرِ السين؛ فعلُ أمرٍ للمخاطَبة، وياءُ المخاطَبةِ: فاعلُه».

(٣) في ط: «والنصب» بدل: «ذَا النَّصْبُ»، و«ذَا» سقطت من ن.
قال ابن جابر الهواري ﷺ (٧٧/ب): «وفي بعضِ النُّسخ: (وَالنَّصْبُ)؛ بواوٍ مكان (ذَا)، والمعنى على هذا - وإنْ صحَّ - فإنَّ فيهِ تكلُّفاً».

(٤) قال النَّاظم ﷺ في التَّسهيل (ص٩٩): «وانتصابُه فيما عمل بالسابِق مِن فعلٍ أو عامِلٍ عملَه؛ لا بمُضمَرٍ بعد الواو: خلافاً للزجاج، ولا بِها: خلافاً للجُرجانيِّ، ولا بالخلاف: خلافاً للكوفيِّين».

٣١٥ ـ وَالـنَّـصْـبُ إِنْ لَـمْ يَـجُـزِ الْـعَـطْـفُ يَـجِـبْ[(١)]
أَوِ ٱعْـتَـقِـدْ إِضْـمَـارَ عَـامِـلٍ[(٢)] تُـصِـبْ



(١) في نسخة على حاشية ب: «وجب».
(٢) في ز: «ناصب». انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٩٢).
قال المرادي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٣٣٣): «ويجوزُ أن يُجعل قوله: (أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ) شاملاً للنّاصبِ؛ كما مثّلنا بِه، وللجارِّ؛ كقولك: ما لك وزيدٍ؟ فيجوزُ جرّه لا بالعطفِ بل بإضمارِ الجارّ؛ كما نصّ عليه في شرح الكافيةِ، وكلامُه فيه يُؤيِّدُ هذا الاحتمالَ». وانظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٩٣).

الِٱسْتِثْنَاءُ(١)

٣١٦ ـ مَا ٱسْتَثْنَتِ «ٱلَّا» مَعْ(٢) تَمَامٍ يَنْتَصِبْ
وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ(٣) كَنَفْيٍ ٱنْتُخِبْ

٣١٧ ـ إِتْبَاعُ(٤) مَا ٱتَّصَلَ، وَٱنْصِبْ مَا ٱنْقَطَعْ
وَعَنْ تَمِيمٍ(٥) فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

٣١٨ ـ وَغَيْرُ(٦) نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ
يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبَهُ ٱخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

---

(١) في ج زيادة: «فصلٌ في»، وفي ع زيادة: «بابٌ»، وفي نسخة على حاشية ب زيادة: «فصل».

(٢) في نسخة على حاشيتي ب،ج: «عن»، وكذلك في شرح أبي حيان (ص١٦٠)، والشاطبي (٣/ ٣٤٤).
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٣٧): «وفي بعضِ النُّسخ: (عَنْ تَمَامٍ)».
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٢١٣)، والمرادي (١/ ٣٣٤)، والمكودي (١/ ٣٤٤).

(٣) في ب،ج،و،ل: «او» بهمزة الوصل، وفي ك: «أو» بالقطع والوصل، والأصل القطع.

(٤) في س: «انتَخِب إتباعَ» بفتح التاء والنَّصب، وفي هـ،ك: بفتح التاء وضمها، والرَّفع والنَّصب، قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٤٦): «(انْتَخِبْ): فعلُ أمرٍ، و(إِتْبَاعَ): مفعولٌ بـ(انْتَخِبْ)، و(بَعْدَ نَفْيٍ): متعلقٌ بـ(انْتَخِبْ)، ويجوز ضَمُّ التَّاءِ مِن (انْتُخِبْ): فيكون مبنيّاً للمفعولِ، فيرتفع بهِ (إِتْبَاعُ): على أنَّه نائبٌ عن الفاعلِ، والأوَّلُ أجودُ لمناسبَتِه لقوله بعدُ: (وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ)»، والمثبت من أ،ب،ج،و،ز،ط،ي،م،ن.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٨٠/أ): «(إِتْبَاعُ): في أوَّل البيت الثَّاني - مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُه بـ(انتُخِبْ)».

(٥) أي: في لغةِ بني تَميم، وهم قومٌ من العربِ. انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٠٣)، وشرح المكودي (١/ ٣٤٥).

(٦) في هـ: «وغيرَ» بالنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س. =

٣١٩ ـ وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ[(١)] «إِلَّا» لِمَا
بَعْدُ[(٢)]: يَكُنْ[(٣)] كَمَا لَوِ «اْلَّا» عُدِمَا[(٤)]

٣٢٠ ـ وَأَلْغِ «إِلَّا» ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَـ«لَا
تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا»

= قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٤٧): «ثَبَتَ هذا البيتُ في بعضِ النُّسخ: (وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ) برفع (غَيْرُ)، وجرِّ (نَصْبِ)، و(سَابِقٍ)، وإعرابُه على هذا الوجه: مبتدأٌ، و(نَصْبِ) و(سَابِقٍ): مضافانِ إليه، و(قَدْ يَأْتِي): خبرُ المبتدأ، و(فِي النَّفْيِ) متعلِّقٌ بـ(يَأْتِي)، وثَبَتَ أيضاً في بعضِ النُّسخ (وَغَيْرَ نَصْبٍ سَابِقٌ): بنصبِ (غَيْرَ)، وجرِّ (نَصْبٍ) منوَّناً، ورفع (سَابِقٌ)، وإعرابُه على هذا الوجه: (سَابِقٌ): مبتدأٌ، و(فِي النَّفْيِ): متعلِّق به، هو الذي سوَّغ الابتداءَ بالنَّكرة، وخبرُه: (قَدْ يَأْتِي)، و(غَيْرَ): نَصْبُ حالٍ مِن فاعلِ (يَأْتِي)، و(نَصْبٍ): مضافٌ إليه، وهو مَصدَرٌ بمعنى اسم المفعولِ، والتَّقدير: قد يأتي سابِقٌ في النَّفي غيرَ منصوبٍ».

(١) في ط،م،س: «سابقُ» بضمة واحدة، وبه ينكسر الوزن، قال الأزهري رحمه الله (ص٢٣٨): «(إِلَّا): مضافٌ إليهِ، من إضافة اسمِ الفاعل إلى مفعولِه».
والمثبت من أ،ج،هـ،و،ي،ك،ل. قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٨٠/ب): «(إِلَّا): مفعولٌ بـ(سَابِقٌ)»، وقال الصبان رحمه الله (٢/ ٢٢٠): «قولُه: (سَابِقٌ): تنوينُه متعيِّنٌ؛ لاختلالِ الوزن بالإضافةِ، فتجويزُ الشيخ خالدٍ لها سهوٌ».

(٢) في د: «قبل» بدل: «بَعْدُ».
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٨٠/ب): «يعني: لِما بعد (إِلَّا)».

(٣) قال الأشموني رحمه الله (١/ ٢٣١): «الضميرُ في (يَكُنْ) يجوزُ أن يكون عائداً على (سَابِق)... وأن يعودَ على: (مَا)، من قوله: (لِمَا بَعْدُ)».

(٤) في ب: «عدما» بفتح العين وضمها، وفتح الدال وكسرها معاً، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال محمد محيي الدين رحمه الله في منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٢/ ٢١٨): «(عُدِمَا): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهولِ، والألفُ للإطلاق، ونائبُ الفاعل ضَمير مستترٌ فيه جوازاً تقديره: (هو) يعودُ على (إِلَّا)». وانظر: إعراب الألفية للأزهري (ص٢٣٩).

٣٢١ ـ وَإِنْ تُكَرَّرْ[1] لَا لِتَوْكِيدٍ[2] فَمَعْ
تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ[3] دَعْ

٣٢٢ ـ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ«إِلَّا» ٱسْتُثْنِي
وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

٣٢٣ ـ وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ[4]
نَصْبَ الْجَمِيعِ ٱحْكُمْ بِهِ وَٱلْتَزِمِ

٣٢٤ ـ وَٱنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ
مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

(١) في و، ل، س: «تكرِّر» بكسر الراء، وفي هـ: بفتح الراء وكسرها، والمثبت من ب، ج، ز، ط، ي، ك، م، ن.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٣٩): «(تُكَرَّرْ): فعلُ الشَّرط، مبنيٌّ للمفعولِ».

(٢) في أ، د، هـ، و، ك، ل، م، س، ونسخة على حاشية ج: «دون توكيد». وهو موافق لشرح الشاطبي (٣/ ٣٨٣)، وهو لفظ الكافية الشافية (٢/ ٧١١)، وأشار إليه المكناسي (٢/ ٧٥)، والخضري (١/ ٤٥٩).
والمثبت موافق لشرح أبي حيَّان (ص١٦٦)، والمرادي (٢/ ٦٧٣)، والبرهان ابن القيم (١/ ٣٩٢)، وابن عقيل (٢/ ٢٢٢)، والمكودي (١/ ٣٥١)، والسيوطي (ص٢٧٠)، والأشموني (١/ ٢٣٢).
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٣٩): «(لَا): عاطفةٌ، و(لِتَوْكِيدٍ): معطوفٌ على محذوفٍ، وفي بعضِ النسخ: (دُونَ تَوْكِيدٍ)».

(٣) في ط، ونسخة على حاشية أ: «في العامل».
والمثبت أنسبُ لمعنى البيت؛ فقد قال البرهان ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٣٩٢): «فمع التَّفريغ يُترَك التأثيرُ بـ(إلَّا) في واحدٍ من المستثنياتِ».

(٤) أي: تقدُّمِ المستثنياتِ. انظر: شرح ابن الناظم (ص٢٢٠)، وأبي حيان (ص١٦٧)، وابن جابر الهواري (٨١/ أ).

٣٢٥ ـ كَـ«لَمْ يَفُوا إِلَّا ٱمْرُؤٌ إِلَّا عَلِي» وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ[(١)]

٣٢٦ ـ وَٱسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِـ«غَيْرٍ» مُعْرَبَا[(٢)] بِمَا لِمُسْتَثْنىً بِـ«إِلَّا» نُسِبَا

٣٢٧ ـ وَلِـ«سِوىً، سُوىً، سَوَاءٍ»[(٣)] ٱجْعَلَا - عَلَى الْأَصَحِّ[(٤)] - مَا لِـ«غَيْرٍ» جُعِلَا

٣٢٨ ـ وَٱسْتَثْنِ نَاصِباً بِـ«لَيْسَ، وَخَلَا» وَبِـ«عَدَا» وَبِـ«يَكُونُ» بَعْدَ «لَا»

٣٢٩ ـ وَٱجْرُرْ بِسَابِقَيْ «يَكُونُ» إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ «مَا» ٱنْصِبْ، وَٱنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

---

(١) في ز: «الاول» بالوصل، والأصل القطع.

(٢) في أ،ج،و،ل: «معرِبا» بكسر الراء، قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٨٣/أ): «يعني: (مُعرِباً) لـ(غَيْرٍ) بما نُسِبَ للمستثنى بـ(إِلَّا) من وجوه الإعرابِ فيما تقدَّم»، وفي هـ: بفتح الراء وكسرها، قال الحطاب رحمه الله (٣٠/أ): «(مُعْرَبا): بفتحِ الرَّاء، حالٌ من: (غَيْرٍ)، ويجوز: كسرُ الراءِ؛ على أنَّه حالٌ من فاعل: (اسْتَثْنِ)»، والمثبت من ب،ز،ط،ي،ك،م،ن،س.
قال الشاطبي رحمه الله (٣/ ٣٩١): «(مُعرَباً): حالٌ من (غَيْرٍ)»، ومثلُه في شرح المكودي (١/ ٣٥٤)، والأشموني (١/ ٢٣٣).

(٣) في ن: «سواءً»، وفي أ،ط: بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من ب،ج،هـ،و،ز،ي،ك،ل،م،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٤١): «(سُوىً) و(سَواءٍ)... معطوفان بإسقاط العاطِف على (سِوى) المجرورةِ باللَّام قبلهُ».

(٤) قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٥٥): «يُفهَم من قوله: (عَلَى الأَصَحِّ) أنَّ مذهبَ سيبويه صحيحٌ؛ إلا أنَّ مذهبَه أصحُّ منه»، ومذهب سيبويه: جعلُ (سوى) ملازمةً للظرفيَّةِ. انظر: الكتاب (١/ ٤٠٧-٤٠٨).

٣٣٠ ـ وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ
كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

٣٣١ ـ وَكَـ«خَلَا»: «حَاشَا»، وَلَا تَصْحَبُ «مَا»
وَقِيلَ: «حَاشَ، وَحَشَا» فَٱحْفَظْهُمَا



الْحَالُ(١)

٣٣٢ ـ «الْـحَـالُ»: وَصْـفٌ فَـضْـلَـةٌ مُـنْـتَـصِـبُ
مُـفْـهِـمُ «فِـي حَـالِ(٢)» كَـ«فَـرْداً أَذْهَـبُ(٣)»

٣٣٣ ـ وَكَـوْنُـهُ مُـنْـتَـقِـلاً مُـشْـتَـقَّـا
يَـغْـلِـبُ، لَـكِـنْ لَـيْـسَ مُـسْـتَـحَـقَّـا(٤)

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في أ، ب، ج، ط، ي، ك، ل، ن، س: «حالٍ» بكسرتين، والمثبت من هـ، و، ز، م.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٨٤/ب): «يعني: (في حالِ) كذا، فهو على نيَّة الإضافةِ، والمضاف منويٌّ مقدَّر الحضورِ؛ إذ لا يصحُّ التَّقدير إلَّا بهِ، فينبغي أن يُضبَط (فِي حَالِ) بغير تنوين؛ لأنَّ التَّنوينَ مسقطٌ للإضافةِ»، وقال الشاطبي رحمه الله (٣/ ٤١٨): «(فِي حَالِ): هكذا مخفوضاً بغير تنوينٍ مهيَّأً للمضافِ إليه، كأنَّه اختُزِلَ مِن قولك: جاء زيدٌ في حالِ كذا»، ونحوه للمقري في التحفة المكية (ص٢٧١)، والسجاعي (ص١٣٨).
وبتقدير المضاف إليه - أي: (فِي حَالِ) كذا - أيضاً؛ شرح ابن الناظم (ص٢٢٧)، والمرادي (١/ ٣٥٤)، والأزهري في التَّصريح (١/ ٥٧٠)، والسيوطي (ص٢٧٧)، والأشموني (ص٢٤٤)، والشربينيُّ (١/ ٨٩٣).

(٣) في أ: «اذهب» بهمزة وصل، والأصل القطع.

(٤) في أ، ز: «مستحِقا» بكسر الحاء، وفي ج، س، م: بفتح الحاء وكسرها، والمثبت من ب، هـ، و، ط، ي، ك، ل، ن.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٨٤/ب): «ويُضبَط (مُسْتَحَقّاً): بفتح الحاءِ؛ لأنَّه اسمُ مفعولٍ، ويحتملُ أن يكون بكسرِ الحاء، أي: ليس الوصفُ الذي يكون حالاً مستحِقّاً للانتقالِ والاشتقاقِ»، ونحوُه للمقريّ (ص٢٧٢)، وذكر جواز الوَجهَيْن أيضاً: المكوديُّ (١/ ٣٦٢)، والأزهري (ص٢٤٤)، والخضري (١/ ٤٧٣)، وذكر الشِّربينيُّ (١/ ٨٩) الفتح فقط.

٣٣٤ ـ وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي
مُبْدِي(١) تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

٣٣٥ ـ كَـ«بِعْهُ مُدّاً(٢) بِكَذَا يَداً بِيَدْ»
وَ«كَرَّ(٣) زَيْدٌ أَسَداً» أَيْ: كَأَسَدْ

٣٣٦ ـ وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَٱعْتَقِدْ
تَنْكِيرَهُ(٤) مَعْنىً كَـ«وَحْدَكَ ٱجْتَهِدْ»

٣٣٧ ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ
بِكَثْرَةٍ(٥) كَـ«بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ»

---

(١) في ل،س: «مَبْدَى» بفتح الميم والدال، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن،ونسخة على حاشية س.
قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ اللَّهُ (٨٥/أ): «يريد: في موضعٍ مُبدٍ للتَّأويلِ بلا تكلُّفٍ فيهِ»، وقال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (٣/٤٢٨): «فمعنى (مُبْدِي): مُظهِر، والتَّأوُّلُ صفة المُؤَوَّلِ، فيُريد أنَّ الحالَ إذا أظهَر بنفسِه المعنى الذي يؤولُ عليه من غير تكلفٍ حتَّى يصيرَ في معنى المشتقِّ بسهولةٍ؛ فذلك أيضاً يكثر عندَ العربِ استعمالُه».

(٢) هو: حفنة باليدين جميعاً من رجل وسطٍ. التاج والإكليل لمختصر خليل (٣/ ٢٥٥). ويعدل: ٣٤٠ جراماً من البُرِّ تقريباً.

(٣) أي: رجعَ، وعطفَ عليه. المنتخب من كلام العرب (ص٢٧٧)، وجمهرة اللغة (١/ ١٢٦)، ومعجم ديوان الأدب للفارابي (٢/ ١٧٣)، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام للنَّاظم (٢/ ٦٦٧).

(٤) في ل: «أُعتُقد تنكيرُه»، وفي م،س: «اعتَقد تنكيرَه» من غير فاء، وفي ع: «اعتقد تنكيره» مهملة، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ن،ونسخة على حاشية س.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٣٦٤): «(وَتَنْكِيرَهُ): مفعولٌ بـ(اعْتَقِدْ)».

(٥) في ب،و: «بكثرة» بفتح الكاف وكسرها، وفي حاشية ب: «بكَثرة: بيان»، والمثبت من أ،ج،هـ،ز،ط،ي،ل،س.
قال الجوهري رَحِمَهُ اللَّهُ في الصحاح (٢/ ٨٠٢): «(الكَثْرةُ): نقيضُ القِلةِ، ولا تقل (الكِثرة) بالكسرِ، فإنَّها لغةٌ رديئةٌ»، وفي تاج العروس (١٤/ ١٧) - في وجه الفتح -: «وهو الذي صَرَّحَ به في الفَصِيح، وجَزَمَ شُرَّاحُه بأنَّ الأفصح هو الفتحُ».

٣٣٨ ـ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ
لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ[(١)] أَوْ يَبِنْ

٣٣٩ ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ[(٢)] مُضَاهِيهِ[(٣)] كَـ«لَا
يَبْغِ ٱمْرُؤٌ عَلَى ٱمْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا»

٣٤٠ ـ وَسَبْقَ حَالِ[(٤)] مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ
أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ[(٥)]

٣٤١ ـ وَلَا تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ
إِلَّا إِذَا ٱقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

٣٤٢ ـ أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا
أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا[(٦)]

---

(١) في س: «تَخصَّص» بتاء مفتوحة، وفي ح: «يتخصص» من غير نقط الحرفين الأولين، وبالياء أولى للسِّياق.
قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٦٦): «مِن مسوِّغاتِ تنكيرِ صاحبِ الحال: أن يتأخَّرَ عن الحال، أو يُخصّص».

(٢) في أ: «او» بهمزة وصل، والأصل القطع.

(٣) أي: مشابِههُ، ويشملُ ذلك النهيَ والاستفهامَ. المحكم والمحيط الأعظم لابن سِيده (٤/ ٣٥٠)، وشرح المرادي (١/ ٣٦٣).

(٤) في ب،ج،ز،ي،ك،م،س: «حالٍ» بكسرتين، قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٧٠): «(مَا): مفعولٌ بـ(سَبْق)»، والمثبت من أ،هـ،و،ط،ل،ن.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (٨٧/أ): «فيُضبَطُ بغير تنوينٍ؛ لسقوطِه بالإضافةِ، فالتَّقديرُ: قد أبَوْا سَبْقَ حالِ الذي جُرَّ بحرفِ جرٍّ»، وقال الشاطبي رحمه الله (٣/ ٤٥١): «(حَالِ): مضافٌ إلى (مَا)»، وانظر: شرح المكناسي (٢/ ١٠٧).

(٥) قال النَّاظم رحمه الله في شرح التَّسهيل (٢/ ٣٣٤): «وتقديمُه على صاحبه المجرورِ بحرفٍ ضعيفٌ على الأصحِّ، لا مُمتَنِعٌ».

(٦) «الحَيْف»: هو الجورُ والظلمُ. الصحاح (٤/ ١٣٤٧)، وشرح الشاطبي (٣/ ٤٦٦).

٣٤٣ ـ وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ[(١)] بِفِعْلٍ صُرِّفَا
أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

٣٤٤ ـ فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَـ«مُسْرِعَا
ذَا رَاحِلٌ[(٢)]، وَمُخْلِصاً[(٣)] زَيْدٌ دَعَا»

٣٤٥ ـ وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا
حُرُوفَهُ[(٤)]: مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلَا

٣٤٦ ـ كَـ«تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ»، وَنَدَرْ
نَحْوُ «سَعِيدٌ[(٥)] مُسْتَقِرّاً[(٦)] فِي هَجَرْ[(٧)]»

---

(١) في أ: «ينصب» بالياء والتاء معاً.

(٢) في م: «ذاهبٌ»، وهو الموافق لشرح الشاطبي (٣/ ٤٦٦).
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص١٩٤)، والمرادي (١/ ٣٦٦)، وتحرير الخصاصة لابن الوردي (١/ ٣٢٩)، والبرهان ابن القيم (١/ ٤١٢)، وابن عقيل (٢/ ٢٧٠)، والمكودي (١/ ٣٧٣).

(٣) في و: «ومخلضاً» بالضاد، وهو تصحيف.

(٤) في ن: «حروفُه» بالرَّفع، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،س.
قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «(حُرُوفَهُ): عطفٌ على (مَعْنَى)، لا على (الفِعْلِ)؛ لفساد المعنى»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٢٤٨): «(حُرُوفَهُ): منصوبٌ بالعطف على: (مَعْنَى)».

(٥) في و: «سعيد» بالرَّفع والجرِّ معاً، والمثبت من أ،ج،هـ،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال الأزهري (ص٢٤٨)، والشربينيُّ رحمهما الله في فتح الخالق المالك (٢/ ٩١٩): «(سَعِيدٌ): مبتدأٌ». وانظر: شرح المكودي (١/ ٣٧٧).

(٦) في ح: «مستقر» مهملة.

(٧) «هَجَر» - بفتحتين -: اسمُ موضعٍ، ومنه المثلُ: كمبضعِ تمرٍ إلى هَجَر. الصحاح (٢/ ٨٥٢)، وشرح الشاطبي (٣/ ٤٧٨).

٣٤٧ ـ وَنَحْوُ[(١)] «زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ
عَمْرٍو مُعَاناً[(٢)]» مُسْتَجَازٌ[(٣)] لَنْ[(٤)] يَهِنْ[(٥)]

٣٤٨ ـ وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ[(٦)] ذَا تَعَدُّدِ
لِمُفْرَدٍ - فَاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدِ

٣٤٩ ـ وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا
فِي نَحْوِ «لَا تَعْثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدَا»

---

(١) في أ: «نحوَ» بالنَّصب، وفي ج: بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من ب،هـ،و،ز،ط،ك،ل،م،ن.

(٢) في ل،ونسخة على حاشية س: «مهانا» بالهاء.
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص٢٠١)، والمرادي (١/ ٣٧٠)، والبرهان ابن القيم (١/ ٤١٦)، وابن عقيل (٢/ ٢٧٣)، والشاطبي (٣/ ٤٧٩) وغيرها من الشُّروح.

(٣) في ز: «مستجازاً» بالنَّصب، وفي م: بالرَّفع والنَّصب، وفي شرح أبي حيان (ص٢٠٣): «مُستجادٌ» بالدال.
قال المكودي ﵀ (١/ ٣٧٧): «(نَحْوُ): مبتدأٌ، وخبرُه: (مُسْتَجَازٌ)».

(٤) في نسخة على حاشية س: «لم». وهو موافق لما في شرح الشاطبي (٣/ ٤٨١).
والمثبت موافق لما في شرح ابن الناظم (ص٢٣٨)، والمرادي (١/ ٣٧٠)، وابن عقيل (٢/ ٢٧٣)، والمكودي (١/ ٣٧٨).

(٥) في ز، س: «يُهِن» بضم الياء، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ط،ي،ك،ل،م،ن،ونسخة على حاشية س.
قال أبو حيان ﵀ (ص٢٠٣): «(لَنْ يَهِن): أي: لن يَضعُف»، وقال ابن جابر الهواري ﵀ (٨٩/أ): «وهو فعلٌ مضارعٌ من: وَهنَ، يَهِنُ»، وأمَّا ما ورد بضمِّ الياء (يُهِن): فهو من أَهانَ يُهينُ إهانةً، وهو خلاف المقصود.

(٦) في أ،ج،هـ،و،ل،م: «تجيء» بالتاء، وهو الموافق لشرح أبي حيان (ص٢٠٣)، والشاطبي (٣/ ٤٨١)، ولم تنقط في د،ح،س،ع.
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٣٧٠)، والبرهان ابن القيم (١/ ٥٠)، وابن عقيل (٢/ ٢٧٤)، والمكودي (١/ ٣٧٨)، والسيوطي (ص٢٨٦).

٣٥٠ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً[1] فَمُضْمَرُ
عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ[2]

٣٥١ ـ وَمَوْضِعَ[3] الْحَالِ تَجِيءُ[4] جُمْلَهْ
كَـ«جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ»

٣٥٢ ـ وَذَاتُ[5] بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ
حَوَتْ ضَمِيراً، وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

---

(١) في ن: «تُؤَكَّد جملةٌ» بفتح الكاف، والرَّفع، قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٤٩): «(تُؤَكَّد): بالبناءِ للمفعولِ؛ فعلُ الشرط، و(جُمْلَةٌ): مرفوعٌ بالنيابة عنِ الفاعل»، وفي ك: بالوَجهَيْن.
والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ح، ط، ي، ل، س.
قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ اللَّهُ (٩٠/أ): «يعني: (وَإِنْ تُؤَكِّد) الحالُ (جُمْلَةً)»، ونحوه عند السيوطي (ص٢٨٧)، والشربيني (٢/ ٩٢٦)، وقال محمد محيي الدِّين رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٢٧٦): «(تُؤَكِّدْ): فعلٌ مضارعٌ، فعلُ الشرط، وفاعلُه ضميرٌ مستتر فيه جوازاً، تقديره: (هي) يعود إلى الحال، (جُمْلَةً): مفعولٌ بِهِ لـ(تُؤَكِّدْ)».

(٢) في ل: «مُؤَخَّر» بالميم.
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص٢١٠)، والمرادي (١/ ٣٧٣)، والبرهان ابن القيم (١/ ٤١٩)، وابن عقيل (٢/ ٢٧٦)، والشاطبي (٣/ ٤٩١)، والمكودي (١/ ٣٨١)، وغيرها من الشُّروح.

(٣) في ن: «وموضعُ» بالرَّفع، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، س.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٣٨١): «(وَمَوْضِعَ): ظرفُ مكان، والعاملُ فيه: (تَجِيءُ)».

(٤) في ل: «يجيء» بالياء، ولم تنقط في أ، د، ح، س.
قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ اللَّهُ (٩٠/أ): «هذا البيتُ ينبِّهك فيه على أنَّ الجملةَ قد تجيء في موضِعِ الحال»، وقال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٤٩): «تَجيءُ جُمْلَه): فعلٌ وفاعلٌ».

(٥) في ل، ن: «وذاتَ» بالنَّصب، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، م، س.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٣٨٢): «(ذَاتُ): مبتدأٌ، وهو مؤنّثُ (ذُو): بمعنى صاحِب».

٣٥٣ ـ وَذَاتَ[١] وَاوٍ بَعْدَهَا ٱنْوِ مُبْتَدَا
لَهُ[٢] الْمُضَارِعَ ٱجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

٣٥٤ ـ وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا
بِوَاوٍ ٱوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

٣٥٥ ـ وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا[٣] عَمِلْ
وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ[٤]



(١) في أ،ج،ز،ط،ي: «وذاتُ» بالرَّفع، وفي ك: بالرَّفع والنَّصب، قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٨٣): «(ذَاتَ): منصوبٌ بفعل محذوف يُفَسِّرُه: (انْوِ)، ويجوزُ رفعُه على الابتداءِ»، والمثبت من ب،هـ،و،ل،م،ن،س.
قال الشاطبي رحمه الله (٣/ ٥٠١): «وانتصب (ذَاتَ): على إضمار فعلٍ من باب الاشتغالِ، يفسِّرُه قوله: (انْوِ مُبْتَدأ)». وانظر: شرح الشاطبي (١/ ٤٩٦-٥٠٢)، وإعراب الألفية (ص٢٤٩).

(٢) في ح: «لها».
قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٨٣): «الضميرُ في (لَهُ): عائدٌ على المُبتدأ».

(٣) في ز،ح،ع،ونسخة على حاشية ب: «فيه».
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص٢١٧)، والمرادي (١/ ٣٧٨)، والبرهان ابن القيم (١/ ٤٢٨)، وابن عقيل (٢/ ٢٨٣)، والشاطبي (٣/ ٥١٨)، والمكودي (١/ ٣٨٥)، والسيوطي (ص٢٩٠)، والأشموني (١/ ٢٦٠).
قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٨٦): «والضميرُ في (فِيهَا) عائد على الحالِ».

(٤) في أ،ج: «خُطِل» بضم الخاء المعجمة، وكسر الطاء المهملة، وفي و،ن: «حُضِل» بالضاد.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٥٠): «(حُظِل): بالظاءِ المشالة، والبناءِ للمفعول؛ بمعنى: مُنع».
وانظر: الصحاح (٤/ ١٦٧٠)، وشرح الكافية الشَّافية (١/ ٢٩٧).

التَّمْيِيزُ(١)

٣٥٦ ـ ٱسْمٌ بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ(٢) نَكِرَهْ
يُنْصَبُ تَمْيِيزاً(٣) بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

٣٥٧ ـ كَـ«شِبْرٍ(٤) أَرْضاً، وَقَفِيزٍ(٥) بُرَّا
وَمَنَوَيْنِ(٦) عَسَلاً وَتَمْرَا»

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في د: «مبينٍ» بالجرِّ، وفي ب: بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م، وكتب في حاشية ط: «بالرفعِ والخفض، فبالرفعِ: على أنّه صفةٌ؛ فيكون فصلاً ثانياً، وبالخفض: على أنّه صفة لـ(مِنْ)».

قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٢٥١): «(مُبِينٌ): نعتٌ لِـ(اسْمٌ)... وفي (التَّوضيح) ما يُعطي أنَّ (مُبِين): نعت لـ(مِنْ)، لا لـ(اسْمٌ)». وانظر: شرح ابن هشام (٢/ ٢٩٥)، وقال المكودي رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٣٨٨): «(مُبِينٌ): نعتٌ لِـ(اسْمٌ)»، وبمثله قال الشربيني (٢/ ٩٤٢).

(٣) في نسخة على حاشية ب: «تمييزٌ» بالرَّفع.

قال المكودي رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٣٨٨): «(تَمْيِيزاً): منصوبٌ على الحالِ».

(٤) في نسخة على حاشية ب: «كشبرٌ» بالرَّفع.

و«الشِّبْر»: هو بين طرف الخِنصر إلى طَرف الإِبْهَام، وهو مقدار للمساحة. جمهرة اللغة (٣/ ١٢٧٩)، وشرح الشاطبي (٣/ ٥٣٥).

(٥) في ح: «قفيزاً» بالنَّصب، وفي نسخة على حاشية ب: «قفيزٌ» بالرَّفع.

قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٢٥١): «(وَقَفِيزٍ): معطوفٌ على (شِبْرٍ)».

و«القَفِيز»: مكيال، وهو ثمانية مَكَاكِيك، والمَكُّوك: صاعٌ ونصف، وقيل: غير ذلك. انظر: تهذيب اللغة (٩/ ٣٢٧)، وشرح الشاطبي (٣/ ٥٣٦)، والقاموس المحيط (ص٥٢١)، وحاشية الخضري (١/ ٤٥١). والقفيز يساوي: ١٦ كيلو و٣٢٠ جراماً من البر تقريباً.

(٦) في نسخة على حاشية ب: «ومنوان» بالرَّفع.

قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٢٥١): «(وَمَنَوَيْنِ): معطوفٌ على ما قبلَه». =

٣٥٨ ـ وَبَــعْــدَ ذِي وَنَــحْــوِهَــا[(١)] ٱجْــرُرْهُ[(٢)] إِذَا
أَضَــفْــتَــهَــا كَــ«مُــدٌّ[(٣)] حِــنْــطَــةٍ غِــذَا»

٣٥٩ ـ وَالــنَّــصْــبُ بَــعْــدَ مَــا أُضِــيــفَ وَجَــبَــا
إِنْ كَــانَ مِــثْــلَ[(٤)] «مِــلْءُ[(٥)] الأَرْضِ[(٦)] ذَهَــبَــا»[(٧)]

٣٦٠ ـ وَالْــفَــاعِــلَ الْــمَــعْــنَــى ٱنْــصِــبَــنْ بِــ«أَفْــعَــلَا»
مُــفَــضِّــلاً كَــ«أَنْــتَ أَعْــلَــى مَــنْــزِلَا»

= و«المَنَوَيْن»: مثنَّى: المَنَا والمَن، وهو: رَطلان. مختار الصحاح (ص٢٩٩)، وشرح الشاطبي (٣/ ٥٣٦). والمن يساوي: ٤٥٠ جراما تقريباً.

(١) في أ،ز،ح،ونسخة على حاشية ي: «وشِبْهِها»، وفي حاشية ط: «وشبهها» وصحح عليه. وهو الموافق لشرح المرادي (٢/ ٧٢٩)، والبرهان ابن القيم (١/ ٤٣٢)، وابن عقيل (٢/ ٢٨٨)، والمكودي (١/ ٣٨٩).
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٢٥٢)، وأبي حيان (ص٢٢٢)، والشاطبي (٣/ ٥٣٦)، والسيوطي (ص٢٩٤).

(٢) في ع: «اجرر» من غير هاء، وفي حاشية ط: «انصبه» وصحح عليها.

(٣) في و،ز،ط،ي،ك،م: «كمدٍّ» بالجرِّ، وفي أ،ب،ج: بالرَّفع والجرِّ، قال الشاطبي رحمه الله (٣/ ٥٣٧): «(غِذَا): بدلٌ أو حال»، وقال الحطاب رحمه الله (٣٣/ ب) - تعليقاً على قولِ الشاطبي -: «وعليهما فـ(مُدِّ): مجرورٌ بالكاف»، والمثبت من د،هـ،ل،ن.
قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٨٩): «(كَمُدٌّ حِنْطَةٍ): مبتدأٌ ومضافٌ إليه، و(غِذَا) خبرُه، وهي على حذفِ القول، تقديرُه: كقولِكَ مُدُّ حنطَةٍ غِذاً». وانظر: حاشية الصبان (٢/ ٢٩٢).

(٤) في ح،ونسخة على حاشية ب: «مثال ذاك» بدل: «إِنْ كَانَ مِثْلَ».

(٥) في ب،ز: «ملءِ» بالجر، وفي ج،د،هـ،و: بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من ط،ي،ك،ل،م،ن.
قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٩٠): «(مِلْءُ): مبتدأٌ»، وقال الحطاب رحمه الله (٣٤/ أ): «ويحتملُ أن يكون (مِلْءُ الأَرْضِ): مرفوعاً على الحكايةِ».

(٦) في أ،ج،ك: «الأرض» بالقطع، وبه ينكسر الوزن.

(٧) قال الشاطبي رحمه الله (٣/ ٥٣٩): «وأتى هو بمثالٍ قرآنيٍّ، وهو قول اللَّه تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾». وانظر: شرح ابن الناظم (ص٢٥١).

٣٦١ ـ وَبَــعْــدَ كُــلِّ مَــا ٱقْــتَــضَــى تَــعَــجُّــبَــا
مَــيِّــزْ كَــ«أَكْــرِمْ بِــأَبِــي بَــكْــرٍ أَبَــا!»

٣٦٢ ـ وَٱجْـرُرْ بِــ«مِـنْ» إِنْ شِـئْـتَ غَـيْـرَ ذِي الْـعَـدَدْ
وَالْفَاعِلِ[1] الْمَعْنَى كَـ«طِبْ نَفْساً تُفَدْ[2]»

٣٦٣ ـ وَعَــامِــلَ الــتَّــمْــيِــيــزِ قَــدِّمْ مُــطْــلَــقَــا
وَالْـفِـعْـلُ ذُو الـتَّـصْـرِيـفِ نَـزْراً سُـبِـقَـا[3]



(١) في ب: «الفاعلَ» بالنَّصب، وفي أ، م: بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من ج، د، هـ، و، ط، ي، ك، ل.
قال الشاطبي رحمه الله (٣/ ٥٥٠): «(وَالفَاعِلِ المَعْنَى): معطوفٌ على (ذِي)».

(٢) في ي: «تفد» بالتاء والياء.
قال الحطاب رحمه الله (٣٤/أ): «فعلٌ مضارع مبنيّ للمفعول، من: أفاد يُفيدُ، مجزومٌ في جواب (اجْرُرْ)، والمعنى: تُعطى الفائِدَةَ».

(٣) في ز، م، ونسخة على حاشية ب: «سَبَقا» بفتح السين والباء، وفي ج: بفتح السين وضمها، وفتح الباء وكسرها، والمثبت من أ، ب، د، هـ، و، ط، ي، ك، ل، ن، س، ع.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٥٣): «(سُبِقَا): بالبناءِ للمفعول».
وفي حاشية ز: «بلغ مقابلة».

حُرُوفُ الْجَرِّ[(١)]

٣٦٤ ـ هَـاكَ حُـرُوفَ الْـجَـرِّ وَهْـيَ: «مِـنْ، إِلَـى
حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى

٣٦٥ ـ مُـذْ، مُـنْـذُ، رُبَّ، الـلَّامُ، كَـيْ، وَاوٌ، وَتَـا
وَالْـكَـافُ[(٢)]، وَالْـبَـا، وَلَـعَـلَّ، وَمَـتَـى»

٣٦٦ ـ بِـالـظَّـاهِـرِ اخْـصُـصْ «مُـنْـذُ، مُـذْ، وَحَـتَّـى
وَالْـكَـافَ، وَالْـوَاوَ[(٣)]، وَرُبَّ، وَالـتَّـا»

٣٦٧ ـ وَاخْـصُـصْ بِـ«مُـذْ، وَمُـنْـذُ» وَقْـتاً، وَبِـ«رُبْ»
مُـنَـكَّـراً، وَالـتَّـاءُ[(٤)] لِـ«الـلَّـهِ، وَرَبْ»

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في ك: «والكاف» بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ل، م، ن، س.
قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٩٥): «(وَهِيَ): مبتدأٌ، وخبرُه: (مِنْ، إِلَى...) إلى آخر البيتين، وكلُّ ما بعد (مِن): معطوفٌ عليه على إسقاطِ العاطف».

(٣) في هـ: «والواو» بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ، ب، ج، د، و، ط، ي، ك، ل، م، ن.
قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٩٦): «(مُنْذُ): مفعولٌ بـ(اخْصُصْ)، وما بعدَه معطوفٌ عليه».

(٤) في م، ن: «والتاءِ» بالجرِّ، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، س.
قال المكودي رحمه الله (١/ ٣٩٧): «(التَّاءُ): مبتدأٌ».

٣٦٨ ـ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ «رُبَّهُ فَتَى»
نَزْرٌ، كَذَا «كَهَا»[(١)]، وَنَحْوُهُ[(٢)] أَتَى

٣٦٩ ـ بَعِّضْ، وَبَيِّنْ، وَٱبْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَهْ
بِـ«مِنْ»، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَهْ

٣٧٠ ـ وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ
نَكِرَةً كَـ«مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ»[(٣)]

٣٧١ ـ لِلِانْتِهَا «حَتَّى، وَلَامٌ، وَإِلَى»
وَ«مِنْ، وَبَاءٌ» يُفْهِمَانِ بَدَلَا[(٤)]

٣٧٢ ـ وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ، وَشِبْهِهِ، وَفِي
تَعْدِيَةٍ أَيْضاً، وَتَعْلِيلٍ[(٥)] قُفِي

---

(١) في أ، ي: «كذاك ها».
قال المرادي ﵀ (١/ ٣٩٢): «(كَذَا كَهَا): أشارَ به إلى أنَّ الكاف قد تَجُرُّ ضَمِيرَ الغائب قليلاً».

(٢) في م: «ونحوِه» بالجرِّ، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، ن، س.
قال المكودي ﵀ (٢/ ٧٤٤): «(وَنَحْوُهُ أَتَى): مبتدأٌ، وخبرٌ».

(٣) في ك كانت: «مقر» بقاف، ثم مُحِيت نقطة واحدة، وكذلك في شرح الشاطبي (٣/ ٦٠٤): «مقر» بالقاف، وفي نكت الألفية للسُّيوطي (١٦/ب) نقلاً عن البعليِّ - تلميذ النَّاظم - أنَّه قال: «قرأتُ عليهِ يوماً قولَه في باب حروف الجرِّ: (... من مَقَرٍّ)، فردَّها عليَّ (من مفَرّ) بالفاء، فقلتُ: يا سيِّدي ما للباغي مَفَرٌّ ولا مَقَرٌّ، فقال لي: صدقتَ، ولكن أنا ما قلتُ إلَّا: (مفَرّ)».

(٤) في ل، ونسخة على حاشية س: «البدلا» بالألف واللام، وكذا في حاشية ط، وصحّح عليها، وفي ع: «أبدا».

(٥) في أ، و: «وتعليلٌ» بالرَّفع، وفي هـ، ك: بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من ب، ج، د، ز، ط، ي، ل، م، ن، س.
قال المكودي ﵀ (١/ ٤٠٣): «(وَتَعْلِيلٍ): معطوفٌ على (تَعْدِيَةٍ)».

٣٧٣ ـ وَزِيدَ، وَالظَّرْفِيَّةَ[(١)] ٱسْتَبِنْ بِـ«بَا
وَفِي»، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

٣٧٤ ـ بِالْبَا ٱسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ
وَمِثْلَ «مَعْ، وَمِنْ، وَعَنْ[(٢)]» بِهَا ٱنْطِقِ

٣٧٥ ـ «عَلَى» لِلِٱسْتِعْلَا، وَمَعْنَى «فِي، وَعَنْ»
بِـ«عَنْ» تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

٣٧٦ ـ وَقَدْ تَجِي[(٣)] مَوْضِعَ «بَعْدٍ، وَعَلَى»
كَمَا «عَلَى» مَوْضِعَ «عَنْ» قَدْ جُعِلَا

٣٧٧ ـ شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا[(٤)] التَّعْلِيلُ قَدْ
يُعْنَى، وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ[(٥)] وَرَدْ

---

(١) في ن: «والظرفيةِ» بالجرِّ، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،س.
قال المكودي رحمه الله (١/ ٤٠٤): «(وَالظَّرْفِيَّةَ): مفعولٌ مقدَّم بـ(اسْتَبِن)».

(٢) في ع: «وعن ومن» بتقديم وتأخير.

(٣) في ل: «يجي» بالياء، وفي هـ: «يجيْء» بالياء، وهمزة ساكنة آخره، وفي ز،ي،ك: «تجيْء» بالتاء، وهمزة ساكنة آخره، ولم تنقط في ح،س،ع.
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٤٠٤)، والبرهان ابن القيم (١/ ٤٥٣)، والشاطبي (٣/ ٦٥١)، والمكودي (١/ ٤٠٦).

(٤) في أ،د،ز،ح،ط،ل،ن: «وبه»، وفي حاشية ط: «وبها» وصحّح عليه، وفي نسخة على حاشية ز: «بها».
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٤٠٥)، والبرهان ابن القيم (١/ ٤٥٥)، وابن عقيل (٣/ ٢٥)، والشاطبي (٣/ ٦٦١)، والمكودي (١/ ٤٠٨).
قال ابن عقيل رحمه الله (٣/ ٢٥): «تأتي الكافُ للتَّشبيه كثيراً... وقد تأتي للتعليلِ».

(٥) في ع: «كتوكيد» بالكاف.

٣٧٨ ـ وَٱسْتُعْمِلَ ٱسْماً، وَكَذَا «عَنْ، وَعَلَى»
مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا[(١)] «مِنْ» دَخَلَا

٣٧٩ ـ وَ«مُذْ، وَمُنْذُ» ٱسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا
أَوْ أُولِيَا[(٢)] الْفِعْلَ كَـ«جِئْتُ مُذْ دَعَا»

٣٨٠ ـ وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَـ«مِنْ»
هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى «فِي» ٱسْتَبِنْ

٣٨١ ـ وَبَعْدَ «مِنْ، وَعَنْ، وَبَاءٍ» زِيدَ «مَا»
فَلَمْ يَعُقْ[(٣)] عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا[(٤)]

٣٨٢ ـ وَزِيدَ بَعْدَ «رُبَّ، وَالْكَافِ» فَكَفّْ
وَقَدْ تَلِيهِمَا[(٥)] وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ

---

(١) في ط: «عليهما» بضم الهاء وكسرها.

(٢) في ع: «وليا».
قال الشاطبي رحمه الله (٣/ ٦٨٣): «أي: جُعِلَ الفعلُ والياً لهما»، وقال الأزهري رحمه الله (٢٥٨): «(أُولِيَا): بالبناءِ للمفعول».

(٣) في أ،ب،د: «تَعُق» بفتح التاء، وضم العين، قال الأزهري رحمه الله (ص٢٥٩): «(فَلَمْ تَعُقْ): جازمٌ، ومجزومٌ، وفاعلُ (تَعُق): ضميرٌ يعود إلى (مَا) الزائدةِ»، وفي ز: بفتح الياء، وضم العين وكسرها معاً، وفي ج،ط،ي: بتاء وياء مفتوحتين معاً، وفي س: بضم الحرف الأول من غير نقط، وكسر العين، وفي م: بفتح الحرف الأول من غير نقط، وفي ع: «يعق» مهملة، وفي ح: من غير نقط ولا ضبط، والمثبت من هـ،و،ك،ل،ن. وهو موافق لشرح أبي حيان (ص٢٥٧)، والمرادي (١/ ٤١١)، والبرهان ابن القيم (١/ ٤٦٤)، وابن عقيل (٣/ ٣١)، والشاطبي (٣/ ٧٠١)، والمكودي (١/ ٤١٢)، والسيوطي (ص٣٠٧).
قال الشاطبي رحمه الله (٣/ ٧٠١): «(فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ) أي: لم يُحبس عنه؛ ولم يُصرَف عنه».
وانظر: مختار الصحاح (ص٢٢١)، وشرح ابن الناظم (ص٢٦٨).

(٤) في حاشية ي: «بلغ مقابلة».

(٥) في ج،هـ،ز،م: «يليهما» بالياء. وهو موافق لشرح المرادي (١/ ٤١٢)، والبرهان ابن القيم =

٣٨٣ ـ وَحُـــذِفَـــتْ «رُبَّ» فَـــجَـــرَّتْ بَـــعْـــدَ «بَـــلْ
وَالْـــفَـــا»، وَبَـــعْـــدَ الْـــوَاوِ شَـــاعَ ذَا الْـــعَـــمَـــلْ

٣٨٤ ـ وَقَـــدْ يُـــجَـــرُّ بِـــسِـــوَى[1] «رُبَّ» لَـــدَى[2]
حَـــذْفٍ، وَبَـــعْـــضُـــهُ يُـــرَى مُـــطَّـــرِدَا



= (١/ ٤٦٤)، والسيوطي (ص٣٠٨)، قال الخضري ﷺ (١/ ٤٧٧): «(يَلِيهِمَا): فاعلُه ضمير يعودُ على (مَا)؛ كنائب فاعل (زِيدَ)، وذكَّره باعتبار لفظِها»، ولم تنقط في و،ح،ك،ل،س،ع، وفي ط: بالياء، وبضم الهاء وكسرها.
والمثبت موافق لشرح ابن عقيل (٣/ ٣٢)، والأزهري (ص٢٥٩)، والمكناسي (٢/ ١٣٣)، والأشموني (٢/ ٢٩٩).
قال ابن الناظم ﷺ (ص٢٦٨): «تدخلُ (مَا) الزائدة على (مِنْ وَعَنْ وَالبَاء): فلا تكفهنَّ عن العملِ... وتدخل أيضاً على (رُبَّ وَالكَاف): فتكفّهما عنِ العمل غالباً».

(١) في ك: «بسُوى» بضم السين، وفي س: «بسَوى» بفتح السين، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ل،ن.
قال البرهان ابن القيم ﷺ (١/ ٣٩٤): «في (سِوى) ثلاثُ لغاتٍ، أشهرُها: كسر السِّين مع القصرِ».

(٢) في ح: «لذى»، وهو تصحيف.

الإِضَافَةُ[١]

٣٨٥ ـ نُونـاً تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا[٢]
مِمَّا تُضِيفُ[٣] ٱحْذِفْ كَـ«طُورِ سِينَا[٤]»

٣٨٦ ـ وَالثَّانِيَ ٱجْرُرْ، وَٱنْوِ «مِنْ» أَوْ «فِي» إِذَا
لَمْ يَصْلُحِ ٱلَّا[٥] ذَاكَ، وَاللَّامَ[٦] خُذَا

٣٨٧ ـ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، وَٱخْصُصْ أَوَّلَا
أَوْ أَعْطِهِ[٧] التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في ب: «والتَّنْوِينَا»، وفي نسخة على حاشيتها: «أو تنوينا».

(٣) في ك: «تضيف» بالرَّفع والنَّصب معاً، والنَّصبُ وهَم، وفي ز: «مِن المضاف» بدل: «مِمَّا تُضِيفُ».

(٤) في ط: «سينا» بفتح السين وكسرها، والمثبت من ج،و،ز،ي،ك،ل،م.
قال الجوهري رحمه الله في الصحاح (٥/ ٢١٤١-٢١٤٢): «(طور سيناء): جبلٌ بالشام، وهو (طور) أضيفَ إلى (سيناء)، وهو شجرٌ... و(سيناء): بالفَتح والكسرِ».

(٥) في ك: «يصلحْ إلا» بسكون الحاء وكسر الهمزة، وبه ينكسر الوزن.

(٦) في م: «واللام» بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،ن،س.
قال المكودي رحمه الله (١/ ٤١٨): «(وَاللَّامَ): مفعولٌ بـ(خُذَا)».

(٧) في ن: «أوَ اعطه» بفتح الواو والوصل، وفي م: «أوِ اعطه» بكسر الواو والوصل، والوزن يستقيم بالقطع، وهو الأصل.

٣٨٨ ـ وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ[(١)] «يَفْعَلُ[(٢)]»
وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ[(٣)] لَا يُعْزَلُ[(٤)]

٣٨٩ ـ كَـ«رُبَّ رَاجِينَا، عَظِيمِ الْأَمَلِ
مُرَوَّعِ[(٥)] الْقَلْبِ، قَلِيلِ[(٦)] الْحِيَلِ»

---

(١) قال المكودي رحمه الله (١/ ٤١٩): «(المُضَافَ): مفعولٌ بـ(يُشَابِه)، و(يَفْعَلُ): فاعلٌ به، ويجوزُ العكس، وهو أظهرُ».

(٢) في هـ: «يفعل» بفتح الياء وضمها، والمثبت من أ،ج،و،ز،ط،ي،ك،ل،م.
قال أبو حيان رحمه الله (ص٢٦٩): «ولا يريد بقوله: (يَفْعَلْ) خصوصيَّة الوزنِ، ولا خصوصيَّة كونِه مبنيّاً للفاعل، أو للمفعولِ، بل يريدُ أنَّه متى شابه المضاف، وهو صفة الفعل المضارع؛ فهو نكرةٌ سواء أَبْنِيَ المضارعُ للفاعلِ: وذلك في اسم الفاعل، وفي الصِّفةِ المشَبَّهةِ، أم للمفعولِ: كاسم المفعولِ».

(٣) في د: «تعريفه» بدل: «تَنْكِيرِهِ».
قال الأُبِيّ رحمه الله في الكواكب الدرية (ص١٢٠): «فهو: أي المضافُ، (عَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ): أي: لا يَخرجُ عن حيِّز التنكيرِ إلى حيِّز التعريفِ».

(٤) في و،ل،س،ونسخة على حاشية ك: «يعدل» بالدال المهملة، وهو موافق لشرح البرهان ابن القيم (١/ ٤٧٧)، والشاطبي (٤/ ١٦)، والأزهري (ص٢٦١)، وكتب فوق الكلمة في هـ: «نسخة»، وفي مقابِلِها كلامٌ لم يتبيَّن بسبب التَّرميم، وفي شرح ابن عقيل (٣/ ٤٤)، والأشموني (٢/ ٣٠٥): «لَا يُعْذَلُ» بالذال المعجمة.
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٤٢٠)، والمكودي (١/ ٤١٩)، والسيوطي (ص٣١٣)، وابن طولون (١/ ٤٥٦).
قال الشاطبي رحمه الله (٤/ ٢٨): «(لَا يُعْدَلُ... ووقعَ في بعضِ النسخ: (لَا يُعْزَلُ)؛ والمعنى واحدٌ».

(٥) في ب: «مروَّعُ» بالرَّفع، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٦٢): «(مُرَوَّعِ): معطوفٌ على (عَظِيمِ)؛ بإسقاطِ العاطِف، أو: نعتٌ ثانٍ لـ(رَاجِينَا)».

(٦) في ب: «قليلُ» بالرَّفع، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٦٢): «(قَلِيلِ): معطوفٌ على (مُرَوَّعِ)؛ بإسقاطِ العاطفِ، أو: نعتٌ ثالثٌ لـ(رَاجِينَا)».

٣٩٠ ـ وَذِي الْإِضَـافَـةُ[(١)] ٱسْـمُـهَـا لَـفْـظِـيَّـهْ
وَتِـلْـكَ مَـحْـضَـةٌ وَمَـعْـنَـوِيَّـهْ

٣٩١ ـ وَوَصْـلُ «أَلْ» بِـذَا[(٢)] الْـمُـضَـافِ مُـغْـتَـفَـرْ
إِنْ وُصِـلَـتْ بِـالـثَّـانِ[(٣)] كَـ«الْـجَـعْـدِ الـشَّـعَـرْ»

٣٩٢ ـ أَوْ بِـالَّـذِي لَـهُ أُضِـيـفَ الـثَّـانِـي
كَـ«زَيْـدٌ[(٤)] الـضَّـارِبُ[(٥)] رَأْسِ[(٦)] الْـجَـانِـي»

---

(١) في ب، هـ، ز، ي: «الإضافةِ» بالجرِّ، وفي أ، ك: بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من ج، و، ح، ط، ل، م، ن، س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٦٢): «(الإِضَافَةُ): بالرفعِ نعتٌ لِـ(ذِي)، أو: عطفُ بيان».

(٢) في أ، ط، ل: «بذِي» بكسر الذال.

(٣) في م: «الثاني» بالياء، وبه ينكسر الوزن.

(٤) في و، ل: «كزيدٍ» بالجرِّ، وفي ب، ط: بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من أ، ج، هـ، ز، ي، ك، م، ن، س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٦٣): «الكاف: جارّةٌ لقولٍ محذوف، و(زَيْدٌ): بالرفع مبتدأٌ».

(٥) في و: «الضاربِ»، بالجرِّ، وفي ز، ط: بالجرِّ والرَّفع معاً، والمثبت من أ، ج، هـ، ح، ي، ك، م، ن، س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٦٣): «(الضَّارِبُ): خبرٌ».

(٦) في ب، ك: «رأس» بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من أ، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ل، م، ن، س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٦٣): «(رَأْسِ): مضافٌ إليهِ».

٣٩٣ ـ وَكَـوْنُـهَـا فِـي الْـوَصْـفِ كَـافٍ إِنْ[١] وَقَـعْ
مُـثَـنّـىً أَوْ جَـمْـعـاً سَـبِـيـلَـهُ اتَّـبَـعْ[٢]

٣٩٤ ـ وَرُبَّـمَـا أَكْـسَـبَ ثَـانٍ أَوَّلَا
تَـأْنِـيـثـاً اَنْ كَـانَ لِـحَـذْفٍ[٣] مُـوهَـلَا[٤]

٣٩٥ ـ وَلَا يُـضَـافُ اسْـمٌ لِـمَـا بِـهِ اتَّـحَـدْ
مَـعْـنـىً، وَأَوِّلْ مُـوهِـمـاً إِذَا وَرَدْ

---

(١) في ج،هـ،ز،ل،م،ن: «أن» بفتح الهمزة، قال ابن الناظم رحمه الله (ص٢٧٦): «(أَنْ وَقَعْ): مبتدأٌ ثانٍ»، وهو يقتضي أن تكون (أَنْ) بالفتح، وفي د،و،ي: بفتح الهمزة وكسرها، والمثبت من ب،ح،ط،ك،ونسخة على حاشية هـ.
قال ابن هشام رحمه الله في الحاشية الأخرى (١/ ٦٧٧): «(كَوْنُهَا): مبتدأٌ، و(فِي الوَصْفِ): متعلِّق به، و(إِنْ) بالكسر؛ شرطٌ حُذف جوابُه لدلالةِ الجملة السابقة؛ مثل: أنت ظالمٌ إن فعلتَ، ولا يكون: (أَنْ): بالفتح؛ مبتدأٌ، و(كَافٍ): خبرٌ، والجملة خبرُ: (كَوْنُهَا)، خلافاً لابنه؛ لعدم رابطٍ بين الجملةِ والمخبَر عنه، ولا (أَنْ) بالفتح؛ وهي فاعل بـ(كَافٍ)؛ لأنَّ الضمير في (وَقَع) إنَّما يعودُ على الوصف؛ لأنَّه هو الذي يكون مثنّىً وجمعاً، فليس المشتقُّ متحمِّلا هو ولا مرفوعُه لضميرٍ راجعٍ إلى المبتدأ»، وقال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٠١/ب): «(إِنْ وَقَعْ): بكسرِ الهمزةِ؛ وهي شرطيَّة». وانظر: حاشية الخضري (٢/ ٤٩٩).

(٢) في ز: «التَّبَع» بالألف واللام، وهو تصحيف، وفي ل: «اتبع» بفتح الباء وكسرها، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ط،ي،ك،ن،س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٠٢/أ): «والضَّميرُ الفاعلُ في (اتَّبَع) عائدٌ إلى قولِه: (جَمْعاً)».

(٣) في ز،ي،ل،م،س: «بحذف» بالباء.
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٧٩٣)، والبرهان ابن القيم (١/ ٤٨٢)، وابن عقيل (٣/ ٤٩)، والشاطبي (٤/ ٤٥)، والمكودي (١/ ٤٢٢)، والأشموني (٢/ ١٣٦).

(٤) قال ابن هشام رحمه الله في الحاشية الأخرى (١/ ٦٨١): «(مُوهَلا): اسمٌ للمفعولِ، مِن: آهَلْته لكذا؛ إذا جعلته أَهْلاً له»، وقال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٠٢/أ): «(مُوهَلا): اسمُ مفعولٍ، مِن: أَهَّلْته للشيءِ؛ إذا جعلته أهلاً له، فالمعنى: إِنْ كان الأَوَّلُ أهلاً لأن يُحذَف فيُستغنَى عنهُ».

٣٩٦ ـ وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا
وَبَعْضُ ذَا(١) قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا

٣٩٧ ـ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً ٱمْتَنَعْ
إِيلَاؤُهُ ٱسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

٣٩٨ ـ كَـ«وَحْدَ، لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، سَعْدَيْ»(٢)
وَشَذَّ إِيلَاءُ «يَدَيْ» لِـ«لَبَّيْ»

٣٩٩ ـ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ
«حَيْثُ، وَإِذْ»، وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

٤٠٠ ـ إِفْرَادُ «إِذْ»(٣)، وَمَا كَـ«إِذْ» مَعْنىً كَـ«إِذْ»
أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ(٤) «حِينَ جَا نُبِذْ(٥)»

٤٠١ ـ وَٱبْنِ أَوَ(٦) ٱعْرِبْ مَا كَـ«إِذْ» قَدْ أُجْرِيَا
وَٱخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

---

(١) في و، ز، ونسخة على حاشية س: «ذي».

(٢) قال ابن الناظم رحمه الله (ص٢٧٨): «أي: ممَّا لازمَ الإضافةَ إلى المضمرِ: (وَحْدَكَ)، و(لَبَّيْكَ)؛ بمعنى: إقامةً على إجابتِك بعد إقامةٍ، و(دَوَالَيْكَ)؛ بمعنى: إدالةً لك بعد إدالةٍ، و(سَعْدَيْكَ)؛ بمعنى: إسعاداً لك بعد إسعادٍ».

(٣) في شرح المكودي (١/ ٤٢٧): «إفرادهُ» بدل: «إفراد إذ»، وقال (١/ ٤٢٨): «والضميرُ في (يُنَوَّنْ) عائدٌ على (إِذْ)، وكذلكَ الهاءُ في: (إِفْرَادُهُ)». وانظر: حاشية ابن حمدون (١/ ٣٣٤).

(٤) في أ، هـ، و، ط، ي، ك، ل، ن: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من ب، ج.

(٥) «نُبِذَ فلانٌ»: أي: طُرِد وأُبعِد، ونَبَذْتَ الخاتمَ؛ أي: ألقيتَهُ وطرحتَهُ. مقاييس اللغة (٣/ ٤٥٥)، ومشارق الأنوار (٢/ ١)، وشرح الشاطبي (٤/ ٧٤).

(٦) في هـ، ز، ل، م: «أوِ» بكسر الواو، والمثبت من أ، ب، ج، و، ط، ي، ن.
قال الخضري رحمه الله (٢/ ٥٠٧): «(أَوَ اعْرِبْ): بنقلِ فتحةِ الهمزةِ إلى الواوِ؛ للوزنِ».

٤٠٢ ـ وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا
أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى[(١)] فَلَنْ يُفَنَّدَا[(٢)]

٤٠٣ ـ وَأَلْزَمُوا «إِذَا» إِضَافَةً إِلَى
جُمَلِ الْأَفْعَالِ كَـ«هُنْ إِذَا ٱعْتَلَى»[(٣)]

٤٠٤ ـ لِمُفْهِمِ ٱثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا
تَفَرُّقٍ: أُضِيفَ «كِلْتَا، وَكِلَا»

٤٠٥ ـ وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ
«أَيًّا»، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

٤٠٦ ـ أَوْ تَنْوِ الْأَجْزَا، وَٱخْصُصَنْ[(٤)] بِالْمَعْرِفَهْ
مَوْصُولَةً «أَيًّا»، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

---

(١) في ب: «بِنَا» بكسر الباء.

(٢) في ك: «يفندا» بفتح النون وكسرها، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ل، م، ن، س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٦٧): «(يُفَنَّدَا): بالبناءِ للمفعول... والتفنيد: اللومُ وتضعيفُ الرأيِ، ويقال: أَفْنَد في الكلام؛ إذا أَخطأَ، وأفندتُه؛ إذا خطَّأتهُ». وانظر: جمهرة اللغة (٢/ ٦٧٣)، وشرح ابن الناظم (ص٢٨١)، والشاطبي (٤/ ٨٢).

(٣) قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٠٤/ب): «ومعنَى المثال: أنَّه إذا تعاظمَ غيرُك وتكبَّر فتواضعْ أنتَ، وهو معنى المثالِ السَّائر: «إذا عزَّ أخوك فهُنْ»، وانظر: تصحيح الفصيح وشرحه (ص٤٤٠).

(٤) في ط: «فاخصصن» بالفاء.

٤٠٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ[(١)] شَرْطاً أَوِ ٱسْتِفْهَامَا
فَمُطْلَقاً كَمِّلْ[(٢)] بِهَا الْكَلَامَا

٤٠٨ ـ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً «لَدُنْ» فَجَرّْ
وَنَصْبُ «غُدْوَةٍ» بِهِ[(٣)] عَنْهُمْ نَدَرْ

٤٠٩ ـ وَ«مَعَ»: «مَعْ» فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ
فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

٤١٠ ـ وَٱضْمُمْ بِنَاءً «غَيْراً» ٱنْ[(٤)] عَدِمْتَ مَا
لَهُ أُضِيفَ[(٥)] نَاوِياً مَا عُدِمَا

---

(١) في ل،ع: «يكن» بالياء، وفي ب: بالتاء والياء، وفي د،م: لم ينقط الحرف الأول.
قال المرادي رحمه الله (١/ ٤٤٠): «يعنِي: أنّ (أَيّاً) إذا وقعتْ شرطاً أو استفهاماً جازَ إضافتها إلى النكرةِ، وإلى المعرفةِ».

(٢) في أ،ط،ع،ونسخة على حاشية ب: «تَمِّم».
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص٢٩١)، والمرادي (١/ ٤٤٠)، والبرهان ابن القيم (١/ ٤٩٧)، وابن عقيل (٣/ ٦٤)، والشاطبي (٤/ ١٠٧)، والمكودي (١/ ٤٣٧).

(٣) «بِهِ» مطموسة في ج، وفي أ،ز،ح،ط،ي: «بها»، وهو موافق لشرح البرهان ابن القيم (١/ ٤٩٩)، وابن عقيل (٣/ ٦٩)، والمكودي (١/ ٤٣٨)، والسيوطي (ص٣٢٢)، والأشموني (٢/ ١٥٨).
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٤٤٢)، والشاطبي (٤/ ١١٩٢٢)؛ وقال: «والضميرُ في (بِهِ) عائدٌ على: (لَدُنْ)».

(٤) في ب: «غيراً إِن» بالتنوين والقطع، وفي ج،ن: «غيرَ ان» بفتحة واحدة والوصل، وفي د: «غير ان» مهملة.
قال المكودي رحمه الله (١/ ٤٤٠): «(غَيْراً): مفعولٌ أوَّل بـ(اضْمُم)... و(إن عَدِمْتَ): شرطٌ».

(٥) في ب: «تُضِيفَ»، وفي نسخة على حاشية ك: «أَضِفْ».

٤١١ ـ «قَبْلُ[(١)]، كَغَيْرٍ[(٢)]؛ بَعْدُ، حَسْبُ[(٣)]، أَوَّلُ
وَدُونُ[(٤)]، وَالْجِهَاتُ أَيْضاً، وَعَلُ[(٥)]»

٤١٢ ـ وَأَعْرَبُوا نَصْباً[(٦)] إِذَا مَا نُكِّرَا
«قَبْلاً» وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

٤١٣ ـ وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا
عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ[(٧)] إِذَا مَا حُذِفَا

---

(١) في ب،ج،ي،ن: «قبلُ» بضمة واحدة، والمثبت من أ،هـ،و،ط،ك،ل،م،س.
قال الصبان رحمه الله (٢/ ٤٠٣): «يجوزُ في (قَبْلُ) و(غَيْرُ) و(حَسْبُ): الضمُّ بغير تنوينٍ، حكايةً لحال بنائِها على الضمِّ، ورفعُ (قَبلٌ) و(حَسْبٌ)، وجر (غَيْرٍ)؛ مع تنوينِ الثلاثةِ على مجرَّد إرادةِ اللفظِ، ويتعيَّن الضمُّ بلا تنوينٍ فيما عَدا الثلاثةِ؛ لأنَّ الوزنَ لا يستقيم إلَّا بذلكَ».

(٢) في ز،ل: «كغيرُ» بالضم، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ط،ي،ك،م،س، ويقال فيه مثل ما سبق في (قبلُ).

(٣) في م،ن: «حسبٌ» بالتنوين، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،س، ويقال فيه مثل ما سبق في (قبلُ).

(٤) في أ،ب،و،ط،ي،ن: «ودونَ» بالفتح، والمثبت من ج،هـ،ز،ك،ل،م.
قال الخضري رحمه الله (٢/ ٥١٨): «وأمَّا الباقي - أي: غير (قَبْل) و(غَيْر) و(حَسْب) - فيتعيَّن فيه تركُ التنوينِ للوزنِ، معَ إعرابِها أو بنائِها».

(٥) «عَلُ»: مثل (فَوْق)؛ معنىً واستعمالاً. المحكم (٢/ ٢٨٨)، وشرح البرهان ابن القيم (١/ ٥٠٣)، وتاج العروس (٣٩/ ٩٠).

(٦) في أ: «أيضاً»، وفي حاشيتها: «نصباً» وصحّح عليه.
قال السيوطي رحمه الله في النكت (٢٠٦/أ): «قوله: (نصباً) ناقصٌ، فإنَّه قد تُجَرُّ كما في شرح الكافية، وقد تُرفع أيضاً، فأحسن منه قوله في الكافية: (وأعربوا أيضاً)». وانظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٦٢)، وشرح الشاطبي (٤/ ١٤٢).

(٧) في ب،ي،ك: «الإِعراب» بقطع الهمزة، وبه ينكسر الوزن.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٠٦/ب): «(فِي الِاعرَابِ): هو على النَّقلِ؛ إذْ لا يستقيم الوزنُ إلَّا بذلكَ».

٤١٤ ـ وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا
قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

٤١٥ ـ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ
مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

٤١٦ ـ وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى(١) الْأَوَّلُ
كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧ ـ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى
مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ(٢) الْأَوَّلَا(٣)

٤١٨ ـ فَصْلَ(٤) مُضَافٍ شِبْهِ(٥) فِعْلٍ مَا نَصَبْ
مَفْعُولاً اَوْ ظَرْفاً: أَجِزْ، وَلَمْ(٦) يُعَبْ

---

(١) في ج، ز، ح، ط: «ويبقى» بالواو.
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٢٨٨)، والمرادي (١/ ٤٤٦)، والبرهان ابن القيم (١/ ٥٠٩)، وابن عقيل (٣/ ٧٨)، والشاطبي (٤/ ١٦٥)، والمكودي (١/ ٤٤٦)، والسيوطي (ص٣٣١).

(٢) في نسخة على حاشية أ: «أضيف».

(٣) في س: «أولا» من غير أل، وفي نسخة على حاشيتها: «الأول».

(٤) في ع: «فصلُ» بالرَّفع، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن، س.
قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٤/ ١٧٣): «(فَصْلَ): منصوبٌ بـ(أَجِزْ)».

(٥) في س: «شبهَ» بالنَّصب، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن، ع.
قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٠٧/ أ): «(شِبْهِ): مخفوضٌ؛ لأنَّه صفةٌ لـ(مُضَافٍ)».

(٦) في هـ: «ما لم» بدل: «وَلَمْ»، وكتب فوقها: «و».
قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٤/ ١٨٣): «يعني: أنَّ الفصلَ بينَ المُضافِ والمضافِ إليه بالقَسَمِ لم يَعِيبُوه».

٤١٩ ـ فَــصْـــلُ يَــمِــيــنٍ، وَٱضْــطِــرَاراً وُجِــدَا
بِــأَجْــنَــبِــيٍّ، أَوْ[١] بِــنَــعْــتٍ، أَوْ[٢] نِــدَا



(١) في أ،و،ط،ي،ل،م: «او» بالوصل، وبالقطع لا ينكسر الوزن، وهو الأصل.
(٢) في ط،م: «او» بالوصل، وبالقطع لا ينكسر الوزن، وهو الأصل.

الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ(١)

٤٢٠ ـ آخِرَ مَا أُضِيفَ(٢) لِلْيَا ٱكْسِرْ إِذَا
لَمْ يَكُ(٣) مُعْتَلّاً كَـ«رَامٍ، وَقَذَى(٤)»

٤٢١ ـ أَوْ يَكُ كَـ«ٱبْنَيْنِ، وَزَيْدِينَ»(٥) فَذِي
جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ(٦) فَتْحُهَا(٧) ٱحْتُذِي(٨)

---

(١) في ل،ع زيادة: «بابُ».

(٢) في أ،ز،ح،ط،ونسخة على حاشية ج: «يضاف».
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٢٩٤)، وأبي حيَّان (ص٢٩٦)، والمرادي (١/ ٤٥٢)، والبرهان ابن القيم (١/ ٥١٦)، وابن عقيل (٣/ ٨٨)، والشاطبي (٤/ ١٩٣)، والمكودي (١/ ٤٥٢)، والسيوطي (ص٣٣٥)، والأشموني (٢/ ٣٣٠).
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٧٥): «(يُضَافُ): وفي بعضِ النسخ: (أُضِيفَ)؛ بالبناءِ للمفعُول فيهِما».

(٣) في س: «يكن» بالنون، وبه ينكسر الوزن.

(٤) هو: ما يقعُ في العَينِ. العين (٥/ ٢٠٢)، وتصحيح الفصيح (ص٢٢٠)، وشرح الشاطبي (٧/ ٢٦٥).

(٥) في ل: «وزيدَينِ» بفتح الدال وكسر النون، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن.
قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ اللَّهُ (١٠٧/ب): «(زَيْدِينَ): جمعُ مذكَّرٍ سالم».

(٦) في ب،م: «بعدَ» بالفتح، وفي ك: بالفتح والضم، والمثبت من أ،د،و،ز،هـ،ط،ي،ل،ن،س.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٧٥): «(بَعْدُ): ظرفٌ مبنيٌّ على الضمِّ».

(٧) في ب،ل: «فتحِها» بالجرِّ، وفي أ،ج،ز،ي،ك: بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من د،هـ،و،ط،ن،س.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٧٥): «(فَتْحُهَا): مبتدأٌ ثالثٌ».

(٨) من قولك: احتذَيتُ مثالَ كذا، أي: اقتديتُ به واتَّبعتُهُ. معجم ديوان الأدب (٤/ ١٢٣)، ومختار الصحاح (ص٦٩)، وشرح الشاطبي (٤/ ١٩٧).

٤٢٢ ـ وَتُـدْغَـمُ الْـيَـا فِـيـهِ وَالْـوَاوُ، وَإِنْ
مَـا قَـبْـلَ وَاوٍ ضُـمَّ فَـاكْـسِـرْهُ يَـهُـنْ[(١)]

٤٢٣ ـ وَأَلِـفـاً سَـلِّـمْ، وَفِـي الْـمَـقْـصُـورِ عَـنْ
هُـذَيْـلٍ انْـقِـلَابُـهَـا يَـاءً حَـسَـنْ



(١) في ب،د،و،ط،ي،ك،ل،م،ن،س: «يهِن» بكسر الهاء، وفي أ،ج،هـ: بضم الهاء وكسرها.
قال ابن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ في حاشية د: «(يهن): إن ضُمَّتِ الهاءُ تغيَّرتِ القوافي، وإن كُسرت كان معناه: يضعُف، وهو فاسدٌ؛ لأنَّه واجبٌ لا ضعيفٌ»، وقال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٤٥٥): «(يَهُنْ): مضارعٌ مجزوم على جوابِ الأمرِ، وهاؤُه مضمومةٌ من (هَانَ، يَهُونُ): إذا سَهُل، ولا يصحّ كسرها؛ لأنَّهُ مضارعُ (وَهَنَ، يَهِنُ): إذا ضَعُف؛ لأنَّ المراد بهِ: إذا أُدغم يسهلُ ويَخفّ، لا يضعف». وانظر: إعراب الألفية (ص٢٧٦)، وحاشية الصبان (٢/ ٤٢٤)، والخضري (١/ ٥٣٠).

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ[١]

٤٢٤ ـ بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ[٢] فِي الْعَمَلْ
مُضَافاً ٱوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ «أَلْ»

٤٢٥ ـ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلّْ[٣]
مَحَلَّهُ، وَلِٱسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

٤٢٦ ـ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ
كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ[٤] بِرَفْعٍ[٥] عَمَلَهْ

(١) في هـ: «إعمال المصادر»، وفي ع: «بابُ إعمال المصدر».

(٢) في ل: «ألحِقَ» بالنَّصب، وبه ينكسر الوزن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٧٧): «(أَلْحِقْ) بفتح الهمزة؛ فعل أمرٍ من (أَلْحَقَ)».

(٣) في هـ،و،ز،ل،م: «يُحَل» بضم الياء وفتح الحاء، وفي ج: بفتح الياء وضمها، وفتح الحاء وضمها معاً، والمثبت من أ،ب،د،ط،ي،ك،ن،س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٠٨/ب): «(يَحُلّ): فعلٌ مضارعٌ في موضع خبر (كَانَ)، و(فِعْلٌ): اسمُها، والضَّميرُ في قولِه: (مَحَلَّه) عائدٌ إلى (المَصْدَر)، والتقديرُ: ألحِق المصدرَ بفعلِه إن كان فعلٌ مقترنٌ بـ(أَنْ) أو بما يحلُّ محلَّ المصدر، يعني: يصحُّ أن يَحُلَّ». وانظر: شرح المكودي (٤٥٨/١)، ومنحة الجليل (٩٣/٢).

(٤) في و،ط،ي: «او» بالوصل، والوزن لا ينكسر بالقطع، وهو الأصل.

(٥) في ح،ل: «برفع أو بنصب» بتقديم وتأخير، وهو موافق لشرح الكافية الشافية (١٠١٧/٢).
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص٣١٧)، والمرادي (٤٦٢/١)، والبرهان ابن القيم (٥٢٤/١)، وابن عقيل (١٠١/٣)، والشاطبي (٢٤٨/٤)، والمكودي (٤٥٩/١)، والأزهري (ص٢٧٧)، والأشموني (٣٣٦/٢).
قال الشاطبي رحمه الله (٢٥١/٤): «وقد نبَّه النَّاظمُ على الترجيح؛ حيثُ قال: (كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَه)؛ فقدَّم النصبَ الذي يُكَمَّلُ به، وذلك - في الغالِب - مع الإضافةِ إلى الفاعلِ».

٤٢٧ ـ وَجُـــرَّ[(١)] مَـــا يَـــتْـــبَـــعُ مَـــا جُـــرَّ، وَمَـــنْ
رَاعَـى فِـي الِاتْـبَـاعِ الْـمَـحَـلَّ فَـحَـسَـنْ[(٢)]



(١) في ط: «وجر» بفتح الجيم وضمها، وفتح الراء وضمها معاً، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ي، ك، ل، م، ن، س.
قال الشاطبي رحمه الله (٤/ ٢٦٠): «(وَجُرَّ) - الأوَّل -: فعلُ أمرٍ، و(مَا) في قوله: (مَا يَتْبَعُ): مفعولٌ به، ويَحتَمِل أن يكونَ فعلَ ما لم يُسمَّ فاعله، و(مَا): مرفوعٌ به»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٢٧٧) تعليقاً: «والأوَّلُ أنسبُ؛ لقولِه: (كَمِّلْ)».

(٢) في ن: «يُراعِ في الإتباعِ معنىً فَحَسَن»، والوزن لا ينكسر بقطع همزة «الإِتباع»؛ وهو الأصلُ فيها.
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص٣٢١)، والمرادي (١/ ٤٦٣)، والبرهان ابن القيم (١/ ٥٢٥)، وابن عقيل (٣/ ١٠٣)، والشاطبي (٤/ ٢٥٥)، والمكودي (١/ ٤٦٠)، والأشموني (٢/ ٣٣٧).
قال الشاطبي رحمه الله (٤/ ٢٥٦): «وإن شئتَ أجريتهُ على الموضِع، فأتيتَ به مرفوعاً أو منصوباً، على حَسب ما أعطاهُ المعنَى»، وانظر: شرح التسهيل للناظم (٣/ ١٢٠).

إِعْمَالُ ٱسْمِ الْفَاعِلِ[(١)]

٤٢٨ ـ كَفِعْلِهِ ٱسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ
إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ[(٢)]

٤٢٩ ـ وَوَلِيَ ٱسْتِفْهَاماً، ٱوْ حَرْفَ نِدَا
أَوْ نَفْياً، ٱوْ جَا صِفَةً، أَوْ مُسْنَدَا

٤٣٠ ـ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ
فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

٤٣١ ـ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ «أَلْ» فَفِي الْمُضِي
وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ٱرْتُضِي

٤٣٢ ـ «فَعَّالٌ، ٱوْ[(٣)] مِفْعَالٌ، ٱوْ فَعُولُ»
فِي كَثْرَةٍ[(٤)] عَنْ «فَاعِلٍ» بَدِيلُ

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في س: «بمعزَل» بفتح الزاي، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن.
قال ابن هشام رحمه الله في الحاشية الأخرى (١/ ٧٨٧): «(بِمَعْزِل): الباء ظرفية، والمَعْزَل: مَفْعَل مِن: عزلَه عنهُ، إذا نحَّاه وأبعدَه... (مَعْزِل): اسم مكانٍ، لا مصدرٌ، وإنَّما المصدرُ بفتح الزَّاي، كالمَضْرَب، ولا معنَى له هنا»، وقال الخضري رحمه الله (١/ ٥٤٠): «(بِمَعْزِلِ): بكسر الزاي؛ كما هو الروايةُ، فيكون اسمَ مكانٍ، والباءُ ظرفيَّة»، والمعنى: أنَّ شرطَ عمل اسم الفاعل عملَ فعلِه أن يكون بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ، فإن كان بمعنَى الماضِي لم يعملْ. انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٨)، وشرح المرادي (١/ ٤٦٦).

(٣) في ل: «فَعَّالُ أو» بضمة واحدة وقطع الهمزة.

(٤) في د: «كِثرة» بفتح الكاف وكسرها معاً، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن. =

٤٣٣ ـ فَيَسْتَحِقُّ[(١)] مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ
وَفِي «فَعِيلٍ» قَلَّ ذَا وَ«فَعِلِ»

٤٣٤ ـ وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ[(٢)] جُعِلْ
فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ[(٣)]

٤٣٥ ـ وَٱنْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْواً وَٱخْفِضِ
وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

٤٣٦ ـ وَٱجْرُرْ[(٤)] أَوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ[(٥)] الَّذِي ٱنْخَفَضْ
كَـ«مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ»

= قال ابن هشام رَحِمَهُ اللهُ في حاشية د: «كثرة: بفتح الكاف، وفي لغة ضعيفة: كسرُها. من التحرير»، قال النَّوويُّ رَحِمَهُ اللهُ في تحرير ألفاظ التنبيه (ص٨٢): «(الكثرة): بفتحِ الكاف، وفِي لغة قليلةٍ: بكسرِها». وانظر: مختار الصحاح (ص٢٦٦).

(١) في د،ط: «فيستحق» بالتاء والياء، فقوله: «فيستحق»؛ أي: هذا المذكور أو البديل، وقوله: «فتستحق»؛ أي: هذه الصيغ الثلاثة المذكورة.
قال ابن الناظم رَحِمَهُ اللهُ (ص٣٠٣): «فيَستحِقُّ ما لاسمِ الفاعل منَ العمل؛ لأنَّه نائبٌ عنه، ويفيد ما يفيده مكرراً»، وقال المرادي رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٤٧٠): «يعني: هذه الأمثلة تَستحِقُّ ما لاسم الفاعل منَ العمل». وانظر: شرح أبي حيان (ص٣٣٢)، وابن جابر الهواري (١١٠/أ)، والشاطبي (٤/ ٢٨٠)، والأزهري (ص٢٧٩).

(٢) في س: «مثلُه» بالرَّفع، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن.
قال المكودي رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٤٦٨): «(مِثْلَهُ): مفعولٌ ثانٍ بـ(جُعِل)».

(٣) في ل: «عُمِل» بضم العين وكسر الميم، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ط،ي،ك،م،ن،س.
قال محمد محيي الدِّين رَحِمَهُ اللهُ (٣/ ١١٦): «(عَمِل): فعلٌ ماضٍ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ فيه».

(٤) في ل: «اجرر» من غير واو.

(٥) في ط: «تالي».

٤٣٧ ـ وَكُلُّ(١) مَا قُرِّرَ لِٱسْمِ فَاعِلِ
يُعْطَى ٱسْمَ(٢) مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ

٤٣٨ ـ فَهْوَ(٣) كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي
مَعْنَاهُ كَـ«الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي»

٤٣٩ ـ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى ٱسْمٍ مُرْتَفِعْ
مَعْنىً كَـ«مَحْمُودُ(٤) الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ»

---

(١) في أ،ب: «وكلَّ» بالنَّصب، وفي د: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن.
قال ابن هشام ﷺ في حاشية د: «إنْ رفع (كُلُّ) فمبتدأٌ، خبرُه: (يُعْطَى)، أي: يعطاهُ، (اسْمُ): مرفوعٌ؛ مثل: (وخالد يحمد أصحابه)، وإن جعلتَ: (كُلَّ) مفعولَ (يُعْطَى)؛ فتنصب، و(اسْمُ): أيضاً مرفوع؛ لأنَّه مفعولُه الأولُ نائب عن فاعلِه، فالحاصل أنَّ (اسْمُ): لا بدَّ من رفعه، وأنَّه يجوز وجهانِ في (كُلّ)؛ بناءً على أنَّه: هل الأصل يُعطاه، أم لا؟»، وقال الأزهري ﷺ (ص٢٨٠): «(وَكُلُّ): مبتدأٌ». وانظر: حاشية السجاعي (١/ ١٧٦).

(٢) في د،ل: «اسمُ» بالرَّفع. انظر: كلام ابن هشام في الحاشية السابقة، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن،س.
قال السجاعي ﷺ (١/ ١٧٦): «لفظُ (كُلّ): إمّا مرفوعٌ على الابتداء، و(مَا): موصولةٌ، والخبر: جملةُ (يُعْطَى)، أو: منصوبٌ على أنّه مفعول ثَانٍ لـ(يُعْطَى) قُدِّم، و(اسْمَ): بالنصبِ على أنه مفعولٌ أوَّل، وأمّا على الأوَّلِ: فلك فيه الرفعُ على أنَّه نائبُ فاعلِ (يُعْطَى)، والمفعول الثَّاني محذوفٌ - أي: يُعطاهُ -، والنصبُ على أنه مفعُول أوَّل، ونائبُ الفاعل: ضميرٌ مستتر عائدٌ إلى (كُلُّ) هو المفعولُ الثاني، وكلٌّ من هذين أحسنُ من جهةٍ؛ أمَّا على رفعِ (اسْمُ) مفعول: فمن جهة إقامةِ المفعولِ الأوَّلِ دُون الثاني مقامَ الفاعلِ، وعلى نصبِهِ: فمن جهةِ سلامتِهِ من الحذفِ»، وقال الأزهري ﷺ (ص٢٨٠): «(يُعْطَى): بالبناءِ للمفعول، مضارع: (أَعْطَى) المتعدِّي لاثنينِ، ومفعوله الأوَّل: ضميرٌ مستتر فيه، مرفوعٌ على النيابة عن الفاعل يعود إلى: (كُلّ)، و(اسْمَ): مفعولُه الثاني».

(٣) في د: «وهو» بالواو.

(٤) في ل،س: «كمحمودِ» بالجرِّ، وفي ج،ز،ك: بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من أ،ب،د،هـ،و،ط،ي،ن.
=

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ[(١)]

٤٤٠ ـ «فَعْلٌ» قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى
مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ«رَدَّ رَدَّا»

٤٤١ ـ وَ«فَعِلَ» اللَّازِمِ بَابُهُ «فَعَلْ»
كَـ«فَرَحٍ[(٢)]»، وَكَـ«جَوىً[(٣)]»، وَكَـ«شَلَلْ»

٤٤٢ ـ وَ«فَعَلَ» اللَّازِمُ مِثْلُ[(٤)] «قَعَدَا»
لَهُ «فُعُولٌ» بِاطِّرَادٍ كَـ«غَدَا»[(٥)]

٤٤٣ ـ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً «فِعَالَا»
أَوْ «فَعَلَاناً» - فَادْرِ - أَوْ «فُعَالَا[(٦)]»

= قال الأزهري رحمه الله (ص٢٨٢): «الكَافُ: جارة لقولٍ محذوف؛ فِي محلِّ رفعِ خَبَرٍ لمبْتدأ محذوفٍ، و(مَحْمُودُ): خبرٌ مقدَّم».

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في شرح الشاطبي (٤/ ٣٢٧)، والأزهري (ص٢٨٣): «كعَرَج».

(٣) هو: الحرقةُ وشِدَّةُ الوَجْدِ من عشقٍ أو حزنٍ، ويطلق أيضاً على: مرضِ الجوف - مطلقاً -. الصحاح (٦/ ٢٣٠٦)، وإكمال الإعلام للنَّاظم (١/ ١٢٨)، والتَّصريح للأزهري (١/ ٢٨٥).

(٤) قال المكودي رحمه الله (١/ ٤٧٤): «(مِثْلَ): منصوبٌ على الحالِ من الضميرِ المستتر في: (اللَّازِمُ)، ويجوزُ أن يكون مفعولاً بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: أَعْنِي»، وكذلك أعربَه بالنصب: الأزهري (ص٢٨٣)، والحطاب (٣٩/ ب)، والسجاعي (ص١٧٧)، والصبان (٢/ ٤٦٠)، والخضري (٢/ ٥٥١)، وابنُ حمدون (١/ ٣٧١)، ومنحةُ الجليل (٣/ ١٢٣).

(٥) من قوله: «وقد يضاف» إلى هنا ساقط من م.

(٦) في ع: «فعلانا»، وهو تصحيف.

٤٤٤ ـ فَأَوَّلٌ لِذِي[1] ٱمْتِنَاعٍ كَـ«أَبَى»
وَالثَّانِ لِلَّذِي ٱقْتَضَى تَقَلُّبَا

٤٤٥ ـ لِلدَّا[2] «فُعَالٌ» أَوْ[3] لِصَوْتٍ، وَشَمَلْ[4]
سَيْراً وَصَوْتاً «الْفَعِيلُ[5]» كَـ«صَهَلْ»

٤٤٦ ـ «فُعُولَةٌ، فَعَالَةٌ[6]» لِـ«فَعُلَا»
كَـ«سَهُلَ الْأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلَا[7]»

(١) في م: «لدَى» بفتح الدال المهملة.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٢٨٤): «(لِذِي) بكسرِ اللّام: جارٌّ ومجرورٌ؛ خبرُ المبتدأ، و(ذِي): بمعنى صاحِب».

(٢) أي: «للدَّاءِ»؛ وهو: المرضُ، وقصرَهُ للضَّرورةِ. شرح المكودي (١/ ٤٧٧)، وانظر: شرح التَّسهيل (٣/ ٤٧٠).

(٣) في أ،ط،ي: «او» بالوصل، والوزن لا ينكسر بالقطع، وهو الأصل.

(٤) في ل: «وشمِل» بكسر الميم، وفي د،ز: بفتح الميم وكسرها، وفي ع: «أو شمل» مهملة، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ط،ي،ك،م،ن،س.
قال المكودي رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٤٧٧-٤٧٨): «(شَمل): فيهِ لغتان: (شمَل، يشمُل) - بفتحِ العين في الماضِي، وضمِّها في المضارعِ -، و(شمِل، يشمَل) - بكسر العينِ في الماضي، وفتحِها في المضارع -، وهي الفُصحى؛ إلا أنَّه ينبغي أن يُضبطَ هنا بالفتحِ في الماضي صوناً من السِّنَادِ، وهو اختِلافُ حركةِ الحرف الذي قبلَ الرَّوِيِّ المقيّد»، وقال ابن هشام رَحِمَهُ اللهُ في الحاشية الأخرى (١/ ٨٢٠): «(وَشَمَل): الفتح في الميم هنا أفصحُ؛ لمناسبة: (كَصَهَل)، ومثلُه: (ولا أنقَمُ، ولو لدغني الأرقَمُ)، ومثلهُما: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾». وانظر: مقامات الحريري (ص٤١).

(٥) في ع: «للفعيل» بزيادة لام.

(٦) في ع: «فُعالة» بضم الفاء.
قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ (٤/ ٣٣٦): «(فَعَالَةٌ): بفتحِها».

(٧) أي: جادَ رأيُه. تهذيب اللغة (١٠/ ٣٢٤)، وشرح الشاطبي (٤/ ٣٣٦).

٤٤٧ ـ وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا[(١)] مَضَى
فَبَابُهُ النَّقْلُ كَـ«سُخْطٍ، وَرِضَا»[(٢)]

٤٤٨ ـ وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ
مَصْدَرُهُ كَـ«قُدِّسَ التَّقْدِيسُ

٤٤٩ ـ وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً، وَأَجْمِلَا
إِجْمَالَ مَنْ[(٣)] تَجَمُّلاً تَجَمَّلَا[(٤)]

٤٥٠ ـ وَٱسْتَعِذِ ٱسْتِعَاذَةً، ثُمَّ أَقِمْ
إِقَامَةً»، وَغَالِباً ذَا «التَّا» لَزِمْ

---

(١) في ل، ن، س: «ما قد» بدل: «لِمَا».
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص٣٤٤)، والمرادي (١/ ٤٨١)، والبرهان ابن القيم (١/ ٥٤٣)، وابن عقيل (٣/ ١٢٦)، والشاطبي (٤/ ٣٣٧)، والمكودي (١/ ٤٧٨)، والأزهري (ص٢٨٤).
قال المكودي رحمه الله (١/ ٤٧٩): «(لِمَا): متعلقٌ بـ(مُخَالِفاً)».

(٢) في حاشية ب: «بلغ».

(٣) في و: «مِن» بكسر الميم، وفي ك: بفتح الميم وكسرها، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، ز، ط، ل، م، ن، س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٨٦): «(مَنْ) بفتح الميم: اسمٌ موصولٌ، مضافٌ إليه».

(٤) في ن: «تجمُّلاً تجمُّلا»، وفي شرح ابن جابر الهواري (١١٢/أ): «تَجَمَّلَ التَّجَمُّلَا».
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٨٦): «(تَجَمُّلاً): بضمِّ الميم والتنوين؛ مصدرٌ مقدَّم على عاملِه، (تَجَمَّلا): بفتحِ الميم؛ فعلٌ ماضٍ، والألفُ فيهِ للإطلاَقِ».

٤٥١ ـ وَمَـا يَـلِـي الْآخِـرُ[1] مُـدَّ وَٱفْـتَـحَـا
مَـعْ[2] كَـسْـرِ تِـلْـوِ[3] الـثَّـانِ مِـمَّـا ٱفْـتُـتِـحَـا

٤٥٢ ـ بِـهَـمْـزِ وَصْـلٍ كَـ«ٱصْـطَـفَـى[4]»، وَضُـمَّ مَـا
يَـرْبَـعُ فِـي أَمْـثَـالِ «قَـدْ تَـلَـمْـلَـمَـا[5]»

٤٥٣ ـ «فِـعْـلَالٌ، أَوْ فَـعْـلَـلَـةٌ» لِـ«فَـعْـلَـلَا»
وَٱجْـعَـلْ مَـقِـيـسـاً ثَـانِـيـاً لَا أَوَّلَا

---

(١) في ب،د،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س: «الآخرَ» بالنَّصب، وفي هـ: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ج.
قال الأزهري ﷺ (ص٢٨٧): «(وَمَا): موصولٌ اسميٌّ، في محلّ نصبٍ على أنّه مفعول مقدَّم بـ(مُدَّ)، وجملةُ (يَلِي الآخِرُ)؛ من الفعل والفاعلِ: صلةُ (مَا)، والعائدُ عليها محذوفٌ»، وقال ابن حمدون ﷺ (١/ ٣٧٧): «بالرفع؛ فاعلُ: (يَلِي)، ومفعولُه محذوف، تقديره: والحرفُ الذي يليه ويتبعُه الحرف الأخير»، فـ(يلي) هنا بمعنى (تبع): وهو غالبُ استعمال الناظم في الألفيَّةِ، والمفعولُ به محذوف، أي: تبعَه. وانظر: شرح الشاطبي (٤/ ٣٥٠)، والأشموني (٢/ ٢٣٦)، ومنحة الجليل (٣/ ١٢٧).
(٢) في ز: «معَ» بفتح العين، وبه ينكسر الوزن.
(٣) في ح: «تلو كسر» بالتقديم والتأخير، وهو تصحيف.
(٤) في د،و: «كاصطُفِي» بضم الطاء وكسر الفاء، قال ابن هشام ﷺ في حاشية د: «ينبغِي أن يُقرأ (كاصْطُفِي) كما ضبطتُّ؛ ليتحقّق ثلاث التغييراتِ، وإنْ كان كـ(اصْطَفَى) جائزاً أيضاً».
وفي س: «كارعوى»، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن.
(٥) «التَّلَمْلُم»: أصلُه الاجتماعُ، يُقال: كتيبةٌ مُلَمْلَمَةٌ ومَلْمُومَةٌ، أي: مجتمعةٌ مضمومٌ بعضُها إلى بعض. تهذيب اللغة (١٥/ ٢٤٧)، وشرح الشاطبي (٤/ ٣٥٦).

٤٥٤ ـ لِـ«فَاعَلَ[(١)]»: «الْفِعَالُ، وَالْمُفَاعَلَهْ»
وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ[(٢)] عَادَلَهْ[(٣)]

٤٥٥ ـ وَ«فَعْلَةٌ» لِمَرَّةٍ كَـ«جَلْسَهْ[(٤)]»
وَ«فِعْلَةٌ» لِهَيْئَةٍ[(٥)] كَـ«جِلْسَهْ[(٦)]»

٤٥٦ ـ فِي غَيْرِ[(٧)] ذِي الثَّلَاثِ[(٨)] بِالتَّا الْمَرَّهْ[(٩)]
وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَـ«الْخِمْرَهْ»

---

(١) في ل: «لفاعِل» بكسر العين.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٨٧): «(لِفَاعَل): بفتحِ العَينِ».

(٢) في ي: «السِّماع» بكسر السين مشددة، وفي هـ: بفتح السين وكسرها، والمثبت من أ،ب،ج،و،ز،ط،ك،ل،م. قال الرازي رحمه الله في مختار الصحاح (ص١٥٤): «سَمِعَ الشيءَ - بالكسر -؛ سَمْعاً وسَمَاعاً».

(٣) في حاشية ب: «بخطّه: أي كان له عديلا».
ومعنى «عَادَلَه»: كان له عديلاً ونظيراً في أنَّه لا يقدَّمُ عليه إلا بالنَّقل، ولا مجالَ للقياس فيه، وأصلُه من قولهم: عادلتُ كذا بكَذا، أي وازنتُه بهِ. شرح الشاطبي (٤/ ٣٦١)، وقال ابن جابر الهواري رحمه الله (١١٣/أ): «ويمكن أن يكونَ: (عَادَ لَه) مِن العَوْد، و(لَه): جارٌّ ومجرورٌ، فيكون التَّقديرُ: وغيرُ ما مرّ السّماعُ رَجَعَ لَهُ».
ومن هنا يبدأ السقط في م إلى نهاية البيت: (٤٦٣)؛ بمقدار ٩ أبيات.

(٤) في ل: «كجلسةٍ» بالجرِّ المنوَّن، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ن.

(٥) في ل: «كهيئة» بالكاف، وهو تصحيف.

(٦) في ل: «كجلسةٍ» بالجرِّ المنوَّن، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ن.

(٧) في ز: «مِن غيرِ» بدل: «فِي غَيْرِ»، وفي ل،س: «وغيرُ» بالواو والرَّفع.
والمثبت موافق لشرح أبي حيان (ص٣٤٩)، والمرادي (١/ ٤٨٦)، والبرهان ابن القيم (١/ ٥٤٨)، وابن عقيل (٣/ ١٣٣)، والشاطبي (٤/ ٣٦٦)، والمكودي (١/ ٤٨٥)، والأشموني (١/ ٣٥٢).

(٨) في هـ: «الثُّلاث» بضم الثاء، والمثبت من أ،ب،ج،و،ز،ط،ي،ك،ل.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٨٨): «وحذفَ التاءَ من (الثَّلَاثِ): مراعاةً لتأنيث الحرفِ».

(٩) في نسخة على حاشية ب: «مَرَّهْ» من غير أل.

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ(١) وَالصِّفَاتِ(٢) الْمُشَبَّهَةِ بِهَا(٣)

٤٥٧ ـ كَـ«فَاعِلٍ» صُغِ ٱسْمَ فَاعِلٍ إِذَا
مِنْ ذِي(٤) ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَـ«غَذَا(٥)»

٤٥٨ ـ وَهْوَ قَلِيلٌ فِي «فَعُلْتُ، وَفَعِلْ»
غَيْرَ(٦) مُعَدّىً، بَلْ قِيَاسُهُ «فَعِلْ

---

(١) في ب، وحاشية ي زيادة: «والمفعولين».
قال زكريَّا الأنصاريُّ رحمه الله (٢/ ٦٦٦): «الأولى زيادة: (وَالمَفْعُولِينَ) عقب (الفَاعِلِينَ)؛ كما في نسخةٍ من المتن»، وقال ابن حمدون رحمه الله (١/ ٣٨٠): «هكذا في بعض النسخ بإسقاط: (وَأَسْمَاءِ المَفْعُولِينَ)، وهي نسخةُ المكودي، وفي غالب النسخ بزيادة: (وَأَسْمَاءِ المَفْعُولِينَ)؛ وهي الصوابُ». وانظر: حاشية ياسين العليمي (١/ ٤٥٦-٤٥٧).

(٢) في ن: «والصفة» بالإفراد.

(٣) في ع زيادة: «بابُ».

(٤) في د: «لم يكُ» بدل: «مِنْ ذِي»، وهو تصحيف؛ لأنَّه ينكسرُ الوزن به ويختلُّ المعنى.

(٥) في ج: «كغِذا» بكسر الغين، وفي ن: بفتح الغين وكسرها، وكسرُها وهم؛ لأنَّ الفعل لا يكون مكسورَ الفاء في الماضي، والناظم يريد الفعل هنا. قال المكودي رحمه الله (١/ ٤٨٨): «(غَذَا): يحتملُ أن يكون من: غَذَوْتُ الصبيَّ باللَّبن، أي: ربّيتُه به، فيكون متعدِّياً، ويحتملُ أن يكون بمعنى: غذا الماء، أي: سالَ، فيكونُ لازماً، واسم الفاعلِ منهما معاً على (فَاعِل)»، وقال الأشموني رحمه الله (٢/ ٢٤٢): «(كغَذَا) الوادي - بمُعجمتَيْنِ، مفتوح العَين - بمعنى: سَال، فيقال: غَذَا الماءُ فهو غاذٍ». وانظر: شرح ابن عقيل (٣/ ١٣٤).

(٦) في ج، ط، ي، ن، ع: «غيرِ» بالجرِّ، وفي أ، و: بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من ب، هـ، ز، ك، ل، س.
قال المكودي رحمه الله (١/ ٤٨٨): «(غَيْرَ): حالٌ من (فَعِلْ) الأخيرِ».

٤٥٩ ـ وَأَفْـعَـلٌ، فَـعْـلَانُ» نَـحْـوُ[١] «أَشِـرِ[٢]»
وَنَحْـوُ[٣] «صَـدْيَانَ[٤]»، وَنَـحْـوُ «الْأَجْـهَـرِ[٥]»

٤٦٠ ـ وَ«فَـعْـلٌ» أَوْلَـى وَ«فَـعِـيـلٌ» بِـ«فَـعُـلْ»
كَـ«الـضَّـخْـمِ، وَالْـجَـمِـيـلِ» وَالْـفِـعْـلُ «جَـمُـلْ»

٤٦١ ـ وَ«أَفْـعَـلٌ» فِـيـهِ قَـلِـيـلٌ وَ«فَـعَـلْ»
وَبِـسِـوَى الْـ«فَـاعِـلِ» قَـدْ يَـغْـنَـى[٦] «فَـعَـلْ»

٤٦٢ ـ وَزِنَـةُ الْـمُـضَـارِعِ اسْـمُ فَـاعِـلِ
مِـنْ غَـيْـرِ ذِي الـثَّـلَاثِ كَـ«الْـمُـوَاصِـلِ»

---

(١) في ن، س: «نحوَ» بالنَّصب، وفي ط: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ي، ك.

(٢) أي: بَطِرٌ؛ لا يَحمدُ النعمةَ والعافيةَ. الصحاح (٢/ ٥٧٩)، وشرح الشاطبي (٤/ ٣٧٤).

(٣) في ن: «ونحوِ» بالجرِّ، وهو وهم، وفي ط: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ي، ك، ل.
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٩٠): «(وَنَحْوُ): معطوفٌ على (نَحْوُ)».

(٤) هو: العطشان. العين (٧/ ١٤٠)، وكتاب الألفاظ لابن السكيت (ص٣٣٥)، وشرح الشاطبي (٤/ ٣٧٤).

(٥) مِن: جَهِرَ جَهْراً، وهو: الذي لا يُبصِر في الشَّمسِ. شرح الشاطبي (٤/ ٣٧٤)، وانظر: تهذيب اللغة (٦/ ٣٤).

(٦) في ك: «يُغنَى» بضم الياء وفتح النون، وفي س: «يُغنى» بضم الياء فقط، والمثبت من أ، ب، د، هـ، و، ز، ط، ي، ل، ن، ع.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١١٤/أ): «(يَغْنَى): بفتحِ الياء والنُّونِ»، وقال السجاعي رحمه الله (ص١٨٠): «(يَغْنَى): بفتحِ النون، مضارع: غَنِيَ يَغْنَى؛ كفَرِح يَفْرَح، و(فَعَل): بفتح العين؛ فاعلُ (يَغْنَى)، والمعنى: قد يَستغنِي (فَعَل) بسِوى (فَاعِل)». وانظر: حاشية الصبان (٢/ ٤٧٦).

٤٦٣ ـ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقَا
وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

٤٦٤ ـ وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ ٱنْكَسَرْ
صَارَ ٱسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ «الْمُنْتَظَرْ»

٤٦٥ ـ وَفِي ٱسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ ٱطَّرَدْ
زِنَةُ «مَفْعُولٍ» كَآتٍ مِنْ[1] «قَصَدْ»

٤٦٦ ـ وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو «فَعِيلِ»
نَحْوُ[2] «فَتَاةٍ أَوْ[3] فَتىً[4] كَحِيلِ[5]»



(١) في أ،م: «مَن» بفتح الميم، والمثبت من ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،ن.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١١٤/أ): «(كَآتٍ مِنْ قَصَد) يعني: كالصِّيغةِ الآتيةِ للمفعولِ مِن (قَصَد)؛ وهي: (مقصودٌ)، فـ(مِنْ) في قولِه: (مِن قَصَد): حرفُ جرٍّ»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٢٩٢): «(مِنْ): بكسر الميمِ، حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(آتٍ)». وانظر: شرح الشاطبي (٤/ ٣٨٤).

(٢) في و،م،ن: «نحوَ» بالنَّصب، وفي ط: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،ز،ي،ك،ل.

(٣) في هـ: «أو» بالقطع والوصل، والوزن لا ينكسر بالقطع، وهو الأصل.

(٤) في أ،ج،د،ي،ن: «وفتى» بدل: «أَوْ فَتىً».
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٤٩١)، وابن هشام (٣/ ٢١٧)، والبرهان ابن القيم (١/ ٥٥٣)، وابن عقيل (٣/ ١٣٨)، والشاطبي (٤/ ٣٨٤)، والمكودي (١/ ٤٩٢)، والأشموني (٢/ ٢٤٤).
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٩٣): «وأفرَدَ النعتَ مراعاةً للعطف بـ(أَوْ)؛ لأنَّ (فعيلاً) يُنعَت به أكثرُ مِن واحدٍ».

(٥) «كَحِيل»: بمعنى مكحُول، وهو الذي عينُه في أصلِ الخلقةِ مكحَلةٌ. مختار الصحاح (ص٢٦٦)، والمفاتيح في شرح المصابيح للمظهري (٦/ ١٧)، وشرح المرادي (١/ ٤٩٢).

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِٱسْمِ الْفَاعِلِ[(١)]

٤٦٧ ـ صِفَةٌ ٱسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ
مَعْنًى بِهَا: الْمُشْبِهَةُ ٱسْمَ الْفَاعِلِ[(٢)]

٤٦٨ ـ وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ
كَـ«طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ»

٤٦٩ ـ وَعَمَلُ ٱسْمِ فَاعِلٍ[(٣)] الْمُعَدَّى
لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

٤٧٠ ـ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ[(٤)] فِيهِ مُجْتَنَبْ[(٥)]
وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في ع: «فاعل» من غير أل.

(٣) في ع: «الفاعل» بزيادة أل، وهو موافق لشرح أبي حيان (ص٣٥٨)، والسيوطي (ص٣٥٨)، وابن طولون (٢/ ٢٠).
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٤٩٨)، والبرهان ابن القيم (١/ ٥٥٥)، وابن عقيل (٣/ ١٤١)، والمكودي (١/ ٤٩٦)، والمكناسي (٢/ ١٦٢)، والأشموني (٣/ ٣٥٦).

(٤) في ع: «يعمل» بالياء، انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٨).
قال ابن الناظم رحمه الله (ص٣١٨): «والصفةُ المشبَّهة فرعٌ على اسمِ الفاعل في العملِ، فقصُرت عنه فلمْ تعمل في متقدِّم».

(٥) في شرح المكودي (١/ ٤٩٧)، وابن طولون (٢/ ٢٠): «يُجْتَنَب»، قال الأزهري رحمه الله (ص٢٩٦): «(يُجْتَنَب): بالبناءِ للمفعُول، وفِي بعض النُّسخ: (مُجْتَنَب) بصيغة اسمِ المفعُول، ولا فرقَ في المعنَى».

٤٧١ ـ فَـٱرْفَـعْ بِـهَـا وَٱنْـصِـبْ وَجُـرَّ - مَـعَ «أَلْ» وَدُونَ «أَلْ» - مَـصْـحُـوبَ[١] «أَلْ»، وَمَـا ٱتَّـصَـلْ

٤٧٢ ـ بِـهَـا: مُـضَـافـاً أَوْ[٢] مُـجَـرَّداً، وَلَا تَـجْـرُرْ بِـهَـا مَـعْ «أَلْ» سُـمـاً مِـنْ «أَلْ» خَـلَا

٤٧٣ ـ وَمِـنْ إِضَـافَـةٍ لِـتَـالِـيـهَـا، وَمَـا لَـمْ يَـخْـلُ فَـهْـوَ بِـالْـجَـوَازِ[٣] وُسِـمَـا[٤]



(١) في ع: «مصحوبُ» بالرَّفع، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ك،ل،م،ن،س.
قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١١٥/ب): «(مَصْحُوبَ أَلْ): مفعولٌ بأحدِ الأفعالِ الثلاثةِ المتقدِّمةِ؛ على طريقةِ باب الإعمالِ»، وقال الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٢٩٦): «(مَصْحُوبَ): منصوبٌ بـ(جُرَّ)؛ لقربه منهُ، وهو مطلوبٌ أيضاً مِن جهة المعنى لـ(ارْفَعْ)، و(انْصِبْ)؛ على سَبيل التنازُعِ».

(٢) في أ،ب،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م: «او» بالوصل، والوزن لا ينكسر بالقطع، وهو الأصل.

(٣) في س زيادة: «أيضاً»، وبها ينكسر الوزن.

(٤) في د: «وَسما» بفتح الواو، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س،ع.
قال الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٢٩٧): «(وُسِمَا): بالبناءِ للمفعول، والوَسْمُ: العلامةُ»، وقال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٤/ ٤٢١): «فهو موسومٌ بالجواز؛ أي: معروفٌ».

التَّعَجُّبُ(١)

٤٧٤ ـ بِـ«أَفْعَلَ» ٱنْطِقْ بَعْدَ «مَا» تَعَجُّبَا
أَوْ جِئْ بِـ«أَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

٤٧٥ ـ وَتِلْوَ «أَفْعَلَ» ٱنْصِبَنَّهُ كَـ«مَا
أَوْفَى خَلِيلَيْنَا! وَأَصْدِقْ بِهِمَا!»

٤٧٦ ـ وَحَذْفَ(٢) مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ(٣) ٱسْتَبِحْ
إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ(٤)

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في ل،ن،ع: «وحذفُ» بالرَّفع، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١١٦/ب): «(حَذْفَ): مفعولٌ بفعلِ الأمر؛ وهو قولُه: (اسْتَبِحْ)».

(٣) في ل: «تَعجُّبُ».

(٤) في ع: «يصح» بالصاد المهملة، وفي س: «يصحّ» بالصاد المهملة وتشديد الحاء، وفي حاشية ب: «حاشية بخطّه رحمه الله: وضح الشيء، يضح، إذا كان واضحاً».
قال الأزهري رحمه الله (ص٢٩٩): «بالضاد المعجمة... ولا يَبعُد قراءتُه: بالصادِ المهملة»، وقال ابن حمدون رحمه الله (٤٠١/١): «وفي بعض النّسخ: (يَصِح) بصادٍ مهملةٍ»، وقال المكودي رحمه الله (٢٠١/١): «مضارعُ: وَضَح يَضِح؛ بمعنى: اتَّضَحَ».
وبنى الشاطبي رحمه الله شرحَه على روايةٍ أخرى للبيت؛ وهي: «إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنىً يَتَّضِحْ»، ثم ذكرَ روايتنا هذه؛ فقال (٤٥٣/٤، ٤٥٦): «ووَجدتُ في طُرَّة بعضِ النسخ عِوضَ ذلك: (إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ)، يريدُ معنى المحذوفِ، و(يَضِحْ) مضارعُ: وَضَح الشيءُ، يَضِح وضوحاً؛ وهو صحيحٌ».

٤٧٧ ـ وَفِـي كِـلَا الْـفِـعْـلَـيْـنِ قِـدْمـاً[(١)] لَـزِمَـا
مَـنْـعُ تَـصَـرُّفٍ بِـحُـكْـمٍ حُـتِـمَـا[(٢)]

٤٧٨ ـ وَصُـغْـهُـمَـا مِـنْ ذِي ثَـلَاثٍ، صُـرِّفَـا
قَـابِـلِ[(٣)] فَـضْـلٍ، تَـمَّ، غَـيْـرِ[(٤)] ذِي ٱنْـتِـفَـا

٤٧٩ ـ وَغَـيْـرِ[(٥)] ذِي وَصْـفٍ يُـضَـاهِـي «أَشْـهَـلَا[(٦)]»
وَغَـيْـرِ[(٧)] سَـالِـكٍ سَـبِـيـلَ «فُـعِـلَا»

---

(١) قال الشاطبي رحمه الله (٤/ ٤٥٦): «(قِدْماً): ظرفٌ، و(مَنْعُ): فاعلُ (لَزِمَ)، أي: لزم قديماً في الفعلين معاً مَنْعُ التصرُّفِ، ويريدُ أنَّ العرب أَلزمتْ هذين الفعلينِ، وهما: (مَا أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ) عدمَ التصرف، والجريانَ على طريقةٍ واحدة لا يتعدَّاها، بل لابدَّ أن نَتْبع العربَ على ما أَلزمتْ من ذلكَ». وانظر: شرح أبي حيان (ص٣٧٣)، وحاشية الصبان (٣/ ٢٩).

(٢) هذا البيت سقط من ح.

(٣) في أ،ز،ن: «قابلَ» بالنَّصب، وفي ي: بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ط،ك،ل،م،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٠٠): «(قَابِلِ): نعتٌ بعدَ نعتينِ، ويجوزُ أن يكون حالاً».

(٤) في ج،هـ،ك: «غير» بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من أ،ب،د،و،ز،ط،ي،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٠٠): «(غَيْرِ): نعتٌ آخر بعد أربع».

(٥) في ب،ن: «وغيرَ» بالنَّصب، وفي هـ،ك: بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من أ،ج،د،و،ز،ط،ي،ل،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٠٠): «(وَغَيْرِ): معطُوف على: (غَيْرِ)، وهو فِي المعنى نعتٌ».

(٦) رجل «أَشْهَل» - وامرأة شَهْلاء -: هو ما خالَطَ سوادَ عينِه حمرةٌ أو زرقةٌ. تهذيب اللغة (٦/ ٥٣-٥٤)، ومختار الصحاح (ص١٧٠).
ومراد النَّاظم: أن لا يكون له وصفٌ على (أَفْعَلَ) للمذكَّر، و (فَعْلاء) للمؤنَّثِ. شرح الشاطبي (٤/ ٤٦١).

(٧) في أ،ب،ن: «وغيرَ» بالنَّصب، وفي هـ،ك: بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من ج،د،و،ز،ط،ي،ل،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٠٠): «(وَغَيْرِ): معطوفٌ على (غَيْرِ) أيضاً».

٤٨٠ ـ وَ«أَشْـدِدَ»[١]، ٱوْ أَشَـدَّ» أَوْ شِـبْـهُـهُـمَـا
يَـخْـلُـفُ مَـا بَـعْـضَ الـشُّـرُوطِ عَـدِمَـا

٤٨١ ـ وَمَـصْـدَرُ الْـعَـادِمِ بَـعْـدُ يَـنْـتَـصِـبْ
وَبَـعْـدَ «أَفْـعِـلْ» جَـرُّهُ بِـالْـبَـا يَـجِـبْ

٤٨٢ ـ وَبِـالـنُّـدُورِ ٱحْـكُـمْ لِـغَـيْـرِ مَـا ذُكِـرْ
وَلَا تَـقِـسْ[٢] عَـلَـى الَّـذِي مِـنْـهُ أُثِـرْ

٤٨٣ ـ وَفِـعْـلُ هَـذَا الْـبَـابِ لَـنْ يُـقَـدَّمَـا
مَـعْـمُـولُـهُ، وَوَصْـلَـهُ[٣] بِـهِ ٱلْـزَمَـا[٤]

٤٨٤ ـ وَفَـصْـلُـهُ بِـظَـرْفٍ ٱوْ بِـحَـرْفِ جَـرّْ
مُـسْـتَـعْـمَـلٌ، وَالْـخُـلْـفُ فِـي ذَاكَ ٱسْـتَـقَـرّْ[٥]

---

(١) في و: «وأشددِ» بكسر الدال الثانية، وفي م: بضم الدال الأولى وكسرها، وفي ز: بسكون الدَّال الثانية وكسرها.
قال الأزهري ﷺ (ص٣٠٠): «(وَأَشْدِدَ): بكسرِ الدَّال» أي: الأُولى، وأما كسر الدال الثانية فهو وهم؛ لأنَّ «أَوْ» حُذفت همزتُها المفتوحة ونُقلَت حركتُها إلى الدال الثانية من «أَشْدِد».

(٢) في ي،ن: «فلا تقس» بالفاء. وهو موافق لشرح أبي حيان (ص٣٧٩)، والتحفة المكية للمقري (١/ ٣٨٣).

(٣) في ن: «ووصلُه» بالرَّفع، والمثبت من أ،ج،د،هـ،و،ط،ي،ك،ل،م،س.
قال المكودي ﷺ (١/ ٢٠٤): «(وَوَصْلَهُ): مفعولٌ مقدَّم بـ(الْزَمَا)».

(٤) في ح: «الزِمَا» بكسر الزَّاي، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،ن.
قال الأزهري ﷺ (ص٣٠٠): «(الْزَمَا): بفتح الزاي؛ أمرٌ مِن: (لزِم يلزَم)، والألفُ فيه بدلٌ من نونِ التوكيد الخفيفةِ».

(٥) في ع: «اشتهر».
والمثبت موافق لشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٣)، وشرح أبي حيان (ص٣٨٠)، والبرهان ابن القيم (١/ ٥٦٩)، وابن عقيل (٣/ ١٥٦)، والشاطبي (٤/ ٥٠٠)، والمكودي (١/ ٥١٥)، والأزهري (ص٣٠١)، والأشموني (٢/ ٣٦٨).

«نِعْمَ، وَبِئْسَ» وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

٤٨٥ ـ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ
«نِعْمَ[(١)]، وَبِئْسَ»؛ رَافِعَانِ ٱسْمَيْنِ

٤٨٦ ـ مُقَارِنَيْ «أَلْ»، أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا
قَارَنَهَا كَـ«نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا»

٤٨٧ ـ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ
مُمَيِّزٌ[(٢)] كَـ«نِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ»

٤٨٨ ـ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ
فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ ٱشْتَهَرْ[(٣)]

---

(١) في ب: «نعم» بفتح النُّون وكسرها معاً، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م.
قال المرادي رحمه الله (١/ ٥٢٢): «وفي (نعم) أربعُ لغاتٍ: (نَعِمَ): وهي الأصل، و(نَعْمَ): بالتخفيف، و(نِعِمَ): بالإتباع، و(نِعْمَ): بالتخفيف بعدَ الإتباع، قيل: وأفصحُها (نِعْمَ)؛ وهي لغةُ القرآن، ثمَّ (نِعِمَ): بالإتباع، ثمَّ (نَعِمَ)؛ وهي الأصلية - وقرئ بهما: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ -، ثُمَّ: (نَعْمَ) في المرتبة الرابعة». وانظر: شرح التَّسهيل للنَّاظم (٣/ ٥)، وشرح أبي أحيان (ص٣٨٦).

(٢) في م: «مميزاً»، وهو وهم.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٠٢): «(ويُفَسِّرُهْ): فعلٌ مضارع، والهاءُ المتصلة به مفعولُه، و(مُمَيِّزٌ): فاعلُه».

(٣) في حاشية ك: «خ: س»، لعلَّه يشير إلى نسخة أخرى؛ وهي: «استقر».

٤٨٩ ـ وَ«مَا»: مُمَيِّزٌ[(١)]، وَقِيلَ: فَاعِلُ
فِي نَحْوِ «نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ»

٤٩٠ ـ وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ[(٢)] مُبْتَدَا
أَوْ خَبَرَ ٱسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

٤٩١ ـ وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى
كَـ«الْعِلْمُ[(٣)] نِعْمَ الْمُقْتَنَى[(٤)] وَالْمُقْتَفَى»

٤٩٢ ـ وَٱجْعَلْ كَـ«بِئْسَ»: «سَاءَ»، وَٱجْعَلْ «فَعُلَا»
مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ: كَـ«نِعْمَ» مُسْجَلَا[(٥)]

---

(١) في ز: «مميَّز» بفتح الياء، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ط،ك،ل،م،ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٠٣): «(مُمَيِّزٌ) بكسر الياء: خبرٌ».

(٢) في ل: «بعدَ» بالنَّصب.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٠٣): «(بَعْدُ): متعلِّق بـ(يُذْكَرُ)، وبُني على الضمِّ لقطعهِ عن المضاف إليهِ مع نيَّة معناه».

(٣) في ل: «كالعلمِ» بالجرِّ، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ن،س.
قال الأشموني رحمه الله (٢/ ٣٧٩): «(العِلْمُ): مبتدأٌ؛ قولاً واحداً».

(٤) في م: «المقتضى».
قال الشاطبي رحمه الله (٤/ ٥٤٢-٥٤٣): «(المُقْتَنَى): (مُفتعَل) مِن الاقتناءِ، وهو الادخارُ والاتخاذُ لنفسِك، و(المُقْتَفَى): أيضاً مفتعَل من الاقتفاءِ، وهو اتِّباع الأثرِ، والمعنى في المثال: العلمُ نعمَ المالُ المتَّخذُ، والإمامُ المُتَّبَع الهادي إلى سبيلِ الرَّشادِ»، وقال أبو حيان رحمه الله (ص٣٩٨): «هذا التمثيل فيه ذكرُ المخصوص بعينِه، لا ذكرُ ما يُشعِر بهِ، غاية ما في هذا: أنَّه قَدَّمه على الجملةِ، وأمَّا الحكمُ: فلا ينبغي أن يُمَثَّلَ إلا بنحو قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾، ونحو قول الشاعر:

إِنِّي اعْتَمَدْتُك يَا يَزِيدُ ... فَنِعْمَ مُعْتَمَدُ الوسائِلِ».

وانظر: شرح ابن الناظم (ص٤٩٠)، والمقاصد النحوية للعيني (٤/ ١٥١١-١٥١٢).

(٥) أي: مُطلَقاً بلا قيدٍ، يُقال: أسجلْتَ الكلامَ، أي: أرسلْتَهُ. الصحاح (٥/ ١٧٢٦)، وشرح الشاطبي (٤/ ٥٤٧).

٤٩٣ ـ وَمِثْلُ «نِعْمَ»: «حَبَّذَا»، الْفَاعِلُ «ذَا»
وَإِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ: «لَا حَبَّذَا»

٤٩٤ ـ وَأَوْلِ «ذَا» الْمَخْصُوصَ أَيّاً كَانَ لَا
تَعْدِلْ بِـ«ذَا[1]»؛ فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

٤٩٥ ـ وَمَا سِوَى «ذَا» ٱرْفَعْ بِـ«حَبَّ»، أَوْ فَجُرّْ
بِالْبَا، وَدُونَ «ذَا» ٱنْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ



(١) في ز: «به» بدل: «بِذَا».

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

٤٩٦ ـ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ
«أَفْعَلَ[(١)]» لِلتَّفْضِيلِ، وَٱئْبَ اللَّذْ[(٢)] أُبِي

٤٩٧ ـ وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ
لِمَانِعٍ بِهِ: إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

٤٩٨ ـ وَ«أَفْعَلَ[(٣)]» التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا
تَقْدِيراً اَوْ لَفْظاً بِـ«مِنْ» إِنْ جُرِّدَا

٤٩٩ ـ وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا
أُلْزِمَ تَذْكِيراً، وَأَنْ يُوَحَّدَا

٥٠٠ ـ وَتِلْوُ «أَلْ» طِبْقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ
أُضِيفَ: ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

---

(١) في ع: «أفعلُ» بالرَّفع، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن، س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١١٩/ب): «(أَفْعَلَ): مفعولٌ بـ(صُغْ)».

(٢) في ن: «ما» بدل: «اللَّذْ».
قال ابن هشام رحمه الله في الحاشية الأخرى (٢/ ٩٣٠): «في نسخةٍ: (وَأْبَ مَا أُبِي)؛ وهو أحسنُ».

(٣) في أ، ل، ن، ع: «وأفعلُ» بالرَّفع، وفي د، هـ، و، ك: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من ب، ج، ز، ح، م.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٠٧): «(وأفعلَ): منصوبٌ بفعل مقدَّرٍ يفسِّرُه: (صِلْهُ)؛ على أرجحِ الوَجهَيْنِ في بابِ الاشتغالِ».

٥٠١ ـ هَــذَا إِذَا نَــوَيْــتَ مَــعْــنَــى «مِــنْ»، وَإِنْ
لَــمْ تَــنْــوِ فَــهْــوَ طِــبْــقُ مَــا بِــهِ قُــرِنْ[1]

٥٠٢ ـ وَإِنْ تَــكُــنْ[2] بِــتِــلْــوِ «مِــنْ» مُــسْــتَــفْــهِــمَــا[3]
فَــلَــهُــمَــا كُــنْ أَبَــداً مُــقَــدِّمَــا

٥٠٣ ـ كَــمِــثْــلِ «مِــمَّــنْ أَنْــتَ خَــيْــرٌ؟»، وَلَــدَى
إِخْــبَــارٍ الــتَّــقْــدِيــمُ نَــزْراً وَرَدَا[4]

٥٠٤ ـ وَرَفْــعُــهُ الــظَّــاهِــرَ نَــزْرٌ، وَمَــتَــى
عَــاقَــبَ فِــعْــلاً فَــكَــثِــيــراً ثَــبَــتَــا

---

(١) في ح: «اقترن» بدل: «قُرِنْ».

(٢) في س: «يكن» بالياء، ولم تنقط في ح.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٠٩): «وتقدير البيت: وإن تَكن مستفهماً بتالي (مِنْ)؛ فكن مقدِّماً لـ(مِنْ) وتاليها على أفعل التفضيل».

(٣) في ي: «مستفهَما» بفتح الهاء، والمثبت من أ،ب،ج،د،و،ز،ط،ك،م،ن،س.

(٤) في أ،ب،ج،هـ،و،ك،ل،م،س،ع،ونسخة على حاشيتي ز،ط: «وُجِدا».
وهو موافق لشرح أبي حيَّان (ص٤١٣)، والمرادي (١/ ٥٥٤)، والبرهان ابن القيم (١/ ٥٨٨)، والشاطبي (٤/ ٥٩٢)، والسيوطي (ص٣٧٩)، والأشموني (٢/ ٣٠٩)، وابن طولون (٢/ ٤٩).
والمثبت موافق لشرح ابن عقيل (٣/ ١٨٣)، والمكودي (١/ ٥٣٣)، والتحفة المكية للمقري (ص٤٠٣)، والمكناسي (٢/ ١٨٠)، وفتح الخالق المالك (٢/ ١٢٤٩)، وهو أَولى؛ لتفادي علة السِّناد في الرويِّ.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٠٩): «(وُجِدَا): بالبناءِ للمفعول... والتقدير: والتقديم وُجِد عندَ الإخبار قليلاً، وفي بعض النسخ: (وَرَدَا) بدل: (وُجِدَا)».

٥٠٥ ـ كَـ«لَـنْ تَـرَى[(١)] فِـي الـنَّـاسِ مِـنْ رَفِـيـقِ
أَوْلَـى بِـهِ الْـفَـضْـلُ مِـنَ الـصِّـدِّيـقِ[(٢)]»



(١) في د: «يُرى» بضم الياء، وفي ي: بالتاء والياء.
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٣٤٧)، والمرادي (١/ ٥٥٥)، والبرهان ابن القيم (١/ ٥٨٩)، وابن عقيل (٣/ ١٨٧)، والشاطبي (٤/ ٥٩٥)، والمكودي (١/ ٥٣٥)، والسيوطي (ص٣٨٢)، والأزهري (ص٣١٠)، والأشموني (٢/ ٣١١)، والمكناسي (٢/ ١٨٠).

(٢) هو: أبو بكر الصديق رضي الله عنه. شرح ابن الناظم (ص٣٤٧).
وفي ب: «بلغ قراءة»، وتحتها: «بلغ عرضاً إليه: الفقيه شمس الدين الرفاء؛ كتبه: ابن عقيل».

النَّعْتُ(١)

٥٠٦ ـ يَـتْـبَـعُ فِـي الْإِعْـرَابِ الْأَسْـمَـاءَ الْأُوَلْ
نَـعْـتٌ، وَتَـوْكِـيـدٌ، وَعَـطْـفٌ، وَبَـدَلْ

٥٠٧ ـ فَـ«الـنَّـعْـتُ»: تَـابِـعٌ مُـتِـمٌّ(٢) مَـا سَـبَـقْ
بِـوَسْـمِـهِ، أَوْ وَسْـمِ مَـا بِـهِ ٱعْـتَـلَـقْ

٥٠٨ ـ وَلْـيُـعْـطَ(٣) فِـي الـتَّـعْـرِيـفِ وَالـتَّـنْـكِـيـرِ مَـا
لِـمَـا تَـلَا كَـ«ٱمْـرُرْ بِـقَـوْمٍ كُـرَمَـا»

٥٠٩ ـ وَهْـوَ لَـدَى الـتَّـوْحِـيـدِ وَالـتَّـذْكِـيـرِ أَوْ
سِـوَاهُـمَـا(٤): كَـالْـفِـعْـلِ(٥)، فَـٱقْـفُ مَـا قَـفَـوْا

---

(١) في ل: «التوابع» بدل: «النَّعْتُ».

(٢) في أ،ج،و: «متمُّ» بضمة واحدة، والمثبت من ب،هـ،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٤/ ٦١٧): «(مَا سَبَقْ): مفعولُ (مُتِمٌّ)».

(٣) في أ،ز،ح: «فليعط» بالفاء. وهو موافق لإعراب الأزهري (ص٣١١).

(٤) في ل،س: «ضديهما».
قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٢٢/ب): «(غَيْرِهِمَا): هو التثنيةُ والجمعُ والتَّأنيث». وانظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١١٥٣)، وشرح المرادي (١/ ٥٦٢).

(٥) في ل: «في الفعل» بدل: «كَالْفِعْلِ»، وهو تصحيف؛ لأنَّ المقصود أنَّهما مثل الفعل.

٥١٠ ـ وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَـ«صَعْبٍ، وَذَرِبْ[(١)]»
وَشِبْهِهِ كَـ«ذَا، وَذِي[(٢)]، وَالْمُنْتَسِبْ[(٣)]»
٥١١ ـ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا
فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا
٥١٢ ـ وَٱمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ
وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ
٥١٣ ـ وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا
فَٱلْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا
٥١٤ ـ وَنَعْتُ[(٤)] غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا ٱخْتَلَفْ
فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ، لَا إِذَا ٱئْتَلَفْ

---

(١) في هـ، و، ح، ط، ي، ك، ل، ن، ع: «درب» بالدال المهملة، وهو موافق لشرح المرادي (١/ ٥٦٣)، والسيوطي (ص٣٨٧)، وفتح الخالق المالك (٢/ ١٢٦٥).
والمثبت موافق لشرح البرهان ابن القيم (٢/ ٥٩٢)، وابن عقيل (٣/ ١٩٤)، والمكودي (١/ ٥٣٨)، والتحفة المكية للمقري (ص٤١٠)، والأزهري (ص٣١٢)، والمكناسي (٢/ ١٨٣)، والأشموني (٢/ ٣٩٥).
قال الشاطبي ﵀ (٤/ ٦٢٤): «(ذَرِب): يحتملُ أن يكون بالدَّال المهملة، أو بالذالِ المعجمة، فإن كان بالمعجمة: فهو صفة مشتقة من: ذَرِب الشيءُ، ذَرَباً، وذَرَابةً، إذا صار حديداً، ولسانٌ ذَرِب، أي: حادٌّ، وامرأة ذَرِبةٌ، أي: صخَّابة، وإنْ كان بالمهملةِ: فصفة أيضاً مشتقة مِن: دَرِب بالشيء - بكسر العين -، دُرْبة، ودَرَابة، إذا اعتادَه وضَرِيَ به ولَزِمه». وانظر: شرح ابن جابر الهواري (١٢٢/ ب)، والمكودي (١/ ٥٣٨).
(٢) في ب: «كذا وذي وشبهه» بتقديم وتأخير.
(٣) في ع: «المنتسب» من غير واو.
(٤) في أ، ج، هـ، و، ز، ي، ك، ل، ن، س: «ونعتَ» بالنَّصب، وفي ط: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من ب، د.
قال المكودي ﵀ (١/ ٥٤٢): «يجوز فِي (نَعْت): الرفعُ على الابتداء، وخبرُه: (فَرِّقْهُ)، =

٥١٥ ـ وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى
وَعَمَلٍ: أَتْبِعْ بِغَيْرِ ٱسْتِثْنَا

٥١٦ ـ وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ
مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ: أُتْبِعَتْ

٥١٧ ـ وَٱقْطَعْ[1] أَوَ ٱتْبِعْ[2] إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا
بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا[3] ٱقْطَعْ مُعْلِنَا

= والنصبُ بإضمار فعلٍ يفسّره (فَرِّقْهُ)، وهو المختارُ»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٣١٣) - تعقيباً عليه -: «وإذا كانَ ما بعد الفاءِ لا يعمل فيما قبلها فكيفَ مفسّرُه؛ كما زَعم المكودي؟ وكيف يتقدَّم معمولُ الجوابِ على أداةِ الشرطِ مع أنَّ جواب الشرطِ لا يتقدَّم عليهَا؟»، وقال أيضاً: «(نَعْتُ): مبتدأٌ، خبرُه: (إِذَا) وما بعدَها، ولا يجوز نصبُه بمحذوف يفسِّره (فَرِّقْهُ) على الاشتغال؛ لأنَّ ما بعد الفاءِ لا يعملُ فيما قبلَها، فلا يفسِّر عاملاً»، ومنع النصبَ أيضاً السجاعي (٣/ ٩٤-٩٥)، والصبان (٣/ ٩٤-٩٥)، والخضري (٢/ ١٣٥)، وقال الشاطبي رحمه الله (٤/ ٦٥٠): «(وَنَعْتُ): مبتدأٌ، خبرُه: (إِذَا) وما بعدَها».

(١) من هنا تغيَّر الخط في هـ، وهو خط عتيق أيضاً؛ ويستمر إلى البيت رقم: (٦٠٩).

(٢) في ب،و،س: «أوِ اتبع» بكسر الواو، وفي ط: بفتح الواو وكسرها، والمثبت من ج،هـ،ي،ل.

قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٢٤/أ): «وقوله: (أوَ اتبع): نقلَ فيه حركةَ الهمزةِ إلى الواوِ لأجلِ الوزنِ، و(اتْبِعْ): فعلُ أمرٍ مِن (أَتْبَعَ)»، وقال السجاعي رحمه الله (ص١٩٨): «(أوَ اتبع): بفتحِ الواو؛ لأنَّ الهمزةَ همزةُ قطعٍ فنُقِلت حركتُها».

(٣) في أ،ج،م،ن: «أو بعضِها» بالجرِّ، وفي هـ،ط،ك: بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من و،ي،س.

قال المكودي رحمه الله (١/ ٥٤٥): «وفُهم من قولِه: (أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ)؛ قَطعُ بعضِها وإتباعُ بعضِها، ويلزَم على هذا أنْ يكونَ (بَعْضَهَا): منصوباً على أنَّه مفعولٌ بـ(اقْطَعْ)، وبهذا جَزم المرادي، وقال الشارح: أي: وإن يكن المنعوتُ معيناً ببعضِها اقطع ما سواه. اهـ، فجعل مفعولَ (اقْطَعْ) محذوفاً، وفُهم من كلامه أنّ (بَعْضِهَا): مجرورٌ بالعطف على (بِدُونِهَا)»، وعلى الجرِّ شرح ابن الناظم (ص٣٥٥)؛ حيث قال: «أي: وإن يكن معيناً ببعضِها اقطع ما سواهُ»، وتعقبَّه المرادي في ذلك (١/ ٥٧٢)، وقال السجاعي رحمه الله (١/ ١٩٨): «بنصبِ =

٥١٨ ـ وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا[١] مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِباً[٢] لَنْ يَظْهَرَا

٥١٩ ـ وَمَا مِنَ[٣] الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلّْ



= (بَعْضِهَا)، وبجرِّه»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٣١٤): «(أَوْ بَعْضَهَا): بالنصبِ؛ مفعول مقدَّمٌ بـ(اقْطَعْ)».

(١) في ك: «مضمرا» بفتح الميم وكسرها، والمثبت من أ،ب،هـ،و،ز،ط،ي،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣١٥): «(مُضْمِرَا): بكسرِ الميم؛ منصوبٌ على الحال مِن فاعل: (قَطَعْتَ)»، وقال السيوطي رحمه الله (ص٣٩١): «(مُضْمِرَا): بكسرِ الميم».

(٢) في ل،ع: «وناصبا» بدل: «أَوْ نَاصِباً».
قال المكودي رحمه الله (١/ ٥٤٥): «(أَوْ): للتَّخييرِ».

(٣) في حاشية ك: «سِوَى» وصحَّح عليها.

التَّوْكِيدُ(١)

٥٢٠ ـ بِـ«النَّفْسِ» أَوْ بِـ«الْعَيْنِ» الِاسْمُ أُكِّدَا(٢)
مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ(٣) الْمُؤَكَّدَا(٤)

٥٢١ ـ وَٱجْمَعْهُمَا(٥) بِـ«أَفْعُلٍ» إِنْ تَبِعَا
مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا

٥٢٢ ـ وَ«كُلّاً» ٱذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَ«كِلَا
كِلْتَا، جَمِيعاً»؛ بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا(٦)

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في هـ: «الاسْمَ أَكِّدَا»، والمثبت من أ،ب،ج،د،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣١٥): «(الاسْمُ): مبتدأٌ، وجملة (أُكِّدَا) - بالبناء للمفعول -: خبرُهُ، والألفُ للإطلاق، وقال ابن جابر الهواري: (أَكِّدَا) بفتح الهمزة؛ أمرٌ مِن: أَكَّدَ يُؤَكِّدُ، وأصله: (أَكِّدَنْ) بالنونِ الخفيفةِ، ولكنَّه وقفَ عليها بالألفِ، و(الاسْمَ): مفعولٌ مقدَّمٌ بـ(أَكِّدَا). اهـ بمعناه، وهذا أنسبُ بما بعدَه، وأسلمُ من تقديم معمولِ الخبر على المبتدَأ»، واختار النصب السجاعي أيضاً، وجعله ابن حمدون متعيِّناً، ومنعَ الرفع. وانظر: شرح ابن جابر الهواري (١٢٤/ب)، وحاشية السجاعي (ص١٩٩)، وابن حمدون (٢/ ٢٣).

(٣) في أ: «وافق».

(٤) في ن: «معْ مُضْمَرٍ يُطَابِقُ المُؤَكَّدَا». وهو موافق لشرح المرادي (١/ ٥٧٧).

(٥) في هـ،ن: «فاجمعهما» بالفاء.
ومراد النَّاظم كما قال الشاطبي رحمه الله (٥/ ٤): «يعني: أنَّ النفسَ والعينَ إنْ تبعا في التأكيدِ غيرَ المفردِ من مثنّىً أو مجموعٍ؛ فإنَّهما يُجمعان على (أَفْعُل)».

(٦) في س: «موصلا» بفتح الصاد وكسرها معاً، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن.
=

٥٢٣ ـ وَٱسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَـ«كُلٍّ»: «فَاعِلَهْ»
مِنْ «عَمَّ» فِي التَّوْكِيدِ[١] مِثْلَ «النَّافِلَهْ[٢]»

٥٢٤ ـ وَبَعْدَ «كُلٍّ» أَكَّدُوا بِـ«أَجْمَعَا
جَمْعَاءَ، أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جُمَعَا»

٥٢٥ ـ وَدُونَ «كُلٍّ» قَدْ يَجِيءُ «أَجْمَعُ
جَمْعَاءُ، أَجْمَعُونَ[٣]، ثُمَّ جُمَعُ»

٥٢٦ ـ وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ
وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ[٤]

= قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٢٥/أ): «(مُوصَلا): بفتحِ الصَّاد؛ لأنَّه اسمُ مفعولٍ، ومعنى الوصلِ بالضَّميرِ: الإضافةُ إليه»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٣١٧): «(مُوصَلا): بفتحِ الصَّاد، حالٌ مِن (كُلّ) وما عُطف عليه، وإنَّما أُفرِد على معنى ما ذكر».

(١) في ز، ي: «التأكيد» بدل: «التَّوْكِيدِ».
قال الجوهري رحمه الله في الصحاح (٢/ ٤٤٢): «(التأكيدُ): لغةٌ في (التوكيدِ)»، وقال الأزهري رحمه الله في التصريح (٢/ ١٣٢): «(بابُ التوكيدِ): و(التأكيدِ) أيضاً؛ لغةٌ فيه، ولم ينفرد أحدُهما بتصرُّفٍ فيُجعل أصلاً، يقال: وكَّد توكيداً، وأكَّد تأكيداً، والواو أكثرُ؛ ولذلك شاع استعمالُه بالواو عند النُّحاةِ».
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٥٨٠)، وابن عقيل (٣/ ٣٠٨)، والشاطبي (٥/ ٢٥)، والمكودي (١/ ٥٤٨)، والأشموني (٢/ ٤٠٥).

(٢) قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «أي: على وزن (النَّافِلَة)، يعني: في الأصلِ، وإلَّا فهي تدغم، وكان يُغنيه عنه: (فَاعِلَه)؛ إلا أنَّه تمَّم البيتَ».

(٣) في د: «أجمعين».
قال الأزهري رحمه الله (ص٣١٨): «(يَجِيءُ أَجْمَعُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(جَمْعَاءُ): بفتح الجيم والمد، و(أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ): بضمِّ الجيم؛ الثلاثةُ معطوفةٌ على (أَجْمَعُ) بإسقاط العاطف من أوَّلها وثانيها».

(٤) في ج: «شُمل» بضم الشين، والمثبت من أ، ب، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن، س.
قال الشاطبي رحمه الله (٥/ ٢١): «(عَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ): متعلِّقٌ بمحذوف؛ هو حالٌ من فاعلِ (شَمِلَ)، تقديرُه: المنعُ شَمِلَ منقولاً عن نحاةِ البصرةِ». وانظر: إعراب الألفية (ص٣١٨).

٥٢٧ ـ وَٱغْنَ بِـ«كِلْتَا» فِي مُثَنّىً وَ«كِلَا»
عَنْ وَزْنِ «فَعْلَاءَ» وَوَزْنِ «أَفْعَلَا»[(١)]

٥٢٨ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ[(٢)] الْمُتَّصِلْ
بِـ«النَّفْسِ، وَالْعَيْنِ[(٣)]» فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ

٥٢٩ ـ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا[(٤)] بِمَا
سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

٥٣٠ ـ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي
مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ: «ٱدْرُجِي ٱدْرُجِي[(٥)]»

(١) في ي،ونسخة على حاشية أ: ورد هذا البيت مقدَّماً على البيت الذي قبلَه.
قال ابن حمدون رحمه الله (٢/ ٢٧): «كان ينبغِي له أن يُقدِّم هذا البيتَ على قوله: (وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيد مَنْكُور) إلخ؛ لأنَّه متعلقٌ بأجمعَ وجمعاءَ المذكورين قبلُ، ويوجدُ في بعض النسخِ مُقدَّماً».

(٢) في ج،ل: «يُؤَكِّدِ الضميرُ»، وفي ب: «تُؤكِّدَ الضميرَ»، وفي هـ: «تُوَكَّدِ الضميرُ»، وفي ي: «يُؤَكِّدِ الضميرَ»، وفي ك: بالتاء والياء، وبفتح الكاف وكسرها، وبالرَّفع والنَّصب جميعاً، والمثبت من أ،د،و،ز،ط،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣١٩): «(يؤَكّد): بالبناءِ للمفعولِ؛ فعلُ الشرط، ويُحتمل أن يكون مبنِيّاً للفاعل؛ مسنَداً للمخاطَب، و(الضَّمِير)؛ على الأوَّل: مرفُوع على النيابةِ عن الفاعلِ، ومنصوبٌ على المفعوليّةِ: على الثاني».

(٣) في ح: «أو بالعين»، وبه ينكسر الوزن.
قال ياسين العليمي رحمه الله (٢/ ٣٨): «وفي نسخة: (أَوْ بِالعَيْنِ فَبَعْدَ)، وهي نسخةٌ حسنةٌ إلا أنّها غير موزونةٍ، وفي نسخةٍ: (أَوْ بِالعَيْنِ جِيءْ بِالمُنْفَصِلْ)؛ وهي أحسنُ النُّسخ، لكن يفوتُ عليها التنصيصُ على أنَّ الضميرَ يكونُ بعد الضميرِ المرفوعِ وقبلَ النَّفسِ والعينِ». وانظر: حاشية ابن حمدون (٢/ ٢٧).

(٤) في نسخة على حاشية أ: «وأكده». وهو موافق لشرح الكافية الشَّافية (٣/ ١١٨١).

(٥) في هـ: «ادرجِ ادرجِ» من غير ياء، وفي حاشية ط: «صوابه: ادرجِ ادرجِ».
قال الشاطبي رحمه الله (٥/ ٢٨-٣٢): «كما مثَّلَ في قولِهِ للمؤنَّثِ: ادْرُجِي ادْرُجِي يا هندُ، =

٥٣١ ـ وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ
إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

٥٣٢ ـ كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ[1] مَا تَحَصَّلَا
بِهِ جَوَابٌ كَـ«نَعَمْ» وَكَـ«بَلَى»

٥٣٣ ـ وَمُضْمَرَ[2] الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ ٱنْفَصَلْ
أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ ٱتَّصَلْ[3]



= وقد يكونُ للمذَّكر: ادْرُج ادْرُج يا زيدُ، بضمِّ الجيمِ الأولى وكسرِها، وعلى الكسرِ يستوِي لفظُ المذكَّر مع لفظِ المؤنث في (ادرج) الأوَّل... و(ادْرُجِي) من: دَرَج الضبُّ، والرّجلُ، يدرُج دُروجاً؛ إذا مَشَى». وانظر: الصحاح (١/ ٣١٣)، وقال محمد محيي الدِّين رَحِمَهُ اللَّهُ (٣/ ٢١٤): «(ادْرُجِي): فعلُ أمرٍ، وياءُ المؤنثة المخاطبة: فاعلٌ»، ووجود الياء مناسبٌ لـ(يَجِي) آخر الشطرِ الأول.

(١) في ج: «غيرُ» بالرَّفع، قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٣٢٠): «(غَيْرُ): نَعْتٌ لِلْحُرُوفِ»، وفي ك،ن: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ب،هـ،و،ز،ط،ي،ل،م،س.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٥٥٥): «(غَيْرَ): منصوبٌ على الاستثناءِ».

(٢) في أ،ج،هـ،ط،ل،ن: «ومضمرُ» بالرَّفع، وفي ب،ي: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من ز،ك،م،س.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٣٢١): «(وَمُضْمَر): مبتدأٌ، ويجوز أن يكُون منصوباً بفعل محذوف يفسِّرُه: (أَكِّدْ بِهِ)؛ على حدِّ: (زيداً امرُرْ بِهِ)؛ على الأرجحِ».

(٣) في حاشية ب: «بلغت».

الْعَطْفُ[1]

٥٣٤ ـ الْـعَـطْـفُ: إِمَّـا ذُو بَـيَـانٍ، أَوْ[2] نَـسَـقْ
وَالْـغَـرَضُ الْآنَ بَـيَـانُ مَـا سَـبَـقْ

٥٣٥ ـ فَـ«ذُو الْـبَـيَـانِ»: تَـابِـعٌ، شِـبْـهُ الـصِّـفَـهْ
حَـقِـيـقَـةُ الْـقَـصْـدِ بِـهِ مُـنْـكَـشِـفَـهْ[3]

٥٣٦ ـ فَـأَوْلِـيَـنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ الْأَوَّلِ
مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الْأَوَّلِ الـنَّـعْـتُ وَلِـي

٥٣٧ ـ فَـقَـدْ[4] يَـكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ
كَـمَـا يَـكُـونَـانِ مُـعَـرَّفَـيْـنِ

(١) في ط: «عطف البيان».
(٢) في ل: «او» بالوصل، والأصل القطع.
(٣) في حاشية ب: «بلغ».
(٤) في هـ: «وقد» بالواو.
قال ابن هشام ﵀ في حاشية د: «كانَ الأجود: (وَقَدْ يَكُونَانِ)؛ لأنَّ هذه مسألةٌ غيرُ مسألةِ وجوب المطابقةِ، وهي: هل يقع عطفُ البيان في النكرات كما يقعُ في المعارفِ، أو لا؟»، وقال ياسين العليمي ﵀ (٢/ ٥١): «(فَقَدْ يَكُونَانِ): تفريعٌ على التفريع قبله، وبذلك يندفع قولُ ابنِ هشام: هذه مسألةٌ أخرى مفرَّعةٌ على كونِه كالنعت، فيجبُ عطفُها بالواو دونَ الفاءِ».

٥٣٨ ـ وَصَـــالِـــحـــاً لِـــبَـــدَلِـــيَّـــةٍ يُـــرَى
فِـي غَـيْـرِ نَـحْـوِ «يَـا غُـلَامُ[(١)] يَـعْـمَـرَا[(٢)]»

(١) في س: «يا غلام» بكسر الميم وسكونها، والمثبت من ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٥٨٨): «(غُلَامُ): مُنادى مبنيٌّ على الضمِّ».

(٢) في أ، ج، هـ، ز، ي، ك، س: «يعمُرا» بضم الميم، وفي د، ع: «عمرا»، والمثبت من ب، و، ط، ل، ن.
قال الصبان رحمه الله (٣/ ١٢٧): «(يَعْمرَا): بضمِّ الميم، وفتحِها؛ عَلَمٌ منقولٌ من المضارعِ»، وكذا عند الخضري - بالوَجهَيْن - (٢/ ٦١٨)، وقال ابن حمدون رحمه الله (٢/ ٣٢): «(يَعْمَرَ): مفردٌ علَمٌ على غلام، منقولٌ من مضارعِ (عَمِر)؛ بكسر الميم في الماضي، وفتحِها في المضارع، وعندهم (عَمُر، يعمُر)؛ بالضمِّ فيهما، وليسَ بمرادٍ»، وقال الجوهري رحمه الله في الصحاح (٢/ ٧٥٦): «عَمِرَ الرَّجُلُ - بالكسر - يَعْمَرُ عَمْراً، وعُمْراً - على غير قياس؛ لأنَّ قياس مصدره التحريك -، أي: عاش زماناً طويلاً». وانظر: لسان العرب (٤/ ٦٠٢).

٥٣٩ ـ وَنَحْوِ[١] «بِشْرٍ» تَابِعِ[٢] «الْبَكْرِيِّ[٣]»
وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ[٤]



(١) في أ: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن،س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٢٧/ب): «(وَنَحْوِ بِشْرٍ): مخفوضٌ بالعطفِ على قولِه: (نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمرًا) في البيتِ قبله».

(٢) في ز،ك،م: «تابعَ» بالنَّصب، وفي ل: بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من أ،د،هـ،و،ط،ي،ن،س.
قال المكودي رحمه الله (٥٥٩/٢): «(تَابع): منصوبٌ على الحال مِن: (بِشْرٍ)، ويجوز جَرُّه نعتا لـ(بِشْرٍ)، ويقصِدُ حينئذ الإضافةَ المحضةَ، وهو أظهرُ».

(٣) قال ابن حمدون رحمه الله (٣٣/٢): «بفتحِ الباء منسوبٌ إلى بَكْرِ بن وائلٍ؛ أبو القبيلة»، وقال الشاطبي رحمه الله (٥٢/٥): «وأشار في تمثيلِ هذا النوعِ إلى البيت المشهورِ الذي أنشدَه سيبويهِ للمرار الأسديِّ:
أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا».
وانظر: شرح الكافية الشافية (١١٩٦/٣).

(٤) في حاشية ج: «بلغ».

عَطْفُ النَّسَقِ

٥٤٠ ـ تَـالٍ[(١)] بِـحَـرْفٍ مُـتْـبِـعٍ: «عَـطْـفُ[(٢)] الـنَّـسَـقْ»
كَـ«ٱخْـصُـصْ بِـوُدٍّ وَثَـنَـاءٍ مَـنْ صَـدَقْ[(٣)]»

٥٤١ ـ فَـالْـعَـطْـفُ[(٤)] مُـطْـلَـقـاً بِـ«وَاوٍ، ثُـمَّ، فَـا
حَـتَّـى، أَمَ، أَوْ» كَـ«فِـيـكَ صِـدْقٌ وَوَفَـا»

٥٤٢ ـ وَأَتْـبَـعَـتْ[(٥)] لَـفْـظـاً فَـحَـسْـبُ «بَـلْ، وَلَا
لَـكِـنْ» كَـ«لَـمْ يَـبْـدُ[(٦)] ٱمْـرُؤٌ لَـكِـنْ طَـلَا[(٧)]»

---

(١) أي: تابعٌ. شرح ابن الناظم (ص٣٧٠).

(٢) في ع: «حرف» بدل: «عَطْفُ»، ولا وجه له.

(٣) في حاشية ك: «سبق». (٤) في ب: «والعطف» بالواو.

(٥) في هـ،ك: «أُتْبِعَتْ» بضم الهمزة وكسر الباء، قال الأزهري رحمه الله (ص٣٢٤): «(بَلْ): نائبُ فاعلِ (أُتْبِعَتْ)»، وفي ج: بفتح الهمزة وضمها، وفتح الباء وكسرها معاً، قال ابن حمدون رحمه الله (٢/ ٣٥): «وقوله - أي: المكودي -: (فاعلٌ بـ«أَتْبَعَتْ»)؛ على أنَّ (أَتْبَعَتْ) مبنيٌّ للفاعل، أو نائبُ فاعلٍ؛ على أنَّه مبنيٌّ للمفعول؛ لأنَّ الشخصَ هو الذي يُتْبع»، والمثبت من أ،و،ط،ي،ل،ن،س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٢٨/أ): «(بَلْ): هو فاعلُ (أَتْبَعَتْ)، فتقديرُ كلامِه: وأَتْبَعَتْ (بَلْ) و(لَا) و(لَكِنْ) في اللَّفظِ فحسبُ»، وكذا أعربها المكوديُّ (٢/ ٥٦٢)، والمقريُّ (ص٤٣٠).

(٦) في أ،ج،و،ن،س: «يبدو» بزيادة واو، وفي هـ،ط: «يبدوا» بزيادة واو وألف.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٢٤): «(يَبْدُ): مضارعٌ مجزوم بـ(لَمْ)، وعلامةُ جزمِه حذفُ الواو».

(٧) «الطَّلَا» - بفتح الطاء، والقصر -: الولدُ من ذواتِ الظِّلف؛ كالبقرِ والشاة والظَّبْي ونحوها - وهو المراد هنا -، ويطلق أيضاً على: الولد الصَّغير من كلِّ شيءٍ، وعلى: الشَّخص - أيضاً -. العين (٧/ ٤٥٢)، وتهذيب اللغة (١٤/ ١٦)، والصحاح (٦/ ٢٤١٤)، وشرح الشاطبي (٥/ ٦٩).

٥٤٣ ـ فَـاْعْـطِـفْ بِـوَاوٍ لَاحِـقـاً أَوْ سَـابِـقَـا[(١)] فِـي الْـحُـكْـمِ، أَوْ مُـصَـاحِـبـاً مُـوَافِـقَـا

٥٤٤ ـ وَاْخْـصُـصْ بِـهَـا عَـطْـفَ الَّـذِي لَا يُـغْـنِـي مَـتْـبُـوعُـهُ كَـ«اْصْـطَـفَّ»[(٢)] هَـذَا وَاْبْـنِـي»

٥٤٥ ـ وَالْـفَـاءُ لِـلـتَّـرْتِـيـبِ بِـاْتِّـصَـالِ وَ«ثُـمَّ» لِـلـتَّـرْتِـيـبِ بِـاْنْـفِـصَـالِ[(٣)]

٥٤٦ ـ وَاْخْـصُـصْ بِـفَـاءٍ عَـطْـفَ مَـا لَـيْـسَ صِـلَـهْ عَـلَـى الَّـذِي اْسْـتَـقَـرَّ أَنَّـهُ الـصِّـلَـهْ

٥٤٧ ـ بَـعْـضاً بِـ«حَـتَّـى» اْعْـطِـفْ عَـلَـى كُـلٍّ، وَلَا[(٤)] يَـكُـونُ إِلَّا غَـايَـةَ الَّـذِي تَـلَا

٥٤٨ ـ وَ«أَمْ» بِـهَـا اْعْـطِـفْ إِثْـرَ[(٥)] هَـمْـزِ الـتَّـسْـوِيَـهْ أَوْ هَـمْـزَةٍ عَـنْ لَـفْـظِ «أَيٍّ» مُـغْـنِـيَـهْ

---

(١) في ب: «وسابقا» بدل: «أَوْ سَابِقَا».

(٢) في ب: «كاصْطَفِ» بكسر الفاء من غير تشديد، وفي أ: «كاصطفّ» بفتح الفاء وكسرها مشددة، والمثبت من ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٢٨/ب): «(اصْطَفَّ): فعلٌ ماضٍ مِن الاصطفافِ؛ وهو مِن الأفعالِ الَّتي لا تقعُ إلَّا مِن اثنينِ؛ لأنَّ الواحدَ لا يكونُ صفًّا؛ لأجلِ ذلك احتاجَ إلى عطفِ (الابنِ) على قولِه: (هَذَا)».

(٣) في د:
«وَثُـمَّ لِـلـتَّـرْتِـيـبِ بِـانْـفِـصَـالِ وَالْـفَـاءُ لِـلـتَّـرْتِـيـبِ بِـاتِّـصَـالِ».
بتقديم العجز على الصدر، وهو موافق لشرح الكافية الشافية (٣/ ١١٩٩).

(٤) في نسخة على حاشية س: «بعضا على كل بحتى اعطف ولا» بتقديم وتأخير.

(٥) في ج،ل،س،ع،ونسخة على حواشي ز،ح،ط،ك: «بعدَ» بدل: «إِثْرَ»، وهو موافق لشرح السيوطي (ص٤٠٩)، وابن طولون (٢/ ٨٤). =

٥٤٩ ـ وَرُبَّمَا حُذِفَتِ[١] الْهَمْزَةُ إِنْ
كَانَ خَفَا الْمَعْنَى[٢] بِحَذْفِهَا أُمِنْ

٥٥٠ ـ وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى «بَلْ» وَفَتْ
إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

٥٥١ ـ خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ«أَوْ»، وَأَبْهِمِ
وَاشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا[٣] أَيْضاً نُمِي[٤]

= والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٦٠٣)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٦٢٥)، وابن عقيل (٣/ ٢٢٩)، والشاطبي (٥/ ٩٨)، والمكودي (٢/ ٥٦٦)، والمقري (ص٤٣٤)، والأزهري (ص٣٢٦)، والمكناسي (٢/ ٢٠١)، والدرر السنية (٢/ ٧٥٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٧٢).

قال السجاعي رحمه الله (ص٢٠٤): «(بَعْدَ): ظرفٌ لقوله: (اعْطِفْ)، وفي بعض النسخ: (إِثْرَ) بكسرِ الهمزة، وسكونِ المُثلَّثة، بمعنَى: (بعد)».

(١) في ب،ج،ع،ونسخة على حاشيتي أ،ي: «أسقطت». وهو موافق لشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٠٠)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٢٢٩)، والمكودي (٢/ ٥٦٦)، والسيوطي (ص٤١١).
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٦٠٤)، والشاطبي (٥/ ١٠٧)، والأزهري (ص٣٢٦)، والأشموني (٢/ ٣٧٥).
قال الشربيني رحمه الله في فتح الخالق المالك (٢/ ١٣٤٣): «(أُسْقِطَتْ): وفي بعضِ النسخ: (حُذِفَتْ)».

(٢) في س: «خفاء لمعنىً».

(٣) في ج،د: «به».
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٣٧٨)، والمرادي (١/ ٦٠٩)، وابن عقيل (٣/ ٢٣١)، والشاطبي (٥/ ١١٦)، والمكودي (١/ ٥٦٨)، والسيوطي (ص٤١٢)، والأشموني (٢/ ٤٢٣).

(٤) أي: رُوي وأُسند ونُسب. شرح الشاطبي (٥/ ١٢١)، والمكودي (٢/ ٥٧٠).
قال النَّاظم رحمه الله في شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٢٠، ١٢٢١): «وأجازَ الكوفيون موافقتَها (بَلْ) في الإضرابِ، ووافق الكوفيِّين أبو عليٍّ وابنُ برهانَ، وهذا معنى قولي:
.... وَالْإِضْرَابُ عَنْ قَوْمٍ نُمِي».

٥٥٢ ـ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا
لَمْ يُلْفِ[(١)] ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا[(٢)]

٥٥٣ ـ وَمِثْلُ «أَوْ» فِي الْقَصْدِ «إِمَّا» الثَّانِيَهْ[(٣)]
فِي نَحْوِ «إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ[(٤)]»

٥٥٤ ـ وَأَوْلِ «لَكِنْ» نَفْياً اَوْ نَهْياً[(٥)]، وَ«لَا»
نِدَاءً اَوْ أَمْراً أَوِ[(٦)] اثْبَاتاً[(٧)] تَلَا

٥٥٥ ـ وَ«بَلْ» كَـ«لَكِنْ» بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا
كَـ«لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ، بَلْ تَيْهَا[(٨)]»

---

(١) في س: «تُلْفَ» بضم التاء وفتح الفاء، وفي ز: بالياء والتاء، وفي م: من غير نقط الحرف الأول.
قال الأزهري ﷺ (ص٣٢٧): «(يُلْفِ): بضمِّ الياء؛ مضارعُ (ألفى): بمعنى وَجد، مجزومٌ بـ(لَمْ)، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الياءِ».

(٢) في م،س: «منفِذا» بكسر الفاء، وفي ي: بفتح الفاء وكسرها، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ك،ل،ن.
قال الأزهري ﷺ (ص٣٢٧): «(مَنْفَذَا): بفتح الفاءِ، بمعنى: طريقاً».

(٣) في ز: «التَّالية».

(٤) في ع: «التالية» بدل: «النَّائِيَهْ».
قال الشاطبي ﷺ (٥/ ١٣٥): «(ذِي): إشارةٌ إلى القريبِ و(النَّائِيَة): البعيدةُ، فكأنَّه قال: إمَّا القريبة، وإمَّا البعيدة».

(٥) في ب: «نهياً او نفياً» بتقديم وتأخير.

(٦) في ل: «او» بالوصل، والأصل القطع.

(٧) في هـ: «وإثباتا» بدل: «أَوِ اثْبَاتاً».

(٨) قال المرادي ﷺ (١/ ٦١٧): «(المَرْبَع): منزلُ الربيع، و(التَّيْهَاء): الأرضُ التي لا يُهتدى بها». وانظر: شرح ابن جابر الهواري (١٣٠/ب)، والمكودي (٢/ ٥٧٢).

٥٥٦ ـ وَٱنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ[١] حُكْمَ الْأَوَّلِ
فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالْأَمْرِ[٢] الْجَلِي

٥٥٧ ـ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ
عَطَفْتَ فَٱفْصِلْ[٣] بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ[٤]

٥٥٨ ـ أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ
فِي النَّظْمِ فَاشِياً، وَضَعْفَهُ ٱعْتَقِدْ[٥]

٥٥٩ ـ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى
ضَمِيرِ خَفْضٍ: لَازِماً قَدْ جُعِلَا

٥٦٠ ـ وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً؛ إِذْ قَدْ أَتَى
فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ[٦] الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

---

(١) في م،ع: «للثاني» بزيادة ياء. قال في حاشية الصبان (٣/ ١٦٦): «قوله: (لِلثَّانِ) حذف ياؤه للضرورة».

(٢) في ز: «والحكم» بدل: «وَالْأَمْرِ»، وكتب فوقها: خ، وفي الحاشية مقابلاً لها كتابةٌ لم تظهر، وفوقها تصحيح.

(٣) في ع: «فاعطف» بدل: «فَافْصِلْ».

(٤) في ز،ح،ط،ي: «بضميرٍ منفصل».
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٣٨٥)، والمرادي (١/ ٦٢٠)، وابن عقيل (٣/ ٢٣٦)، والشاطبي (٥/ ١٤٩)، والمكودي (٢/ ٥٧٤)، والأزهري (ص٣٢٩)، والأشموني (٢/ ٣٩٢).

(٥) في و: «ضعفه اعتقد» بفتح الفاء وضمها، وفتح التاء وضمها معاً، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٢٩): «(وَضَعْفَهُ): مفعولٌ مقدَّمٌ بـ(اعْتَقِد)، و(اعْتَقِد): فعلُ أمرٍ».

(٦) في أ،ج،هـ،و،ز،ك،ل،م،ن،س،ع،ونسخة على حاشية ط: «في النثر والنظم» بتقديم وتأخير. وهو موافق لشرح ابن عقيل (٣/ ٢٣٩)، وابن طولون (٢/ ٩٤). =

٥٦١ ـ وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ
وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهْيَ ٱنْفَرَدَتْ

٥٦٢ ـ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي
مَعْمُولُهُ؛ دَفْعاً[١] لِوَهْمٍ ٱتُّقِي

٥٦٣ ـ وَحَذْفَ[٢] مَتْبُوعٍ بَدَا[٣] هُنَا ٱسْتَبِحْ
وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّْ

٥٦٤ ـ وَٱعْطِفْ عَلَى ٱسْمٍ[٤] شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا
وَعَكْساً ٱسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا



= والمثبت موافق لشرح البرهان ابن القيم (٢/ ٦٣٧)، والشاطبي (٥/ ١٥٥)، والمكودي (٢/ ٥٧٧)، والسيوطي (ص٤١٧)، والأزهري (ص٣٣٠)، والمكناسي (٢/ ٢٠٤)، والأشموني (٢/ ٤٢٩).
قال المكودي رَحَمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ٥٧٧): «المرادُ بـ(النَّثْرِ الصَّحِيحِ): القرآنُ».

(١) في ط: «رفعا» بالراء.
قال المرادي رَحَمَهُ ٱللَّهُ (١/ ٦٢٦): «يعني: أنَّ إضمارَ العامل في نحوِ ذلك يدفع توهُّم أنه معطوفٌ أو مفعولٌ معه».

(٢) في ل: «وحذفُ» بالرَّفع، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، م، ن، س.
قال الأزهري رَحَمَهُ ٱللَّهُ (ص٣٣١): «(وَحَذْفَ): مفعولٌ مقدَّم بـ(اسْتَبِحْ)».

(٣) في ع: «بذا» بالمعجمة.
قال الأزهري رَحَمَهُ ٱللَّهُ (ص٣٣١): «(بَدَا): بالدال المهملة، بمعنى: ظَهَر، نعتٌ لـ(مَتْبُوعٍ)».

(٤) في م: «اسمِ» بكسرة واحدة، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، ن، س.
قال الأزهري رَحَمَهُ ٱللَّهُ (ص٣٣١): «(شِبْهِ): بالجرِّ نعتٌ لـ(اسْمٍ)».

الْبَدَلُ

٥٦٥ ـ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ[(١)] بِلَا
وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى: «بَدَلَا»

٥٦٦ ـ مُطَابِقاً، أَوْ بَعْضاً، أَوْ مَا يُشْتَمَلْ[(٢)]
عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ«بَلْ»

٥٦٧ ـ وَذَا لِلِاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْداً صَحِبْ
وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

---

(١) في ج،ك،ع،ونسخة على حاشية ي: «في الحكم».
والمثبت موافق لشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٤)، وشرح المرادي (١/ ٦٣١)، وابن عقيل (٣/ ٢٤٧)، والشاطبي (٥/ ١٩٠)، والمكودي (١/ ٥٨٢)، والأزهري (ص٣٣٢)، والسيوطي (ص٤٢٠)، والأشموني (٣/ ٣).

(٢) في ب،هـ،ل: «يَشتمِل» بفتح الياء وكسر الميم، قال الأزهري ﷺ (ص٣٣١): «(يَشْتَمِل): صلةُ (مَا)، والعائد إليها: الضميرُ المستتر في (يَشْتَمِل)؛ المرفوعُ على الفاعليَّةِ»، وجعله مبنيّاً للفاعل أيضاً: المكناسيُّ (٢/ ٢٠٦)، والصبان (٣/ ١٨٤)، والخضري (٢/ ٦٣٦).
والمثبت من أ،ج،د،و،ز،ط،ي،ك،م،ن. قال ابن حمدون ﷺ (٢/ ٥١): «اختلفوا هل المبدَل منه هو الذي اشتَمل على البدلِ أو العكس؟ أو لاشتمالِ واحدٍ منهما على الآخرِ... فإن قلتَ: على أيِّ شيء يُحمل كلامُ الناظمِ؟ قلتُ: (مَا): نكرة مُوصوفة واقعةٌ على البدل قطعاً، ثمَّ إنْ قرأتَ (يَشْتَمِل): بكسر الميم مبنيّاً للفاعل، وفاعلُه يعود على (مَا)، وهاء (عَلَيْهِ): للمبدَل منه المفهومِ مِن السياق؛ كانَ المأخوذ منهُ القول الثاني فقط، وإنْ قرأتَه بفتحِ الميم مبنيّاً للمفعولِ: فيكون (عَلَيْهِ) هو النائبُ عن الفاعلِ، وضمير (عَلَيْهِ) للبدل؛ احتمل القول الأول، وهو الذي في التسهيل، واحتمل القولَ الثالث، وهو الذي حمل الموضحُ عليه كلامَ الناظمِ، وهو الصوابُ». وانظر: شرح التسهيل للناظم (٣/ ٣٣٨)، وشرح ابن هشام (٣/ ٣٦٥)، والشاطبي (٥/ ١٩٥).

٥٦٨ ـ كَـــ«زُرْهُ خَـــالِـــداً، وَقَـــبِّـــلْـــهُ الْـــيَـــدَا
وَٱعْـــرِفْـــهُ حَـــقَّـــهُ، وَخُـــذْ نَـــبْـــلاً[1] مُـــدَى»

٥٦٩ ـ وَمِــنْ ضَــمِــيــرِ الْـحَـاضِـرِ[2] الـظَّـاهِـرَ[3] لَا
تُـــبْـــدِلْـــهُ إِلَّا مَـــا إِحَـــاطَـــةً جَـــلَا[4]

٥٧٠ ـ أَوِ ٱقْــتَــضَـــى بَـــعْـــضـاً، أَوِ ٱشْــتِــمَـــالَا
كَـــ«إِنَّـــكَ[5] ٱبْـــتِـــهَـــاجُـــكَ[6] ٱسْـــتَـــمَـــالَا[7]»

---

(١) في ب،ز: «نيلا» بدل: «نَبْلاً»، وهو تصحيف.
قال ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك (٣/ ٣٦٧): «النَّبْلُ: اسمُ جمعٍ للسّهمِ، والمُدَى: جمعُ مُدْيَةٍ، وهي: السِّكينُ».

(٢) في د: «الحاضِرَ» بالنَّصب.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٣٣): «(الحَاضِرِ): مضافٌ إليه».

(٣) في ن: «الظاهِرِ» بالجرِّ.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٥٨٦): «(الظاهرَ): مفعولٌ بفعلٍ مقدَّر يفسّرُه: (تُبْدِلْهُ)».

(٤) في ب: «تلا».
قال الشاطبي رحمه الله (٥/ ٢١٨): «(جَلَا) بمعنى: أَظْهَر، تقول: جَلَوْتُ الشيءَ، بمعنى: أوضحتُه، وجلوت العروسَ جلوة: أبرزتُها لزوجِها، وجلاَ أيضاً، أي: ما أظهرَ معنى الإحاطةِ من الإبدالِ».

(٥) في ب،ك: «كأَنك» بفتح الهمزة، والمثبت من أ،د،هـ،و،ز،ط،ي،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٣٤): «الكاف: جارة لقولٍ محذوف، و(إنَّ): بكسرِ الهمزة، والكافُ المتَّصلة بها: اسمُها في محلِّ نصبٍ».

(٦) في م: «ابتهاجُك» بالرَّفع، والمثبت من أ،ب،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،ن،س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٣٣/أ): «(ابْتِهَاجَكَ): بدلُ اشتمالٍ مِن الكافِ في (إِنَّكَ)، و(اسْتَمَالَ): فعلٌ ماضٍ في موضع خبرِ (إنَّ)».

(٧) في ج،ز: «استِمالا» بكسر التاء، وفي ك: بفتح التاء وكسرها، والمثبت من أ،ب،د،هـ،و،ط،ي،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٣٤): «(اسْتَمَالَا): فعل ماضٍ»، وقال الشاطبي رحمه الله (٥/ ٢١٣): «والابتهاج والبهجة: الفرحُ والسرورُ، والاستمالةُ: الإمالةُ في المعنى، يقال: استمالني الشيءُ، واستمالَ بقلبي، إذا أمالَهُ إليهِ».

٥٧١ ـ وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ(١) الْهَمْزَ(٢) يَلِي
هَمْزاً كَـ«مَنْ ذَا؟ أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟»
٥٧٢ ـ وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَـ«مَنْ
يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ»(٣)



(١) في أ: «المضمِّن» بكسر الميم، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ن،س. قال الأزهري رحمه الله (ص٣٣٤): «(المُضَمَّنِ): اسمُ مفعولٍ».

(٢) في ل،س: «الهمزِ» بالجرِّ، قال الصبان رحمه الله (٣/ ١٩٢): «قوله - أي: الأشموني -: (معنى الهمزة) مُقتضاه أنَّ (الهَمْزِ) بالجرِّ، مضافٌ إليه». وانظر: شرح الأشموني (٢/ ٤٣٩). والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ن. قال المكودي رحمه الله (٢/ ٥٨٦): «(الهَمْزَ): مفعولٌ ثانٍ بـ(المُضَمَّنِ)».

(٣) في حاشية ك: «بلغ».

النِّدَاءُ(١)

٥٧٣ ـ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ «يَا
وَأَيْ، وَآ، كَذَا أَيَا، ثُمَّ هَيَا»

٥٧٤ ـ وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ«وَا» لِمَنْ نُدِبْ(٢)
أَوْ «يَا(٣)»، وَغَيْرُ(٤) «وَا» لَدَى(٥) اللَّبْسِ ٱجْتُنِبْ(٦)

٥٧٥ ـ وَغَيْرُ مُنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا(٧)
جَا مُسْتَغَاثاً: قَدْ يُعَرَّى فَٱعْلَمَا

---

(١) في ي: «المنادى».
قال ابن حمدون رحمه الله (٢/ ٥٥): «(النِّدَاءُ): مصدرٌ بمعنى اسم المفعولِ، أي: المُنادَى؛ لأنَّ النداءَ معنىً من المعانِي، والكلامُ في الألفاظِ، وقد مرَّ هذا كثيراً في كلامِ الناظمِ، ومناسبةُ ذكرِه بعد التوابع أنَّ المنادَى تابعٌ لحرفِ النداءِ، فهو تابعٌ في الجملةِ».

(٢) في ز: «نَدِب» بفتح النُّون، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٣٦): «(نُدِبَ): بالبناءِ للمفعولِ».

(٣) في ع: «ويا» بدل: «أَوْ يَا».

(٤) في ن: «وغيرَ» بالنَّصب، وفي د: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٣٦): «(وَغَيْرُ): مبتدأٌ».

(٥) في ب،ل،ع: «لِذِي» بدل: «لَدَى»، وهو تصحيف؛ لأنَّ التَّقديرَ: وغيرُ (وا) اجتنب عند اللَّبس.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٣٦): «(لَدَى): بالدَّالِ المهملَةِ؛ ظرفُ مكانٍ بمعنى: عندَ».

(٦) في أ،د: «اجتنب» بفتح التاء وضمِّها، والمثبت من ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٣٦): «(اجْتُنِبَ): بالبناءِ للمفعول، خبرُ: (غَيْرُ)».

(٧) في نسخة على حاشية أ: «نُكر فلم يُندب ولا ما أُبهما»، وهو شطر البيت الأول من باب النُّدبة، وذِكرهُ هنا وَهَمٌ.

٥٧٦ ـ وَذَاكَ فِـي ٱسْـمِ الْـجِـنْـسِ وَالْـمُـشَـارِ لَـهْ
قَـلَّ، وَمَـنْ يَـمْـنَـعْـهُ فَـٱنْـصُـرْ عَـاذِلَـهْ[١]

٥٧٧ ـ وَٱبْـنِ الْـمُـعَـرَّفَ الْـمُـنَـادَى الْـمُـفْـرَدَا
عَـلَـى الَّـذِي فِـي رَفْـعِـهِ قَـدْ عُـهِـدَا

٥٧٨ ـ وَٱنْـوِ ٱنْـضِـمَـامَ مَـا بَـنَـوْا قَـبْـلَ الـنِّـدَا
وَلْـيُـجْـرَ[٢] مُـجْـرَى[٣] ذِي بِـنَـاءٍ جُـدِّدَا

٥٧٩ ـ وَالْـمُـفْـرَدَ الْـمَـنْـكُـورَ وَالْـمُـضَـافَـا[٤]
وَشِـبْـهَـهُ ٱنْـصِـبْ عَـادِمـاً خِـلَافَـا

---

(١) في ز: «عادله» بالدَّال المهملة، والصَّواب أنَّه بالذَّال المعجمة، وهو اسم فاعل من: (عَذَلَ).
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٥٩٠): «(عاذِلَه): اسمُ فاعلٍ من: (عَذَلَ)؛ إذا لَام، وذالُه معجمةٌ».

(٢) في ط،ل،ن،وفي نسخة على حاشية ب: «وليَجرِ» بفتح الياء وكسر الراء، وفي س: بفتح الياء وضمّها، وفتح الراء وكسرها معاً، والمثبت من أ،ب،د،هـ،و،ز،ي،ك.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٣٧): «(وَلْيُجْرَ): فعلٌ مضارع مبنيٌّ للمفعول، مجزومٌ بـ(لَامِ الأمرِ)».

(٣) في أ،ج،ط،ن،س،ونسخة على حاشية ب: «مَجرى» بفتح الميم، وفي د: بفتح الميم وضمها، والمثبت من ب،هـ،و،ي،ك،م.
قال الشاطبي رحمه الله (٥/ ٢٦١): «هو بالضمِّ؛ لأنَّ (يُجْرِي) مبنيٌّ على الرُّباعي مِنْ: أجريتُه مجرَى كذا، أي: جعلتُه يَجرِي مجراهُ، وعلى حُكمِهِ»، وانظر: حاشية ابن حمدون (٢/ ٦٠).

(٤) في ح: «المضافا» من غير واو، وبه ينكسر الوزن، ولا يظهر منه المعنى المراد.

٥٨٠ ـ وَنَحْوَ «زَيْدٍ[(١)]» ضُمَّ وَٱفْتَحَنَّ مِنْ
نَحْوِ «أَزَيْدُ[(٢)] بْنَ سَعِيدٍ! لَا تَهِنْ[(٣)]»

٥٨١ ـ وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ[(٤)] الِٱبْنُ[(٥)] عَلَمَا
وَيَلِ[(٦)] الِٱبْنَ عَلَمٌ[(٧)]: قَدْ حُتِمَا

---

(١) في ل: «زيدٌ» بالرَّفع المنوَّن، وفي س: «زيدُ» بضمة واحدة، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، م، ن. قال الأزهري ﷺ (ص٣٣٨): «(زَيْدٍ): مضافٌ إليه».

(٢) في أ، ط، ل، ن، س: «أزيدَ» بالفتح، وفي ج، د، و: بالفتح والضم، والمثبت من ب، ز، هـ، ي، ك، م.
قال المرادي ﷺ (١/ ٦٥٢): «يجوز في (زَيْد): ضَمُّه على الأصلِ، وفتحُه إتباعاً لفتحةِ: (ابْنَ)»، وقال الأزهري ﷺ (ص٣٣٨): «الهمزةُ: حرف نداءٍ، و(زَيْد): منادَى مفردٌ مبنيٌّ على الضمِّ، أو: على الفتحِ؛ لوصفه بـ(ابْنَ) المضافِ لعلمٍ».

(٣) في ز: «لا تهن» بضمِّ الهاء وكسرها، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ط، ي، ل، م، ن، س.
قال الأزهري ﷺ (ص٢٣٨): «(تَهِن): بفتح التاء، وكسر الهاء؛ مضارعُ: وَهَنَ، يَهِنُ؛ إذا ضَعف، أي: لا تَضعفْ عن أمرِك. قاله الشاطبي، ويحتملُ أن يكونَ بضمِّ التاء من: أَهَان إذا أذلَّ - بالمعجمة - أي: لا تُهِن أحداً». وانظر: شرح الشاطبي (٥/ ٢٧٧)، والمكودي (١/ ٥٩٣).

(٤) في م: «يلي» بزيادة ياء، وبه ينكسر الوزن، وفي ل: «يك» بالكاف، وهو تصحيف؛ وبه يختلُّ المعنى المراد؛ فمقصود الناظمِ أنَّ الضَّم حتمٌ إن لَمْ يكن «الِابنُ» قبلَه علَمٌ أو بعدَه علَمٌ.
قال ابن الناظم ﷺ في شرحه (٣/ ٢٦٢): «أي: إذا لم يقع (ابن) بعد علم، أو لم يقع بعده علم، وجب ضمّ المنادى، وامتنع فتحه...»

(٥) في ك: «الابن» بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ل، ن، س.
قال الأزهري ﷺ (ص٣٣٨): «(الابْنُ): فاعلُ (يَلِ)».

(٦) في أ، م: «يلي» بإثبات الياء.
قال الأزهري ﷺ (ص٣٣٨): «(يَلِ): مجزومٌ بالعطفِ على (يَلِ)، المجزومِ بـ(لَمْ)».

(٧) في م: «علما».
قال الأزهري ﷺ (ص٣٣٨): «(عَلَمٌ): فاعلُ (يَلِ)».

٥٨٢ ـ وَٱضْمُمْ أَوِ ٱنْصِبْ مَا ٱضْطِرَاراً نُوِّنَا
مِمَّا لَهُ ٱسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

٥٨٣ ـ وَبِٱضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ[1] «يَا، وَأَلْ»
إِلَّا مَعَ «اللَّهِ» وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

٥٨٤ ـ وَالْأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالتَّعْوِيضِ
وَشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضِ[2]



(١) في ط: «جمعَ» بالنَّصب، وفي د: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ي، ل، م، ن، س.

قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٣٣٩): «(خُصَّ): بضَمِّ الخاء المعجمةِ، يحتملُ أن يكون فعلَ أمرٍ، أو: فعلاً ماضياً مبنيّاً للمفعولِ، (جَمْع): على الأوَّل منصوبٌ على المفعوليَّةِ، وعلى الثاني: مرفوعٌ على النيابةِ عن الفاعِلِ».

(٢) في حاشية ب: «بلغ».

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ (٥/ ٢٩٤-٢٩٥): «يريدُ أنَّ الجمعَ بين (يَا) والميم شذَّ في القريضِ، وهو: الشعر... وقد يُطلق (القَرِيض) في مقابلة (الرَّجَز)، وهو نوعٌ من الشِّعر... ومرادُ الناظم الأوَّلُ».

فَصْلٌ

٥٨٥ ـ تَـابِـعَ ذِي الـضَّـمِّ الْـمُـضَـافَ[١] دُونَ «أَلْ»
أَلْـزِمْـهُ نَـصْـبـاً كَـ«أَزَيْـدُ ذَا الْـحِـيَـلْ[٢]!»

٥٨٦ ـ وَمَـا سِـوَاهُ ٱرْفَـعْ أَوِ[٣] ٱنْـصِـبْ، وَٱجْـعَـلَا
كَـمُـسْـتَـقِـلٍّ نَـسَـقـاً وَبَـدَلَا[٤]

٥٨٧ ـ وَإِنْ يَـكُـنْ مَـصْـحُـوبَ[٥] «أَلْ» مَـا نُـسِـقَـا
فَـفِـيـهِ وَجْـهَـانِ، وَرَفْـعٌ يُـنْـتَـقَـى[٦]

(١) في ب،هـ،ز: «المضافُ» بالرَّفع، وفي م: «المضافِ» بالجرِّ، والمثبت من أ،ج،د،و،ط،ي،ك،ل،ن،س. قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٣٥/أ): «(المُضَاف): مرفوعٌ؛ لأنَّه صفةٌ لـ(تَابع)، أو: منصوبٌ؛ إنْ جعلنا (تَابع) منصوباً بفعلٍ مضمرٍ؛ لأنَّه مِن بابِ الاشتغالِ».

(٢) في ج: «الخيل» بالخاء المعجمة، وهو تصحيف.

(٣) في ل: «او» بالوصل، والأصل القطع.

(٤) في ب،ك،م،ع،وحاشية ط: «أو بدلا».
والمثبت موافق لشرح الكافية الشافية (٣/ ١٣١٠)، وشرح المرادي (١/ ٦٦٠)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٦٧٣)، وابن عقيل (٣/ ٢٦٧)، والشاطبي (٥/ ٢٩٦)، والمكودي (٢/ ٥٩٩)، والسيوطي (ص٤٣١)، والأشموني (٢/ ٤٥١).

(٥) في د،هـ،ز،ط،ي: «مصحوب» بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،و،ك،م،ن،س.
قال المكودي رحمه الله (١/ ٦٠٠): «(مَصْحُوبَ): خبر (يَكُنْ)، و(مَا نُسِقَا) اسمُها، ويجوزُ العكسُ، والأوَّلُ أرجحُ».

(٦) في ل: «يرتقى».
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٦٦١)، وابن عقيل (٣/ ٢٦٧) والشاطبي (٥/ ٢٩٦)، والمكودي (٢/ ٦٠٠)، والأشموني (٣/ ٤٥١).
قال ابن عقيل رحمه الله (٣/ ٢٦٨): «والمختارُ عند الخليلِ، وسِيبويهِ، ومَن تبعَهُما: الرفعُ، وهو اختيارُ المصنِّفِ؛ ولهذا قال: (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) أي: يُختار».

٥٨٨ - وَ«أَيُّـهَـا» مَـصْـحُـوبُ[١] «أَلْ» بَـعْـدُ[٢] صِـفَـهْ
يَـلْـزَمُ[٣] بِـالـرَّفْـعِ لَـدَى ذِي الْـمَـعْـرِفَـهْ[٤]

٥٨٩ - وَ«أَيُّـــهَـــاذَا، أَيُّـــهَـــا الَّـــذِي» وَرَدْ
وَوَصْـــفُ «أَيٍّ» بِـــسِـــوَى هَـــذَا[٥] يُـــرَدّْ

٥٩٠ - وَذُو إِشَـــارَةٍ كَـــ«أَيٍّ» فِـــي الـــصِّـــفَـــهْ
إِنْ كَـانَ تَـرْكُـهَـا يُـفِـيـتُ الْـمَـعْـرِفَـهْ

---

(١) في هـ،ك،س: «مصحوبَ» بالنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،د،و،ز،ط،ي،ل،م،ن.
قال المكودي رَحِمَهُ اللهُ (٢/ ٦٠١): «(مَصْحُوبُ): مفعولٌ مقدَّم بـ(يَلْزَمُ)... ويجوزُ أن يكون: (مَصْحُوبُ أَلْ) مرفوعاً على أنَّه مبتدأٌ»، وقال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ اللهُ (ص٤٣٢): «(مَصْحُوبُ أَلْ): مبتدأٌ»، وقال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ (ص٤٣٢): «(مَصْحُوبُ أَلْ): مبتدأٌ ثانٍ».
وانظر: شرح الشاطبي (٥/ ٣١٠)، وإعراب الألفية (ص٣٤٢).

(٢) في ل: «بعدَ» بالنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ن،س.
قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ اللهُ (١٣٥/ب): «(بَعْدُ): مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ لقطعِه عن الإضافةِ، وليس مضافاً إلى (صِفَة)».

(٣) في هـ،و،ك،س: «تلزم» بالتاء، وهو موافق لشرح الشاطبي (٥/ ٣١٠)، وفي ب،ط: بالتاء والياء.
والمثبت موافق لشرح المرادي (١/ ٦٦٢)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٦٧٥)، وابن عقيل (٣/ ٢٦٨)، والمكودي (٢/ ٦٠١)، والأزهري (ص٣٤١)، والسيوطي (ص٤٣٢)، والأشموني (٢/ ٤٥١).
قال الشربيني رَحِمَهُ اللهُ (٣/ ١٤٣٤): «(تَلْزَمُ): بالمثنَّاة فوقُ؛ نعتُ (صِفَه)، وبالمثنَّاة تحتُ: خبرٌ بعد خبرٍ لـ(مَصْحُوبُ)».

(٤) في نسخة على حاشية ب: «معرفة» من غير أل.
قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ اللهُ (١٣٥/ب): «يعني: أنَّ الصفةَ التي تلزم (أيّاً) تكون مرفوعةً عند أهلِ المعرفةِ».

(٥) في ل،ونسخة على حاشية ب: «هذي».
قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٣٤٣): «والتَّقديرُ: ووصفُ (أيٍّ) بسِوى هذا المذكور مردودٌ».

٥٩١ ـ فِي نَحْوِ «سَعْدُ[١] سَعْدَ الْأَوْسِ[٢]» يَنْتَصِبْ
ثَانٍ، وَضُمَّ وَٱفْتَحَ ٱوَّلاً[٣] تُصِبْ



(١) في أ،ج،د،ي،ك،ل،م: «سعدَ» بالفتح، وفي ب،و،ط: بالفتح والضم، والمثبت من هـ،ز،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٤٣) في إعراب (سَعْد سَعْدَ) الأولى منهما: «يجوز فيه الضمُّ على الأصلِ، والفتحُ: على الإتباعِ لما بعدَه؛ إمَّا لأنَّه مضافٌ إلى ما بعد الثانِي، والثاني مُقحَم بينهما - كما يقول سِيبويهِ -، وإمَّا لأنَّه مضافٌ لمحذوف مماثلٌ لما أضيف إليهِ الثاني - كما يقول المُبرِّد -»، وقال المرادي رحمه الله (١/ ٦٦٧): «فإن قلت: أيُّ الوَجهَيْن أرجحُ: أضَمُّ الأوَّل، أمْ فتحُه؟ قلتُ: بل ضَمُّه؛ لوضوحِ وجهِه، وقد صَرَّح في الكافية بأنَّه الأمْثَلُ».
وانظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٢٠).

(٢) في أ،ب،هـ،ي،س: «الأوس» بالقطع، وبه ينكسر الوزن.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٣٦/أ): «ونقلَ حركةَ الهمزِ مِن (أوس) إلى لامِ التَّعريفِ».
و«سَعْد الأَوْس»: هو الصَّحابي الجليل سعدُ بن معاذٍ الأنصاريُّ، سيِّد الأوسِ رضي الله عنه. انظر: أسد الغابة لابن عبد البر (٢/ ٤٦١)، والروض الأنف للسهيلي (٤/ ٦١)، وشرح الشاطبي (٥/ ٣٣٣).

(٣) في ب،ج،د،ط،ي،ل: «أولا» بالقطع، وبه ينكسر الوزن.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٣٦/أ): «ونقل حركةَ الهمزِ مِن... وكذلك همزةُ (أَوَّلاً) إلى حاءِ (افْتَحَ)».

الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٥٩٢ ـ وَٱجْعَلْ مُنَادىً صَحَّ إِنْ[(١)] يُضَفْ[(٢)] لِـ«يَا»
كَـ«عَبْدِ، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيَا»

(١) في ل: «أن». قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٣٤٤): «(إِنْ): حرفُ شرطٍ».

(٢) في و،ز،س: «تُضِف» بتاء مضمومة مع كسر الضاد، وفي ب: بالياء والتاء، وفي ل: من غير نقط ولا ضبط.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٣٤٤): «(يُضَفْ): بالبناء للمفعولِ، فعلُ الشرطِ»، وقال البرهان ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ (٢/ ٦٨١): «المُنادى الصحيحُ الآخر إذا أُضيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ».

٥٩٣ ـ وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ(١) وَحَذْفُ الْيَا ٱسْتَمَرّْ(٢)
فِي: «يَا ٱبْنَ أُمَّ(٣)! يَا ٱبْنَ عَمَّ(٤)!» لَا مَفَرّْ
٥٩٤ ـ وَفِي النِّدَا(٥) «أَبَتِ(٦)، أُمَّتِ(٧)» عَرَضْ
وَٱكْسِرْ أَوِ ٱفْتَحْ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

---

(١) في ز،ح،ط،ونسخة على حاشية د: «والفتح والكسر» بدل: «وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ». وهو موافق لشرح السيوطي (ص٤٤٣)، وقال ابن هشام - عنها - في حاشية د: «وهي أحسنُ».
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٤١٢)، والمرادي (١/ ٦٧١)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٦٨٢)، وابن عقيل (٣/ ٢٧٥)، والشاطبي (٥/ ٣٣٩)، والمكودي (٢/ ٦٠٦)، والأزهري (ص٣٤٤).
قال الخضري رحمه الله (٢/ ٦٥٨): «(وَفَتْحٌ): مبتدأٌ؛ سوَّغهُ - أي: تنكيرَه - التقسيمُ، و(كَسْرٌ): عطف عليهِ».

(٢) في شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٢٤)، وشرح الشاطبي (٥/ ٣٣٩)، وإعراب الألفية (ص٣٤٤): «اشْتَهَر».
قال الصبان رحمه الله (٣/ ٢٣٢): «قوله: (اسْتَمَر) أي: اطَّرد، وفي نسخةٍ: (اشْتَهَر)».

(٣) في ب،و،ز،ي: «أمِّ» بالكسر، وفي د،ط،ك: بالفتح والكسر، والمثبت من أ،هـ،ن،س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٣٦/ب): «أمَّا الفتحُ: فوجهُه أنَّ ياءَ الإضافةِ قُلبت ألفاً بعد أن قُلبت الكسرةُ قبلها فتحةً، ثُمّ حُذفت الألفُ وتُركت الفتحةُ دالَّةً عليها، وأمَّا الكسرُ: فوجهُه أنَّهم حذفوا ياءَ الإضافةِ وتركوا الكسرةَ دالَّةً عليها؛ فالتزَموا ذلك فيهما تخفيفاً؛ لكثرةِ دَورِهما في الكلام». وانظر: شرح المرادي (١/ ٦٧٢)، والأشموني (٣/ ٤٥٦)، وأثبتُّ الفتح؛ لأنَّ الناظم بَدأ به في أوَّل البيتِ.

(٤) في ب،و،ز،ي: «عمِّ» بالكسر، وفي د،ط،ك: بالفتح والكسر، والمثبت من أ،هـ،ل،ن،س.

(٥) في و: «النداءِ» بزيادة الهمزة، وبه ينكسر الوزن.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٣٦/ب): «فقَصَرَ (النِّدَا) ضرورةً».

(٦) في ح: «يا أبت» بزيادة يا، وبه ينكسر الوزن.

(٧) في ل: «أبتَ أمتَ» بالفتح، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن،س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٣٦/ب): «وفي حركةِ التَّاءِ وجهان: الكسرُ والفتحُ، والكسرُ أكثرُ، والفتحُ أقيسُ؛ لأنَّ التَّاءَ عِوضٌ عن الياءِ، فينبغي أن تُحرَّك بما هو الأصلُ في تحريكِ الياءِ؛ وهو الفتحُ».

أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ النِّدَاءَ

٥٩٥ ـ وَ«فُـلُ[(١)]» بَـعْـضُ مَـا يُـخَـصُّ بِـالـنِّـدَا
«لُـؤْمَـانُ[(٢)]، نَـوْمَـانُ» كَـذَا، وَاطَّـرَدَا[(٣)]

٥٩٦ ـ فِـي سَـبِّ الْأُنْـثَـى[(٤)] وَزْنُ[(٥)] «يَـا خَـبَـاثِ!»
وَالْأَمْـرُ هَـكَـذَا مِـنَ الـثُّـلَاثِـي[(٦)]

٥٩٧ ـ وَشَـاعَ فِـي سَـبِّ الـذُّكُـورِ «فُـعَـلُ»
وَلَا تَـقِـسْ، وَجُـرَّ فِـي الـشِّـعْـرِ «فُـلُ»



(١) «فُلُ»: كنايةٌ عن نكرةٍ، فإذا قلتَ: يا فُلُ، فكأنَّك قلت: يا رجلُ، فهو بمعنى: فُلان. المحكم (١٠/ ٣٦٦)، وشرح التَّسهيل للنَّاظم (٣/ ٤١٩)، وشرح المكودي (٢/ ٦٠٩).

(٢) في ب: «لَومان» بفتح اللام، وهو وهم.
قال ابن جابر الهواري ﵀ (١٣٧/أ): «(لُؤْمان): بضمِّ اللام، وهمزةٍ بعدها ساكنةٍ؛ وهو: الكثيرُ اللُّؤْم».

(٣) في هـ،س: «واطُّرِدا» بضم الطاء وكسر الراء، والمثبت من أ،ب،د،و،ز،ط،ي،ن.
قال الأزهري ﵀ (ص٣٤٥): «(اطَّرَدَا): فعلٌ ماضٍ... (وَزْنُ): فاعلُ (اطَّرَدَا)».

(٤) في ب،هـ: «الأنثى» بالقطع، وبه ينكسر الوزن.

(٥) في نسخة على حاشية د: «نحوُ».
والمثبت موافق لما في شرح ابن الناظم (ص٤١٦)، والمرادي (١/ ٦٧٩)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٦٨٥)، وابن عقيل (٣/ ٢٧٧)، والشاطبي (٥/ ٣٤٥)، والمكودي (٢/ ٦٠٩)، والمقري (ص٤٦٧).

(٦) قال ابن هشام ﵀ في الحاشية الأخرى (٢/ ١١٦٥): «كان الأجودُ:
.... وَذَا وَالْأَمْـرَ قِـسْ مِـنَ الـثُّـلَاثِـي».

الِاسْتِغَاثَةُ

٥٩٨ ـ إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمٌ[(١)] مُنَادىً[(٢)] خُفِضَا
بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَـ«يَا لَلْمُرْتَضَى!»

٥٩٩ ـ وَٱفْتَحْ[(٣)] مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ «يَا»
وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ٱئْتِيَا[(٤)]

٦٠٠ ـ وَلَامُ مَا ٱسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ
وَمِثْلُهُ ٱسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ



(١) في ز، ك، ل، س: «اسمُ» بضمة واحدة، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ط، ي، م، ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٤٦): «(منادىً): نعتٌ لـ(اسم)»، وهو يقتضي أن تكون كلمة (اسمٌ) منوَّنة.
وفي شرح ابن جابر الهواري (١٣٧/ب): «استَغَثتَ اسمَ»، وقال: «(اسمَ): منصوبٌ بـ(استَغَثتَ)».

(٢) في ز: «منادَى» بفتحة واحدة، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ط، ي، ك، ل، م، ن، س.

(٣) في ل: «فافتح» بالفاء.
والمثبت موافق لشرح المرادي (٨/٢)، والبرهان ابن القيم (٦٨٩/٢)، والشاطبي (٣٦٦/٥)، والمكودي (٦١٣/٢)، والأشموني (٤٦٢/٣).

(٤) في ح: «اثبتا» بدل: «ائْتِيَا».
قال ابن الناظم رحمه الله (ص٤١٨): «أي: جيء بكسرِ اللَّام فيما ليس مستغاثاً ولا معطوفاً مكرَّراً معه (يَا)، وهو المعطوفُ بدون (يَا)، والمستغاثُ مِن أجله».

النُّدْبَةُ[(١)]

٦٠١ ـ مَا لِلْمُنَادَى ٱجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا
نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ[(٢)]، وَلَا مَا أُبْهِمَا

٦٠٢ ـ وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي ٱشْتَهَرْ
كَـ«بِئْرَ[(٣)] زَمْزَمٍ[(٤)]» يَلِي «وَا مَنْ حَفَرْ[(٥)]!»

(١) «النُّدْبَةُ» سقطت من ح.

(٢) في ع: «يندم» بالميم، وهو تصحيف، وفي ز: «تندب» بالتاء، ولم تنقط في ح.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٦١٦): «يعني: أنَّ كلَّ واحدٍ من النَّكرة والمبهمِ لا يجوزُ أن يُندَب».

(٣) في أ،و،ز،ط،ل: «كبئرِ» بالجرِّ، وفي ي،ك: بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من ب،ج،هـ،ن،س،وحاشية ز.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٦١٧): «(بِئْرَ): منصوبٌ على أنَّه مفعُولٌ مقدَّم بـ(حَفَرْ)»، وقال ابن حمدون رحمه الله (٢/ ٨٢): «والصَّوابُ: أنَّ الكافَ جارَّةٌ لقولٍ مقدَّر خبر لمبتدأ محذوفٍ، و(بِئْرَ زَمْزَم): محكيٌّ بالقولِ المقدَّر».

(٤) في و،م،س: «زمزمَ» بالفتح، وفي ط،ك: بالفتح والجرِّ المنوَّن، وفي حاشية ز: «زمزماً» بالنَّصب المنوَّن، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،ي،ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٤٩): «(زَمْزَم): بالتنوينِ، مضافٌ إليهِ».

(٥) قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٣٨/أ): «ثمَّ مثَّل ذلك بقولِهم: (وا مَن حفَر بئر زمزماهْ)، فـ(مَنْ): اسمٌ موصولٌ، وصِلتُه: (حفرَ بئرَ زمزم)، وهي معلومةٌ؛ لأنَّ ذلك لا يُنسَب إلَّا لعبد المطَّلبِ، فكأنَّه في قوَّةِ: وَا عبدَ المطَّلباهْ! ولم يتَّسِع للمصنِّف المثالُ في النَّظمِ».

٦٠٣ ـ وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ[(١)]
مَتْلُوُّهَا[(٢)] إِنْ كَانَ مِثْلَهَا[(٣)] حُذِفْ

٦٠٤ ـ كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ
مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا[(٤)]، نِلْتَ الْأَمَلْ

٦٠٥ ـ وَالشَّكْلَ[(٥)] حَتْماً أَوْلِهِ مُجَانِسَا
إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ[(٦)] لَابِسَا[(٧)]

(١) في ن: «بألف» من غير أل.
والمثبت موافق لما في شرح المرادي (٢/ ١٤)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٦٩٣)، وابن عقيل (٣/ ٢٨٣)، والشاطبي (٥/ ٣٨٩)، والمكودي (٢/ ٦١٧)، والمقري (ص٤٧٣).

(٢) في ك: «متلوَّها» بالنَّصب، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ل، م، ن، س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٦١٨): «(مَتْلُوُّهَا): مبتدأٌ».

(٣) في أ، م: «مثلُها» بالرَّفع، والمثبت من ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٤٩): «(مِثْلَهَا): خبرُ (كَانَ)».

(٤) في ع: «وغيرها» بالواو.
والمثبت موافق لما في شرح البرهان ابن القيم (٢/ ٦٩٣)، وابن عقيل (٣/ ٢٨٣)، والشاطبي (٥/ ٣٨٤)، والمكودي (٢/ ٦١٨)، والمقري (ص٤٧٣).

(٥) في ب: «والشَّكلُ» بالرَّفع، وهو وهَم، والمثبت من أ، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٤٩): «(وَالشَّكْلَ): بفتح الشِّين، مفعولٌ بفعلٍ محذوف، يُفسِّره: (أَوْلِهِ)؛ على أصحِّ الوَجهَيْنِ من بابِ الاشتغالِ». وانظر: شرح المكودي (٢/ ٦١٩).

(٦) في ي: «لوهم» باللام.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٥٠): «والباءُ: للسَّببيَّة».

(٧) قال ابن هشام رحمه الله في الحاشية الأخرى (٢/ ١١٧٨): «(لَابِس): اسمُ فاعل من: لَبَس الشيءَ بالشيءِ؛ خَلَطَه». وانظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٣٠٧)، وإكمال الإعلام للنَّاظم (٢/ ٥٥٨).

٦٠٦ ـ وَوَاقِفــاً زِدْ هَــاءَ سَــكْــتٍ إِنْ تُــرِدْ
وَإِنْ تَــشَــأْ فَــالْــمَــدَّ[1] وَالْــهَــا لَا تَــزِدْ

٦٠٧ ـ وَقَــائِــلٌ[2]: «وَا[3] عَــبْــدِيَــا[4]! وَا عَــبْــدَا!»
مَــنْ فِــي الــنِّــدَا الْــيَــا ذَا سُــكُــونٍ أَبْــدَى



(١) في ب، هـ، ي، ل، ن: «فالمدُّ» بالرَّفع، قال المكودي رحمه الله (٢/ ٦٢٠-٦٢١): «أي: وإن تشأ فالمدُّ كافٍ ولا تزدِ الهاءَ؛ هذا ما حمله عليهِ الشارحُ والمرادي... و(المَدُّ): مبتدأٌ، وخبره محذوف، تقديره: (كَافٍ)؛ على ما قَال الشارحانِ». انظر: شرح ابن الناظم (ص٤٢٢)، والمرادي (٢/ ١٦).
وفي ط: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ، ج، د، و، ز، ك، م، س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٦٢٠-٦٢١): «وعندِي: أَنَّ ضبط (المَدَّ) بالفتح: على أنَّه مفعولٌ، و(الهَاءَ): معطوفةٌ عليهِ؛ أَحْسَنُ... والتقديرُ: وإن تَشأْ فلا تزدِ المدَّ والهاءَ». وانظر: حاشية السجاعي (١/ ٢٢٠).

(٢) في ب: «وقائلاً».
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٦٢٢): «(وَقَائِلٌ): خبرٌ مقدَّم».

(٣) في ط، ن: «يا» بدل: «وَا».
والمثبت موافق لما في شرح المرادي (٢/ ١٧)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٦٩٥)، وابن عقيل (٣/ ٢٨٦)، والشاطبي (٥/ ٤٠٣)، والمكودي (٢/ ٦٢١)، والمقري (ص٤٧٤).

(٤) في ب: «وا عبديا» بفتح الدَّال وكسرها، والمثبت من أ، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن، س.
قال الخضري رحمه الله (٢/ ٢٠٤): «(وَا عَبْدِيَا): بفتح الياءِ؛ لأجل ألفِ الندبةِ، و(عَبْدِ): منصوبٌ بفتحة مقدَّرةٍ على الدال لمناسبة الياءِ، والياءُ مبنيَّةٌ على سكونٍ مقدَّر لمناسبةِ الألفِ».

التَّرْخِيمُ

٦٠٨ ـ «تَرْخِيماً»: ٱحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى
كَـ«يَا سُعَا!» فِيمَنْ دَعَا «سُعَادَا»

٦٠٩ ـ وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا
أُنِّثَ بِالْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا(١)

٦١٠ ـ بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ، وَٱحْظُلَا
تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا

٦١١ ـ إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ(٢)، الْعَلَمْ
دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمّْ(٣)

(١) هنا انتهى التَّلفيق في نسخة هـ.

(٢) في ب،ط: «فوق» بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،د،هـ،و،ز،ي،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٣٥٢): «(فَوْقُ): صلة (مَا)، وهو مبنيٌّ على الضمِّ؛ لقطعه عنِ الإضافة».

(٣) في نسخة على حاشية ب: «يُتَم».
قال المكودي رَحِمَهُ اللهُ (٢/ ٦٢٧): «(مُتَمٍّ): نعتٌ لـ(إِسْنَادٍ)، وهو اسمُ مفعولٍ من: (أَتمَمْت)».

٦١٢ ـ وَمَـــعَ الآخِـــرِ ٱحْـــذِفِ الَّـــذِي تَـــلَا
إِنْ زِيـدَ لِـيـنـاً[(١)] سَـاكِـنـاً مُـكَـمِّـلَا[(٢)]

٦١٣ ـ أَرْبَـعَـةً فَـصَـاعِـداً، وَالْـخُـلْـفُ فِـي
وَاوٍ وَيَـاءٍ بِـهِـمَـا فَـتْـحٌ[(٣)] قُـفِـي

٦١٤ ـ وَالْـعَـجُـزَ[(٤)] ٱحْـذِفْ مِـنْ مُـرَكَّـبٍ، وَقَـلّْ[(٥)]
تَـرْخِـيـمُ جُـمْـلَـةٍ، وَذَا عَـمْـرٌو[(٦)] نَـقَـلْ

---

(١) في ل: «لينا» بفتح اللام وكسرها، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ن،س.
قال المكناسي رحمه الله (٢/ ٢٣١): «ويجوز فتحُ لامِه مُخَفَّفاً من (لَيِّن)، وكسرُها؛ أي: ذَا لِينٍ»، وقال الشاطبي رحمه الله (٥/ ٤٢٩): «أي: حالة كونِ الزَّائد ذا لِينٍ»، وقال الرازي رحمه الله في مختار الصحاح (ص٢٨٨): «اللِّينُ: ضِدُّ الخُشُونة، وقد لانَ الشَّيءُ، يلينُ، لِيناً، وشيء لَيِّنٌ، و(لَيْنٌ): مُخفَّفٌ منه». وانظر: شرح المكودي (٢/ ٦٢٩)، وحاشية الصبان (٣/ ٢٦٢).

(٢) في ك: «مكملا» بفتح الميم وكسرها، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ل،م،ن،س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٦٢٨): «(مُكَمِّلاً): نعتٌ بعدَ نعتٍ، و(أَرْبَعَةً): مفعولٌ لـ(مُكَمِّلاً)»، وقال البرهان ابن القيم رحمه الله (٢/ ٧٠٠): «يُحذَف بشرطين؛ أحدهما: أن يكون ساكناً، الثَّاني: أن يكون مُكَمِّلاً لأربعةِ أحرفٍ فصاعداً».

(٣) في نسخة على حاشية ك: «شَكلُ مَحَاسِنَ» بدل: «بِهِمَا فَتْحٌ»، وهو تصحيف؛ صوابه «شَكْلٌ مُجانسٌ»، ووضعه هنا وَهَم، وإنَّما محلُّه في باب نوني التَّوكيد؛ حيث قال في بيت رقم (٦٤٢): «وفي واوٍ ويا شَكْلٌ مُجانِسٌ قُفِي».

(٤) في ل: «العجزُ» بالرَّفع، والمثبت من أ،ب،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٥٤): «(العَجُزَ): مفعولٌ مُقَدَّم بـ(احْذِفْ)».

(٥) في ن: «نَقَل» من غير نقط الحرف الأول، ولعله التبس على الناسخ فنقل آخر كلمة في الشطر الثاني إلى آخر كلمة في الشطر الأول، قال ابن عقيل رحمه الله (٣/ ٢٩١): «وذَكر هنا أنه يُرخّم قليلاً».

(٦) هو: أبو بِشر عَمرو بن عثمان بن قَنْبَر الفارِسي ثمَّ البصري، المعروف بسِيبويه، إمامُ النحو وحجَّة العربِ، صاحب: «الكتاب في النحو»، توفي بفارس سنة (١٨٠هـ)، وله ثلاثٌ وثلاثون سنةً. انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي الأندلسي (ص٦٦-٧٢)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٤٦-٣٦٠)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٣٥١-٣٥٢). =

٦١٥ ـ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ(١) مَا حُذِفْ
فَالْبَاقِيَ ٱسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

٦١٦ ـ وَٱجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً(٢) كَمَا
لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ(٣) وَضْعاً(٤) تُمِّمَا(٥)

= قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٤٠/أ): «وذلك أنَّ سيبويه نصَّ على منعِه في بابِ التَّرخيمِ، وقال ما يَدُلُّ على جوازِه في باب النَّسَب، ففُهم أنَّ ذلك في لغةٍ قليلةٍ».
وانظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٦٩)، (٣/ ٣٧٧)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٥٨-١٣٨٩)، وشرح المرادي (٢/ ٢٩)، وابن عقيل (٣/ ٢٩١-٢٩٢).

(١) في م: «حذفِ» بكسرة واحدة، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ك،ل.
قال الحطاب (٥٣/أ)، والشربيني رحمهما الله (٣/ ١٤٨٥): «(حَذْفٍ): بالتَّنوين».

(٢) في د،هـ،و،ز،ط،ك،ل،م،ن،س،ع،ونسخة على حاشيتي ب،ج: «يُنوَ محذوفٌ»، وفي أ: «يُنوَ محذوفاً»، وفي ج: «يكُ محذوف».
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٣١)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٧٠٣)، وابن عقيل (٣/ ٢٩٢)، والشاطبي (٥/ ٤٤٤)، والمكودي (٢/ ٦٣١)، والسيوطي (ص٤٤٨).
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٥٤): «(مَحْذُوفاً): بالنَّصب، مفعولُ (تَنْوِ)، وفي بعض النُّسخ: بالرَّفع، و(يُنْوَ): بالبناءِ للمفعولِ»، وقال الصبان رحمه الله (٣/ ٢٦٨): «وفي نسخٍ: (إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً)؛ وهو أوفقُ بقوله قبلُ: (وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ)».

(٣) في ن: «في الآخر».
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٣١)، وابن عقيل (٣/ ٢٩٢)، والشاطبي (٥/ ٤٤٤)، والمكودي (٢/ ٦٣١)، والأشموني (٣/ ٤٧٤).

(٤) في ل: «وصفا».
قال الشاطبي رحمه الله (٥/ ٤٤٤): «وأمَّا إن رخَّمتَه على اللغةِ الأخرَى: فإنَّ ما بقي منَ الاسم يُعامل معاملةَ الاسم التامِّ وضعاً؛ الذي لم يُحذف مِنه شيءٌ».

(٥) في ي،ن: «تَمَّما» بفتح التاء والميم، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ك،ل،م،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٥٤): «(تُمِّمَا): بالبناءِ للمفعولِ».

٦١٧ ـ فَـقُـلْ عَـلَـى الْأَوَّلِ فِـي «ثَـمُـودَ[١]»: «يَـا
ثَـمُـو!»، وَ«يَـا ثَـمِـي!» عَـلَـى الـثَّـانِـي بِـيَـا

٦١٨ ـ وَالْـتَـزِمِ الْأَوَّلَ فِـي كَـ«مُـسْـلِـمَـهْ»
وَجَـوِّزِ الْـوَجْـهَـيْـنِ فِـي كَـ«مَـسْـلَـمَـهْ»

٦١٩ ـ وَلِاضْـطِـرَارٍ رَخَّـمُـوا دُونَ نِـدَا
مَـا لِـلـنِّـدَا يَـصْـلُـحُ نَـحْـوُ[٢] «أَحْـمَـدَا»



(١) في ب: «ثمودُ» بالرَّفع.
(٢) في أ،ب،و،ك،س: «نحوَ» بالنَّصب، وفي ط: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من ج،هـ،ز،ي.

الِٱخْتِصَاصُ

٦٢٠ ـ «الِٱخْـتِـصَـاصُ»: كَـنِـدَاءٍ دُونَ «يَـا»
كَـ«أَيُّـهَـا الْـفَـتَـى!» بِـإِثْـرِ «ٱرْجُـونِـيَـا»

٦٢١ ـ وَقَـدْ يُـرَى[1] ذَا[2] دُونَ «أَيٍّ» تِـلْـوَ[3] «أَلْ»
كَمِثْلِ «نَحْنُ - الْعُرْبَ[4] - أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»



(١) في د: «دون» بدل: «وَقَدْ يُرَى»، وبه ينكسر الوزن.

(٢) في ج، ز، ح، ط، ونسخة على حاشية أ: «يجيءُ» بدل: «يُرَى ذَا».
والمثبت موافق لما في شرح ابن الناظم (ص٤٣٠)، والمرادي (٢/ ٣٨)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٧٠٩)، وابن عقيل (٣/ ٢٩٧)، والشاطبي (٥/ ٤٧٠)، والمكودي (٢/ ٦٣٥)، والمقري (ص٤٨٢)، والسيوطي (ص٤٥١).

(٣) في أ، ط: «تلوُ» بالرَّفع، والمثبت من ب، ج، هـ، و، ز، ي، ك، م، ن، س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٥٦): «(تِلْوَ): مفعولٌ ثانٍ لـ(يُرَى)».

(٤) قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «(العُرْب، والعَرَب): لغتان، وهو صفةٌ؛ كما قالوا: الحُسْن والحَسَن، ودليلُ كونه صفةً قولُهم: بقومٍ عربٍ أجمعون، والأكثرُ مجيء اللُّغتان في الاسم كـ(البُخْل والبَخَل، والرُّشْد والرَّشَد، والثُّكْل والثَّكَل). من (الحُجَّة)». وانظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي (٢/ ١٢٧).

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

٦٢٢ ـ «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ!» وَنَحْوَهُ نَصَبْ
مُحَذِّرٌ[1] بِمَا ٱسْتِتَارُهُ وَجَبْ

٦٢٣ ـ وَدُونَ[2] عَطْفٍ[3] ذَا لِـ«إِيَّا» ٱنْسُبْ، وَمَا
سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٦٢٤ ـ إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ[4]
كَـ«الضَّيْغَمَ[5] الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي!»

٦٢٥ ـ وَشَذَّ «إِيَّايَ»، وَ«إِيَّاهُ» أَشَذّْ
وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ ٱنْتَبَذْ

(١) في ز،ع: «محذرا» بالنَّصب، قال ابن جابر الهواري ﷺ (١٤١/أ): «(مُحَذِّراً): اسمُ مفعولٍ، وهو حالٌ مِن (إِيَّاكَ) في البيتِ».
والمثبت موافق لما قال المكودي (٦٣٨/٢): «(مُحَذِّرٌ): فاعلٌ بـ(نَصَبَ)»، ورجَّحهُ الأزهري (ص٣٥٧).

(٢) في د: «إلا مع ا» بدل: «وَدُونَ»، وهو تصحيف سببه انتقال النَّظر للبيت الذي بعده.

(٣) في ي: «عطفِ» بكسرة واحدة.

(٤) في ح: «والتَّكرار» بدل: «أَوِ التَّكْرَارِ»، وبه ينكسر الوزن.

(٥) في ز: «الضِّيغم» بكسر الضَّاد، والمثبت من أ،ب،هـ،و،ط،ي،ك،م.
و«الضَّيْغَم»: الأسَدُ، وهو على وزن (فَيْعَل)، من الضَّغْم، وهو: العَضُّ. انظر: المنتخب من كلام العرب (ص١٠٤)، وشمس العلوم للحميري (٤٨/١).

٦٢٦ ـ وَكَمُحَذِّرٍ[1] بِلَا «إِيَّا[2]» ٱجْعَلَا
مُغْرىً بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا



(١) في هـ، و، ن: «محذِّر» بكسر الذال، وفي ك: بفتح الذال وكسرها، والمثبت من أ، ب، ج، ز، ط، ي، ل، س.
قال السيوطي (ص٤٥٢)، والحطاب (٥٣/ب) رحمهما الله: «(وَكَمُحَذَّرٍ): بفتحِ الذَّال».

(٢) في ك: «أَيّاً» بفتح الهمزة، والتنوين.

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ[(١)]

٦٢٧ ـ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَـ«شَتَّانَ[(٢)]، وَصَهْ» هُوَ: «ٱسْمُ فِعْلٍ»، وَكَذَا[(٣)] «أَوَّهْ[(٤)]، وَمَهْ[(٥)]»

٦٢٨ ـ وَمَا بِمَعْنَى «ٱفْعَلْ» كَـ«آمِينَ» كَثُرْ وَغَيْرُهُ[(٦)] كَـ«وَيْ[(٧)]، وَهَيْهَاتَ[(٨)]» نَزُرْ

٦٢٩ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ «عَلَيْكَا» وَهَكَذَا «دُونَكَ، مَعْ إِلَيْكَا»

---

(١) «وَالْأَصْوَاتِ» ليست في د، وفي ل: «من الأصوات».

(٢) في ل: «وشتان» بدل: «كَشَتَّانَ»، وهو تصحيف.
قال ابن الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٤٣٥): «أسماءُ الأفعال ألفاظٌ نابتْ عنِ الأفعال معنىً واستعمالاً، كـ(شتّان)؛ بمعنى: افترقَ».

(٣) في ح: «كذا» من غير واو، وبه ينكسر الوزن.

(٤) بمعنى: أتوجع. تهذيب اللغة (٦/ ٢٥٤)، والنهاية لابن الأثير (١/ ٨٢)، وشرح ابن الناظم (ص٤٣٥).

(٥) بمعنى: اكفُفْ. الزاهر لابن الأنباري (٢/ ٢٦٥)، والصحاح (٦/ ٢٢٥٠)، وشرح ابن الناظم (ص٤٣٥).

(٦) في د: «ونحوه».

(٧) في ج،د: «كوا».
قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشية د: «ويجوز: (كَوَيْ)، مثال: (وَا) قولُه:
.... وَا بِأَبِلي أنتِ وفوكِ الأشنبُ
ومثال الثاني: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾ الآيةَ»، وهما كلمتان للتعجُّب. انظر: جمهرة اللغة (١/ ١٧٢)، والصحاح (٦/ ٢٥٣٢)، وشرح ابن الناظم (ص٤٣٦).

(٨) بمعنى: بَعُد. العين (١/ ٦٤)، والمحكم (٤/ ٣٤٢)، وشرح ابن الناظم (ص٤٣٥).

٦٣٠ ـ كَـذَا «رُوَيْـدَ، بَـلْـهَ[(١)]» نَـاصِـبَـيْـنِ
وَيَـعْـمَـلَانِ الْـخَـفْـضَ مَـصْـدَرَيْـنِ

٦٣١ ـ وَمَـا لِـمَـا تَـنُـوبُ[(٢)] عَـنْـهُ مِـنْ عَـمَـلْ
لَـهَـا، وَأَخِّـرْ مَـا لِـذِي[(٣)] فِـيـهِ الْـعَـمَـلْ

٦٣٢ ـ وَٱحْـكُـمْ بِـتَـنْـكِـيـرِ الَّـذِي يُـنَـوَّنُ
مِـنْـهَـا، وَتَـعْـرِيـفُ سِـوَاهُ بَـيِّـنُ

٦٣٣ ـ وَمَـا بِـهِ خُـوطِـبَ مَـا لَا يَـعْـقِـلُ
مِـنْ مُـشْـبِـهِ[(٤)] ٱسْـمِ الْـفِـعْـلِ صَـوْتـاً يُـجْـعَـلُ

---

(١) في ز: «بله» بضمِّ الهاء وفتحها.
قال الحطاب ﵀ (٥٣/ب): «(بَلْهَ): بالفتح أيضاً، بمعنى: دَعْ».

(٢) في أ،ل: «ينوب» بالياء، وفي ب،ز: بالياء والتاء.
قال ابن الناظم ﵀ (ص٤٣٦): «يعني: أنَّ أسماء الأفعالِ تعمل عملَ الأفعالِ التي نابتْ عنها».

(٣) في شرح المرادي (٢/ ٥٤)، والمكودي (٢/ ٦٤٦): «الَّذِي» بدل: «لِذِي»؛ وكذا كانت فِي أ، ثم عُدِّلت للمثبتِ بقلم مغايرٍ، وفي ط: كانت «لِذَا» ثم عُدِّلت للمثبتِ وبقلم مغايرٍ كذلكَ، قال الشاطبي ﵀ (٥/ ٥١٤): «وفِي بعض النُّسخ: (وَأَخِّرْ مَا لِذَا فِيهِ العَمَل)؛ فالأوَّل - أي: (لِذِي) - إشارةٌ إلى الأسماءِ، والثاني - أي: (لِذَا) - إشارةٌ إلى الاسمِ».
وانظر: إعراب الألفية (ص٣٦١)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٩١)، وحاشية ابن حمدون (٢/ ١٠٦).

(٤) في ع: «شبه» بدل: «مُشْبِهِ»، والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٥٥)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٧٢١)، وابن عقيل (٣/ ٣٠٦)، والشاطبي (٥/ ٥١٨)، والمكودي (٢/ ٦٤٨).

٦٣٤ ـ كَـذَا الَّـذِي أَجْـدَى حِـكَـايَـةً[(١)] كَـ«قَـبْ[(٢)]»
وَٱلْـزَمْ بِـنَـا الـنَّـوْعَـيْـنِ فَـهْـوَ قَـدْ وَجَـبْ[(٣)]



(١) أي: بمعنى أعطَى قصدَها وأفهمَها وأفادَها، وأصلُ ذلك من (الجدوى) وهي: العطيَّةُ. كتاب الأفعال لابن القطّاع الصقلي (١/ ١٨٧)، والنهاية لابن الأثير (١/ ٢٤٩)، وشرح المرادي (٢/ ٥٥)، والشاطبي (٥/ ٥٢٠).
(٢) هو: حكايةُ وقع السيفِ. المحكم (٦/ ١٤٣)، وشرح البرهان ابن القيم (٢/ ٧٢٢)، وتاج العروس (٣/ ٥١٤).
(٣) في حاشية ب،ك: «بلغ».

نُونَا التَّوْكِيدِ(١)

٦٣٥ - لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا
كَنُونَي «ٱذْهَبَنَّ، وَٱقْصِدَنْهُمَا»(٢)

٦٣٦ - يُؤَكِّدَانِ(٣) «ٱفْعَلْ»، وَ«يَفْعَلْ(٤)» آتِيَا
ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطاً(٥) «أَمَّا(٦)» تَالِيَا

٦٣٧ - أَوْ مُثْبَتاً(٧) فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا
وَقَلَّ بَعْدَ «مَا، وَلَمْ» وَبَعْدَ «لَا»

٦٣٨ - وَغَيْرِ «إِمَّا(٨)» مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا
وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ ٱفْتَحْ كَـ«ٱبْرُزَا»

---

(١) في ز: «التَّأكيد» بدل: «التَّوْكِيدِ».

(٢) من هنا يبدأ الخرم في ح، إلى نهاية بيت رقم: «٦٤٥».

(٣) في ب: «يؤكِّدان» بالياء والتاء.
قال المرادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ٥٧): «نونا التَّوكيد يؤكِّدان الأمرَ والمضارعَ؛ دونَ الماضِي».

(٤) في ط: «وأفعلَ» بدل: «وَيَفْعَلْ»، وفي ي: «تفعلْ».
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٤٣٩)، والمرادي (٢/ ٥٧)، وابن عقيل (٣/ ٣٠٨)، والشاطبي (٥/ ٥٣٠)، والمكودي (٢/ ٦٥٠).

(٥) في ل،س: «وشرطا» بدل: «أَوْ شَرْطاً».
قال الأشموني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٣/ ٤٩٥): «وإنَّما يُؤكَّد بهما المضارعُ حالَ كونهِ: آتياً ذا طلبٍ، أو: آتياً شرطاً».

(٦) في ز،ل،م،س: «إما» بقطع الهمزة، وبه ينكسر الوزن.

(٧) في م: «مثبت».
قال المكودي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ٦٥٢): «(مُثْبَتاً): معطوفٌ على (شَرْطاً)».

(٨) في ب: «أمَّا» بفتح الهمزة وكسرها.
قال الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٣٦٤): «(إمَّا): بكسرِ الهمزة، وتشديدِ الميم».

٦٣٩ ـ وَٱشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ[١] بِمَا
جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

٦٤٠ ـ وَالْمُضْمَرَ ٱحْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ
وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

٦٤١ ـ فَٱجْعَلْهُ[٢] مِنْهُ - رَافِعاً غَيْرَ الْيَا
وَالْوَاوِ[٣] - يَاءً كَـ«ٱسْعَيَنَّ[٤] سَعْيَا»

٦٤٢ ـ وَٱحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي
وَاوٍ وَيَا[٥] شَكْلٌ مُجَانِسٌ[٦] قُفِي

(١) في ج، هـ، ز، ط، ي، ن: «لِين» بكسر اللام، وفي ك: بفتح اللام وكسرها، والمثبت من أ، ب، و، ل، م.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٦٥٥): «ولا يصلحُ ضبطه بكسرِ اللام؛ لأنَّ (اللِّينَ): مصدرٌ، و(لَيْنٍ): صفةٌ، إلا أن يكونَ من بابِ النَّعت بالمصدرِ؛ فيصحُّ، وليس بقياسٍ». وانظر: شرح الشاطبي (٥/ ٥٥٤).

(٢) في س: «واجعله» بالواو.

(٣) في ل: «والواوَ» بالنَّصب.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٣٦٥): «معطوفٌ على (اليَا)... والتَّقديرُ: وإن يكن ألفٌ في آخرِ الفعلِ: فاجعلِ الألفَ مِن الفاعل ياءً؛ حال كون الفعلِ رافعاً غيرَ الياءِ والواوِ».

(٤) في ز: «كأَسْعَيْنَ»، وبه ينكسر الوزن.

(٥) في ي، م، س: «وياءٍ» بزيادة همزة، وبها ينكسر الوزن.

(٦) في ي: «شكلٌ مجانسٌ، شكلُ مجانسٍ» بالوَجهَيْن، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ك، ل، م، ن، س.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٦٥٧): «(مُجَانِسٌ): في موضِع الصِّفة لـ(شَكْلٌ)».

٦٤٣ ـ نَحْوُ[(١)] «ٱخْشَيِنْ[(٢)] يَا هِنْدُ!» بِالْكَسْرِ، وَ«يَا قَوْمِ ٱخْشَوُنْ![(٣)]» وَٱضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

٦٤٤ ـ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةً[(٤)] بَعْدَ الْأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةً[(٥)]، وَكَسْرُهَا أُلِفْ

٦٤٥ ـ وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا فِعْلاً إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا[(٦)]

٦٤٦ ـ وَٱحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

---

(١) في ط،ك: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من ب،ج،هـ،ز،ي،ن.

(٢) في ج: «اخشَيَنْ» بفتح الياء، وفي ز: «اخشينَّ» بتشديد النُّون، وفي ل: «اخشَينَ» بفتح النون.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٦٦): «(اخْشَيِنْ): فعلُ أمرٍ مسنَدٌ إلى ياءِ المخاطَبةِ، مؤكَّدٌ بالنون الخفيفةِ».

(٣) في س: «اخشَوُنَّ» بفتح النون مشددة، وبه ينكسر الوزن.

(٤) في حاشية ط: «نسخة: خفيفةٌ» بخطٍّ مُغايرٍ.

(٥) في ط: كانت «شديدةً» بالنَّصب ثمَّ عُدِّلت للرَّفع بخطٍّ مُغايرٍ.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٦٦): «(خَفِيفَةٌ): قالَ المكودي: فاعلٌ بـ(تَقَعْ)... و(شَدِيدَةٌ): معطوفٌ بـ(لَكِنْ) على (خَفِيفَةٌ) اهـ. ويوجدُ في بعضِ النسخ: (خَفِيفَةً) و(شَدِيدَةً): بالنصب؛ وهو حالٌ من فاعل (تَقَعْ)، العائدِ إلى نون التوكيدِ المعلومِ من السياقِ». وانظر: شرح المكودي (٢/ ٦٥٨).

(٦) في د: «مسندا».
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٦٦): «(أُسْنِدَا): بالبناءِ للمفعولِ، نعتُ: (فِعْلاً)».
وهنا انتهى الخرم في ح.

٦٤٧ ـ وَٱرْدُدْ إِذَا حَــذَفْــتَــهَــا فِــي الْــوَقْــفِ مَــا
مِــنْ أَجْــلِــهَــا فِــي الْــوَصْــلِ كَــانَ عُــدِمَــا

٦٤٨ ـ وَأَبْــدِلَــنْــهَــا بَــعْــدَ فَــتْــحٍ أَلِــفَــا
وَقْــفــاً كَــمَــا تَــقُــولُ فِــي «قِــفَــنْ[1]»: «قِــفَــا»



(١) في د،ز: «قفاً» بالنَّصب المنوَّن، وفي ع: «قف».

قال الشاطبي رحمه الله (٥/ ٥٧٤): «أي كما تقول في (قِفَنْ) بالنون: (قِفاً) بالألف، وينبغي أن يُكتَب الأوَّلُ بالنُّونِ، والثَّاني بالألفِ، وإن كان القياس الكَتْبُ بالألف في النُّون الخفيَّةِ مطلقاً؛ اعتباراً بقصدِ النَّاظم مِن إظهارِ النُّونِ التي تُبدَل، فهو لم يقصدْ فيها إلَّا كونها نوناً تتبيَّن أوَّلاً، ثم يُحكم عليهَا بالإبدالِ».

مَا لَا يَنْصَرِفُ

٦٤٩ ـ «الـصَّـرْفُ»: تَـنْـوِيـنٌ أَتَـى مُـبَـيِّـنَـا
مَـعْـنـىً بِـهِ يَـكُـونُ الِٱسْـمُ أَمْـكَـنَـا

٦٥٠ ـ فَـأَلِـفُ الـتَّـأْنِـيـثِ مُـطْـلَـقـاً مَـنَـعْ
صَـرْفَ الَّـذِي حَـوَاهُ كَـيْـفَـمَـا وَقَـعْ

٦٥١ ـ وَزَائِـدَا «فَـعْـلَانَ» فِـي وَصْـفٍ سَـلِـمْ
مِـنْ أَنْ يُـرَى بِـتَـاءِ تَـأْنِـيـثٍ خُـتِـمْ

٦٥٢ ـ وَوَصْـفٌ ٱصْـلِـيٌّ وَوَزْنُ «أَفْـعَـلَا»
مَـمْـنُـوعَ[1] تَـأْنِـيـثٍ بِـتَـا[2] كَـ«أَشْـهَـلَا»

٦٥٣ ـ وَأَلْـغِـيَـنَّ عَـارِضَ الْـوَصْـفِـيَّـهْ
كَـ«أَرْبَـعٍ»، وَعَـارِضَ الْإِسْـمِـيَّـهْ

٦٥٤ ـ فَـ«الْأَدْهَـمُ» الْـقَـيْـدُ؛ لِـكَـوْنِـهِ وُضِـعْ
فِـي الْأَصْـلِ وَصْـفـاً: ٱنْـصِـرَافُـهُ مُـنِـعْ

---

(١) في ل، ن: «ممنوعُ» بالرَّفع، وفي أ: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من ب، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، م، س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٦٦٥): «(مَمْنُوعَ): حالٌ من (أَفْعَل)».

(٢) في م: «بتاً» بالتنوين.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٤٦/أ): «وقَصر التَّاء ضرُورة».

٦٥٥ ـ وَ«أَجْدَلٌ»[(١)]، وَ«أَخْيَلٌ»[(٢)]، وَ«أَفْعَى»
مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يُنَلْنَ[(٣)] الْمَنْعَا

٦٥٦ ـ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ
فِي لَفْظِ[(٤)] «مَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَأُخَرْ»

٦٥٧ ـ وَوَزْنُ «مَثْنَى، وَثُلَاثَ» كَهُمَا[(٥)]
مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

٦٥٨ ـ وَكُنْ لِجَمْعٍ[(٦)] مُشْبِهٍ «مَفَاعِلَا
أَوِ الْمَفَاعِيلَ» بِمَنْعٍ كَافِلَا

---

(١) هو: الصَّقر. تهذيب اللُّغة (١٠/ ٣٤٣)، والصحاح (٤/ ١٦٥٣)، وشرح الشاطبي (٥/ ٥٩٥).

(٢) هو: طائرٌ أخضر على جناحِه لمعةٌ تخالِفُ لونه، ويقال: هو الشَّقْرَاق. المحكم (٥/ ٢٦٠)، وشرح الشاطبي (٥/ ٥٩٥).

(٣) في ل، ن: «يَنلن» بفتح الياء، قال الأزهري رحمه الله (ص٣٧٠): «فعلٌ مضارعٌ، والنون المُتَّصلة بهِ: فاعلُه»، وفي س: «تَنلن» بتاء مفتوحة.
والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، م. قال الحطاب رحمه الله (٥٥/ أ): «بالبناءِ للمفعولِ».

(٤) في د: «نحو» بدل: «لَفْظِ»، والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٨١)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٧٤١)، وابن عقيل (٣/ ٣٢٥)، والمكودي (٢/ ٦٦٧)، والسيوطي (ص٤٦٥)، والمكناسي (٢/ ٢٥٧).

(٥) قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٤٦/ ب): «فالضَّميرُ في قولِه: (كَهُمَا) راجع إلى (مَثْنَى وَثُلَاثَ)، يريدُ أنَّ وزنَ المعدولِ في العددِ مِن واحدٍ لأربعٍ يجيءُ كوزنِ: (مَثْنى، وثُلاثَ)، وفي هذا اللَّفظِ ما ترى مِن التكلُّف في المعنى؛ فإنَّه يقتضي تشبيهَ الشَّيءِ بنفسِه، ومِن إدخالِ كافِ التَّشبيه على الضَّميرِ؛ مع أنَّه ليس بضميرِ الجرِّ؛ إذْ لو كان ضميرَ جرٍّ لكان له في الضَّرورةِ مخلصٌ».

(٦) في ن: «بجمع» بالباء.
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٨٥)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٧٤٤)، وابن عقيل (٣/ ٣٢٦)، والشاطبي (٥/ ٦٠٧)، والمكودي (٢/ ٦٦٨).

٦٥٩ ـ وَذَا ٱعْتِلَالٍ مِنْهُ - كَـ«الْجَوَارِي[(١)]» -
رَفْعاً وَجَرّاً[(٢)]: أَجْرِهِ كَـ«سَارِي»

٦٦٠ ـ وَلِـ«سَرَاوِيلَ» بِهَذَا الْجَمْعِ
شَبَهٌ ٱقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

٦٦١ ـ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ
بِهِ: فَالِٱنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ

٦٦٢ ـ وَالْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا
تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ[(٣)]: «مَعْدِيكَرِبَا»

٦٦٣ ـ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ «فَعْلَانَا»
كَـ«غَطَفَانَ[(٤)]»، وَكَـ«أَصْبَهَانَا[(٥)]»

---

(١) في ب: «كالجواري» بفتح الجيم وكسرها، والكسر وهَم.

(٢) في ح: «وجرّه»، وبه ينكسر الوزن.
قال الشاطبي رحمه الله (٥/ ٦١٢): «(رَفْعاً وَجَرّاً): مصدرانِ في موضع حالٍ»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٣٧١): «منصوبانِ على نزعِ الخافضِ».

(٣) في أ، ب، هـ، و، ط، ي، ك، م: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من ز.

(٤) هو: اسم لأبي قبيلةٍ من قبائلِ العربِ، وهو: غطفانُ بن سعدِ بن قيسِ بن عيلانَ. شرح الشاطبي (٥/ ٦٢١).

(٥) في أ، ب، ج، د، ي، ن: «كإصبهانا» بكسر الهمزة، قال الأزهري رحمه الله في التَّصريح (٢/ ٣٣٠): «بكسرِ الهمزةِ، وفتحِ الموحَّدةِ»، وفي ز، ك، م: بفتح الهمزة وكسرها، والمثبت من و، ط.
قال الصبان رحمه الله (٣/ ٣٦٩): «(وكأصبهانا): بفتحِ الهمزةِ، وكسرِها، وبفتحِ الباء الموحدةِ عند أهلِ المغرب، والفاءِ عند أهل المشرقِ؛ اسم مدينةٍ بفارس»، وقال ياقوت الحموي رحمه الله في معجم البلدان (١/ ٢٠٦): «منهم مَن يفتحُ الهمزةَ، وهمُ الأكثرُ، وكَسَرَها آخَرون؛ منهم: السمعانيُّ، وأبو عبيدةَ البكريُّ الأندلسيُّ».

٦٦٤ ـ كَــذَا مُــؤَنَّــثٌ بِــهَــاءٍ مُــطْــلَــقَــا
وَشَــرْطُ مَــنْــعِ الْــعَــارِ كَــوْنُــهُ ٱرْتَــقَــى[(١)]

٦٦٥ ـ فَــوْقَ الــثَّــلَاثِ، أَوْ كَــ«جُــورَ[(٢)]»، أَوْ «سَــقَــرْ»
أَوْ «زَيْــدٍ[(٣)]» ٱسْــمَ ٱمْــرَأَةٍ لَا ٱسْــمَ ذَكَــرْ

٦٦٦ ـ وَجْــهَــانِ فِــي الْــعَــادِمِ تَــذْكِــيــراً سَــبَــقْ
وَعُــجْــمَــةً[(٤)] كَــ«هِــنْــدَ[(٥)]»، وَالْــمَــنْــعُ[(٦)] أَحَــقّْ

---

(١) في حاشية ب: «بلغ».

(٢) في ب: «كجَوْر» بفتح الجيم، وفتح الرَّاء والجرِّ المنوَّن معاً.
قال الأزهري رَحِمَهُ الله (ص٣٧٣): «(كَجُورَ): بضمِّ الجيم، معطوفٌ على موضِعِ (ارْتَقَى)».
و«جُور»: اسمُ بلدٍ يذكَّرُ ويؤنَّثُ. مختار الصحاح (ص٦٤)، وشرح ابن الناظم (ص٤٦٢)، وابن عقيل (٣/ ٣٣١).

(٣) في م: «زيداً» بالنَّصب المنوَّن.
قال المكودي رَحِمَهُ الله (٢/ ٦٧٥): «مخفوضٌ بالعطفِ على: (كَجَوْرَ أَوْ سَقَرْ)».

(٤) في ب، و، ك، ل، م، س، وحاشيتي هـ، ط: «أو عجمةً»، وفي ع: «أو عجمة» مهملة، وهو موافق لشرح الشاطبي (٥/ ٦٣٨)، والسيوطي (ص٤٦٨).
وفي أ، ط: «وعجمةٌ» بالرَّفع المنوَّن، والمثبت من ج، د، ز، ي، ن.
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٩٥)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٧٥٠)، وابن عقيل (٣/ ٣٢١)، والمكودي (٢/ ٦٧٥)، والأزهري (ص٣٧٣)، والأشموني (٣/ ١٣٥).
قال المكودي رَحِمَهُ الله (٢/ ٦٧٦): «(وَعُجْمَةً): معطوفٌ على (تَذْكِيراً)».

(٥) في ب: «كهند» بفتح الدال، والجرِّ المنوَّن معاً، والوزن ينكسر بالجرِّ المنوَّن.

(٦) في د: «الجمع» بدل: «الْمَنْعُ»، وهو تصحيف، وهي في الحاشية على الصواب؛ حيث قال ابن هشام رَحِمَهُ الله في حاشيتها: «(وَالمَنْعُ أَحَقُّ): لأنَّ فيه عملاً بمقتضى الموجِب دون اعتذارٍ، فأمَّا الصرف فيُعتذر له بأن خفَّةَ اللفظ بقلَّةِ الحروف، وسكونِ الوسط؛ قاومت الثقلَ الناشئ عن أحدِ السببَين فصارَ كأنَّه ذو سببٍ». وانظر: شرح المرادي (٢/ ٩٥).
وفي ز: «المنع» من غير واو، وبه ينكسرُ الوزن.

٦٦٧ ـ وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ[(١)] مَعْ
زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ: صَرْفُهُ ٱمْتَنَعْ

٦٦٨ ـ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا
أَوْ غَالِبٍ[(٢)] كَـ«أَحْمَدٍ، وَيَعْلَى»

٦٦٩ ـ وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفْ
زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ[(٣)]: فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

٦٧٠ ـ وَالْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا
كَـ«فُعَلِ[(٤)]» التَّوْكِيدِ[(٥)]، أَوْ كَـ«ثُعَلَا[(٦)]»

---

(١) في هـ: «والتعريفُ» بالرَّفع، وفي ز،ط: بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من أ،ب،ج،و،ي،ك،م،ن.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٦٧٧): «(والتَّعْرِيفِ): معطوفٌ على (الوَضْعِ)».

(٢) في ز،ع: «أو غالباً» بالنَّصب المنوَّن.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٦٧٨): «مخفوضٌ بالعطف على محلِّ: (يَخُصُّ)، وهو من باب عطفِ الاسم على الفعلِ؛ لكونِ أحدهِما بمعنى الآخرِ، والتَّقدير: عَلَمٌ ذو وزن خاصٍّ بالفعل، أو غالبٍ، أو يخصُّ الفعل، أو يغلبُ».

(٣) قال ابن حمدون رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ١٣٦): «ويفهمُ من الناظم أنَّ ألف الإلحاقِ مع العلميَّةِ تمنعُ مطلقاً، مع أنَّها لا بُدَّ من تقييدِها بالمقصورةِ، وقد أخلَّ المصنِّفُ بألف التكثيرِ، كـ(قبعثرى)».
ولذلك أصلحه ابن غازي المكناسي بما يحرز الأمرين؛ فقال (٢/ ٢٦٤):
«ومَا يصيرُ علماً مِن ذِي ألفْ مقصورةٍ لنحوِ إلحاقٍ عُرِفْ».

(٤) في أ،ط،ل: «كفعلَ» بفتح اللام، وفي ب: بسكون العين، وفتح اللام وكسرها، والمثبت من ج،هـ،و،ز،ي،ك،م،ن.
قال الحطاب رَحِمَهُ اللَّهُ (٥٥/ب): «(كَفُعَلِ): بضمِّ الفاء، وفتحِ العينِ، وجرِّ اللَّامِ، وإنَّما جُرَّ بالكسرةِ؛ لأنَّه مضافٌ إلى: (التَّوكيدِ)».

(٥) في أ: «التوكيدُ» بالرَّفع.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٦٨٠): «وجرّ (التَّوْكِيدِ) في قوله: (كفُعَلِ التَّوكِيد)؛ لإضافتِهِ إليهِ».

(٦) قال ابن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ في الحاشية الأخرى (٢/ ١٢٧٣): «الظاهرُ فسادُ التمثيل؛ لأنَّ (ثُعَل) =

٦٧١ ـ وَالْـعَـدْلُ وَالـتَّـعْـرِيـفُ مَـانِـعَـا «سَـحَـرْ»
إِذَا بِــهِ الــتَّـعْـيِـيـنُ قَـصْـداً يُـعْـتَـبَـرْ

٦٧٢ ـ وَٱبْـنِ عَـلَـى الْـكَـسْـرِ «فَـعَـالِ» عَـلَـمَـا
مُـؤَنَّـثـاً، وَهْـوَ نَـظِـيـرُ «جُـشَـمَـا[1]»

٦٧٣ ـ عِـنْـدَ تَـمِـيـمٍ، وَٱصْـرِفَـنْ مَـا نُـكِّـرَا
مِـنْ كُـلِّ مَـا الـتَّـعْـرِيـفُ فِـيـهِ أَثَّـرَا[2]

٦٧٤ ـ وَمَـا يَـكُـونُ مِـنْـهُ[3] مَـنْـقُـوصـاً فَـفِـي
إِعْـرَابِـهِ نَـهْـجَ «جَـوَارٍ[4]» يَـقْـتَـفِـي

= اسم قبيلةٍ، فيكون كـ: مجوس، وثمود». وانظر: الصحاح (٤/ ١٦٤٦)، وشرح الشاطبي (٥/ ٦٥٩-٦٦٤).

(١) هو: اسمُ رجلٍ؛ معدولٌ به عن: جاشِم؛ بمعنى: العَظيم. الصحاح (٥/ ١٨٨٨)، وشرح ابن جابر الهواري (١٤٩/ ب)، وحاشية الصبان (٣/ ٣٩٤).

(٢) في ن: «أُثِّرا» بضم الهمزة وكسر الثاء مشددة، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م.

قال المرادي رحمه الله (٢/ ١١٠): «يعني: أنَّ ما أَثَّرَ فيه التَّعريفُ: إذا نُكِّرَ صُرِفَ؛ لذهابِ جزءِ العلَّة».

(٣) «مِنْهُ» سقطت من ل، وبه ينكسر الوزن.

(٤) في ل، م، ن، ع: «جواز» بالزاي المعجمة.

قال الشاطبي رحمه الله (٥/ ٦٨٧): «النَّهْج: الطريقُ الواضح، وكذلك المَنهج والمِنهاج، وقفوت أثره قَفْواً وقُفُوّاً، واقْتَفَيته، وتَقَفَّيته: إذا اتَّبعته، أي: تتبعُ في إعرابه طريقَ (جَوَارٍ) المتقدِّم».

٦٧٥ ـ وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ[1] صُرِفْ
ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ[2]



(١) في د،هـ،و،ح،ل،ن،س،ع: «وتناسب» بدل: «أَوْ تَنَاسُبٍ»، وهو موافق لشرح الكافية الشافية (٣/١٥٠٨).
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ١١٣)، وابن عقيل (٣/٣٣٨)، والشاطبي (٥/ ٦٨٧)، والمكودي (٢/ ٦٨٣)، والأزهري (ص٣٧٦)، والسيوطي (ص٤٧٤)، والأشموني (٢/ ٥٤١).
(٢) في حاشية ب،ك: «بلغ».

إِعْرَابُ الْفِعْلِ[(١)]

٦٧٦ - ٱرْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ
مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ[(٢)] كَـ«تَسْعَدُ[(٣)]»
٦٧٧ - وَبِـ«لَنِ» ٱنْصِبْهُ، وَ«كَيْ»، كَذَا[(٤)] بِـ«أَنْ»
لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ
٦٧٨ - فَٱنْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَٱعْتَقِدْ
تَخْفِيفَهَا[(٥)] مِنْ «أَنَّ» فَهْوَ[(٦)] مُطَّرِدْ

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».
(٢) د،هـ،و،ز،ك،م: «جازم وناصب» بتقديم وتأخير، وهو موافق لشرح الشاطبي (٦/ ١).
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ١١٦)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٧٦٢)، وابن عقيل (٤/ ٣)، والمكودي (٢/ ٦٨٦)، والسيوطي (ص٤٧٦)، والمكناسي (٢/ ٢٦٩).
(٣) في ج،ز،ي: «كتُسعد» بضم التاء، وفي ب،ع: «كيُسعد» بياء مضمومة، ولم تنقط في ح، والمثبت من أ،د،هـ،ط،ك،ل،م،ن،س،ونسخة على حاشية ب.
قال الخضري رحمه الله (٢/ ٧٢٢): «إمَّا بفتح التاءِ والعينِ: مضارع (سعَد، يسعَد)؛ بالفتح فيهما، أي: أعانَهُ، أو: مضارع (سعِد)؛ بالكسر اللازم، من: السَّعد، وهو: اليُمن ضدُّ الشقاء، وإمَّا بضمِّ التاءِ مع فتحِ العينِ: مضارعٌ مجهولٌ من الأوَّل، أو: من (أَسْعَد) المتعدِّي بالهمز؛ بمعناه، أو: مع كسرِها مبنيّاً للفاعل، من (أَسعَد)»، وقال المكودي رحمه الله (٢/ ٦٨٧): «ويَجوزُ ضبط (يُسْعَدُ): بضمِّ الياءِ؛ مبنيّاً للمفعُول مِن: (أَسْعَدَ، يُسْعِدُ)، وبفتحِها: مبنيّاً للفاعل مِن: (سَعِدَ، يَسْعَدُ)». وانظر: إعراب الألفية (ص٣٧٧).
(٤) في ب: «إذا»، ولا وجه لها.
(٥) في هـ،و،ز،ك،ل،س،ع،ونسخة على حاشية ج: «تخفيف أن»، وهو موافق لشرح البرهان ابن القيم (٢/ ٧٦٣)، وفي ح: «تخفيفه».
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ١٢٢)، وابن عقيل (٤/ ٣)، والشاطبي (٦/ ٤)، والمكودي (٢/ ٦٨٨)، والسيوطي (ص٤٧٦).
(٦) في ج،د،م،ن،ع: «وهو» بالواو. =

٦٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ «أَنْ» حَمْلاً عَلَى
«مَا» - أُخْتِهَا - حَيْثُ ٱسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

٦٨٠ ـ وَنَصَبُوا بِـ«إِذَنِ[١]» الْمُسْتَقْبَلَا
إِنْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

٦٨١ ـ أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَٱنْصِبْ وَٱرْفَعَا
إِذَا «إِذَنْ[٢]» مِنْ بَعْدِ[٣] عَطْفٍ وَقَعَا

٦٨٢ ـ وَبَيْنَ[٤] «لَا» وَلَامِ جَرٍّ ٱلْتُزِمْ
إِظْهَارُ[٥] «أَنْ» نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ

= والمثبت موافق لما في شرح المرادي (٢/ ١٢٢)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٧٦٣)، وابن عقيل (٤/ ٣)، والشاطبي (٦/ ٤)، والمكودي (٢/ ٦٨٨)، والسيوطي (ص٤٧٦).

(١) في ز: «إذاً» بدل: «إِذَنِ».

(٢) في ز، ونسخة على حاشية ب: «إذا» بدل: «إِذَنْ».

(٣) في س: «بعدَ» بفتح الدال، ولا وجه له.

(٤) في ح: «وبعد» بدل: «وَبَيْنَ».
قال ابن جابر الهواري ﵀ (١٥١/ب): «نبّه في هذين البيتَينِ على أنَّ (أَنْ) النَّاصبةَ للفعلِ إذا وقعتْ بين لامِ الجرِّ و(لَا): وجبَ إظهارُها».

(٥) في هـ، ك، ن: «التَزم إظهارَ» بفتح التاء والنَّصب، وفي س: بفتح التاء وضمها، والرَّفع والنَّصب معاً، والمثبت من أ، ب، ج، د، و، ز، ط، ي، ل، م، ع.
قال الأزهري ﵀ (ص٣٧٩): «(الْتُزِمْ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعُول، و(إِظْهَارُ): نائبُ الفاعلِ بـ(التُزِمْ)، ويجوزُ ضبطُ (التَزِمْ): بفتح التَّاء؛ على أن يكون أمراً للمخاطَبِ، و(إِظْهَارَ): مفعولُه».

٦٨٣ ـ «لَا» فَـ«أَنَ[١]» ٱعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِرَا[٢]
وَبَعْدَ نَفْيِ «كَانَ» حَتْماً أُضْمِرَا[٣]

٦٨٤ ـ كَذَاكَ بَعْدَ «أَوْ» إِذَا يَصْلُحُ[٤] فِي
مَوْضِعِهَا «حَتَّى، أَوِ ٱلَّا»: «أَنْ» خَفِي[٥]

---

(١) في ب،و،ك،م: «فأنِ» بكسر النون، والمثبت من أ،ج،د،هـ،ز،ط،ي،ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٧٩): «(فَأَنَ): بفتحِ الهمزةِ والنونِ؛ مفعولٌ مقدَّم بـ(اعْمِلْ)».

(٢) في د: «مضمِرا أو مظهِرا» بتقديم وتأخير، وكسر الميم والهاء، وفي س: «مضمرا أو مظهرا» بتقديم وتأخير، والإهمال، وفي هـ،و،ك: «مضمَرا أو مظهَرا» بتقديم وتأخير، وفتح الميم والهاء، وفي ب،ن: «مظهَرا أو مضمَرا» بفتح الهاء والميم، قال محمد محيي الدِّين رحمه الله (٤/ ٧): «(مُظْهَراً): بزنة اسم المفعولِ؛ حالٌ من: (أَن) الواقعةِ مفعولاً، (أَوْ مُضْمَرَا): معطوفٌ على قوله: (مُظْهَراً)»، وفي ح،ونسخة على حاشية أ: «ظاهرا» بدل: «مظهرا»، والمثبت من أ،ج،ز،ط،م.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٧٩): «بكَسرِ الميمِ والهاءِ: حالانِ من الضمير المُستتِر في (اعْمِلْ)، وبفتحِهما: حالان مِن: (أَن)»، وقال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٥١/ب): «(مُظْهِراً)، و(مُضْمِراً): اسمَا فاعلٍ، حالانِ مِن فاعلِ: (اعْمِلْ)».

(٣) في د: «أُظهرا» بدل: «أُضْمِرَا»، وهو تصحيف.
قال ابن الناظم رحمه الله (ص٤٧٨): «ويجبُ الإضمارُ مع الفعلِ إذا كانت اللامُ قبلَه زائدةً لتوكيد نفيِ: (كان)».

(٤) في س: «تصلح» بالتاء.
قال المرادي رحمه الله (٢/ ١٣٣): «يعني: أنَّ (أَنْ) يجب إضمارُها بعد (أَوْ): إذا صَلح في موضعِها (حَتَّى)، أو: (إِلَّا)».

(٥) في حاشية ط: «بلغ (كذاك)».

٦٨٥ ـ وَبَــعْــدَ «حَــتَّــى» هَــكَــذَا إِضْــمَــارُ «أَنْ»
حَــتْــمٌ[١] كَــ«جُــدْ حَــتَّــى تَــسُــرَّ[٢] ذَا حَــزَنْ»

٦٨٦ ـ وَتِــلْــوَ[٣] «حَــتَّــى» حَــالاً أَوْ مُــؤَوَّلَا
بِــهِ ٱرْفَــعَــنَّ، وَٱنْــصِــبِ الْــمُــسْــتَــقْــبَــلَا

٦٨٧ ـ وَبَــعْــدَ فَــا جَــوَابِ[٤] نَــفْــيٍ أَوْ[٥] طَــلَــبْ
مَحْضَيْنِ: «أَنْ» - وَسَتْرُهُ[٦] حَتْمٌ[٧] - نَصَبْ[٨]

---

(١) في ك: «حتم» بالرَّفع والنَّصب المنوَّن.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٦٩٥): «(إِضْمَارُ أَنْ): مبتدأٌ، و(حَتْمٌ): خبرهُ».

(٢) في ج: «تسر» بضم السين وكسرها، والمثبت من أ،ب،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،ن،س.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٣٨٠): «(تَسُرَّ): بضمِّ السينِ المهملةِ؛ مضارعُ (سَرَّ) مِن: السُّرور، ضِد الحزنِ».

(٣) في أ: «تلوُ» بالرَّفع، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن،س.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٦٩٥): «(وَتِلْوَ): مفعولٌ مُقدَّم بـ(ارْفَعَنَّ)».

(٤) في س: «جوابَ» بالنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ح،ط،ي،ك،ل،ن،ع.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٣٨١): «(جَوَابِ): مجرورٌ بإضافة (فَا) إليه».

(٥) في ج،و،ي: «او» بالوصل، ولا ينكسر الوزن بالقطع، وهو الأصل.

(٦) في ز،ي،ونسخة على حاشية أ: «وسترها». وهو موافق لشرح ابن الناظم (ص٤٨٢)، والمرادي (٢/ ١٣٨)، وابن عقيل (٤/ ١١)، والسيوطي (ص٤٧٧)، والأشموني (٣/ ٥٦٢).
قال الخضري رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٧٣٣): «وذكَّر ضمير (أَنْ) الذي في (نَصَب)؛ لتأوُّلِه الحرف، وأنَّثه في (سَتْرِهَا) لتأويلِها بالكلمةِ».
والمثبت موافق لشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥١٧)، وشرح البرهان ابن القيم (٢/ ٧٧٨)، والشاطبي (٦/ ٤٦)، والمكودي (٢/ ٦٩٦).

(٧) في ز: «حتماً» بالنَّصب المنوَّن، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ اللَّهُ (١٥٢/ب): «(وَسَتْرُهُ حَتْمٌ): جملةٌ مِن مبتدأ وخبرٍ».

(٨) في ل: «وجب»، وكتب فوقها: «نصب: ظ»؛ لعله يقصد الظاهر.

٦٨٨ ـ وَالْـوَاوُ كَـالْـفَـا إِنْ تُـفِـدْ مَـفْـهُـومَ «مَـعْ»
كَـ«لَا تَـكُـنْ جَـلْـداً وَتُـظْـهِـرَ»[١] الْـجَـزَعْ»

٦٨٩ ـ وَبَـعْـدَ غَـيْـرِ الـنَّـفْـيِ جَـزْمـاً ٱعْـتَـمِـدْ
إِنْ[٢] تَـسْـقُـطِ[٣] الْـفَـا وَالْـجَـزَاءُ قَـدْ قُـصِـدْ

٦٩٠ ـ وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَـعْـدَ نَـهْـيٍ أَنْ تَـضَـعْ
«إِنْ» قَـبْـلَ «لَا» دُونَ تَـخَـالُـفٍ يَـقَـعْ[٤]

٦٩١ ـ وَالْأَمْـرُ إِنْ كَـانَ بِـغَـيْـرِ «ٱفْـعَـلْ» فَـلَا[٥]
تَـنْـصِـبْ جَـوَابَـهُ، وَجَـزْمَـهُ ٱقْـبَـلَا

---

(١) في نسخة على حواشي ج، ط، س: «وتُضْمِرَ».
قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٣٨١): «(وَتُظْهِرَ): مضارعُ (أَظْهَرَ)، وفي بعض النُّسَخ: (وَتُضْمِرَ) بالميم، والأوَّلُ أنسبُ». وانظر: حاشية الملوي (ص١٥١)، وابن حمدون (٢/ ١٥٣).

(٢) في ز: «أن تسقطَ» بفتح الهمزة، ونصب الفعل، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ط، ي، ك، ل، م، ن، س.
قال المكودي رَحِمَهُ اللهُ (٢/ ٧٠٠): «(إِنْ تُسْقِطْ): شرطٌ محذوفُ الجوابِ، لدلالةِ ما تقدَّم عليه».

(٣) في ب: «تُسقِط» بضم التاء وكسر القاف، قال المكودي رَحِمَهُ اللهُ (٢/ ٧٠٠): «(وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ): جملةٌ في موضع الحالِ من فاعلِ: (تُسْقِط)»، وقال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٣٨٢) تعليقاً على كلام المكودي: «وهذا بناءً على أنَّ (تُسْقِط): بضمِّ التَّاء، وكسرِ القاف، مسندٌ للمخاطَب، و(الفَاءُ): مفعولُه»، والمثبت من أ، ج، د، هـ، و، ط، ي، ك، ل، م، ن، س.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٣٨٢): «في بعض النُّسخِ: بضمِّ القافِ، وفتح التَّاء؛ فعلى هذا فاعل (تَسْقُط): (الفَاءُ)».

(٤) في أ: «وقع» بالواو.
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ١٤٣)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٧٨٣)، وابن عقيل (٤/ ١٨)، والشاطبي (٦/ ٦٦)، والمكودي (٢/ ٧٠٠)، والسيوطي (ص٤٧٧).

(٥) في ل: «لا» من غير فاء، وبه ينكسر الوزن.

٦٩٢ ـ وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ
كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ[(١)]

٦٩٣ ـ وَإِنْ عَلَى ٱسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ[(٢)] عُطِفْ
تَنْصِبُهُ[(٣)] «أَنْ[(٤)]» ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ

٦٩٤ ـ وَشَذَّ حَذْفُ «أَنْ» وَنَصْبٌ فِي سِوَى
مَا مَرَّ، فَٱقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى[(٥)]



(١) في أ: «ينتصب» بالصاد، وهو تصحيف، وفي نسخة على حاشيتها بخطٍّ مُغايرٍ «ينتسب».
وهذا البيت مؤخَّر عن البيت الذي يليه في هـ،و،ز،ك.
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٤٨٦)، والمرادي (٢/ ١٤٦)، وابن عقيل (٤/ ١٩)، والشاطبي (٦/ ٨٥)، والمكودي (٢/ ٧٠٢)، والأزهري (ص٣٨٣)، والسيوطي (ص٤٧٨)، والمكناسي (٢/ ٢٧٦)، والأشموني (٣/ ٥٧٠).

(٢) في د: «فعلا».
قال الشاطبي ﷺ (٦/ ٩١): «(فِعْلٌ): مرفوعٌ بفعل مُضمرٍ يفسِّره: (عُطِفْ)».

(٣) في ب،هـ،ك،ل،س: «ينصبه» بالياء، وفي أ: بالتاء والياء، وفي د،و،م،ع: «نَصَبَهُ».
قال الأزهري ﷺ (ص٣٨٣): «وتقدير البيت: وإن عُطِفَ فعلٌ على اسمٍ خالصٍ من التَّقدير بالفعلِ: تَنصِبُه (أَنْ) حال كونِها ثابتةً أو منحذفةً».

(٤) في ل: «إن» بكسر الهمزة.
قال الأزهري ﷺ (ص٣٨٣): «(أَنْ): بفتحِ الهمزة، وسكونِ النُّون».

(٥) هذا البيت سقط من د، ثم ألحق في الحاشية بخط متأخر.

عَوَامِلُ الْجَزْمِ[(١)]

٦٩٥ - بِـــ«لَا» وَلَامٍ طَــالِــبــاً ضَــعْ جَــزْمَــا
فِـي الْـفِـعْـلِ هَـكَـذَا[(٢)] بِـ«لَـمْ، وَلَـمَّـا»

٦٩٦ - وَٱجْــزِمْ بِــ«إِنْ، وَمَــنْ، وَمَــا، وَمَــهْــمَــا
أَيٍّ[(٣)]، مَــتَــى، أَيَّــانَ، أَيْــنَ، إِذْمَــا

٦٩٧ - وَحَــيْــثُــمَــا، أَنَّــى»، وَحَــرْفٌ «إِذْمَــا»
كَـــ«إِنْ»، وَبَــاقِــي الْأَدَوَاتِ أَسْــمَــا

٦٩٨ - فِـعْـلَـيْـنِ يَـقْـتَـضِـيـنَ: شَـرْطٌ[(٤)] قُـدِّمَـا
يَـتْـلُـو الْـجَـزَاءُ[(٥)] وَجَـوَابـاً وُسِـمَـا

(١) في ج: «جوازم الفعل».
(٢) في ح: «هكذا في الفعل» بتقديم وتأخير، وبه ينكسر الوزن.
(٣) في أ: «أيٌّ» بالرَّفع المنوَّن، وفي ط: بالجرِّ والرَّفع، والمثبت من ج،د،هـ،و،ي،ك،ل،س.
قال الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٣٨٦): «معطوفاتٌ على (إِنْ) بإسقاط العطف من بعضِها».
(٤) في س،ونسخة على حاشية ج: «شرطاً» بالنَّصب المنوَّن.
قال الخضري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ٧٤٧): «وفي نسخٍ: (شَرْطاً) بالنَّصب، فهو مفعولٌ لـ(يَقْتَضِينَ) على أنَّ جملتَه مستأنَفَةٌ، لا نعتٌ لـ(فِعْلَيْنِ): الذي هو مفعولُ (اجْزِمْ)»، وقال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٦/ ١٢٠): «(شَرْطٌ): هنا مبتدأٌ، و(قُدِّما): خبرُه»، وقال المكودي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ٧١٠): «(وشرطٌ): خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: أحدُهما شرط، أو: مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، أي: أيّ منهما شرطٌ». وانظر: إعراب الألفية (ص٣٨٦).
(٥) في ل،م: «الجزاءَ» بالنَّصب، وفي هـ: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،د،و،ز،ط،ي،ك،س.
=

٦٩٩ ـ وَمَــاضِــيَــيْــنِ أَوْ مُــضَــارِعَــيْــنِ
تُــلْــفِــيــهِــمَــا، أَوْ مُــتَــخَــالِــفَــيْــنِ

٧٠٠ ـ وَبَــعْــدَ مَــاضٍ رَفْــعُــكَ الْــجَــزَا حَــسَــنْ
وَرَفْــعُــهُ بَــعْــدَ مُــضَــارِعٍ وَهَــنْ

٧٠١ ـ وَٱقْــرُنْ[(١)] بِــفَــا حَــتْــمــاً جَــوَاباً لَــوْ[(٢)] جُــعِــلْ
شَــرْطــاً لِــ«إِنْ» أَوْ غَــيْــرِهَــا لَــمْ يَــنْــجَــعِــلْ

٧٠٢ ـ وَتَــخْــلُــفُ الْــفَــاءَ «إِذَا» الْــمُــفَــاجَــأَهْ
كَــ«إِنْ تَــجُــدْ[(٣)] إِذَا[(٤)] لَــنَــا[(٥)] مُــكَــافَــأَهْ»

= قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ اللهُ (١٥٤/ب): «(الجَزَاءُ): فاعلٌ بـ(يَتْلُو)، والتَّقديرُ: يتلوه الجزاءُ».

(١) في ب،ل،ن،س: «واقرِن» بكسر الراء، وفي ج،ك: بضم الراء وكسرها، والمثبت من أ،د،هـ،ط،ي،م.
قال الرازي رَحِمَهُ اللهُ في مختار الصحاح (ص٢٥٢): «قَرَن الشيءَ بالشيءِ: وصلَهُ به، وبابه: (ضرب، ونصر)»، وقال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٣٨٧): «(وَاقْرُنْ): بضمِّ الرَّاء؛ فعلُ أمرٍ».

(٢) في د: «إن» بدل: «لَوْ».
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٤٩٦)، والمرادي (٢/ ١٦٦)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨٠٢)، وابن عقيل (٤/ ٣٧)، والشاطبي (٦/ ١٣٨)، والمكودي (٢/ ٧١٣).

(٣) في ل: «تَجِد» بكسر الجيم.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٣٨٨): «(تجُد): بضمِّ الجيم؛ فعلُ شرطٍ»، وقال الفَيُّوميُّ رَحِمَهُ اللهُ في المصباح المنير (١/ ١١٣): «جادَ الرجلُ، يجودُ: من باب (قَالَ)».

(٤) في ب،ز،س: «إذاً» بالتنوين.
قال الحطاب رَحِمَهُ اللهُ (٥٦/ب): «(إِذَا): آخرُه ألفٌ بلا تنوينٍ؛ حرفُ مفاجأةٍ».

(٥) في ن: «لنا إذا» بتقديم وتأخير.
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ١٦٨)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨٠٥)، وابن عقيل (٤/ ٣٨)، والشاطبي (٦/ ١٥٠)، والمكودي (٢/ ٧١٤).

٧٠٣ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ
بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ[١] قَمِنْ[٢]

٧٠٤ ـ وَجَزْمٌ اَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ[٣] فَا
أَوْ وَاوٍ اَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا[٤]

---

(١) في ي: «بتثليث، فتثليث» بالوَجهَيْن، وفي نسخة على حاشية ج: «فتثليث» بالفاء.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧١٧): «(بِتَثْلِيثٍ): متعلِّقٌ بـ(قَمِن)... وجوابُ الشَّرط على هذا الوجه محذوفٌ؛ لدلالة ما تَقَدَّم عليه، والتَّقدير: الفعلُ قَمِنٌ بتثليثٍ إن يقترن بكذَا فهو قمِن، إلَّا أنَّ في هذا الوجه كون الشَّرطِ المحذوفِ جوابه مضارعاً وهو قليلٌ... وفي بعضِ النُّسَخِ (فتَثلِيثُ): بالفاء، وهو مبتدأٌ، وسَوَّغَ الابتداءَ بالنَّكرةِ دخولُ فاءِ الجوابِ عليه، و(قَمِن): خبرُ (تَثْلِيث)».

(٢) في س: «قمن» بفتح القاف وكسرها.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٨٨): «(قَمِن): بفتحِ القاف، وكسر الميمِ؛ صفةٌ مشبَّهة، بمعنى: حقيقٌ».

(٣) في ج،و: «إثرِ» بالجرِّ، والمثبت من أ،ب،د،هـ،ز،ط،ي،ك،ل،ن،س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧١٨): «(إِثْرَ): ظرفٌ في مَوضعِ النَّعتِ لـ(فِعْلٍ)».

(٤) في هـ،ز،ل،ن: «اكتَنَفا» بفتح التاء والنون، قال الشاطبي رحمه الله (٦/ ١٦١): «(اكْتَنَفَا): في كلامِه من قولِهم: اكتَنف القومُ، إذا اتخذوا كنيفاً لإبلِهم، والكنيفُ: حظيرةٌ من شجر تُجعل للإبلِ، أي إن اتخذَ بالجملتين كنيفاً، ولا يكون من: اكتَنف القومُ زيداً، أي: أحاطوا بِهِ؛ لأنَّه أتى بالفعلِ مستنداً إلى ضميرِ الفعلِ، وليسَ هو المحيط بالجملتَينِ، بل هُما المحيطانِ بِهِ، فإنَّما يريدُ أنَّه اتخذ بهما كنيفاً، أي: ما يَجرِي مَجراه»، والمثبت من أ،ب،و،ط،ك،م،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٨٩): «قال المكودي... (اكْتُنِفَا): فعلُ الشرطِ، مبنيٌّ للمفعولِ، والضَّميرُ المستترُ فيه عائدٌ على: (فعل)، فإنَّ الجملتينِ اكتنفتاه. اهـ، وظاهرُ كلامِ الشاطبي أنَّ (اكْتَنَفَا) مبنيٌّ للفاعل، والصَّوابُ الأوَّلُ». وانظر: شرح المكودي (٢/ ٧١٨)، وقال ابن حمدون رحمه الله (٢/ ١٦٩): «(اكْتُنِفَا): بالبناءِ للمفعولِ، فمعنى اكتُنف؛ أي: حُفِظ وصِين بالجملتينِ؛ الشرطِ والجوابِ، ولا يُحفظ بِهما إلَّا إن تقدَّمت إحداهُما وتأخَّرتِ الأُخرَى، هذَا أولَى الوجوهِ التي يُجاب بِها عن النَّاظمِ».

٧٠٥ ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي[1] عَنْ جَوَابٍ قَدْ[2] عُلِمْ
وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

٧٠٦ ـ وَٱحْذِفْ لَدَى ٱجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ
جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

٧٠٧ ـ وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ
فَالشَّرْطَ رَجِّحْ[3] مُطْلَقاً بِلَا حَذَرْ

٧٠٨ ـ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ
شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ[4]



(١) في د: «يَغْنَى» بفتح الياء والنون، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،ن،س.
قال السجاعي رحمه الله (١/ ٢٥٢): «(يُغْنِي): بِضَمِّ اليَاءِ».

(٢) في و،ونسخة على حاشية ك: «إن» بدل: «قَدْ».
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ١٧٢)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨٠٨)، وابن عقيل (٤/ ٤١)، والشاطبي (٦/ ١٦٣)، والمكودي (٢/ ٧١٨).

(٣) في ع زيادة: «أبدا»، وبها ينكسر الوزن.

(٤) في حاشية أ: «بلغ».

فَصْلُ[(١)] لَوْ

٧٠٩ - «لَـوْ»: حَـرْفُ شَـرْطٍ فِـي مُـضِـيٍّ، وَيَـقِـلّْ
إِيـلَاؤُهَـا[(٢)] مُـسْـتَـقْـبَـلاً، لَـكِـنْ قُـبِـلْ

٧١٠ - وَهْـيَ[(٣)] فِـي الِاخْـتِـصَـاصِ بِـالْـفِـعْـلِ كَـ«إِنْ»
لَـكِـنَّ «لَـوْ»: «أَنَّ» بِـهَـا قَـدْ تَـقْـتَـرِنْ[(٤)]

---

(١) «فَصْلُ» ليست في ح، ل، م.

(٢) في ج، ط، ي: «إيلاؤه»، وهو موافق لشرح المرادي (٢/ ١٨١)، والمكودي (٢/ ٧٢٢)، والمكناسي (٢/ ٢٨٠).
والمثبت موافق لشرح ابن عقيل (٤/ ٧٤)، والشاطبي (٦/ ١٨٠)، والسيوطي (ص٤٨١)، وهوالأقرب في المعنى؛ بدلالة الضَّمير في البيت الذي يليه في قوله: «وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ».

(٣) في ط: «وهْو»، وفي ل: «وهِي» بكسر الهاء.
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ١٨٢)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨١٢)، وابن عقيل (٤/ ٤٩)، والشاطبي (٦/ ١٨٢)، والمكودي (٢/ ٧٢٣)، والسيوطي (ص٤٨١).

(٤) في ب، ج: «تقترن» بالتاء والياء، ولم تنقط في ح.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٣٩١): «وتقديرُ البيتِ: و(لَوْ) كـ(إِنْ) الشَّرطيةِ في الاختصاصِ في الفعلِ؛ لكن (لَوْ): (أَنَّ) قد تَقترِن بِها».

٧١١ ـ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا[١] إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ[٢] «لَوْ يَفِي كَفَى»[٣]



(١) في ز، ي، ن: «صُرِّفا» بتشديد الراء، والمثبت من ب، ج، د، هـ، و، ط، ك، ل، م، س.
والمثبت بتخفيف الرَّاء أولى؛ لأنَّه من الصَّرْفِ بمعنى: (الرَّدّ)، وقد قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٢٤): «يعني: أنَّ (لَوْ) يقعُ بعدها الفعلُ المضارع فيصرفُ معناه إلى المضيِّ»، بخلاف تشدِّيد الرَّاء في قوله: (صُرِّف)؛ فهي من التَّصريف بمعنى: التَّقليب. وانظر: تاج العروس (٢٤/ ١٢).

(٢) في ط: «نحو» بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ، ب، هـ، و، ز، ي، ك، م.

(٣) في ك: «بلغ».

«أَمَّا، وَلَوْلَا، وَلَوْمَا»

٧١٢ ـ «أَمَّـا» كَـ«مَـهْـمَـا يَـكُ مِـنْ شَـيْءٍ»، وَفَـا
لِـتِـلْـوِ تِـلْـوِهَـا وُجُـوبـاً أُلِـفَـا

٧١٣ ـ وَحَـذْفُ ذِي الْـفَـا قَـلَّ[1] فِـي نَـثْـرٍ إِذَا
لَـمْ يَـكُ قَـوْلٌ مَـعَـهَـا قَـدْ نُـبِـذَا[2]

٧١٤ ـ «لَـوْلَا، وَلَـوْمَـا» يَـلْـزَمَـانِ الِٱبْـتِـدَا
إِذَا ٱمْـتِـنَـاعـاً بِـوُجُـودٍ عَـقَـدَا[3]

٧١٥ ـ وَبِـهِـمَـا الـتَّـحْـضِـيـضَ مِـزْ، وَ«هَـلَّا
أَلَّا، أَلَا»، وَأَوْلِـيَـنْـهَـا فِـعْـلَا[4]

(١) في أ،ج،ز،ي،ل،م،س،ع،ونسخة على حاشية ب: «شذَّ».
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ١٨٩)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨١٦)، وابن عقيل (٤/ ٥٢)، والشاطبي (٦/ ١٩٥)، والمكودي (٢/ ٧٢٧)، والسيوطي (ص٤٨٢).

(٢) في د: «لم يك شرطٌ معها قد قُصِدا».
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ١٨٩)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨١٦)، وابن عقيل (٤/ ٥٢)، والمكودي (٢/ ٧٢٧)، والسيوطي (ص٤٨١)، والمكناسي (٢/ ٢٨١)، والأشموني (٣/ ٦٠٥)، وابن طولون (٢/ ٢٥١).

(٣) في ط: «عقدا» بفتح العين وضمها، وفتح القاف وكسرها معاً، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٥٧/ب): «أي: رَبَطا، فالألفُ في (عَقَدَا): فاعلٌ راجعٌ إلى (لَوْلَا)، و(لَوْمَا)، و(امْتِنَاعاً): مفعولٌ بـ(عَقَدا)». وانظر: شرح المكودي (٢/ ٧٢٩).

(٤) في ج،ز،ي،ونسخة على حاشية ط: «الفعلا» بزيادة أل، وهو موافق لشرح المرادي (٢/ ١٩١)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨١٩)، وابن عقيل (٤/ ٥٦)، والشاطبي (٦/ ١٩٦)، =

٧١٦ ـ وَقَـدْ يَـلِـيـهَـا ٱسْـمٌ بِـفِـعْـلٍ مُـضْـمَـرِ[١]
عُـــلِّـــقَ، أَوْ[٢] بِـــظَـــاهِـــرٍ مُـــؤَخَّـــرِ[٣]



= والمكودي (٢/ ٧٢٩)، والأزهري (ص٣٩٢)، والسيوطي (ص٤٨٢)، والأشموني (٣/ ٦٠٩)، وانظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٤٩).

(١) في ل: «مضمر» بكسر الراء وسكونها، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، م، ن، س.

(٢) في ج: «أم».
قال ابن جابر الهواري ﵀ (١٥٧/ ب): «وتقديرُ البيتِ: قَد يليها اسمٌ عُلِّقَ بفعلٍ مضمرٍ مقدَّمٍ، أو بفعلٍ ظاهرٍ مؤخَّرٍ».

(٣) في ل: «مؤخر» بكسر الراء، وسكونها، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، م، ن، س.

الْإِخْبَارُ بِـ«الَّذِي» وَالْأَلِفِ[(١)] وَاللَّامِ[(٢)]

٧١٧ ـ مَا قِيلَ: أَخْبِرْ عَنْهُ بِـ«الَّذِي» خَبَرْ
عَنِ «الَّذِي» مُبْتَدَأً قَبْلُ[(٣)] ٱسْتَقَرّْ

٧١٨ ـ وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ
عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩ ـ نَحْوُ[(٤)] «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ»، فَذَا
«ضَرَبْتُ زَيْداً» كَانَ، فَٱدْرِ الْمَأْخَذَا[(٥)]

٧٢٠ ـ وَبِـ«اللَّذَيْنِ، وَالَّذِينَ[(٦)]، وَالَّتِي[(٧)]»
أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

---

(١) في د: «وبالألف» بزيادة الباء.
(٢) في ج زيادة: «فصل».
(٣) في هـ: «قد» بدل: «قَبْلُ»، وخرَّج لها ولم يظهر في النُّسخة المصوَّرة.
قال ابن جابر الهواري ﵀ (١٥٨/أ): «(قَبْلُ): نَبَّه به على جعلِ (الَّذِي) في أوَّلِ الكلام».
(٤) في ب،ل: «نحوَ» بالنَّصب، وفي ط: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،هـ،و،ز،ي،ك،ن،س.
(٥) هذا البيت ساقط من د.
(٦) في أ: «وبالَّذِينَ واللَّذَينِ» بتقديم وتأخير.
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٥١٣)، والمرادي (٢/ ١٩٤)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨٢٣)، وابن عقيل (٤/ ٦١)، والشاطبي (٦/ ٢٠٧)، والمكودي (٢/ ٧٣٤)، والسيوطي (ص٤٨٢).
(٧) في ح: «الذي» بدل: «الَّتِي»، وهو وهَم.

٧٢١ ـ قَـبُـولُ تَـأْخِـيـرٍ وَتَـعْـرِيـفٍ لِـمَـا
أُخْـبِـرَ عَـنْـهُ هَـهُـنَـا قَـدْ حُـتِـمَـا[(١)]

٧٢٢ ـ كَـذَا الْـغِـنَـى عَـنْـهُ بِـأَجْـنَـبِـيٍّ ٱوْ
بِـمُـضْـمَـرٍ: شَـرْطٌ، فَـرَاعِ مَـا رَعَـوْا[(٢)]

٧٢٣ ـ وَأَخْـبَـرُوا هُـنَـا[(٣)] بِـ«أَلْ» عَـنْ بَـعْـضِ مَـا
يَـكُـونُ فِـيـهِ الْـفِـعْـلُ قَـدْ تَـقَـدَّمَـا[(٤)]

٧٢٤ ـ إِنْ صَـحَّ صَـوْغُ صِـلَـةٍ مِـنْـهُ لِـ«أَلْ»
كَـصَـوْغِ «وَاقٍ» مِـنْ «وَقَـى الـلَّـهُ الْـبَـطَـلْ»

٧٢٥ ـ وَإِنْ يَـكُـنْ مَـا رَفَـعَـتْ صِـلَـةُ «أَلْ»
ضَـمِـيـرَ غَـيْـرِهَـا: أُبِـيـنَ وَٱنْـفَـصَـلْ[(٥)]



---

(١) في د: «فليعلما» بدل: «قَدْ حُتِمَا».
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٥١٤)، والمرادي (٢/ ١٩٦)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨٢٤)، وابن عقيل (٤/ ٦٢)، والشاطبي (٦/ ٢٠٩)، والمكودي (٢/ ٧٣٥)، والسيوطي (ص٤٨٢) والمكناسي (٢/ ٢٨٤).
(٢) في ب: «رعُوا» بضمِّ العين، وهو وهَم.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٩٥): «(رَعَوْا): بفتح العَينِ منهُ، من رعيتُ الشيءَ: حفظتُه».
(٣) في نسخة على حاشية ب: «فيه» بدل: «هُنَا».
(٤) كتب في ب أمام هذا البيت: «مؤخّر»، وكتب أمام آخر بيت في هذا الفصل: «مقدَّم».
(٥) هذا البيت سقط من ح، وفي حاشية ب: «بلغ».

الْعَدَدُ

٧٢٦ ـ «ثَـلَاثَـةً[(١)]» بِـالـتَّـاءِ قُـلْ «لِـلْـعَـشَـرَهْ»
فِـي عَـدِّ مَـا آحَـادُهُ مُـذَكَّـرَهْ

٧٢٧ ـ فِـي الـضِّـدِّ جَـرِّدْ[(٢)]، وَالْـمُـمَـيِّـزَ[(٣)] اجْـرُرِ
جَـمْـعـاً بِـلَـفْـظِ قِـلَّـةٍ فِـي الْأَكْـثَـرِ

٧٢٨ ـ وَ«مِـئَـةً[(٤)]»، وَالْأَلْـفَ» لِـلْـفَـرْدِ[(٥)] أَضِـفْ
وَ«مِـئَـةٌ[(٦)]» بِـالْـجَـمْـعِ نَـزْراً قَـدْ رُدِفْ

---

(١) في ج،هـ،و،ز،ي،ل،م،ن: «ثلاثةٌ» بالرَّفع المنوَّن، وفي ك: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ب،د،ط،س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٣٩): «(ثَلَاثَةً): مفعولٌ مقدَّم بـ(قُلْ)، ولا يَصِحُّ ضبطُ (ثَلَاثَةٌ) بالضَّمِّ؛ لأنَّه لا وجه له في الإعراب»؛ لكن قال الأزهري رحمه الله (ص٣٩٧) - تعقيباً عليه -: «فيه نظرٌ؛ لجواز أن يكون (ثَلَاثَةٌ) مرفوعاً بالابتداءِ، و(بِالتَّاءِ): في موضع نعتِ (ثَلَاثَةٌ)، وهو الذي سوَّغ الابتداءَ بها، وجملةُ (قُلْ): خبرُه»، وقال ابن حمدون رحمه الله (٢/ ١٨٧): «هذا الاعتراضُ - أي: اعتراض الأزهري على المكودي - مبنيٌّ على جواز الإخبارِ بالجملة الطلبيَّةِ، وهو مذهب المحقِّقين، ولعلَّ المكودي مَشَى على عدم جواز الإخبارِ بها، وهو مذهب الجمهور؛ فلذا قال: (لا وجه له)، وحينئذٍ فيكون الاعتراضُ ساقطاً»، وأجاز الوَجهَيْن أيضاً: السجاعي (ص٢٥٨)، والصبان (٤/ ٨٧)، والخضري (٢/ ٧٧٥).

(٢) في ن: «مَيِّزْ» بدل: «جَرِّدْ».
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٥٩/ أ): «يعني: في المؤنَّث جرِّدْ لفظَ العددِ عنِ التَّاء».

(٣) في و،ك: «المميَّز» بفتح الياء، وهو تصحيف، والمثبت من هـ،ط،ل،ن،س.
قال السيوطي رحمه الله (ص٤٨٣): «(وَالْمُمَيِّزَ) لما ذُكِرَ...».

(٤) في نسخة على حاشية ب: «ومئةٌ» بالرَّفع المنوَّن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٣٩٨): «(مِئَةً): مفعولٌ مقدَّم بـ(أَضِفْ)».

(٥) في د: «والفرد للألف» بتقديم وتأخير، وهو تصحيف.

(٦) في ي: «مئة» بفتح الميم وكسرها، والفتح وَهَم.

٧٢٩ ـ وَ«أَحَـدَ[١]» ٱذْكُـرْ وَصِـلَـنْـهُ بِـ«عَـشَـرْ» مُـرَكِّـبـاً[٢] قَـاصِـدَ مَـعْـدُودٍ ذَكَـرْ

٧٣٠ ـ وَقُـلْ لَـدَى[٣] الـتَّـأْنِـيـثِ: «إِحْـدَى عَـشْـرَهْ» وَالـشِّـيـنُ فِـيـهَـا[٤] عَـنْ تَـمِـيـمٍ[٥] كَـسْـرَهْ

٧٣١ ـ وَمَـعَ غَـيْـرِ «أَحَـدٍ[٦]»، وَ«إِحْـدَى» مَـا مَـعْـهُـمَـا فَـعَـلْـتَ فَـٱفْـعَـلْ قَـصْـدَا

٧٣٢ ـ وَلِـ«ثَـلَاثَـةٍ، وَتِـسْـعَـةٍ» وَمَـا بَـيْـنَـهُـمَـا إِنْ رُكِّـبَـا: مَـا قُـدِّمَـا

٧٣٣ ـ وَأَوْلِ «عَـشْـرَةَ»: «ٱثْـنَـتَـيْ»، وَ«عَـشَـرَا» «ٱثْـنَـيْ» إِذَا أُنْـثَـى تَـشَـا أَوْ ذَكَـرَا[٧]

---

(١) في حاشية ب: «وَاحِدٌ».

(٢) في و،ط،ي: «مركَّبا» بفتح الكاف، والمثبت من أ،ب،م.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٤١): «(مُرَكِّباً) و(قَاصِداً): حالانِ من الفاعل المستَتِر في: (اذْكُرْ)، فـ(مُرَكِّباً) على هذا: اسمُ فاعل، ويصِحُّ أن يكون (مُرَكَّباً): حالاً من (أحد عشر)؛ فيكون اسمَ مفعولٍ، والأوَّلُ أجودُ للمناسبة».

(٣) في ل: «لِذِي» بكسر اللام والذال، وكذا في ع، لكن مهملة.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٤٢): «(لَدَى): هنا بمعنى (فِي)»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٣٩٨): «(لَدَى): ظرفٌ بمعنى: (عند)، مُتَعلِّق بـ(قُلْ)».

(٤) في ع: «فيهما»، وهو تصحيف.

(٥) في ج،و،ن: «لتميم» بدل: «عَنْ تَمِيم».
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٢١٠)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨٣٥)، وابن عقيل (٤/ ٦٩)، والشاطبي (٦/ ٢٥٨) والمكودي (٢/ ٧٤٢).

(٦) في د: «واحد» بدل: «أَحَدٍ»، وهو تصحيف؛ فإنَّه يقال: (أحد عشر)، ولا يقال: (واحد عشر).

(٧) هذا البيت ساقط من ع.

٧٣٤ ـ وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَٱرْفَعْ بِالْأَلِفْ
وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

٧٣٥ ـ وَمَيِّزِ «الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا»
بِوَاحِدٍ كَـ«أَرْبَعِينَ حِينَا»

٧٣٦ ـ وَمَيَّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا
مُيِّزَ «عِشْرُونَ[1]»، فَسَوِّيَنْهُمَا

٧٣٧ ـ وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ
يَبْقَ[2] الْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنِ «ٱثْنَيْنِ» فَمَا فَوْقُ[3] إِلَى
«عَشَرَةٍ»: كَـ«فَاعِلٍ» مِنْ «فَعَلَا»

٧٣٩ ـ وَٱخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ[4] بِالتَّا، وَمَتَى
ذَكَّرْتَ فَٱذْكُرْ «فَاعِلاً» بِغَيْرِ تَا

---

(١) في ح: «عشرين» بالياء.
قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «يوجدُ في نسخٍ كثيرة: (عِشْرِينَ) بالياء؛ وهو غلطٌ، وفي نسخةِ ابن النَّحَّاسِ: بالواو».
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٠١): «(عِشْرُونَ): مرفوعٌ على النِّيابة عن الفاعل بـ(مُيِّزَ)».

(٢) في أ،ج،د،هـ،و،ح،ي،ك،س،ع: «يبقى» بإثبات الألف مقصورة.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٤٥): «ويجوز ضبطُ: (يَبْقَى) بالألف على أنَّه مرفوعٌ؛ لكونِ الشَّرطِ ماضياً، وبالقافِ دون الألف: على أنَّه مجزومٌ على جواب الشَّرطِ؛ وهو أحسنُ».

(٣) في س: «فوقَ» بالفتح.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٤٧): «(فَوْقُ): مقطوعٌ عنِ الإضافةِ، والتَّقديرُ: من اثنينِ فما فوقَها».

(٤) في ن: «بالتأنيث» بدل: «فِي التَّأْنِيثِ».
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٠١): «أي: اختِمهُ بالتَّاء حالَ كونِهِ في التَّأنيثِ، جَعَل التَّأنيث له ظرفاً مجازاً».

٧٤٠ ـ وَإِنْ تُــرِدْ بَــعْــضَ[(١)] الَّــذِي مِــنْــهُ بُــنِــي
تُــضِــفْ[(٢)] إِلَــيْــهِ مِــثْــلَ «بَــعْــضٍ» بَــيِّــنِ[(٣)]

٧٤١ ـ وَإِنْ تُــرِدْ جَــعْــلَ الْأَقَــلِّ مِــثْــلَ مَــا
فَــوْقُ فَــحُــكْــمَ «جَــاعِــلٍ» لَــهُ ٱحْــكُــمَــا

٧٤٢ ـ وَإِنْ أَرَدْتَ مِــثْــلَ «ثَــانِــي ٱثْــنَــيْــنِ»
مُــرَكَّــبــاً فَــجِــئْ بِــتَــرْكِــيــبَــيْــنِ

٧٤٣ ـ أَوْ «فَــاعِــلاً» بِــحَــالَــتَــيْــهِ أَضِــفِ
إِلَــى مُــرَكَّــبٍ بِــمَــا تَــنْــوِي يَــفِــي[(٤)]

٧٤٤ ـ وَشَــاعَ الِاسْــتِــغْــنَــا بِــ«حَــادِي عَــشَــرَا»
وَنَــحْــوِهِ، وَقَــبْــلَ[(٥)] «عِــشْــرِيــنَ» ٱذْكُــرَا[(٦)]

---

(١) في ن: «جعل» بدل: «بَعْضَ»، ولعلَّه انتقال نظر للبيتِ الذي بعده.

(٢) في ح: «فأضف» بدل: «تُضِفْ»، وبه ينكسر الوزن.

(٣) في ل: «يَبن».
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٠٢): «(بيِّن): بتشديد الياء، نعت (بَعْضٍ)».

(٤) في ن: «تفي» بالتاء.
قال الأشموني رحمه الله (٣/ ٦٣٠): «والمعنى: أنَّك إذا فعلتَ ذلكَ وَفَى الكلامُ بالمعنى الأوَّل الذي نويتَه». وانظر: شرح الشاطبي (٦/ ٢٨٩)، والمكودي (٢/ ٧٥١).

(٥) في ط، ونسخة على حاشية أ: «وقبلَه ونحو».

(٦) في ن: «يُرَى» بدل: «اذْكُرَا».
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٥٢): «يعني: أنَّ اسمَ الفاعلِ من العدد إذا ذُكِرَ مع (عِشْرِينَ)، وبابِه - يعني: العقودَ إلى (التِّسعين) - يُذكرُ بحالتيه من تذكيرٍ وتأنيثٍ قبلَ الواو».

٧٤٥ ـ وَبَـابِـهِ «الْـفَـاعِـلَ»[١] مِـنْ لَـفْـظِ الْـعَـدَدْ
بِـحَـالَـتَـيْـهِ قَـبْـلَ وَاوٍ يُـعْـتَـمَـدْ[٢]



(١) في ن: «وبابُه الفاعلُ» بالرَّفع، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ط، ي، ك، ل، م.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٥٢): «(وَبَابِهِ): معطوفٌ على عشرينَ، و(الفَاعِلَ): مفعولٌ بـ(اذْكُرَا)».

(٢) في ل: «تعتمد» بالتاء، ولم تنقط في د، م، س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٠٣): «والتقدير: اسمُ الفاعل المصوغُ من لفظِ العددِ بحالتيهِ قبل (عِشْرِينَ) وبابِه، حال كونه كائناً قبلَ واوٍ يُعتَمدُ في العطفِ بها دونَ غيرِها».

«كَمْ، وَكَأَيِّنْ[(١)]، وَكَذَا[(٢)]»

٧٤٦ ـ مَيِّزْ فِي الِٱسْتِفْهَامِ «كَمْ»: بِمِثْلِ مَا
مَيَّزْتَ «عِشْرِينَ» كَـ«كَمْ شَخْصاً[(٣)] سَمَا؟»

٧٤٧ ـ وَأَجِزَ ٱنْ تَجُرَّهُ «مِنْ» مُضْمَرَا[(٤)]
إِنْ وَلِيَتْ «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

٧٤٨ ـ وَٱسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً[(٥)] كَـ«عَشَرَهْ»
أَوْ «مِئَةٍ» كَـ«كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ[(٦)]!»

---

(١) في أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ي،ن: «كأيٍّ» بالجرِّ المنوَّن، وفي ك: «كأيٌّ» بالرَّفع المنوَّن، وفي ح،م،ع: «وكأي» مهملة، والمثبت من ط،ل،س.
قال السيوطي رحمه الله في همع الهوامع (٦/ ٣٠٧): «وأما (كَأَيِّنْ): فكُتبت بالنُّونِ قولاً واحداً»، وانظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧١١)، والمطالع النصرية (ص١٢٣).

(٢) في ل زيادة: «وكأيٍّ»، وفي نسخة على حاشية ج: «كم وكذا وكأيٍّ».

(٣) في ع: «شخص» مهملة.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٠٤): «(شَخْصاً): منصوبٌ على التمييز».

(٤) في ز: «مضمرا» بفتح الميم وكسرها، قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٦٢/أ): «(مُضْمِرَا): حالٌ مِن الفاعلِ في (أَجِزْ)، فهو بكسرِ الميمِ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ»، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ط،ي،ك،ل،م،ن،ع.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٠٤): «(مُضْمَرَا): بفتح الميم، حالٌ من: (مِنْ)».

(٥) في ز: «مخبرا» بفتح الباء وكسرها، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ط،ي،ك،م،ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٠٤): «(مُخْبِراً) بكسرِ الباء، حالٌ من الفاعلِ المستترِ في: (اسْتَعْمِلَنْهَا)».

(٦) في أ،ط،ي،ن: «ومره» بالواو، بدل: «أَوْ مَرَهْ».
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٢٢٤)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨٥٢)، وابن عقيل =

٧٤٩ ـ كَـ«كَـمْ»: «كَـأَيِّـنْ[(١)]»، وَكَـذَا»، وَيَـنْـتَـصِـبْ
تَـمْـيِـيـزُ ذَيْـنِ، أَوْ بِـهِ[(٢)] صِـلْ[(٣)] «مِـنْ» تُـصِـبْ



= (٤/ ٨٣)، والشاطبي (٦/ ٣٠٥)، والمكودي (٢/ ٧٥٥)، والسيوطي (ص٤٨٥).
وقوله: «مَرَه» أصلها: مَرأة، لكن سَهَّلَ الهمزةَ بحذفِها وإلقاءِ حركتها على السَّاكن قبلها. انظر: شرح الشاطبي (٦/ ٣٠٥).

(١) في أ، ب، ج، د، هـ، و، ح، ط، ي، ك، ن: «كـأيٍّ» بالجرِّ المنوَّن، والمثبت من ل، م، ع، وحاشية س.

(٢) في أ، ح، ط، ع: «وبه» بالواو، وهو موافق لشرح الشاطبي (٦/ ٣١٧).
والمثبت موافق لما في شرح المرادي (٢/ ٢٣٠)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨٥٢)، وابن عقيل (٤/ ٨٣)، والمكودي (٢/ ٧٥٦)، والسيوطي (ص٤٨٥).
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٥٦): «(أَوْ): للتَّفصِيل، ويحتملُ أن تكون للإباحةِ، إذا أُوِّلَ (يَنْتَصِبْ) بـ(انصب)، فيكون التَّقدير: انصِبْ تمييزَ ذينِ أو صِل بِهِ (مِنْ)».

(٣) في ب: «يصُل» من غير نقط الحرف الأوَّل.

الْحِكَايَةُ

٧٥٠ ـ ٱحْكِ بِـ«أَيٍّ» مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ
عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ، أَوْ حِينَ تَصِلْ

٧٥١ ـ وَوَقْفاً ٱحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ«مَنْ»
وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنّْ[1]

٧٥٢ ـ وَقُلْ: «مَنَانِ؟ وَمَنَيْنِ؟» بَعْدَ «لِي
إِلْفَانِ بِٱبْنَيْنِ[2]»، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

٧٥٣ ـ وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَتَتْ بِنْتٌ[3]»: «مَنَهْ[4]؟»
وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

---

(١) في س: «وأُشبعن» بضم الهمزة.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٠٦): «(وَأَشْبِعَنْ): فعلُ أمرٍ، مؤكَّد بالنُّون الخفيفةِ».

(٢) في ي: «كَابْنَيْنِ» بالكاف. وهو موافق لشرح الشاطبي (٦/ ٣٢٥)، والمكودي (٢/ ٧٥٩).
والمثبت موافق لشرح الكافية الشافية (٤/ ١٧١٤)، وشرح ابن الناظم (ص٥٣٠)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨٥٦)، وابن عقيل (٤/ ٨٥)، والسيوطي (ص٤٨٦)، والأشموني (٣/ ٦٤١).
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٠٦): «(كَابْنَيْنِ): بالكافِ؛ نعتٌ لـ(إِلْفَانِ)، وفي أكثر النُّسخ: بالباءِ؛ فيكون متعلِّقاً بـ(إِلْفَانِ)».

(٣) في د: «هند» بدل: «بِنْتٌ».
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٢٣٨)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨٥٦)، وابن عقيل (٤/ ٨٦)، والمكودي (٢/ ٧٥٩)، والسيوطي (ص٤٨٦)، والمكناسي (٢/ ٢٩٦).

(٤) في ب: «منَّة» بتشديد النُّون، وبه ينكسر الوزن.
قال الشاطبي رحمه الله (٦/ ٣٣٠): «(مَنَهْ): على وزن (سَنَهْ)».

٧٥٤ ـ وَالْـفَـتْـحُ نَـزْرٌ، وَصِـلِ الـتَّـا وَالْأَلِـفْ
بِـ«مَـنْ» بِـإِثْـرِ[١] «ذَا بِـنِـسْـوَةٍ كَـلِـفْ[٢]»
٧٥٥ ـ وَقُـلْ: «مَـنُـونَ؟ وَمَـنِـيـنَ[٣]؟» مُـسْـكِـنَـا
إِنْ قِـيـلَ[٤]: «جَـا قَـوْمٌ لِـقَـوْمٍ فُـطَـنَـا»[٥]
٧٥٦ ـ وَإِنْ تَـصِـلْ فَـلَـفْـظُ «مَـنْ» لَا يَـخْـتَـلِـفْ
وَنَـادِرٌ «مَـنُـونَ[٦]» فِـي نَـظْـمٍ[٧] عُـرِفْ

---

(١) في هـ: «كإثر» بالكاف.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٦٣/أ): «يريد: إنَّما يكون بإثرِ كلامِ مَن قال: (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِف)، وما أشبهه».

(٢) في ط: «كَلِفٌ» بالرَّفع المنوَّنِ، وبه ينكسر الوزن. قال الأزهري رحمه الله (ص٤٠٧): «(كَلِف): بفتح الكافِ، وكسرِ اللَّام؛ يحتملُ أن يكونَ فعلا ماضياً، وأن يَكون وصفاً»، وقال الشاطبي رحمه الله (٦/ ٣٣٢): «الكَلَف: الولوعُ بالشيءِ، كَلِفتُ به: كَلَفاً، والصفة منه: كَلِفٌ».
وانظر: شرح المكودي (٢/ ٧٦٠).

(٣) في هـ،ك،م،س،ع: «أو منين» بدل: «وَمَنِينَ».
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٢٣٩)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨٥٦)، وابن عقيل (٤/ ٨٥)، والشاطبي (٦/ ٣٢٥)، والمكودي (٢/ ٧٦٠)، والأزهري (ص٤٠٧)، والسيوطي (ص٤٨٦)، والأشموني (٢/ ٦٤١)، والمكناسي (٢/ ٢٩٦).

(٤) في نسخة على حاشية ب: «قال» بدل: «قِيلَ».
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٠٦): «(قِيلَ): بالبناء للمفعولِ».

(٥) في حاشية ب: «بلغ، كتبه: أحمد...» ولم يتبيَّن الباقي بسبب الخَرم.

(٦) في م: «منونٌ» بالرَّفع المنوَّن، وبه ينكسر الوزن.

(٧) في د: «شعر»، وفي ع: «لفظ» بدل «نَظْمٍ».
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٢٤٠)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨٥٧)، وابن عقيل (٤/ ٨٧)، والمكودي (٢/ ٧٦١)، والسيوطي (ص٤٨٦)، والمكناسي (٢/ ٢٩٦).
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٦١): «أشار به إلى قول الشَّاعر:
أَتَـوا نـارِي فـقـلـتُ مَـنـون أنـتُـم فقالُوا: الْجِنُّ، قلتُ: عِموا ظَلاما».

٧٥٧ ـ وَالْـعَـلَـمَ ٱحْـكِـيَـنَّـهُ مِـنْ بَـعْـدِ «مَـنْ»
إِنْ[١] عَـرِيَـتْ مِـنْ عَـاطِـفٍ بِـهَـا ٱقْـتَـرَنْ



(١) في حاشية ب: «ما» بدل: «إِنْ».
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٢٤١)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨٥٩)، وابن عقيل (٤/ ٨٩)، والشاطبي (٦/ ٣٣٧)، والمكودي (٢/ ٧٦٢)، والسيوطي (ص٤٨٦).

التَّأْنِيثُ

٧٥٨ ـ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ[(١)]
وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَـ«الْكَتِفْ»

٧٥٩ ـ وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ
وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

٧٦٠ ـ وَلَا تَلِي فَارِقَةً[(٢)] «فَعُولَا»
أَصْلاً، وَلَا «الْمِفْعَالَ، وَالْمِفْعِيلَا[(٣)]»

---

(١) في ح،ي،ن: «وألف» بدل: «أَوْ أَلِفْ».
قال ابن الناظم رحمه الله (ص٥٣٤): «كلُّ اسم فلا يخلُو: أن يكون موضوعاً على التذكير، أو التأنيثِ، والتذكيرُ هو الأصلُ؛ فلذلك استغنَى عن علامةٍ، بخلافِ التأنيثِ، فإنّهُ فرعٌ؛ فافتقر إلى علامةٍ، وهي: تاءٌ، أو ألفٌ مقصورة، أو ممدودةٌ».

(٢) في هـ،م: «فارقةٌ» بالرَّفع المنوَّن، وفي ك: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،د،و،ز،ط،ي،ن،س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٦٥): «فاعلُ (تَلِي): ضميرٌ عائدٌ على التاءِ، و(فَارِقَةً): حالٌ من ذلكَ الضميرِ، و(فَعُولَا): مفعولُ (تَلِي)».

(٣) في ط،ي،ن،ونسخة على حاشيتي أ،د: «مِفعالاً او مِفعيلا» بدل: «الْمِفْعَالَ، وَالْمِفْعِيلَا».
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٢٤٥)، والبرهان ابن القيم (١/ ٨٦٣)، وابن عقيل (٤/ ٩٢)، والمكودي (٢/ ٧٦٤)، والسيوطي (ص٤٨٧)، والمكناسي (٢/ ٢٩٩).

٧٦١ ـ كَـــذَاكَ «مِــفْــعَـــلٌ»، وَمَـــا تَــلِـــيـــهِ[(١)]
تَـــا الْـــفَـــرْقِ مِـــنْ ذِي[(٢)] فَـــشُـــذُوذٌ فِـــيـــهِ

٧٦٢ ـ وَمِـــنْ «فَـــعِـــيـــلٍ» كَـــ«قَـــتِـــيـــلٍ» إِنْ[(٣)] تَـــبِـــعْ
مَـــوْصُـــوفَـــهُ غَـــالِـــبـــاً الـــتَّـــا تَـــمْـــتَـــنِـــعْ

٧٦٣ ـ وَأَلِـــفُ الـــتَّـــأْنِـــيـــثِ ذَاتُ قَـــصْـــرِ
وَذَاتُ مَـــدٍّ نَـــحْـــوُ[(٤)] أُنْـــثَـــى «الْـــغُـــرِّ[(٥)]»

٧٦٤ ـ وَالِاشْـــتِـــهَـــارُ[(٦)] فِـــي مَـــبَـــانِـــي[(٧)] الْأُولَـــى
يُـــبْـــدِيـــهِ وَزْنُ[(٨)] «أُرَبَـــى[(٩)]»، وَالـــطُّـــولَـــى

---

(١) في ك،ل: «يليه» بالياء، وفي ز: بالتاء والياء.
قال البرهان ابن القيم رحمه الله (٢/ ٨٦٤): «التاءُ الفارقة يمتنعُ دخولُها في خمسةِ أبنيةٍ من الصفاتِ».

(٢) في ز،ط: «من ذا».
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٠٨): «(مِنْ ذِي): متعلقٌ بـ(تَلِيهِ)، والإشارةُ بـ(ذِي): إلى الأوزانِ المتقدِّمةِ».

(٣) في ب: «ان» بالوصل، والأصل القطع.

(٤) في و،ك،ن،س: «نحوَ» بالنَّصب، وفي ط: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ج،هـ،ز،م.

(٥) «الغُرُّ»: جمعُ الأَغَرِّ، وهو ذُو الغُرَّة، والغُرَّة: بَياضٌ في جبهةِ الفرسِ. الزاهر لابن الأنباري (٢/ ٢٥٨)، وتهذيب اللغة (٨/ ١٦)، وشرح الشاطبي (٦/ ٣٧٩).

(٦) في ي: «والاشتهار» بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ك،ل،م،ن،س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٦٩): «(وَالِاشْتِهَارُ): مبتدأٌ».

(٧) في ن: «مبادي» بدل: «مَبَانِي»، وهو تصحيف.
قال السيوطي رحمه الله (ص٤٨٧): «(مَبَانِي الأُولَى): أي: أبْنيةُ أوزانِ المقصُورةِ». وانظر: شرح الشاطبي (٦/ ٣٨٠).

(٨) في ع: «وزنى»، وهو تصحيف.

(٩) «أُرَبَى» - بتحريكِ الرَّاءِ -: من أسماءِ الدَّاهيةِ. المقصور والممدود لابن ولاد (ص١٢)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٦٤)، وشرح ابن الناظم (ص٥٣٧).

٧٦٥ - وَمَــرَطَــى[(١)]»، وَوَزْنُ «فَــعْــلَــى» جَــمْــعَــا
أَوْ مَــصْــدَراً، أَوْ صِــفَــةً كَــ«شَــبْــعَــى»

٧٦٦ - وَكَــ«حُــبَــارَى[(٢)]، سُــمَّــهَــى[(٣)]، سِــبَــطْــرَى[(٤)]
ذِكْــرَى، وَحِــثِّــيــثَــى[(٥)]، مَــعَ الْــكُــفَــرَّى[(٦)]»

---

(١) «مَرَطَى»: ضربٌ من العدْوِ، يُقالُ: ناقةٌ مرَطَى، أَي: سَريعةٌ. جمهرة اللغة (٢/ ١١٨٠)، ومعجم ديوان العرب (٢/ ٧)، وشرح الشاطبي (٦/ ٣٨٢).

(٢) «حُبَارَى»: هو اسم طائرٍ. جمهرة اللغة (٢/ ١٢١٣)، والمقصور والممدود لابن ولاد (ص٣٥)، وشرح الشاطبي (٧/ ٣٤٥).

(٣) في ل،س: «سُهَّمَى»، وهو تصحيف.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤١٠): «(سُمَّهَى): بضمِّ السين المُهملةِ، وتشديدِ الميم المفتُوحةِ؛ اسمٌ للباطلِ»، وقال الشاطبي رحمه الله (٦/ ٣٨٥): «السُّمَّهَى: الباطلُ، يقال: ذهبَ في السُّمَّهَى، إذا ذهب في الباطلِ، وأيضاً: فيُقال للهواءِ الذي بينَ السماء والأرض: السُّمَّهَى، ويُقال السُّمَّهَى: الذي يُقال له مُخاطُ الشيطانِ».
وانظر: جمهرة اللغة (٢/ ٨٦٢)، والزاهر لابن الأنباري (٢/ ٣٥٦)، والمقصور والممدود لابن ولاد (ص٦٤)، وشرح الكافية الشَّافية (٤/ ١٧٤٥)، والصحاح (٦/ ٢٢٣٥).

(٤) في س: «سَبطرى» بفتح السين، وفي ك: بفتح السين وكسرها، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ل،م،ن.
قال ابن ولاد رحمه الله في المقصور والممدود (ص٦٤): «(السِّبَطْرَى): مشيةٌ سهلةٌ فيها تبختُر»، وقال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٦٨): «(فِعَلَّى): بكسرِ الفاءِ، وفتح العينِ واللامِ مشدَّدة، نحو: (سِبَطْرَى) لنوعٍ من المشي».
وانظر: جمهرة اللغة (٣/ ١٢٢٨)، والمقصور والممدود للقالي (ص١٩٩)، وشرح الشاطبي (٦/ ٣٨٦).

(٥) في ط: «حثيثى» بفتح الحاء، وفي ك: بفتح الحاء وكسرها، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ي،ن،س.
قال الشاطبي رحمه الله (٦/ ٣٨٧): «بناءُ (حِثِّيثَى): وهو (فِعِّيلَى) بكسرِ الفاءِ والعينِ وتشديدها، وهو اسم مصدرٍ من: حَثثتُه على الشيءِ، أي: حَضَضتُه عليه».
وانظر: جمهرة اللغة (٣/ ١٢٢٧)، والمقصور والممدود لابن ولاد (ص٣٦)، والمقصور والممدود للقالي (ص٩)، وشرح المكودي (٢/ ٧٦٨).

(٦) في ج،هـ،و،ز،ط،ي: «الكفُرى» بضم الفاء، قال الأزهري رحمه الله (ص٤١٠): «الكُفُرَّى: بضمِّ الكافِ والفاء، وفتحِ الراء المشدَّدةِ»، والمثبت من أ،د،ل،ن،س. =

٧٦٧ ـ كَـذَاكَ «خُـلَّـيْـطَـى[١]»، مَـعَ الـشُّـقَّـارَى[٢]»
وَٱعْـــزُ لِـــغَـــيْـــرِ هَـــذِهِ ٱسْـــتِـــنْـــدَارَا

٧٦٨ ـ لِـــمَـــدِّهَـــا «فَـــعْـــلَاءُ، أَفْـــعِـــلَاءُ[٣]
- مُـــثَـــلَّـــثَ الْـــعَـــيْـــنِ -، وَفَـــعْـــلَـــلَاءُ

= وفي حاشيتي هـ،و: «(الكُفرى): بضمِّ الكاف، مع ضمِّ الفاء وفتحِها؛ وعاءُ الطلع».
قال المرادي رحمه الله (٢/ ٢٤٩): «(كُفرَّى): وعاءُ الطلع؛ بفتح الفاءِ، وضمِّها أيضاً»، وقال القالي رحمه الله في المقصور والممدود (ص٢٥٨): «الكُفَرَّى والكافور: وعاءُ طلع النخلِ، سُمِّي بذلك؛ لأنّه يكفُرُه، أي: يُغطِّيهِ»، وقال الشاطبي رحمه الله (٦/ ٣٨٧): «بناءُ (الكُفَرَّى): وهو (فُعَلَّى) بضمِّ الفاءِ، وفتحِ العينِ، وتشديدِ اللامِ»، وكذلك قال المكودي (٢/ ٧٦٨)، والمُطَرِّزِيُّ في المُغْرِب في ترتيب المعرِب (ص٤١١)، والفيومي في المصباح المنير (٢/ ٥٣٥)، وقال الفيروز آبادي رحمه الله في القاموس المحيط (١/ ٤٧١): «الكفرى: تُثلَّثُ الكافُ والفاءُ معاً». وانظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٤٧)، والمحكم (٧/ ٥).

(١) في ز: «خلِّيطى» بكسر اللّام، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ط،ي،ك،ن.
قال القالي رحمه الله في المقصور والممدود (ص٢٠٤): «يُقال: مالُ القوم خِلِّيطَى، إذا كان مختلطاً، وفيه ثلاثُ لغاتٍ: خِلِّيطَى، وخُلَّيْطَى، وخُلَيْطَى- بالتخفيف -»، وقال الشاطبي رحمه الله (٦/ ٣٨٧): «بِناء (خُلَّيْطَى): وهو (فُعَّيْلَى) بضمِّ الفاءِ، وتشديدِ العينِ المفتوحةِ... والخُلَّيْطَى: من الاختلاطِ، يُقال: وقعُوا في الخُلَّيْطَى، أي اختلَط عليهِم أمرُهم». وانظر: شرح المكودي (٢/ ٧٦٨).

(٢) هو: نبتٌ معروفٌ من نباتِ السَّهلِ. جمهرة اللغة (٢/ ٧٣٠)، وشمس العلوم (٦/ ٣٥١٢)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٤٧)، وشرح ابن الناظم (ص٥٣٨).

(٣) في ع: «وأفعلاء» بزيادة واو، وبها ينكسر الوزن.

٧٦٩ - ثُــمَّ فِــعَــالَا[١]، فُــعْــلُــلَا[٢]، فَــاعُــولَا
وَفَــاعِــلَاءُ، فِــعْــلِــيَــا[٣]، مَــفْــعُــولَا»

(١) في ب،د: «فَعالا» بفتح الفاء، وفي ل: «فُعالا» بضم الفاء، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ط،ي،ك،ن،س.
قال الشاطبي رحمه الله (٦/ ٣٩٦): «(فِعَالَاء): بكسرِ الفاءِ... ومن مُثُله: القِصَاصَاء؛ للقِصاصِ». وانظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٥٥)، وجمهرة اللغة (٣/ ١٢٣٠)، والمقصور والممدود للقالي (ص٤٩٦)، وشرح المكودي (٢/ ٧٧٠).
(٢) في ل،ن: «فعلَلا» بفتح اللام، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،س.
قال الشاطبي رحمه الله (٦/ ٣٩٦): «(فُعْلُلَاءُ): بضمِّ الفاءِ واللامِ... ومِن مُثُله: القُرفُصاء، يُقال: قعدَ القُرفصاء، إذا قعد على قدمَيه، وأمسَّ الأرضَ إليتَيْهِ». وانظر: المقصور والممدود لابن ولاد (ص٩٩)، وتهذيب اللغة (٩/ ٢٨٨)، وشرح البرهان ابن القيم (٢/ ٨٧٢)، والمكودي (٢/ ٧٧٠).
(٣) في ع: «فعللا» بدل: «فِعْلِيَا».
قال الشاطبي رحمه الله (٦/ ٣٩٧): «(فِعْلِيَاءُ) بكسرِ الفاءِ واللامِ... ومن مُثُله: الكِبرياء». وانظر: شرح المكودي (٢/ ٧٧٠).

٧٧٠ ـ وَمُطْلَقُ[١] الْعَيْنِ «فَعَالَا[٢]»، وَكَذَا
مُطْلَقُ[٣] فَاءٍ «فَعَلَاءُ[٤]» أُخِذَا[٥]



(١) في ط: كانت «ومطلق» بالنَّصب، ثمَّ غُيرت للرَّفع بخطٍّ مُغايرٍ.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤١١): «(وَمُطْلَقَ العَيْنِ): بالنَّصب؛ قال المكودي: حالٌ من (فَعَالَا) اهـ. فعلَى هذا (فَعَالَا): بفتح الفاء، معطوفٌ على ما قبلَه، وفي بعضِ النسخِ: بالرَّفعِ؛ فيكون خبراً مقدَّماً، و(فَعَالَا): مبتدأً مؤخَّراً، والأوَّل أقعدُ». وانظر: شرح المكودي (٢/ ٧٧١).

(٢) في ج: «فُعالا» بضم الفاء، وفي د: بفتح الفاء وضمِّها وكسرها جميعاً، والمثبت من أ، ب، هـ، و، ط، ي، ك، ل، ن، س.
قال الشاطبي رحمه الله (٦/ ٣٩٧): «(فَعَالَاءُ): بفتح العينِ والفاءِ»، وقال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٧٠): «(وَمُطْلَق العَيْنِ فَعَالَا): ثلاثة أبنية؛ (فَعَالَاء): نحو: بَراسَاء، يُقال: لا أدري من أيّ البَرَاسَاء هو؟ أي: الناس، و(فَعِيلَاء): نحو: كَثِيرَاء؛ في بزر، و(فَعُولَاء): نحو: دَبُوقاء؛ للعَذِرة، والفاءُ مفتوحة في الثلاثةِ».

(٣) في ط: كانت «مطلقَ» بالنَّصب، ثمَّ غُيرت للرَّفع بخطٍّ مُغايرٍ.

(٤) في ط: «فُعَلاء» بضم الفاء وفتح العين، وفي ن: «فَعُلاء» بفتح الفاء وضم العين، وفي د: «فعَلاء» بفتح الفاء وضمِّها وكسرها جميعاً، وفتح العين، وفي ز، س: «فَعلاء» بفتح الفاء فقط، وفي م: «فعْلاء» بسكون العين فقط، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ك، ل.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤١١): «(فعَلاء): بفتحِ العَينِ لا غير، وتثليثِ الفاءِ».

(٥) في حاشية ب: «بلغ».

الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

٧٧١ - إِذَا ٱسْمٌ ٱسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ
فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ«الْأَسَفْ[(١)]»

٧٧٢ - فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ
ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

٧٧٣ - كَـ«فِعَلٍ، وَفُعَلٍ[(٢)]» فِي جَمْعِ مَا
كَـ«فِعْلَةٍ[(٣)]، وَفُعْلَةٍ[(٤)]» نَحْوُ[(٥)] «الدُّمَى[(٦)]»

٧٧٤ - وَمَا ٱسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ[(٧)]
فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ

---

(١) «الأَسَفُ»: هو الحزن. الزاهر لابن الأنباري (١/ ٢١٣)، والصحاح (٤/ ١٣٣٠)، وشرح الشاطبي (٦/ ٤٠٥).

(٢) في ب، د، ن: «كفُعل وفِعل» بتقديم وتأخير.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٧٣): «يعني أنَّ (فِعَل): بكسرِ الفاءِ، (وفُعَل): بضمِّها؛ جَمعانِ لـ(فِعلَة) و(فُعلة) مقصُوران قياساً».

(٣) في ل: «لِفَعلة» باللام بدل الكاف، وبفتح الفاء.
قال ابن عقيل رحمه الله (٤/ ١٠٠): «ونحو: فِعلة بكسرِ الفاءِ، وفُعل في جمع فُعلةٍ بضمِّ الفاءِ».
وانظر: حاشية الخضري (٢/ ٨٠٦).

(٤) في أ، د: «كفُعلة وفِعلة» بتقديم وتأخير.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤١٢): «(وَفُعْلَةٍ): بضمِّ الفاء، معطوفٌ على: (فِعْلَةٍ)؛ بكسرِها».

(٥) في ط، م، ن، س: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من أ، ج، د، هـ، و، ي، ك.

(٦) «الدُّمَى»: جمع دميةٍ، وهي: الصورةُ من العاج ونحوِه. الأضداد لابن الأنباري (ص٢١٧)، ومختار الصحاح (ص١٠٧)، وشرح الشاطبي (٦/ ٤١٢).

(٧) في ع: «الألف» بزيادة أل، وبها ينكسر الوزن.

٧٧٥ ـ كَـمَـصْـدَرِ الْـفِـعْـلِ الَّـذِي قَـدْ[١] بُـدِئَـا
بِـهَـمْـزِ وَصْـلٍ كَـ«ٱرْعَـوَى[٢]»، وَكَـ«ٱرْتَـأَى[٣]»

٧٧٦ ـ وَالْـعَـادِمُ الـنَّـظِـيـرِ[٤] ذَا قَـصْـرٍ وَذَا
مَـدٍّ بِـنَـقْـلٍ كَـ«الْـحِـجَـا[٥]»، وَكَـ«الْـحِـذَا[٦]»

٧٧٧ ـ وَقَـصْـرُ ذِي[٧] الْـمَـدِّ ٱضْـطِـرَاراً مُـجْـمَـعُ
عَـلَـيْـهِ، وَالْـعَـكْـسُ بِـخُـلْـفٍ يَـقَـعُ[٨]



(١) «قَدْ» سقطت من س.
(٢) ارْعَوَى عَنْه؛ أي: كَفَّ ورجَعَ. معجم ديوان العرب (٤/ ١٣٨)، وتهذيب اللغة (٣/ ١٠٤)، وشرح الشاطبي (٦/ ٤١٨).
(٣) «ارْتَأَى»: افْتَعَلَ؛ من الرَّأْيِ. غريب الحديث للحربي (٢/ ٧٦٩)، ومشارق الأنوار (١/ ٢٧٧)، وشرح الشاطبي (٦/ ٤١٨).
(٤) في ن: «النظيرُ» بالرَّفع، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٤١٣): «(النَّظِيرِ): مضافٌ إليه، من إضافةِ اسم الفَاعلِ إلى مفعولِه».
(٥) هو: العقلُ. تهذيب اللغة (٥/ ٨٥)، ومجمل اللغة (١/ ٢٦٦)، وشرح الشاطبي (٦/ ٤١٩).
(٦) هو: النَّعلُ. غريب الحديث للحربي (٣/ ١١٩٠)، ومعجم ديوان العرب (١/ ١٢٨)، وشرح الشاطبي (٦/ ٤٢٠).
(٧) في م: «ذَا».
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٤١٣): «(ذِي): بمعنى صَاحبٍ، مضافٌ إليه، من إضافةِ المصدرِ إلى مفعولِه».
(٨) في حاشية ب: «بلغ قراءة».

كَيْفِيَّةُ[(١)] تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا[(٢)] تَصْحِيحاً[(٣)]

٧٧٨ ـ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي[(٤)] اجْعَلْهُ يَا
إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

٧٧٩ ـ كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ[(٥)] نَحْوُ[(٦)] «الْفَتَى»
وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَـ«مَتَى»

٧٨٠ ـ فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الْأَلِفْ
وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

---

(١) «كَيْفِيَّةُ» ليست في أ،ج،ز،ح.

(٢) في أ،ج،ط،ك: «وجمعُهما» بالرَّفع، وفي ز: بالرَّفع والجرِّ معاً، والمثبت من هـ،و،ي،ن،ع.
قال الأزهري ﵀ (ص٤١٣): «(جَمْعِهِمَا): بالجرِّ عطفاً على (تَثْنِيَة)».

(٣) قال الأزهري ﵀ (ص٤١٣): «(تَصْحِيحاً): تمييزٌ محوَّلٌ عن مضافٍ، والأصلُ: وكيفيةُ تصحيح جمعِهما، أو: مصدرٌ في موضعِ الحالِ من جمعِهما، والتقديرُ: وكيفيةُ جمعِهما مصحّحاً»، وقال ابن حمدون ﵀ (٢/ ٢١٥): «والظاهرُ أنَّه منصوبٌ على المفعوليةِ المطلقةِ على حذفِ مضافٍ، أي: وجمعِهما جمعَ تصحيح».

(٤) في أ،ب،و: «يُثنَّى»، وفي ن: «مُثَنَّى»، وفي هـ: «تَثَنَّى»، وفي ي: «تُثِّني، يُثَنَّى» بالوَجهَيْن، وفي د،ع: من غير نقط ولا ضبط، والمثبت من ج،ز،ط،ك،ل.
قال الأزهري ﵀ (ص٤١٤): «(تُثَنِّي): فعلٌ مضارعٌ مسندٌ إلى ضميرِ المخاطَب».

(٥) «أَصْلُهُ» سقطت من ع.

(٦) في و،ز،ط،ك،م،س: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،ي،ن.

٧٨١ ـ وَمَا كَـ«صَحْرَاءَ» بِوَاوٍ ثُنِّيَا[١]
وَنَحْوُ[٢] «عِلْبَاءٍ[٣]، كِسَاءٍ[٤]، وَحَيَا»

٧٨٢ ـ بِوَاوٍ ٱوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ[٥] مَا ذُكِرْ
صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

٧٨٣ ـ وَٱحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى
حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

٧٨٤ ـ وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ
وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

٧٨٥ ـ فَالْأَلِفَ ٱقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ
وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ[٦] تَنْحِيَهْ

---

(١) في س: «ثَنِّيا» بفتح الثاء، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،ن.
قال الأزهري رَحَمَهُ اللَّهُ (ص٤١٥): «(ثُنِّيَا): بالبناءِ للمفعُول».

(٢) في أ،و،ل،ن: «ونحوِ» بالجرِّ، وفي س: «ونحوَ» بالنَّصب، وفي ط: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من هـ،ك.
قال الأزهري رَحَمَهُ اللَّهُ (ص٤١٥): «(نَحْوُ): مبتدأٌ».

(٣) في ج،ز،ي،ونسخة على حاشيتي د،ط: «وما كعلباء» بدل: «وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ».
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٥٤٤)، والمرادي (٢/ ٢٦٢)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٨٨٤)، وابن عقيل (٤/ ١٠٦)، والسيوطي (ص٤٩٠)، والمكناسي (٢/ ٣٠٦).
و«العِلْبَاءُ»: هو عَصَبُ العُنُقِ. تهذيب اللغة (٢/ ٢٤٦)، والصحاح (١/ ١٨٨)، وشرح الشاطبي (٦/ ٤٤٤).

(٤) في ع: «وكساء» بزيادة واو، وبها ينكسر الوزن.

(٥) في ب: «غير» بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،ن،س.
قال الشاطبي رَحَمَهُ اللَّهُ (٦/ ٤٤٦): «(غَيْرَ): منصوبٌ بـ(صَحِّحْ)».

(٦) في ب،د،م: «أَلْزِمَنْهَا» بدل: «أَلْزِمَنَّ».
قال الأزهري رَحَمَهُ اللَّهُ (ص٤١٦): «(أَلْزِمَنَّ): فعلُ أمرٍ مُؤكَّد بالنُّون الثقيلةِ».

٧٨٦ ـ وَالسَّالِمَ(١) الْعَيْنِ الثُّلَاثِي ٱسْماً أَنِلْ
إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧ ـ إِنْ سَاكِنَ(٢) الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا
مُخْتَتَماً(٣) بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

٧٨٨ ـ وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ(٤) الْفَتْحِ أَوْ
خَفِّفْهُ(٥) بِالْفَتْحِ، فَكُلّاً(٦) قَدْ رَوَوْا

---

(١) في س: «والسالمُ» بالرَّفع، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، ن.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٨٣): «(وَالسَّالِمَ): مفعولٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسرُه (أَنِلْ)، وهو اسم فاعلٍ مضاف إلى فاعلِه معنىً»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٤١٦): «(وَالسَّالِمَ): مفعولٌ أوّل (بأَنِلْ)، مقدَّم عليه». وانظر: حاشية ابن حمدون (٢/ ٢٢٠).

(٢) في ز، ي: «ساكنُ» بالرَّفع، والمثبت من أ، ج، هـ، و، ط، ك، ل، ن، س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٦٧/أ): «(سَاكِنَ العَيْنِ) و(مُؤَنَّثاً): حالانِ مقدَّمان مِن ضميرِ الفاعلِ في (بَدَا)». وانظر: شرح المكودي (٢/ ٧٨٣).

(٣) في س: «مختتِما» بكسر التاء الثانية، وفي ب: بكسر التَّاء الثانية وفتحها، والمثبت من أ، ج، د، و، ط، ي، ك، ل، ن.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٨٣): «(مُخْتَتَماً) و(مُجَرَّداً): حالانِ أيضاً من (اسْماً)». وانظر: شرح الشاطبي (٦/ ٤٦٧).

(٤) في ن: «غيرِ» بالجرِّ، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٨٤): «يجوزُ ضبطُ (غَيْر) بالفتحِ: على أنه مفعولٌ بـ(التَّالِي)، وبالكسرِ: على أنَّه مضافٌ إليه».

(٥) في ن: «خَصِّصْهُ».
قال المرادي رحمه الله (٢/ ٢٧٠): «وكذلك الفتحُ عندهم تخفيفٌ عن الضمِّ، عدَلُوا عن الضمِّ إليه، وذهب بعضُ النحويِّين إلى أن الفتحَ إتباعٌ لما بعد»، وقال الشاطبي رحمه الله (٦/ ٤٧٠): «أي: خفِّف عين الكلمة بفتحِها، وإنَّما قال خفِّفه؛ لأنَّ الفتحَ خفيف، وهو ممَّا يخفَّف به، وأيضاً فللتخفِيف هنا موقع بالنسبةِ إلى الاتباع الذي قدم، وهنا الضمُّ أو الكسر، ولا شك أنَّ الفتح أخفُّ منه».

(٦) في ب: «فكلٌّ» بالرَّفع المنوَّن، والمثبت من أ، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن، ع، ونسخة على حاشية ب.
=

٧٨٩ ـ وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ «ذِرْوَهْ»(١)
وَزُبْيَةٍ(٢)»، وَشَذَّ كَسْرُ(٣) «جِرْوَهْ»

٧٩٠ ـ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو(٤) ٱضْطِرَارٍ(٥) غَيْرُ مَا
قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ ٱنْتَمَى



= قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٨٤): «(كُلًّا): منصوبٌ بـ(رَوَوْا)».

(١) ذِرْوَةُ الشَّيءِ: أَعْلاهُ. معجم ديوان العرب (٤/ ١٦)، ومشارق الأنوار (١/ ٢٦٩)، وشرح الشاطبي (٦/ ٤٧٩).

(٢) في ب: «وزِينَة» بدل: «وَزُبْيَةٍ».
قال الأزهري رحمه الله (ص٤١٧): «(وزُبْيَةٍ): بضمِّ الزَّاي، وسكونِ الباءِ الموحدة، وبعدها ياءٌ مثنَّاة».
و«الزُّبْيَة»: حرفٌ من الأضداد؛ يُقال لحفيرة تحفر تُجعلُ مصيدة للأسد: زُبية، ويُقال في جمعها: زُبىً، ويقال لأكمة مرتفعةٍ من الأرض: زُبىً. الأضداد لابن الأنباري (ص٣٣٨)، والمقصور والممدود لابن ولاد (ص٣٣٢)، والصحاح (٦/ ٢٣٦٦)، وشرح الشاطبي (٦/ ٤٧٩-٤٨٠).

(٣) في ح: «نحو» بدل: «كَسْرُ».
قال المرادي رحمه الله (٢/ ٢٧١): «(شَذَّ كَسْرُ جِرْوَه): إشارةٌ إلى قولِهم (جِرِوات): بكسرِ الرَّاء». وانظر: شرح ابن جابر الهواري (١٦٧/ أ).

(٤) «ذُو» ليست في أ، وفي ك: «غيرُ» بدل: «ذُو»، وخرَّج لها لكن لم يتبين بسبب التصوير، وفي م،ع: «وذو» بدل: «أَوْ ذُو».
قال المرادي رحمه الله (٢/ ٢٧١): «يعني: أنَّ ما ورد من هذا البابِ مُخالفاً لما تقدم؛ فهو إمَّا نادرٌ، وإمَّا ضرورةٌ، وإمَّا لغةُ قومٍ من العربِ». وانظر: شرح ابن عقيل (٤/ ١١٢).

(٥) في أ،ن: «اضطرارٌ» بالرَّفع المنوَّن، والمثبت من ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤١٧): «(أَوْ ذُو): معطوفٌ على (نَادِرٌ)، و(اضْطِرَارٍ): مضافٌ إليه».

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

٧٩١ ـ «أَفْعِلَةٌ، أَفْعُلُ، ثُمَّ فِعْلَهْ
ثُمَّتَ أَفْعَالٌ»: جُمُوعُ[(١)] قِلَّهْ

٧٩٢ ـ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ[(٢)] وَضْعاً يَفِي[(٣)]
كَـ«أَرْجُلٍ»، وَالْعَكْسُ جَاءَ[(٤)] كَـ«الصُّفِي[(٥)]»

٧٩٣ ـ لِـ«فَعْلٍ» ٱسْماً صَحَّ عَيْناً: «أَفْعُلُ»
وَلِلرُّبَاعِيِّ ٱسْماً ٱيْضاً يُجْعَلُ

٧٩٤ ـ إِنْ كَانَ كَـ«الْعَنَاقِ[(٦)]»، وَالذِّرَاعِ» فِي
مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرُفِ

---

(١) في د: «مباني» بدل: «جُمُوعُ». وهو موافق لشرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٠٧).
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٨٧): «يعني: أنَّ هذه الأوزانَ الأربعةَ التي ذكرها في البيت تدلُّ على جمعِ القلةِ، وهو مِن ثلاثةٍ إلى عشرةٍ».

(٢) في ب: «بكثرة» بفتح الكاف وكسرها، والمثبت من ج، د، هـ، و، ط، ي، ك، م.

(٣) في ي: «تفي» بالتاء.
قال محمد محيي الدِّين رحمه الله (٤/ ١١٤): «(يَفِي): فعلٌ مضارعٌ، وفاعلُه: ضميرٌ مستترٌ جوازاً، تقديره: (هو)، يعودُ إلى (بَعْضُ ذِي)».

(٤) في ي: «فيه» بدل: «جَاءَ».
قال محمد محيي الدِّين رحمه الله (٤/ ١١٤): «(جَاءَ): فعلٌ ماضٍ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً، تقديره: (هو)، يعودُ إلى (العَكْسُ)».

(٥) «الصُّفِي»: جمعُ صَفَاةٍ، وهي الصَّخرةُ الملسَاءُ. مختار الصحاح (١٧٧)، وإكمال الإعلام للنَّاظم (٢/ ٣٦٤)، وشرح الشاطبي (٧/ ١٧).

(٦) هي: الأُنْثَى من أولادِ المعزِ. معجم ديوان العرب (١/ ٣٨١)، وتهذيب اللغة (١/ ١٦٩)، وشرح الشاطبي (٧/ ٣٠).

٧٩٥ ـ وَغَــيْــرُ مَــا «أَفْــعُــلُ(١)» فِــيــهِ مُــطَّــرِدْ
مِــنَ الــثُّــلَاثِــي ٱسْــمــاً بِــ«أَفْــعَــالٍ» يَــرِدْ

٧٩٦ ـ وَغَــالِــبــاً أَغْــنَــاهُــمُ «فِــعْــلَانُ»
فِــي «فُــعَــلٍ» كَــقَــوْلِــهِــمْ: «صِــرْدَانُ(٢)»

٧٩٧ ـ فِــي ٱسْــمٍ مُــذَكَّــرٍ رُبَــاعِــيٍّ بِــمَــدّْ
ثَــالِــثٍ(٣) «ٱفْــعِــلَــةُ» عَــنْــهُــمُ ٱطَّــرَدْ

٧٩٨ ـ وَٱلْــزَمْــهُ فِــي «فَــعَــالٍ، ٱوْ فِــعَــالِ(٤)»
مُــصَــاحِــبَــيْ تَــضْــعِــيــفٍ ٱوْ إِعْــلَالِ

٧٩٩ ـ «فُــعْــلٌ» لِــنَــحْــوِ «أَحْــمَــرٍ، وَحَــمْــرَا»
وَ«فِــعْــلَــةٌ» جَــمْــعــاً بِــنَــقْــلٍ يُــدْرَى

---

(١) في س: «أفعلٌ» بالرَّفع المنوَّن، وبه ينكسر الوزن.

(٢) «الصِّرْدَان»: جمع صُرَد، وهو اسم طائرٍ. تهذيب اللغة (١٢/ ٩٨)، وشرح الشاطبي (٧/ ٣٧)، والتَّصريح للأزهري (٢/ ٥٢١).
وفي حاشية ب: «بلغ».

(٣) في ز: «ثالثٌ» بالرَّفع المنوَّن، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ط، ي، ك، ل، م، ن، س.
قال الأزهري ﷺ (ص٤٢٠): «(ثَالِثٍ): مضافٌ إليه، ويحتملُ أن يكونَ نعتاً لـ(مَدّ)»، وقال الأشموني ﷺ (٣/ ٣٨٦): «(بِمَد): في موضعِ جرٍّ، صفةٌ لـ(اسْمٍ)، و(ثَالِثٍ): صفةٌ لـ(مَدّ)». وانظر: حاشية الصبان (٤/ ١٧٨).
ووردت عند ابن جابر الهواري (١٦٨/ أ): «يُمَد ثَالِثٌ»، فـ«ثالثٌ»: نائب فاعلٍ بـ«يُمَدُّ».

(٤) في ج: «فِعالٍ أو فَعالِ» بتقديم وتأخير، وقطع الهمزة.
قال الأزهري ﷺ (ص٤٢٠): «(في فَعَالٍ): بفتحِ الفاءِ، متعلق بـ(الْزَمْهُ)، (اوْ فِعَالِ): بكسرِ الفاءِ، معطوفٌ على (فَعَالٍ)».

٨٠٠ ـ وَ«فُعُلٌ» لِٱسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ
قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ[١]؛ ٱعْلَالاً فَقَدْ

٨٠١ ـ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ[٢]
وَ«فُعَلٌ» جَمْعاً لِـ«فُعْلَةٍ»[٣] عُرِفْ

٨٠٢ ـ وَنَحْوِ «كُبْرَى»، وَلِـ«فِعْلَةٍ»: «فِعَلْ»
وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ[٤] عَلَى «فُعَلْ»

٨٠٣ ـ فِي نَحْوِ «رَامٍ» ذُو ٱطِّرَادٍ «فُعَلَهْ»
وَشَاعَ نَحْوُ «كَامِلٍ، وَكَمَلَهْ»[٥]

٨٠٤ ـ «فَعْلَى» لِوَصْفٍ كَـ«قَتِيلٍ، وَزَمِنْ[٦]
وَهَالِكٍ[٧]»، وَ«مَيِّتٌ[٨]» بِهِ قَمِنْ

---

(١) في ج: «اللام» بزيادة أل، وفي نسخة على حاشيتها: «لامٍ اعلالٍ» كذا.

(٢) في م،ن،ع: «ألف» من غير أل.

(٣) في أ،ب،ج،ز،ح،ط: «لفعلة جمعا» بتقديم وتأخير.
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٥٤٩)، والمرادي (٢/ ٢٨٥)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٠١)، وابن عقيل (٤/ ١١٩)، والمكودي (٢/ ٧٩٦)، والسيوطي (ص٤٩٢)، والمكناسي (٢/ ٣١٢)، والأشموني (٣/ ٦٨٠)، وابن طولون (٢/ ٣١٣).

(٤) قال ابن هشام ﷺ في حاشية د: «لو قَال: (جَمْعُهَا)؛ كان أحسنَ»، وقال ابن جابر الهواري ﷺ (١٦٩/أ): «الضَّميرُ في قولِه: (جَمْعُهُ): عائدٌ إلى الوزنِ الأخيرِ؛ وهي: (فِعْلَة)؛ بكسرِ الفاءِ، وسكونِ العينِ».

(٥) هذا البيت والبيت الذي يليه سقطا من ط، ثم استُدركا في الحاشية بخطٍّ مُغايرٍ.

(٦) أي: مُبْتَلىً. انظر: الصحاح (٥/ ٢١٣١)، وطِلْبة الطَّلَبة للنسفي (ص٥٠)، وشرح الشاطبي (٧/ ٩٣).

(٧) في أ،ي،ك،م،ن: «وهالك» بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ل.

(٨) في ب،و،ل،س: «وميتٍ» بالجرِّ، وفي أ،ي،ن: بالجرِّ والرَّفع، والمثبت من ج،د،هـ،ز،ك،م. =

٨٠٥ ـ لِـ«فُـعْـلٍ[١]» ٱسْـمـاً صَـحَّ لَامـاً: «فِـعَـلَـهْ»
وَالْـوَضْـعُ فِـي «فَـعْـلٍ، وَفِـعْـلٍ[٢]» قَـلَّـلَـهْ

= قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٦٩/أ): «وقولُه: (زَمِنٌ)، وما عُطِفَ عليه: مبتدأٌ، (وقَمِن): خبرُه»، وقال المكودي رحمه الله (٢/ ٧٩٩): «(فَعْلَى): مبتدأٌ، وخبرُه: (لِوَصْفٍ)، (وزَمِنٌ): مبتدأٌ، (وَهَالِكٌ وَمَيِّتٌ): معطوفانِ عليه، وخبرُ المبتدأ (قَمِنٌ)، أي: حقيقٌ، وينبغي أن يُضبطَ (قمَن) بفتحِ الميمِ؛ لكونه خبراً عن أكثر مِن اثنينِ، فإن (قَمَنا) المفتوحَ الميم: يُخبر به عن الواحدِ والمثنى والجمع»، وقال ابن حمدون رحمه الله (٢/ ٢٣١): «قول المكودي (وينبغِي أن يُضبط...) بل لا حاجةَ لهذا، والحقُّ أنَّ (قَمِن): بكسرِ الميمِ، وله احتمالانِ: أحدهما: أن تقولَ إنّ (زَمِنٌ): مبتدأ، و(قَمِنٌ): خبرُه، و(هَالِكٌ وَمَيِّتٌ): كلٌّ منهما مبتدأٌ حُذفَ خبرُ كلٍّ منهما لدلالةِ خبرِ (زَمِن) عليه، والثاني: أن تقولَ: إنّ (زَمِنٍ وهَالِكٍ): بالجرِّ، معطوفانِ على (قَتِيلٍ)، وأمَّا (ميِّتٌ): فهو بالرفعِ، مستأنفٌ مبتدأٌ، (وقَمِن): خبرُه». وانظر: حاشية ابن هشام الأخرى (ص١٤٠٧)، وشرح الشاطبي (٧/ ٩٣)، وحاشية الخضري (٢/ ٨٢٤).

(١) في ب: «لفُعَلٍ»، وبه ينكسر الوزن.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٦٩/أ): «تكلَّم في هذا البيتِ على البناء الثاني عشر، وهي: (فِعَلَة)؛ بكسر الفاءِ، وفتحِ العين، فذكر أنه يكونُ جمعاً (لفُعْلٍ): بضمِّ الفاءِ، وسُكونِ العينِ، وشرطَ أن يكونَ اسماً صحيحَ اللَّامِ».

(٢) في ج،هـ،و،ي،ك،ل،م،ن،س: «فِعل وفَعل» بتقديم وتأخير، وهو موافق لشرح ابن الناظم (ص٥٥١)، وابن عقيل (٤/ ١٢٢)، قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٦٩/أ): «ثم نبَّه على أنَّه قد جاء هذا البناءُ قليلاً جمعاً لـ(فِعل) بكسرِ الفاءِ، نحو: قِرْد وقِرَدة، ولـ(فَعل): بفتحِ الفاءِ، نحو: غَرْد وغِرَدة».
وفي ب: «فِعل وفُعل».
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٢٩٠)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٠٥)، والمكودي (٢/ ٨٠٠)، والسيوطي (ص٤٩٢)، والمكناسي (٢/ ٣١٣)، والأشموني (٣/ ٦٨٣).
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٢٣): «(فِي فَعْلٍ): بفتحِ الفاءِ، متعلقٌ بـ(قَلَّلَه)، و(فِعْلٍ): بكسرِ الفاءِ، معطوفٌ على (فَعْلٍ)، والعينُ ساكنةٌ في المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ».

٨٠٦ ـ وَ«فُـعَّـلٌ» لِـ«فَـاعِـلٍ، وَفَـاعِـلَـهْ»
وَصْـفَـيْـنِ نَـحْـوُ[1] «عَـاذِلٍ، وَعَـاذِلَـهْ»

٨٠٧ ـ وَمِـثْـلُـهُ[2] «الْـفُـعَّـالُ» فِـيـمَـا ذُكِّـرَا
وَذَانِ فِـي الْـمُـعَـلِّ[3] لَامـاً نَـدَرَا

٨٠٨ ـ «فَـعْـلٌ، وَفَـعْـلَـةٌ»: فِـعَـالٌ لَـهُـمَـا
وَقَـلَّ فِـيـمَـا عَـيْـنُـهُ الـيَـا مِـنْـهُـمَـا[4]

٨٠٩ ـ وَ«فَـعَـلٌ» أَيْـضـاً لَـهُ «فِـعَـالُ»
مَـا لَـمْ يَـكُـنْ فِـي لَامِـهِ ٱعْـتِـلَالُ

٨١٠ ـ أَوْ يَـكُ مُـضْـعَـفـاً، وَمِـثْـلُ «فَـعَـلِ
ذُو الـتَّـا وَ«فُـعْـلٌ، مَـعَ فِـعْـلٍ[5]»، فَـٱقْـبَـلِ

---

(١) في ن: «نحوَ» بالنَّصب، وفي و: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ب،ط،ي،ك،م.

(٢) في نسخة على حاشية و: «في مثله».

(٣) في ز،ط،ك،ن،س،وحاشية ب: «المعتل» بزيادة تاء.

(٤) في ل: «مُبْهَمَا» بدل: «مِنْهُمَا»، وهوتصحيف.

(٥) في هـ،ل: «وفِعل مع فُعل» بتقديم وتأخير، وفي أ: بضم الفاء وكسرها في الأوَّل، وكسر الفاء فقط في الثاني.
قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٧٠/أ): «والخامسُ: (فِعْلٌ) بكسرِ الفاءِ، وسُكونِ العَينِ؛ نحو: ذِئْبٍ وذِئَابٍ، وقِدْحٍ وقِدَاحٍ، والسَّادسُ: (فُعْلٌ) بضمِّ الفاءِ، وسكونِ العَينِ؛ نحوُ: دُهْنٍ ودِهَانٍ»، وقال الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٤٢٤): «(فِعْلٌ): بكسرِ الفاءِ، وسكونِ العينِ؛ معطوفٌ على (ذُو)، و(مع): حالٌ، و(فُعْلٍ): بضمِّ الفاءِ، وسكونِ العينِ؛ مضاف إليه».
قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الحاشية الأخرى (٢/ ١٤١٤): «ليُضبط بتقديم: (فَعل)؛ لأنَّهم يبدؤُون بالأخفِّ ثم بالأثقلِ».

٨١١ ـ وَفِـي «فَـعِـيـلٍ» وَصْـفَ[(١)] «فَـاعِـلٍ»: وَرَدْ
كَـذَاكَ فِـي أُنْـثَـاهُ أَيْـضـاً ٱطَّـرَدْ

٨١٢ ـ وَشَـاعَ فِـي وَصْـفٍ عَـلَـى «فَـعْـلَانَـا[(٢)]»
أَوْ أُنْـثَـيَـيْـهِ[(٣)] أَوْ عَـلَـى «فُـعْـلَانَـا[(٤)]»

٨١٣ ـ وَمِـثْـلُـهُ «فُـعْـلَانَـةٌ[(٥)]»، وَٱلْـزَمْـهُ[(٦)] فِـي
نَـحْـوِ «طَـوِيـلٍ، وَطَـوِيـلَـةٍ» تَـفِـي

٨١٤ ـ وَبِـ«فُـعُـولٍ[(٧)]»: «فَـعِـلٌ» نَـحْـوُ «كَـبِـدْ»
يُـخَـصُّ غَـالِـبـاً، كَـذَاكَ يَـطَّـرِدْ

---

(١) في أ، ب: «وصفُ» بالرَّفع، وفي د، ي: «وصفِ» بالجرِّ، والمثبت من ج، هـ، و، ز، ح، ط، ك، م، ن.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٠٤): «(وَصْفَ): حالٌ من (فَعِيلٍ)».

(٢) في ب: «فِعلانا» بكسر الفاء، والمثبت من أ، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، ن، س.
قال المرادي رحمه الله (٢/ ٢٩٤): «أي: كثُر (فِعَالٌ) في وصفٍ على (فَعْلَانَ)، نحو: غَضبان».
وانظر: شرح الشاطبي (٧/ ١٢٣).

(٣) في ج: «وأنثنيه»، وخرَّج لها ثمَّ مُحِي ما في الحاشية.
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٥٥٢)، والمرادي (٢/ ٢٩٤)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٠٨)، وابن عقيل (٤/ ١٢٦)، والمكودي (٢/ ٨٠٤)، والسيوطي (ص٤٩٣)، والمكناسي (٢/ ٣١٤).

(٤) في حاشية ب: «بلغ».

(٥) في أ: «فَعلانة» بفتح الفاء.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٠٤): «ومثل (فُعْلَان) - بضمِّ الفاءِ -: (فُعْلَانَة) - بضمِّها أيضاً -، وهو مُؤنَّثُهُ، نحو: خُمصانَة، وخِماص».

(٦) في ن: «فالزمه» بالفاء.

(٧) في ع: «وبفعل» بدل: «وَبِفُعُولٍ».
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٠٥): «من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فُعُول) - بضمِّ الفاءِ -، ويطَّرد في: (فَعِل) - بفتحِ الفاءِ، وكسرِ العينِ -، نحو: كَبِد وكُبُود».

٨١٥ ـ فِي «فَعْلٍ[(١)]» ٱسْماً مُطْلَقَ[(٢)] الْفَا، وَ«فَعَلْ[(٣)]»
لَهُ، وَلِـ«الْفُعَالِ[(٤)]»: «فِعْلَانٌ[(٥)]» حَصَلْ[(٦)]

٨١٦ ـ وَشَاعَ فِي «حُوتٍ، وَقَاعٍ[(٧)]» مَعَ مَا
ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا[(٨)]

---

(١) في ب: «فعل» بفتح الفاء وكسرها معاً، وفي د: بفتح الفاء وضمِّها وكسرِها جميعاً، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٢٥): «(فعْلٍ): بتثليثِ الفاءِ، وسكونِ العينِ».

(٢) في ب: «مطلق» بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،ن،س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٠٤): «(اسْماً) و(مُطْلَقَ الفَا): حالانِ من (فَعْلٍ)».

(٣) في ط: «وفُعل» بضم الفاء، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٢٥): «(وَفَعَل): بفتحِ الفاءِ والعينِ».

(٤) في ل: «وللفَعال» بفتح الفاء، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ط،ي،ك،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٢٥): «(وَلِلفُعَالِ): بضمِّ الفاءِ».

(٥) في ب،د،هـ،و،م،ن: «فِعلانُ» بكسر الفاء، وضم النون، وفي ل: «فُعلانُ» بضم الفاء والنون، وفي س: «فِعلان» بكسر الفاء فقط، والمثبت من ج،ز،ط،ي،ك.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٢٥): «(فِعْلَانٌ): بكسرِ الفاءِ، وسكونِ العينِ».

(٦) في د: «شَمِل» بدل: «حَصَلْ»، وفي نسخة على حاشيتها: «حصل» كالمثبت، وقال ابن هشام في حاشيتها: «يَنبغي أن يكون الإنشادُ: (حَصَل)؛ لأنَّ (شَمِل) بفتح العين[(أ)]؛ فلا يطابقُ الأوَّل كلَّ المطابقةِ».

(٧) «القَاعُ»: هو المُستوِي منَ الأرضِ. الصحاح (٣/ ١٢٧٤)، ومشارق الأنوار (٢/ ١٩٧)، وشرح الشاطبي (٧/ ١٥٢).

(٨) قال ابن هشام رحمه الله في الحاشية الأخرى (٢/ ١٤٢٤): «قوله: (وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا) صوابه: (فِي غَيْرِهَا)؛ لأنَّه ذكرَ ثلاثةَ أشياء».

(أ) كذا في المخطوط، وصوابه: بكسر العين.

٨١٧ ـ وَ«فَعْلاً[١]» ٱسْماً وَ«فَعِيلاً» وَ«فَعَلْ»
غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ: «فُعْلَانٌ[٢]» شَمَلْ[٣]

٨١٨ ـ وَلِـ«كَرِيمٍ، وَبَخِيلٍ»: «فُعَلَا»
كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

٨١٩ ـ وَنَابَ عَنْهُ «أَفْعِلَاءُ» فِي الْمُعَلّْ
لَاماً[٤] وَمُضْعَفٍ[٥]، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ

٨٢٠ ـ «فَوَاعِلٌ» لِـ«فَوْعَلٍ، وَفَاعَلِ[٦]
وَفَاعِلَاءَ[٧]، مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ[٨]

---

(١) في ب: «وفِعلَا» بكسر الفاء، وفتحةٍ واحدة، والمثبت من أ، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن، س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٢٦): «(وَفَعْلاً): بفتحِ الفاءِ، وسكونِ العينِ، مفعولٌ مقدمٌ بـ(شَمَل)».

(٢) في هـ، و، ي، ك، ل، م، ن: «فعلانُ» بضمة واحدة، وفي ب: «فعلانَ» بفتح النون، والمثبت من أ، ط، س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٠٨): «(فُعْلَانٌ): مبتدأٌ، وخبرُه: (شَمَل)». وانظر: شرح المرادي (٢/ ٣٠١).

(٣) هذا البيت سقط من ح.

(٤) قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «كان الأحسن: (فِي مُعَلّ لَامٍ)». وانظر: شرح الشاطبي (٧/ ١٦٥).

(٥) في ح: «ومضعفاً» بالنَّصب المنوَّن.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨١٠): «(ومُضْعَفٍ): معطوفٌ على (المُعَل)».

(٦) في هـ، ن: «وفاعِل» بكسر العين، والمثبت من أ، ب، ج، د، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨١٠): «(وَفَاعَلِ): بفتحِ العينِ، نحو: طَابَق؛ وطَوابِق».

(٧) في ب، م: «وفاعلاءُ» بالرَّفع، والمثبت من أ، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، ن، س.
قال محمد محيي الدِّين رحمه الله (٤/ ١٣١): «(وَفَاعَلِ وفَاعِلَاءَ): معطوفانِ على (فَوْعَلٍ)».

(٨) هو: ما بَين الكَتِفَينِ. مقاييس اللغة (٥/ ١٤٤)، والمحكم (٤/ ١٤٢)، وشرح الشاطبي (٧/ ١٧٦).

٨٢١ ـ وَحَـائِضٍ، وَصَـاهِلٍ[(١)]، وَفَـاعِلَـهْ»
وَشَـذَّ فِـي «الْـفَـارِسِ» مَـعْ مَـا مَـاثَـلَـهْ

٨٢٢ ـ وَبِـ«فَـعَـائِـلَ» اجْـمَـعَـنْ «فَـعَـالَـهْ[(٢)]»
وَشِـبْـهَـهُ ذَا تَـاءٍ اَوْ مُـزَالَـهْ

٨٢٣ ـ وَبِـ«الْـفَـعَـالِـي، وَالْـفَـعَـالَـى[(٣)]» جُـمِـعَـا
«صَـحْـرَاءُ، وَالْـعَـذْرَاءُ»، وَالْـقَـيْـسَ اتْـبَـعَـا[(٤)]

٨٢٤ ـ وَاجْـعَـلْ «فَـعَـالِـيَّ» لِـغَـيْـرِ ذِي نَـسَـبْ
جُـدِّدَ كَـ«الْـكُـرْسِـيِّ» تَـتْـبَـعِ[(٥)] الْـعَـرَبْ

---

(١) هو: اسم فاعلٍ من صَهَلَ الفرسُ: إذا صوَّتَ. الصحاح (٥/ ١٧٤٧)، والمحكم (٤/ ٢٠٨)، وشرح الشاطبي (٧/ ١٧٩).

(٢) في ط، ي: «فعاله» بفتح الفاء وكسرها معاً، وفي د، و: بفتح الفاء وضمها وكسرها جميعاً، قال الخضري رحمه الله (٢/ ٨٣٢): «(فعَالَه): مُثلَّثُ الفاءِ»، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، ك، ل، م، ن، س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨١١): «من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فَعَائِل)، ويكون جمعاً لعشرة أوزانٍ كلها مفهومة من البيت: (فَعَالَة) التي ذكرها نحو: سَحَابة وسَحائِب».

(٣) في د: «بالفعالَى والفعالِي» بتقديم وتأخير.
قال المرادي رحمه الله (٢/ ٣٠٩): «من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (الفَعَالِي) - بالكسرِ -، و(الفَعَالَى) - بالفتحِ -». وانظر: شرح ابن جابر الهواري (١٧١/ ب)، وحاشية الخضري (٢/ ٨٣٣).

(٤) في س: «اتبِعا» بكسر الباء.
قال الرازي رحمه الله في مختار الصحاح (ص٤٤): «(تَبِعَه): من بابِ (طرِب)، و(سلِم)؛ إذا مشَى خلفَه، أو مرَّ به فمضَى معهُ».

(٥) في ب: «يتبع» بالياء، ولم تنقط في ح.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨١٤): «(تَتْبَع): مضارعٌ مجزومٌ على جوابِ الأمرِ، والتقديرُ: واجعل (فَعَالِيَّ) جمعاً لغيرِ صاحبِ نسبٍ مجددٍ توافق العربَ»، وقال السجاعي رحمه الله (١/ ٢٧٨): «بفتحِ التَّاء الفوقيَّةِ: مجزومٌ في جَوابِ الأمرِ، وكُسِر لالتقاءِ الساكنَيْن».

٨٢٥ ـ وَبِـــ«فَــعَــالِــلَ[(١)]» وَشِــبْـهِـهِ ٱنْــطِــقَــا
فِــي جَـمْـعِ مَـا فَــوْقَ[(٢)] الـثَّـلَاثَـةِ ٱرْتَـقَـى
٨٢٦ ـ مِـنْ غَـيْـرِ مَـا مَـضَـى[(٣)]، وَمِـنْ خُـمَـاسِـي
جُــرِّدَ الْآخِــرَ ٱنْــفِ بِــالْــقِــيَــاسِ
٨٢٧ ـ وَالــرَّابِــعُ الــشَّــبِــيــهُ بِــالْــمَــزِيــدِ قَــدْ
يُــحْــذَفُ دُونَ مَــا بِــهِ[(٤)] تَــمَّ الْــعَــدَدْ[(٥)]

(١) في ل: «وبفعاللٍ» بالجرِّ المنوَّن، والمثبت من أ،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن.

(٢) في ل: «فوقِ» بالكسر.
قال محمد محيي الدِّين رحمه الله (٤/ ١٣٣): «(فَوْقَ): ظرفٌ متعلقٌ بقولِه: (ارْتَقَى)».

(٣) في ب،ونسخة على حاشية ح: «مرَّ» بدل: «مَضَى».
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٥٥٦)، والمرادي (٢/ ٣١٦)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩١٨)، وابن عقيل (٤/ ١٣٣)، والشاطبي (٧/ ٢٠٠)، والمكودي (٢/ ٨١٤)، والأزهري (ص٤٢٨)، والسيوطي (ص٤٩٤)، والأشموني (٣/ ٦٩٨).
قال ابن عقيل رحمه الله (٤/ ١٣٣): «واحترزَ بقولِهِ (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى): من الرُّبَاعي الذي سبقَ ذكرُ جمعِه؛ كـ(أَحمر)، و(حمرَاء)، ونحوهِما ممَّا سبقَ ذكرُه».

(٤) في نسخة على حاشية ب: «بابه»، وهو تصحيف.

(٥) في ل هذا البيت مؤخر عن البيت الذي يليه.

٨٢٨ ـ وَزَائِدَ[(١)] الْعَادِي الرُّبَاعِي ٱحْذِفْهُ مَا
لَمْ يَكُ لَيْناً[(٢)] إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا[(٣)]

٨٢٩ ـ وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَـ«مُسْتَدْعٍ» أَزِلْ
إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ

٨٣٠ ـ وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا
وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

٨٣١ ـ وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ ٱحْذِفِ ٱنْ جَمَعْتَ مَا
كَـ«حَيْزَبُونٍ[(٤)]» فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

---

(١) في ل: «وزائدُ» بالرَّفع، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٢٩): «(وَزَائِدَ): مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّره: (احْذِفْهُ)».

(٢) في ج،د،ز،ط،ي: «لِينا» بكسر اللام، وفي ن: بفتح اللام وكسرها، والمثبت من أ،ب،هـ،و،ك،ل،س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨١٨): «(لَيْناً): خبر (يَكُ)، وهو مخفَّفٌ من: (لَيِّن)؛ كقولهم في (هَيِّن): (هَيْن)»، وقال الصبان رحمه الله (٤/ ٢٠٨): «(لَيْناً): بفتح اللَّام؛ مخفَّف (لَيِّن) بتشديد الياء، وكسرُ اللَّامِ مع مخالفته الرواية يحتاجُ تصحيحُه إلى تكلُّف تقدير مضافٍ، أي: ذا لِينٍ».

(٣) في أ،ب،ل،س: «خُتِما» بضم الخاء وكسر التاء، وفي و،ز،ط: بفتح الخاء وضمها، وفتح التاء وكسرها، والمثبت من ج،د،هـ،ي،ك،م،ن.
قال الشاطبي رحمه الله (٧/ ٢٣٦): «(خُتِمَا): فيه إشكالٌ لفظيٌّ وإشكالٌ معنويٌّ... هذا كلُّه إن كان (خُتِم) مبنيّاً للمفعول، وأمَّا إن كان مبنيّاً للفاعلِ، ومرفوعُه ضمير الحرفِ الذي خَتم الكلمة: فلا إشكالَ»، وعلى البناء للفاعل أعرب المكودي فقال - (٢/ ٨١٨) -: «ومفعولُ (خَتَمَ): محذوفٌ، والتقديرُ: ما لم يكن الزائدُ ليناً إثرَه الذي ختم الكلمة بعدَه».

(٤) في ل: «كحيزبونَ» بالفتح، وفي ج: بالفتح والجرِّ المنوَّن، والمثبت من أ،ب،د،هـ،و،ز،ي،ك،م،ن.
و«الحَيْزَبُون»: العَجوزُ من النِّسَاء. تهذيب اللغة (٥/ ٢١٣)، والمحكم (٤/ ٦٨)، وشرح الشاطبي (٧/ ٢٥٤).

٨٣٢ ـ وَخَــــيَّـــرُوا فِـــي زَائِـــدَيْ «سَـــرَنْـــدَى[1]»
وَكُـــلِّ[2] مَـــا ضَـــاهَـــاهُ كَـــ«الْـــعَـــلَـــنْـــدَى[3]»



(١) هو: الشَّديدُ، وقِيل: الجَرِيءُ. المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١/ ١٩٤)، ومعجم ديوان العرب (٢/ ٩٠)، وشرح الشاطبي (٧/ ٢٥٩).

(٢) في د: «وكل» بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن، س.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٤٢٥): «(وَكُلِّ): بالجرِّ، معطوفٌ على (سَرَنْدَى)».

(٣) هو: البعيرُ الضَّخم، ويطلق أيضاً على: الغليظِ مِنْ كلِّ شَيءٍ، وهو كذلك: شَجرٌ من العِضاه له شَوْكٌ. العين (٢/ ٤١)، وكتاب الألفاظ (ص٩٤)، وجمهرة اللغة (٢/ ٦٦٣)، والمقصور والممدود لابن ولاد (ص٨٥)، ومعجم ديوان العرب (٢/ ٩٠)، والمحكم (٢/ ١٧)، وشرح الشاطبي (٧/ ٢٥٩).
وفي حاشية ب: «بلغ».

التَّصْغِيرُ

٨٣٣ ـ «فُعَيْلاً» ٱجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ[(١)] إِذَا
صَغَّرْتَهُ[(٢)] نَحْوُ[(٣)] «قُذَيٍّ» فِي «قَذَى»

٨٣٤ ـ «فُعَيْعِلٌ»، مَعَ فُعَيْعِيلٍ» لِمَا
فَاقَ كَجَعْلِ «دِرْهَمٍ» «دُرَيْهِمَا»

٨٣٥ ـ وَمَا بِهِ[(٤)] لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ
بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

٨٣٦ ـ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ
إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا ٱنْحَذَفْ

٨٣٧ ـ وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا
خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْماً[(٥)] رُسِمَا

---

(١) في أ، ب، ج، ط، ي: «لِثلاثيٍّ» بدل: «الثُّلَاثِيَّ».
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٥٦٠)، والمرادي (٢/ ٣٣٠)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٢٣)، وابن عقيل (٢/ ١٣٩)، والمكودي (٢/ ٨٢٢)، والمكناسي (٢/ ٣٢٣).
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٨٢٢): «(الثُّلَاثِيَّ): مفعولٌ أوَّلٌ بـ(اجْعَلْ)».

(٢) في ح: «ما صغَّرته» بزيادة «ما»، وبها ينكسر الوزن.

(٣) في د، هـ، و، ط، ك، س: «نحوَ» بالنَّصب، وفي ي: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ، ب، ن.

(٤) في نسخة على حاشية ب: «وَبَابِهِ» بدل: «وَمَا بِهِ»، وهو تصحيف.

(٥) في س: «وضعا» بدل: «حُكْماً».
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٨٢٥): «(حُكْماً): مفعولٌ بـ(خَالَفَ)، و(رُسِمَا): في موضعِ الصفةِ لـ(حُكْماً)».

٨٣٨ ـ لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ
تَأْنِيثٍ ٱوْ مَدَّتِهِ[١]: الْفَتْحُ ٱنْحَتَمْ

٨٣٩ ـ كَذَاكَ مَا مَدَّةَ[٢] «أَفْعَالٍ» سَبَقْ
أَوْ مَدَّ «سَكْرَانَ[٣]» وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ

٨٤٠ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا
وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

٨٤١ ـ كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ
وَعَجُزُ[٤] الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

---

(١) في ع: «مد به»، وهو تصحيف؛ لأن المقصود الألف الممدودة.
قال الشاطبي ﵀ (٧/ ٢٩٧): «في بيان المَدة المزيدة قبلَ ألف التأنيثِ التي صارت بسببِها همزة».

(٢) في ب،م: «مدةُ» بالرَّفع، وفي ل: «مدهُ» بهاء مضمومة، وفي س: «مده» بهاء مهملة، والمثبت من أ،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ن.
قال المكودي ﵀ (٢/ ٨٢٦): «(مَا): مبتدأٌ، وهي موصولةٌ، وصلتُها: (سَبَق)، و(مَدَّةَ): مفعولٌ بـ(سَبَق)». وانظر: شرح ابن الناظم (ص٥٦١)، والمكودي (٢/ ٨٢٧)، والأشموني (٣/ ٤٢٠).

(٣) في ب،س: «سكرانٍ» بالجرِّ المنوَّن، والمثبت من أ،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن.
قال الأزهري ﵀ (ص٤٣٣): «(سَكْرَانَ): مضافٌ إليه، وهو غيرُ منصرفٍ؛ للوصفيَّةِ والزيادةِ».

(٤) في ن: «وعجزَ» بالنَّصب، والمثبت من أ،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،س.
قال المكودي ﵀ (٢/ ٨٢٩): «(المَزِيدُ): مبتدأٌ... و(عَجُزُ المُضَاف): معطوفٌ على المبتدأ، ويحتملُ أن يكونَ مبتدأً حُذف خبرُه؛ لدلالةِ الأوَّلِ عليهِ».

٨٤٢ ـ وَهَــكَــذَا زِيَــادَتَــا[(١)] «فَــعْــلَانِ»
مِــنْ بَــعْــدِ أَرْبَــعٍ كَــ«زَعْــفَــرَانِ»[(٢)]

٨٤٣ ـ وَقَــدِّرِ ٱنْــفِــصَــالَ[(٣)] مَــا دَلَّ عَــلَــى
تَــثْــنِــيَــةٍ أَوْ جَــمْــعِ[(٤)] تَــصْــحِــيــحٍ جَــلَا

٨٤٤ ـ وَأَلِــفُ الــتَّــأْنِــيــثِ ذُو الْــقَــصْــرِ مَــتَــى
زَادَ عَــلَــى أَرْبَــعَــةٍ لَــنْ[(٥)] يَــثْــبُــتَــا[(٦)]

(١) في ج: «زيادتي» بالياء، وخرَّج لها ولم يتبين ما في الحاشية.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٢٩): «(زِيَادَتَا فَعْلَانِ): مبتدأٌ، وخبرُه: (كَذَا)».

(٢) في شرح البرهان ابن القيم (٢/ ٩٢٨)، وابن عقيل (٤/ ١٤٤)، والشاطبي (٧/ ٣٢٧)، والسيوطي (ص٤٩٥)، والأشموني (٣/ ٧١١): «فعلانَا» و«زعفرانَا» بدل: «فعلانِ» و«زعفرانِ»، وهكذا كانت في ي، ثم عُدِّلت للمثبت.
والمثبت من جميع النسخ، وهو موافق لشرح المكودي (٢/ ٨٢٧)، والمقري (ص٦١٠).

(٣) في ل: «انفصالِ» بالجرِّ.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٣٠): «(انْفِصَالَ): مفعولٌ بـ(قَدِّرْ)».

(٤) في د،هـ،و،ط: «جمعَ» بالنَّصب، قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٣٠): «(جَمْعَ): مفعولٌ مقدَّم بـ(جَلَا)»، والمثبت من ب،ج،ز،ي،ك،م،ن.
قال الشاطبي رحمه الله (٧/ ٣٣٦): «(جَلَا): جملةٌ في موضعِ الصفةِ لـ(جَمْعِ)، أي: لجمعِ تصحيحٍ جَليٍّ، بمعنَى: ظَاهرٍ». وانظر: إعراب الألفية (ص٤٣٤)، وحاشية السجاعي (٢/ ٢٨٢)، والصبان (٤/ ٢٢٩)، وابن حمدون (٢/ ٢٥١).

(٥) في ع: «لم» بدل: «لَنْ».

(٦) في أ،ج: «تَثبُتا» بتاء مفتوحة وضم الباء، وفي ل: «يُثبَتا» بضم الياء وفتح الباء، وفي هـ: بفتح التاء والياء، وضم الباء، وفي ز،م: «يثبتا» بالياء والإهمال، وفي د،ح،ع: من غير نقط الحرف الأول والإهمال، والمثبت من ب،و،ط،ي،ك،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٣٤): «(يَثْبُتَا): فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ(لَنْ)، وفاعلُه مستتر فيهِ».

٨٤٥ ـ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ «حُبَارَى[(١)]» خَيِّرِ
بَيْنَ «الْحُبَيْرَى» - فَادْرِ - وَ«الْحُبَيِّرِ»

٨٤٦ ـ وَٱرْدُدْ لِأَصْلٍ[(٢)] ثَانِياً لَيْناً[(٣)] قُلِبْ
فَـ«قِيمَةً» صَيِّرْ[(٤)] «قُوَيْمَةً» تُصِبْ

٨٤٧ ـ وَشَذَّ فِي «عِيدٍ»: «عُيَيْدٌ»، وَحُتِمْ
لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

٨٤٨ ـ وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ
وَاواً، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

٨٤٩ ـ وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ[(٥)] فِي التَّصْغِيرِ مَا
لَمْ يَحْوِ[(٦)] غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً[(٧)] كَـ«مَا»

---

(١) هو: اسْمُ طَائِرٍ. معجم ديوان العرب (١/ ٤٧٥)، ومقاييس اللغة (٢/ ١٢٧)، وشرح البرهان ابن القيم (٢/ ٨٦٩).

(٢) في ع: «وامدد لأمل».
قال ابن الناظم رحمه الله (ص٥٦٢): «يُردُّ إلى أصلِه في التصغيرِ ما كان ثانياً من حرفِ لينٍ مبدلٍ من غير همزةٍ تلي همزة كآدم، فيقال في قِيمَة وديمَة: قُوَيْمَة ودُوَيْمَة».

(٣) في و،ز،ط،ي،ك: «لينا» بكسر اللام، وفي ن: بفتح اللام وكسرها، والمثبت من ب،هـ.

(٤) في ز: «صَغِّر» بدل: «صَيِّرْ».
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٣٥): «(صَيِّرْ): بكسرِ الياءِ التحتانيةِ المشدَّدةِ، فعلُ أمرٍ متعدٍّ لاثنين».

(٥) قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «قوله: (وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ) إنَّما يتبادر الذهنُ منه إلى محذوفِ اللَّام؛ لأنَّه عُرف التصريفيِّين في المنقوص، وكان الصواب: (وَكَمِّلِ النَّاقِصَ)، أي: الناقصَ أحدُ أصولِه تحقيقاً أو تقديراً».

(٦) في م: «يحوي» بإثبات الياء.
قال الأزهري رحمه الله (٤٣٥): «(يَحْوِ): مضارعُ (حَوَى)، مجزوم بـ(لَمْ)، وعلامةُ جزمِه: حذفُ الياءِ».

(٧) في ع: «بالثاء» بدل: «ثَالِثاً».

=

٨٥٠ - وَمَــنْ بِــتَــرْخِــيــمٍ يُــصَــغِّــرُ[(١)] ٱكْــتَــفَــى
بِالْأَصْلِ كَـ«الْعُطَيْفِ» يَعْنِي[(٢)] «الْمَعْطِفَا[(٣)]»

٨٥١ - وَٱخْــتِــمْ بِــتَــا الــتَّــأْنِــيــثِ مَــا صَــغَّــرْتَ مِــنْ
مُــؤَنَّــثٍ عَــارٍ ثُــلَاثِــيٍّ كَــ«سِــنّْ»[(٤)]

= قال المكودي ﷺ (٢/ ٨٣٥): «أي: ما لم يحوِ ثالثاً غير التاء، فإن حوَى ثالثاً غير التاء لَمْ يرد إليهِ المحذُوف».

(١) في أ،هـ،و: «ومن بترخيم يصغرِ» بكسر الراء، وفي ل: «ومن بترخيم يصغر» بضم الراء وكسرها، وفي م،س،ع: «ومن بترخيم يصغر» مهملة، وفي د: «ومن يُصَغِّرُ المُرَخَّمَ»، وفي ن: «ومن يرخِّم المُصَغَّرَ»، والمثبت من ب،ج،ز،ط،ي،ك.
قال الشاطبي ﷺ (٧/ ٣٨٧): «(مَنْ): فيه شرطيةٌ، و(يصغِّر): مجزومٌ، والجوابُ (اكْتَفَى)، وهو جوابٌ بالفعل الماضي بعد كون فعلِ الشَّرط مضارعاً، وهو جائزٌ عند الناظم... ويحتمل أن تكونَ (مَنْ): موصولةً، و(اكتفى): خبرها؛ لأنَّها في موضعِ رفعٍ على الابتداءِ، وهي واقعةٌ: إمَّا على العربِ الذي يفعلون ذلك... وإمَّا على مريدِ التصغيرِ، وهو الأظهرُ، فكأنَّه يقول: مَن أراد أن يصغِّرَ تصغيرَ الترخيم؛ فإنَّه يفعلُ كذا وكذَا»، وقال المكودي ﷺ (٢/ ٨٣٦): «(مَنْ): مبتدأٌ، وهي موصولةٌ، وصلتُها: (يُصَغِّرُ)، و(بِتَرْخِيم): متعلقٌ بـ(يُصَغِّرُ)، و(اكْتَفَى): خبرُ المبتدأ، و(بالأَصْلِ): متعلقٌ بـ(اكْتَفَى)». وانظر: حاشية الصبان (٤/ ٢٣٨).

(٢) «يَعْنِي» مطموسة في ج، وفي أ،م: «تعني» بالتاء، وفي ط،ك: بالتاء والياء، ولم تنقط في ح،ع.
قال الأزهري ﷺ (ص٤٣٦): «(يَعْنِي): بفتحِ الياءِ؛ فعلٌ مضارعٌ».

(٣) في أ: «المِعطَفا» بكسر الميم وفتح الطاء، قال المكودي ﷺ (٢/ ٨٣٦): «المِعْطف: بكسرِ الميمِ؛ هو: الكساءُ»، وفي ب،ن: «المُعطِفا» بضم الميم وكسر الطاء، والمثبت من ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،س.
قال الشاطبي ﷺ (٧/ ٣٩٤): «والمَعْطفُ في اللغةِ: العطفُ، وهو الجانبُ من كلِّ شيءٍ، وعطفا الرَّجلِ: جانباهُ من لدن رأسِهِ إلى وركيهِ». وانظر: أدب الكاتب لابن قتيبة (ص٥٥٧)، والميسر في شرح مصابيح السنة للتوربشتي (١/ ٣٥٨)، والمخصص لابن سيده (٤/ ٣٢٦).

(٤) أُخِّر هذا البيت في ح عن الذي بعده.

٨٥٢ ـ مَـا لَـمْ يَـكُـنْ بِـالـتَّـا يُـرَى ذَا لَـبْـسِ[(١)]
كَــ«شَــجَــرٍ، وَبَــقَــرٍ، وَخَــمْــسِ»

٨٥٣ ـ وَشَــذَّ تَــرْكٌ دُونَ لَــبْــسٍ، وَنَــدَرْ
لَـحَـاقُ تَـا[(٢)] فِـيـمَـا ثُـلَاثِـيّـاً كَـثَـرْ[(٣)]

٨٥٤ ـ وَصَــغَّــرُوا شُــذُوذاً «الَّــذِي، الَّــتِــي
وَذَا» مَـعَ الْـفُـرُوعِ مِـنْـهَـا «تَـا، وَتِـي»



(١) في ع: «اللبس» بزيادة أل.
(٢) في د: «يا» بدل: «تَا».
قال المرادي رَحِمَهُ اللهُ (٢/ ٣٥٦): «ندرَ لحاقُ التاءِ في تصغيرِ ما زادَ على ثلاثةٍ». وانظر: شرح ابن عقيل (٤/ ١٥٤).
(٣) قال ابن جابر الهواري رَحِمَهُ اللهُ (١٧٦/أ): «(كَثَر): بفتح الثَّاء، تقولُ: كَثَرتُ القومَ؛ إذا زدتَّ عليهم كثرةً، فالتَّقديرُ: فيما كثَر الثلاثيَّ، أي: زادَ عليهِ».

النَّسَبُ[(١)]

٨٥٥ ـ يَـاءً كَـيَـا «الْـكُـرْسِـيِّ» زَادُوا لِـلـنَّـسَـبْ
وَكُـلُّ[(٢)] مَـا تَـلِـيـهِ[(٣)] كَـسْـرُهُ وَجَـبْ

٨٥٦ ـ وَمِـثْـلَـهُ[(٤)] مِـمَّـا حَـوَاهُ ٱحْـذِفْ، وَتَـا
تَـأْنِـيـثٍ ٱوْ مَـدَّتَـهُ لَا تُـثْـبِـتَـا

٨٥٧ ـ وَإِنْ[(٥)] تَـكُـنْ[(٦)] تَـرْبَـعُ[(٧)] ذَا ثَـانٍ سَـكَـنْ
فَـقَـلْـبُـهَـا وَاواً وَحَـذْفُـهَـا حَـسَـنْ

---

(١) في ع زيادة: «بابُ»، وفي نسخة على حاشية ي زيادة: «ياءُ».

(٢) في س: «فكل» بالفاء.

(٣) في أ،ب،ز،ط،ل،م،ن،س: «يليه» بالياء، وفي ي: بالتاء والياء.
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٣٦٠)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٣٩)، وابن عقيل (٤/ ١٥٢)، والشاطبي (٧/ ٤٣١)، والمكودي (٢/ ٨٤١)، والسيوطي (ص٤٩٧)، والأشموني (٣/ ٧٢٥)، وابن طولون (٢/ ٣٤٩).
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٤١): «وفاعل (تَلِيهِ): ضميرٌ مستتر يعودُ على الياءِ».

(٤) في ن: «ومثلُه» بالرَّفع، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٤٣): «(وَمِثْلَهُ): مفعولٌ بـ(احْذِفْ)، والهاءُ فيه عائدةٌ على ياءِ النَّسبِ».

(٥) في أ: «فإن» بالفاء.

(٦) في ل: «يكن» بالياء، ولم تنقط في د،ع.
قال ابن عقيل رحمه الله (٤/ ١٥٣): «يعني: أنَّه إذا كان في آخرِ الاسمِ كياء الكرسي، في كونها مشدَّدة واقعة بعدَ ثلاثةِ أحرفٍ فصاعداً: وجبَ حذفُها، وجعلُ ياء النسب موضعَها».

(٧) في د: «يربَع»، وفي ي: «تربُع»، وفي ز: بالتاء، والياء، وبفتح الباء، وفي ل،م،س: «تربع» مهملة، وفي ع: «يرتع» من غير نقط الحرف الأول، وفي ب: «تربَع» من غير نقط الحرف الأول، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ط،ك،ن. =

٨٥٨ ـ لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ[(١)] وَالْأَصْلِيِّ مَا
لَهَا[(٢)]، وَلِلْأَصْلِيِّ[(٣)] قَلْبٌ يُعْتَمَى[(٤)]

٨٥٩ ـ وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ[(٥)] أَرْبَعاً[(٦)] أَزِلْ
كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ

= قال الأزهري رحمه الله (ص٤٣٨): «(تَرْبَعُ): بفتحِ التاءِ، والباءِ الموحدة؛ مضارعُ: رَبَعَ الثلاثةَ، إذا صيَّرهم أربعةً».

(١) في ج،هـ،ز،ط،ي،ك،ن: «الملحَقُ» بفتح الحاء والرَّفع، وفي ل: «الملحقَ» بالنَّصب فقط، والمثبت من ب،د،و،م.

قال ابن هشام رحمه الله في الحاشية الأخرى (٢/ ١٤٨٨): «(مَا): مبتدأٌ، و(لَهَا): صلةٌ، و(شِبْهِهَا): خبرُه، و(المُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ): صفةٌ لذلك الشبهِ»، وقال الخضري رحمه الله (٢/ ٨٥٢): «(المُلْحِقِ): بكسرِ الحاءِ، أي: المُلحِقِ كلمةً بأخرَى».

(٢) «لَهَا» سقطت من ح.

(٣) في ح: «للأصلي» من غير واو، وبه ينكسر الوزن.

(٤) أي: يُختارُ. غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٤٢)، ومعجم ديوان العرب (٣/ ٤٤٦)، وشرح البرهان ابن القيم (٢/ ٩٤٢).

وفي حاشية ب: «بلغ».

(٥) في د: «الحائز» من غير نقط الحرف الأول.

قال الشاطبي رحمه الله (٧/ ٤٥٤): «الألفُ الحائزُ في كلامِهِ: هو الذي جمعَ إليه أربعةَ أحرفٍ، فيكون هو الخامس»، وعلَّق عليه الأزهري رحمه الله بقوله (ص٤٣٩): «وهذا بناءً منهُ على أنَّ (الحائزَ): بالحاءِ المهملةِ، ولا يتعيَّن ذلكَ، بل يجوز ضبطُه بالجيم: على معنى المجاوزِ أربعةً»، وقال ابن حمدون رحمه الله (٢/ ٢٦٢): «وفي بعضِ النسخ: (الجَائِز) بالجيمِ، وفي بعضها: بالحاءِ، وكلاهما صحيحٌ».

(٦) في ن: «رابعاً».

والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٣٦٤)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٤٣)، وابن عقيل (٤/ ١٥٤)، والمكودي (٢/ ٨٤٥)، والأشموني (٣/ ٧٢٧)، وابن طولون (٢/ ٣٥٢).

قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٤٦): «(أَرْبَعاً): مفعولٌ بـ(الجَائِز)».

٨٦٠ ـ وَالْـحَـذْفُ فِـي الْـيَـا رَابِـعـاً أَحَـقُّ مِـنْ
قَـلْـبٍ، وَحَـتْـمٌ قَـلْـبُ ثَـالِـثٍ يَـعِـنّْ[(١)]

٨٦١ ـ وَأَوْلِ ذَا الْـقَـلْـبِ[(٢)] ٱنْـفِـتَـاحـاً، وَ«فَـعِـلْ
وَفُـعِـلُ[(٣)]» عَـيْـنَـهُـمَـا[(٤)] ٱفْـتَـحْ وَ«فِـعِـلْ[(٥)]»

---

(١) هذا البيت سقط من د.

ومعنى «يَعِنُّ»: أي يَعرِضُ. غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٠٠)، ومعجم ديوان العرب (٣/ ١٣٤)، وشرح المكودي (٢/ ٨٧٤).

(٢) في و،ط،ي،س: «القلبَ» بالنَّصب، وفي أ،ب،ز: بالنَّصب والجرِّ، والمثبت من ج،هـ،ك،ل،ن.

قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٤٣٩): «(وَأَوْلِ): بسكونِ الواوِ؛ فعلُ أمرٍ من (أَوْلَى) المتعدِّي لاثنينِ، و(ذَا): بِمَعْنَى (صَاحِبَ)؛ مفعولُه الأوَّل، و(القَلْبِ): مضافٌ إليه»، وقال السجاعي رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٢٨٥): «ويجوزُ جعلُ (قَلْبَ): بمعنى (مقلوب)، فيكون منصوباً بدلاً من: (ذَا)، أو: عطفَ بيانٍ عليهِ». وانظر: شرح المكودي (٢/ ٨٤٨)، وحاشية الخضري (٢/ ٨٥٤).

(٣) في ل: «وفعلٍ» بالجرِّ المنوَّن، وفي ح: «وفِعِل» بكسر الفاء والعين، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ن،س.

قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٤٣٩): «(وَفَعِل): بفتحِ الفاءِ، وكسرِ العينِ؛ مبتدأٌ، (وَفُعِلٌ): بضمِّ الفاءِ، وكسرِ العينِ؛ معطوفٌ على المبتدأ».

(٤) في أ،ب،ح،ن: «عينَيْهِما»، وفي نسخة المكودي: «عيناً منهما». انظر: شرح المكودي (٢/ ٨٤٨)، وحاشية ابن حمدون (٢/ ٢٦٤).

والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٣٦٨)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٤٣)، وابن عقيل (٤/ ١٥٥)، والشاطبي (٧/ ٤٧٠)، والأزهري (ص٤٣٩)، والأشموني (٣/ ٧٢٩).

قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٤٣٩): «(عَيْنَهُمَا): مفعولٌ مقدَّمٌ بـ(افْتَحْ)».

(٥) في ب: «وفَعل» بفتح الفاء، وفي ح: «وفُعل» بضمِّ الفاء، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.

قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٤٣٩): «(وَفِعِل): بكسر الفاءِ، والعينِ».

٨٦٢ ـ وَقِيلَ فِي «الْمَرْمِيِّ[(١)]»: «مَرْمَوِيُّ»
وَٱخْتِيرَ[(٢)] فِي ٱسْتِعْمَالِهِمْ «مَرْمِيُّ»

٨٦٣ ـ وَنَحْوُ «حَيٍّ» فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ
وَٱرْدُدْهُ وَاواً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

٨٦٤ ـ وَعَلَمَ[(٣)] التَّثْنِيَةِ ٱحْذِفْ لِلنَّسَبْ
وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

٨٦٥ ـ وَثَالِثٌ مِنْ[(٤)] نَحْوِ «طَيِّبٍ» حُذِفْ
وَشَذَّ «طَائِيٌّ» مَقُولاً بِالْأَلِفْ

٨٦٦ ـ وَ«فَعَلِيٌّ[(٥)]» فِي «فَعِيلَةَ» ٱلْتُزِمْ
وَ«فُعَلِيٌّ[(٦)]» فِي «فُعَيْلَةٍ[(٧)]» حُتِمْ

---

(١) هو: اسمُ مفعولٍ من الفعل: رَمَى يَرْمِي. غريب الحديث للحربي (١/ ٧٠)، وجمهرة اللغة (٢/ ٨٠٥)، وشرح المكودي (٢/ ٩٤٦).

(٢) في ج: «واختير» بضم التاء وكسرها.

(٣) في ب: «وعلمُ» بالرَّفع، والمثبت من ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال المكودي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ٨٥٠): «(عَلَمَ): مفعولٌ بـ(احْذِفْ)».

(٤) في ب: «في» بدل: «مِنْ».

(٥) في هـ: «وفَعَلِي» وكتب فوقها: معاً.
قال الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٤٤٠): «(فَعَلِيٌّ): بفتحِ الفاءِ، والعينِ، وتشديدِ الياءِ؛ مبتدأٌ».

(٦) في ع: «فعيلي».
قال الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٤٤٠): «(فُعَلِيٌّ): بضمِّ الفاءِ، وفتحِ العينِ، وتشديدِ الياءِ؛ مبتدأٌ».

(٧) في ل،ن: «فعيلةَ» بالفتح، قال المكودي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ٨٥٢): «(فَعِيلَةَ)، و(فُعَيْلَةَ): غيرُ منصرفينِ؛ للتأنيث والعلميَّةِ»، وقال الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٤٤١): «(فُعَيْلَةَ): بضمِّ الفاءِ، وفتح العينِ، والمنعِ من الصرفِ»، وفي ب،ك: بالفتح والجرِّ المنوَّن معاً، والمثبت من أ،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي.
قال الخضري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ٨٥٧): «(فعيلَةَ): فيهما غيرُ مصروفٍ؛ للعلميَّة على الوزنِ والتأنيثِ، لكنه نوَّن الثانيةَ للضَّرورةِ».

٨٦٧ ـ وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا
مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

٨٦٨ ـ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ«الطَّوِيلَهْ»
وَهَكَذَا مَا كَانَ كَـ«الْجَلِيلَهْ»

٨٦٩ ـ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ[1] فِي النَّسَبْ
مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ ٱنْتَسَبْ[2]

٨٧٠ ـ وَٱنْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا
رُكِّبَ مَزْجاً وَلِثَانٍ تَمَّمَا[3]

٨٧١ ـ إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ«ٱبْنٍ، أَوَ[4] ٱبْ[5]»
أَوْ مَا لَهُ[6] التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

(١) في هـ،ل: «يَنال» بفتح الياء، والمثبت من أ،ب،ج،د،و،ز،ط،ي،ك.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٥٣): «(ينَالُ): يجوزُ ضبطُه بضمِّ الياءِ وفتحِها، وهو في موضعِ الخبرِ».

(٢) في ز،ي،ونسخة على حاشية و: «وجب» بدل: «انْتَسَبْ»، وفي حاشية ط: «بخطه وَجَبَ: خ»، وفي حاشية ك: «وَجَب» وصحّح عليه مرَّتين، وهو موافق لشرح المرادي (٢/ ٣٧٨).
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٥٦٩)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٤٨)، وابن عقيل (٤/ ١٦١)، والشاطبي (٧/ ٥٠٦)، والمكودي (٢/ ٨٥٣)، والسيوطي (ص٤٩٨)، والمكناسي (٢/ ٣٣٧)، والأشموني (٣/ ٧٣٤).
قال الأزهري رحمه الله (٤٤١): «(انْتَسَب): وفي بعض النسخ: (وَجَب)؛ مكان: (انْتَسَب)».

(٣) في أ،ج: «تُمِّما» بضم التاء وكسر الميم، وفي ب،ز،ك،ل،س: «تَمِّما» بفتح التاء وكسر الميم، والمثبت من د،هـ،و،ط،ي،ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٤٢): «(تَمَّمَا): بفتحِ التاءِ، بمعنى: (كمّل) بالتشديد؛ في موضع النعت لـ(ثَانٍ)، وألفُه للإطلاقِ».

(٤) في ك: «او» بالوصل، والأصل القطع.

(٥) في م: «باب» بزيادة باء، وبه ينكسر الوزن.

(٦) في س: «به» بدل: «لَهُ».

٨٧٢ ـ فِــيــمَــا[(١)] سِــوَى هَــذَا ٱنْــسُــبَــنْ لِــلْأَوَّلِ
مَـا لَـمْ يُـخَـفْ لَـبْـسٌ كَـ«عَـبْـدِ الْأَشْـهَـلِ»

٨٧٣ ـ وَٱجْــبُــرْ بِــرَدِّ الــلَّامِ مَــا مِــنْــهُ حُــذِفْ
جَــوَازاً ٱنْ لَــمْ يَــكُ رَدُّهُ أُلِــفْ

٨٧٤ ـ فِـي جَـمْـعَـيِ الـتَّـصْـحِـيحِ أَوْ فِـي الـتَّـثْـنِـيَـهْ
وَحَـقُّ مَـجْـبُـورٍ بِـهَـذِي[(٢)] تَـوْفِـيَـهْ[(٣)]

٨٧٥ ـ وَبِـ«أَخٍ» : «أُخْـتـاً[(٤)]»، وَ«بِـٱبْـنٍ» : «بِـنْـتَـا»
أَلْـحِـقْ، وَيُـونُـسٌ[(٥)] أَبَـى حَـذْفَ الـتَّـا

٨٧٦ ـ وَضَـاعِـفِ الـثَّـانِـيَ مِـنْ ثُـنَـائِـي
ثَـانِـيـهِ ذُو لِـيـنٍ[(٦)] كَـ«لَا ، وَلَائِـي»

(١) في نسخة على حاشية ب : «فما» بدل : «فِيمَا».
(٢) في ب : «بذين»، وفي ج،ح،ط،ي،ك : «بهذا».
قال السيوطي رحمه الله (ص٤٩٩) : «(بِهَذِي) : أي : بجمعَي التصحيحِ، أو التَّثنيةِ».
(٣) في حاشية ب : «بلغ».
(٤) في ك : «اختا» بالوصل، والأصل القطع.
(٥) هو : يونسُ بن حبيبٍ النَّحويُّ الضَّبِيُّ، إمامُ نحاةِ البصرةِ في عصرِهِ، ومرجعُ الأدباءِ والنحويينَ في المشكلاتِ، أخذَ عنه سيبويه، وروَى عنه في كتابِهِ، كان عالماً بالشعرِ عارفاً بطبقاتِ شعراءِ العربِ، مات سنة اثنتين وثمانين ومئة. انظر : معجم الأدباء للحموي (٦/ ٢٨٥٠)، وإنباه الرواة (٤/ ٧٤)، والبلغة للفيروزآبادي (ص٣٢٤).
(٦) في هـ،ز : «لَيْن» بفتح اللام، والمثبت من ب،و،ط،ك،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٤٤) : «(لِينٍ) : بكسرِ اللامِ، مضافٌ إليه».

٨٧٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ كَـ«شِيَةٍ[(١)]» مَا الْفَا عَدِمْ
فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ[(٢)]

٨٧٨ ـ وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ
إِنْ[(٣)] لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ

٨٧٩ ـ وَمَعَ «فَاعِلٍ، وَفَعَّالٍ، فَعِلْ»
فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا[(٤)] فَقُبِلْ

---

(١) هي: اللونُ يُخالطُه لونٌ آخر. تهذيب اللغة (١١/ ٣٠٤)، ومشارق الأنوار (٢/ ٢٦١)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضيّ (٤/ ٢٨٦).

(٢) في ب،د،و،ز،ح،ط: «فجبرَه وفتحَ عينه التَزِم»، وفي هـ،ك: بالوَجهَيْن، والمثبت من أ،ج،ي،ل،ن،س.

قال الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٤٤٤): «(جَبْرُهُ): مبتدأٌ، و(فَتْحُ): معطوفٌ على (جَبْرُهُ)، و(عَيْنِهِ): مضافٌ إليه، وجملةُ: (التُزِم) بالبناء للمفعولِ؛ خبرُ المبتدأ وما عُطف عليه، وأفردَ الضميرَ في (التُزِم) على معنى ما ذُكر»، وقال الحطاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٦٥/أ): «ويصحُّ أن ينتصبَ قولُه: (فجبرَه وفتحَ عينه) على أنَّه مفعولٌ مقدَّمٌ لقوله: (التَزِم)، ويكون (الْتَزِم) فعلَ أمرٍ». وانظر: شرح الشاطبي (٧/ ٥٧٤)، والمكودي (٢/ ٨٦٠)، وحاشية ابن حمدون (٢/ ٢٧٢).

(٣) في د: «ما» بدل: «إِنْ».

والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٥٧١)، والمرادي (٢/ ٣٨٩)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٥٤)، وابن عقيل (٤/ ١٦٧)، والمكودي (٢/ ٨٦٠)، والسيوطي (ص٤٩٩)، والمكناسي (٢/ ٣٤٣).

(٤) في د: «عن التا» بالتاء، وهو تصحيف؛ لأنَّ الكلام في الاستغناء عن ياءِ النسب بوزن (فاعل).

٨٨٠ ـ وَغَـــيْـــرُ مَـــا أَسْـــلَـــفْـــتُـــهُ مُـــقَـــرَّرَا[(١)] عَـلَـى الَّـذِي يُـنْـقَـلُ مِـنْـهُ[(٢)] ٱقْـتُـصِـرَا[(٣)]



(١) في ن: «مقرِّرا» بكسر الراء، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ط،ي،ك،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٤٥): «(مُقَرَّرَا): بفتحِ الرَّاءِ، حالٌ من الهاءِ في (أَسْلَفْتُهُ)، وبكسرِها: حالٌ من التاءِ، واقتصرَ المكوديَ على الأوَّلِ». وانظر: شرح المكودي (٢/ ٨٦١-٨٦٢).

(٢) في ل: «فيه». وهو موافق لشرح الشاطبي (٧/ ٥٩٥).
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٣٩٢)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٥٦)، وابن عقيل (٤/ ١٦٩)، والمكودي (٢/ ٨٦١).

(٣) في أ،د،ل،ن: «اقتَصرا» بفتح التاء، وفي ط: بفتح التاء وضمها، والمثبت من ب،ج،هـ،و،ز،ي،ك.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٤٥): «(اقْتُصِرَا): بالبناءِ للمفعولِ خبرُ (غَيْرُ)، والألفُ للإطلاقِ، ويحتملُ أن يكونَ (اقْتَصِرَا) فعلَ أمرٍ، والألف بدل من نونِ التوكيدِ الخفيفةِ».

الْوَقْفُ[(١)]

٨٨١ ـ تَـنْـوِيـنـاً ٱثْـرَ فَـتْـحٍ ٱجْـعَـلْ أَلِـفَـا
وَقْـفـاً، وَتِـلْـوَ غَـيْـرِ فَـتْـحٍ ٱحْـذِفَـا

٨٨٢ ـ وَٱحْـذِفْ لِـوَقْـفٍ فِـي سِـوَى ٱضْـطِـرَارِ
صِـلَـةَ غَـيْـرِ الْـفَـتْـحِ فِـي الْإِضْـمَـارِ

٨٨٣ ـ وَأَشْـبَـهَـتْ «إِذاً[(٢)]» مُـنَـوَّنـاً نُـصِـبْ
فَـأَلِـفـاً[(٣)] فِـي الْـوَقْـفِ نُـونُـهَـا قُـلِـبْ

٨٨٤ ـ وَحَـذْفُ يَـا[(٤)] الْـمَـنْـقُـوصِ ذِي الـتَّـنْـوِينِ - مَـا
لَـمْ يُـنْـصَـبَ - ٱوْلَـى مِـنْ ثُـبُـوتٍ، فَـٱعْـلَـمَـا

(١) في ع زيادة: «باب»، وفي حاشية ي زيادة: «في اللغة».

(٢) هـ، و، ط، ك، ل، م، س: «إذن» بالنون.
قال الأشموني رحمه الله (٤/٦): «اختُلف في الوقف على (إذاً)؛ فذهبَ الجمهورُ إلى أنَّه يوقفُ عليها بالألفِ لشبهها بالمنوَّنِ المنصوبِ، وذهبَ بعضُهم إلى أنَّه يوقفُ عليها بالنونِ لأنَّها بمنزلة (أنْ)، ونُقل عن المازنيِّ والمبرّدِ، واختُلف في رسمِها على ثلاثةِ مذاهبَ؛ **أحدها**: أنَّها تكتبُ بالألفِ، قيل: وهو الأكثرُ، وكذلك رُسمت في المصحفِ، **والثاني**: أنَّها تُكتب بالنونِ، قيل: وإليه ذهبَ المبرّدُ والأكثرون، وصحَّحه ابن عصفور، وعن المبرّد: أشتهي أن أكويَ يدَ من يكتبُ (إذن) بالألفِ؛ لأنَّها مثل (أنْ) و(لنْ)، ولا يدخلُ التنوينُ في الحروفِ، **والثالث**: التفصيلُ، فإن أُلغيتْ كُتبت بالألفِ لضعفِها، وإن أُعملت كُتبت بالنون لقوَّتِها، قاله الفرَّاء». وانظر: مغني اللبيب (ص٣١).

(٣) في ح، ن: «وألفا» بالواو.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٤٦): «وتقديرُ البيت: وأشبهتْ (إِذَنْ) منوناً منصوباً، فنونها قُلب في الوقف ألفاً، ودخلتِ الفاءُ لإفادة معنى السببيّةِ».

(٤) في ل: «ذي» بدل: «يَا»، وهو تصحيف.

=

٨٨٥ ـ وَغَـيْـرُ[١] ذِي الـتَّـنْـوِيـنِ بِـالْـعَـكْـسِ، وَفِـي
نَـحْـوِ «مُـرٍ» لُـزُومُ رَدِّ الْـيَـا ٱقْـتُـفِـي

٨٨٦ ـ وَغَـيْـرَ هَـا الـتَّـأْنِـيـثِ مِـنْ مُـحَـرَّكِ
سَـكِّـنْـهُ، أَوْ قِـفْ رَائِـمَ[٢] الـتَّـحَـرُّكِ

٨٨٧ ـ أَوْ أَشْـمِـمِ[٣] الـضَّـمَّـةَ، أَوْ قِـفْ مُـضْـعِـفَـا
مَـا لَـيْـسَ هَـمْـزاً أَوْ[٤] عَـلِـيـلاً إِنْ قَـفَـا[٥]

= قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٦٥): «يعني: أن حذفَ الياءِ من المنقوصِ إذا كان غيرَ منصوبٍ أولَى من ثبوتِها».

(١) في د: «وحذفُ» بدل: «وَغَيْرُ»، وهو تصحيف.
قال المرادي رحمه الله (٢/ ٣٩٩): «يعني: أنَّ المنقوصَ غيرَ المنوَّن يجوزُ فيه الوجهانِ، ولكن المختارَ فيه الإثباتُ بعكسِ المنوَّنِ».

(٢) «رَائِم»: اسْمُ فَاعِلٍ من الرَّوْمِ، وهو: عِبارةٌ عن إخفاءِ الصَّوتِ بالحركةِ. التيسير في القراءات السبع (ص٢٤٧)، وشرح ابن الناظم (ص٥٧٤)، والشاطبي (٨/ ٥١).

(٣) في هـ،و،ك: «أوِ اشمم» بكسر الواو، والوصل، وفي ن: «أوَ اشمم» بفتح الواو، والوصل، وفي ب: «أوِ اشمُم» بكسر الواو، والوصل، وضمِّ الميم، والمثبت من أ،ج،ط،ي،ل.
و«الإِشْمَامُ» - هنا -: هو الإشارةُ بالشَّفتينِ إلى الضَّمِّ من غير صوتٍ. التيسير في القراءات السبع (ص٢٤٧)، وشرح البرهان ابن القيم (٢/ ٩٦٢)، والمكودي (٢/ ٨٦٨).

(٤) في ج: «او» بالوصل، والأصل القطع.

(٥) أي: إن تبعَ. شرح ابن جابر الهواري (١٨٠/أ).

٨٨٨ ـ مُــحَــرَّكــاً، أَوْ حَــرَكَــاتٍ[١] ٱنْــقُــلَا
لِـسَـاكِـنٍ تَـحْـرِيـكُـهُ لَـنْ يُـحْـظَـلَا[٢]

٨٨٩ ـ وَنَـقْـلُ[٣] فَـتْـحٍ مِـنْ سِـوَى[٤] الْـمَـهْـمُـوزِ لَا
يَــرَاهُ بَــصْــرِيٌّ[٥]، وَكُــوفٍ نَــقَــلَا

(١) في ج،هـ،و،ز،ي،م،ن،ع: «وحركات» بدل: «أَوْ حَرَكَاتٍ». وهو موافق لشرح البرهان ابن القيم (٢/ ٩٦٤)، وابن عقيل (٤/ ١٧٣)، والشاطبي (٨/ ٣٥)، والمكودي (٢/ ٨٦٩)، والأزهري (ص٤٤٨)، والسيوطي (ص٥٠٠)، والأشموني (٣/ ٧٥٣).
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٤٠٥)، وهو الأنسبُ؛ لأنَّه معطوفٌ على قولهِ: «أَوْ قِفْ مُضْعِفا».

(٢) في و،ز،ن: «يحضلا» بالضاد المعجمة.
قال ابن هشام ﵀ في حاشية د: «حظل: بالظاءِ أخت الطاء، ويوجد بخطِّ بعضِ الناس - هو ابن النحَّاس -: بصادٍ، وليس بجيدٍ»، وقال الأزهري ﵀ (ص٤٤٨): «(يُحْظَلَا): بالظاءِ المشالةِ، والبناءِ للمفعولِ؛ بمعنى: يمنع». وانظر: جمهرة اللغة (١/ ٥٥٣)، وشرح الشاطبي (٨/ ٦٣).

(٣) في هـ،و،ي: «ونقلَ» بالنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،ز،ط،ك،ل،م،ن.
قال الأزهري ﵀ (ص٤٤٨): «(نَقْلُ): مبتدأٌ، ويجوزُ أن يكونَ منصوباً بفعلٍ محذوفٍ يفسره: (يَرَاهُ)؛ كما هو في بعضِ النسخِ». وانظر: حاشية السجاعي (١/ ٢٨٩).

(٤) في د،ي: «في سوى» بدل: «مِنْ سِوَى»، وفي نسخة على حاشية و: «السوى» باللام.
والمثبت موافق لشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٨٨)، وشرح ابن الناظم (ص٥٧٤)، والمرادي (٢/ ٤٠٦)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٦٤)، وابن عقيل (٤/ ١٧٤)، والشاطبي (٨/ ٦٤)، والمكودي (٢/ ٨٦٩)، والأزهري (ص٤٤٨)، والسيوطي (ص٥٠١).

(٥) في ي: «بِصري» بكسر الباء، وفي ب،ج،ز،ك: بفتح الباء وكسرها، والمثبت من هـ،و،ط،ل.
قال أبو منصور الأزهري ﵀ في تهذيب اللُّغة (١٢/ ١٢٥): «قال الليثُ: في البصرةِ ثلاثُ لغاتٍ: بَصرة، وبِصرة، وبُصرة، اللغةُ العاليةُ البَصرة»، وقال النَّوويُّ ﵀ في تحرير ألفاظ التنبيه (ص٢٢٠): «والنِّسبةُ: (بصريّ) بالفتحِ والكسرِ».

٨٩٠ ـ وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ[1] نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ
وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

٨٩١ ـ فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ هَا جُعِلْ
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ[2] صَحَّ وُصِلْ

٨٩٢ ـ وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا
ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ ٱنْتَمَى

٨٩٣ ـ وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّْ
بِحَذْفِ آخِرٍ كَـ«أَعْطِ مَنْ سَأَلْ»

٨٩٤ ـ وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَـ«عِ» أَوْ
كَـ«يَعِ[3]» مَجْزُوماً، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

٨٩٥ ـ وَ«مَا» فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ
أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ

(١) في س: «يَعدم» بفتح الياء.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٤٨): «(يُعْدَمْ): بالبناءِ للمفعولِ، فعلُ الشرطِ، وجوابُه محذوفٌ؛ للضرورةِ».

(٢) في ج،ح: «لساكن» باللام، والباء أنسب هنا؛ لأنَّ أصلَ معناها: الإلصاقُ. وانظر: شرح المرادي (٢/ ٤٠٩).

(٣) في ل: «كَيَعْ» بسكون العين، وبه ينكسر الوزن.

٨٩٦ ـ وَلَـيْـسَ حَـتْـمـاً فِـي سِـوَى مَـا ٱنْـخَـفَـضَـا
بِٱسْمٍ كَقَوْلِكَ: «ٱقْتِضَاءَ[(١)] مَ[(٢)] ٱقْتَضَى[(٣)]؟»

٨٩٧ ـ وَوَصْـلَ[(٤)] ذِي الْـهَـاءِ أَجِـزْ بِـكُـلِّ[(٥)] مَـا
حُـرِّكَ تَـحْـرِيـكَ بِـنَـاءٍ لَـزِمَـا[(٦)]

---

(١) في أ: «اقتضاءً» بالنَّصب المنوَّن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٥٠): «(اقْتِضَاءَ): بالمدِّ؛ مفعولٌ مطلقٌ مقدَّمٌ على عاملِه وجوباً؛ لإضافتِه إلى ما له صدرُ الكلام».

(٢) في أ، ب، ج، ز، ح، ك، ع: «ما» بزيادة ألف.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٨١/أ): «فـ(مَ) استفهاميَّةٌ، حُذف ألفُها؛ وهي مخفوضةٌ بـ(اقْتِضَاءَ)؛ لأنَّه مضافٌ إليهَا، فلو وقفتَ عليها لقُلتَ: اقتضاءَ مَهْ؟». وانظر: شرح البرهان ابن القيم (٩٦٨/٢)، والشاطبي (٩٨/٨).

(٣) ورد هذا البيت في ل مؤخَّراً إلى آخر الباب.

(٤) في ك: «ووصلُ» بالرَّفع، والمثبت من أ، ب، هـ، ز، ط، ي.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٥٠): «(وَصْلَ): مفعولٌ مقدَّمٌ بـ(أَجِزْ)».

(٥) في أ، ط: «في كل» بدل: «بِكُلِّ».

(٦) هذا البيت سقط من د، و، ل، م، ن، س. وهو موافق لشرح المرادي (٤١٥/٢)، والشاطبي (١٠١/٨)، والمكودي (٨٧٦/٢)، والأشموني (٧٥٩/٣).
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٥٠): «وهذا البيتُ يوجدُ في بعضِ النسخِ»، وقال ياسين العليمي رحمه الله (٤٨٤/٢): «قولُه: (وَوَصْلُهَا...) قبلَه في بعضِ النسخ: (وَوَصْل ذِي...)، وفائدة قولِه: (فِي المُدَام اسْتُحْسِنَا) بعدَه: بيانُ الجنسِ؛ فإنَّ البيتَ المذكور لا يدلُّ عليه، وإنَّما لم يقتصر على هذا؛ لأنَّ الجمعَ بينهما أبينُ وأوضحُ»، وقال الصبان رحمه الله (٣٠٦/٤): «يوجدُ في بعضِ النُّسخ قبلَ هذا البيتِ بيتٌ آخر وهو: (وَوَصْل ذِي...)، فيكون قوله: (وَوَصْلُهَا...) تفصيلاً لإجمالِ هذا البيتِ»، وقال ابن حمدون رحمه الله (٢٨٤/٢): «يوجدُ قبلَ هذا البيتِ في بعض نسخ المكودي بيتٌ آخر نصُّه: (وَوَصْل ذِي...)، ويوجدُ أيضاً عقبه شرحاً له: (ذكرَ في هذا البيتِ أنَّ هاء السكتِ إنَّما توصلُ بحركة بناءٍ لازم، لا كبناءِ المفردِ العلَم، فلا تتَّصلُ به وإنَّما تتصل بِهِ على وجه الشذوذِ، وإليه أشار بقوله: (وَوَصْلُهَا...)، لكن قول الناظم: (وَوَصْلُهَا...) البيتَ؛ يُغنِي عن البيتِ وشرحِه الموجودَين في بعضِ النُّسخِ».
وانظر: حاشية السجاعي (ص٢٩٠- ٢٩١)، والخضري (٨٧٢/٢). =

٨٩٨ ـ وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكٍ[1] بِنَا
أُدِيمَ: شَذَّ، فِي الْمُدَامِ[2] ٱسْتُحْسِنَا

٨٩٩ ـ وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا
لِلْوَقْفِ نَثْراً، وَفَشَا مُنْتَظِمَا



= والبيت مثبت في شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٩٧)، وشرح ابن عقيل (٤/ ١٧٩)، والسيوطي (ص٥٠١).

(١) في ج، ل، ن: «تحريكٍ» بالجرِّ المنوَّن، والمثبت من أ، ب، هـ، و، ط، ي، ك، م، س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٥١): «(تَحْرِيكِ): مضافٌ إليه، و(بِنَا): بالقصرِ للضرورةِ، مجرورٌ بإضافةِ (تَحْرِيكِ) إليه».

(٢) «الْمُدَام»: المرادُ بِهِ هنا: الْمُلْتَزَمُ. شرح المرادي (٢/ ٤١٧)، والأشموني (٤/ ٢٠).

الإِمَالَةُ

٩٠٠ ـ الْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي(١) طَرَفْ(٢)
أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ(٣) مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

٩٠١ ـ دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ(٤)، وَلِمَا
تَلِيهِ(٥) هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا(٦) عَدِمَا

---

(١) «فِي» سقطت من ع.

(٢) في س: «الطرف» بزيادة أل.

(٣) في د،ك: «الواقع» بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ل،م،ن.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٨٧١): «(الوَاقِعُ): مبتدأٌ، وخبرُه: (كَذَا)».

(٤) في أ،هـ،و،ط،ي،ك،ل،م،ن،س: «وشذوذ» بدل: «أَوْ شُذُوذٍ».
والمثبت موافق لشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٦٧)، وشرح المرادي (٢/ ٤٢١)، وابن عقيل (٤/ ١٨٢)، والشاطبي (٨/ ١٢٩)، والمكودي (٢/ ٨٨٠)، والأزهري (ص٤٥٢)، والسيوطي (ص٥٠٢)، والأشموني (٤/ ٢٥).
قال ابن عقيل رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ١٨٣): «تُمالُ الألفُ إذا كانتْ طرفاً بدلاً من ياءٍ، أو: صائرة إلى الياءِ دون زيادةٍ أو شذوذٍ».

(٥) في أ،ج،هـ،و،ط،ك،ل،م،ن،س: «يليه» بالياء، وهو موافق لشرح المرادي (٢/ ٤٢٢)، والشاطبي (٨/ ١٢٩)، وفي ب،د،ز،ي: بالتاء والياء.
والمثبت موافق لشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٧١)، وشرح البرهان ابن القيم (٢/ ٩٧١)، والمكودي (٢/ ٨٨٠)، والسيوطي (ص٥٠٢)، والأشموني (٣/ ٤٦٥)، والمكناسي (٢/ ٣٥٦)، وابن طولون (٢/ ٣٨٠).
قال ابن عقيل رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ١٨٣): «وأشارَ بقوله: (وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الهَا عَدِمَا) إلى أنَّ الألفَ التي وُجد فيها سببُ الإمالة تُمال، وإنْ وليتْها هاءُ التأنيثِ، كفَتَاة».

(٦) في نسخة على حاشية أ: «التا». انظر: شرح المكودي (٢/ ٨٨٠).

٩٠٢ ـ وَهَـكَـذَا بَـدَلُ عَـيْـنِ[1] الْـفِـعْـلِ إِنْ
يَـؤُلْ إِلَـى «فِـلْـتُ» كَـمَـاضِـي «خَـفْ، وَدِنْ[2]»

٩٠٣ ـ كَـذَاكَ تَـالِـي الْـيَـاءِ، وَالْـفَـصْـلُ ٱغْـتُـفِـرْ[3]
بِـحَـرْفٍ، ٱوْ مَـعْ هَـا كَـ«جَـيْـبَـهَـا[4] أَدِرْ»

٩٠٤ ـ كَـذَاكَ مَـا يَـلِـيـهِ كَـسْـرٌ، أَوْ[5] يَـلِـي
تَـالِـيَ كَـسْـرٍ، أَوْ[6] سُـكُـونٍ[7] قَـدْ وَلِـي

(١) في ل: «أبدلْ عينَ» بدل: «بَدَلُ عَيْنِ».
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٥٣): «(بَدَلُ): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و(عَيْنِ): مضافٌ إليه».

(٢) «دِنْ»: فعلُ أمرٍ من دَانَ، يُقالُ: دَانَ له، يَدِينُ، دِيناً، إِذَا انْقادَ وطَاعَ. مقاييس اللغة (٢/ ٣١٩)، وشرح المكودي (٢/ ٨٨١).

(٣) في ب،د: «والفصلَ اغتَفر» بالنَّصب وفتح التاء، وهو موافقٌ لمفهوم عبارة الشاطبي (٨/ ١٥٠)؛ حيث قال: «أي: اطَّرِحْه، ولا تعتدَّ بِهِ»، وفي ل: «والفصلَ اغتُفر» بالنَّصب، وضم التاء؛ وهو وهم، وفي ن: «والفصلُ اغتَفر» بالرَّفع، وفتح التاء؛ وهو وهم، والمثبت من أ،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٥٣): «(وَالفَصْلُ): مبتدأٌ، وجملةُ (اغْتُفِرَ) بالبناءِ للمفعولِ: خبرُه».

(٤) في ح: «كجيتَها» بدل: «كَجَيْبَهَا»، وهو تصحيف.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٨٢/أ): «(أَدِرْ): فعلُ أمرٍ من: أدار، يُدير، و(جَيْبَهَا): مفعولٌ مقدَّم بـ(أَدِرْ)، والمرادُ: جيبُ القميصِ». وانظر: شرح الشاطبي (٨/ ١٥٥).

(٥) في أ،ج،ي: «او» بالوصل، وفي ط: «او» بالقطع والوصل، والأصل القطع.

(٦) في ج،ي: «او» بالوصل، والأصل القطع.

(٧) في ل: «سكونٌ» بالرَّفع المنوَّن، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ن.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٨٤): «(سُكُونٍ): معطوفٌ على (كَسْرٍ)».

٩٠٥ ـ كَسْراً، وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ(١) يُعَدّْ
فَـ«دِرْهَمَاكَ» مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ(٢)

٩٠٦ ـ وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا
مِنْ كَسْرٍ اَوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ(٣) رَا

٩٠٧ ـ إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ(٤) بَعْدُ(٥) مُتَّصِلْ
أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

٩٠٨ ـ كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ
أَوْ يَسْكُنِ اَثْرَ الْكَسْرِ كَـ«الْمِطْوَاعَ(٦) مِرْ(٧)»

---

(١) في هـ،و،ز: «فصلَ» بالفتح، وفي ك: بالفتح، والجرِّ المنوَّن معاً، والمثبت من أ،ب،ج،د،ط،ي،ل،ن،س.

(٢) أي: لَمْ يُمنَعْ. مختار الصحاح (ص١٧٤)، وشرح الشاطبي (٨/ ١٦٣).

(٣) في أ،ي: «يكف» بالياء.

(٤) في ك: «يُكَف» بضم الياء وفتح الكاف، وفي ط: بفتح الياء وضمها، وفتح الكاف وضمها، والمثبت من ب،هـ،د،و،ز،ي،ل،م،ن.
قال الخضري رحمه الله (٢/ ٨٧٨): «(يكُف): بفتحِ الياءِ؛ مبنيّاً للفاعلِ».

(٥) في ل: «بعدَ» بالفتح، وهو وهَم.
قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «(بَعْدُ): ظرفٌ لقولِه: (يَكُفُّ)؛ لا خبرٌ، بل الخبرُ قولُه: (مُتَّصِل)، لكنَّه وَقف عليه على لغةِ ربيعة»، وقال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٨٦): «(بَعْدُ): مقطوعٌ عن الإضافةِ، والتقديرُ: بعدَه». وانظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٨٠)، وشرح الشاطبي (٨/ ١٧٠).

(٦) في ب،ج،هـ،و،ي،ك،ل،م،ن: «كالمطواعِ» بالجرِّ، والمثبت من د،ط.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٥٤): «الكاف: جارةٌ لقول محذوفٍ في موضعِ رفع خبرٍ لمبتدأ محذوفٍ، و(المِطْوَاعَ): بكسرِ الميم، مبالغة في المُطيع؛ مفعولٌ مقدَّم بـ(مِرْ)». وانظر: شرح المكودي (٢/ ٨٨٦).
و«المِطْواعَ»: بمعنى المُطيع، و(مِفعال) مبالغةٌ فيه؛ وهو: المنقادُ. شمس العلوم (٧/ ٤١٨١)، وشرح الشاطبي (٨/ ١٧٩).

(٧) في س: «مُر» بضم الميم، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن. =

٩٠٩ ـ وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا[1] يَنْكَفُّ
بِكَسْرِ رَا كَـ«غَارِماً[2] لَا أَجْفُو»

٩١٠ ـ وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ[3] لَمْ يَتَّصِلْ
وَالْكَفُّ[4] قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

٩١١ ـ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا
دَاعٍ سِوَاهُ كَـ«عِمَادَا، وَتَلَا[5]»

= قال الأزهري رحمه الله (ص٤٥٤): «(مِرْ): بكسر الميم»، وقال الشاطبي رحمه الله (٨/ ١٨٠): «(مِرْ): من قولِهم: مارَ أهلَه، يميرُهم، مَيْراً، والمِيرَةُ: الطعامُ يمتارُه الإنسانُ؛ فالمعنى: امتَرِ المِطواعَ وأْتِهِ بمَئُونَةٍ، وقد يكونُ (مِرْ) من قولك: مارَ غيرَه؛ إذا أعطاهُ مطلقاً، كأنَّه يقولُ: أعطِ المطواعَ، وهذا المعنى: أظهرُ وأنسبُ». وانظر: غريب الحديث للحربي (١/ ٩٠)، والصحاح (٢/ ٨٢١)، وشرح المكودي (٢/ ٨٨٦).

(١) قال الشاطبي رحمه الله (٨/ ١٨٠): «وأراد (وَرَاءٍ) ممدوداً، لكنَّه قصر ضرورةً؛ كما قال بعضُهم: شربت ماً يا هذا، وكلُّ ما جاء مِن هذا النحوِ في كلام النَّاظم بغير إضافةٍ ولا ألفٍ ولام؛ فإنَّه منوَّنٌ لا بدَّ من هذا، كما قال العربيُّ: شربت ماً، وكثيرٌ من النَّاس ينطقُ به في الوصلِ بغير تنوينٍ، وهو خطأٌ». وانظر: عمدة الكتاب للنحاس (ص٨٣)، وسر صناعة الإعراب لابن جني (٢/ ٤٠٨)، وشرح المكناسي (٢/ ٣٨٥)، وحاشية الصبان (٤/ ٤٦٢).

(٢) في ع: «يكسر را كعاوما»، وهو تصحيف.
قال الشاطبي رحمه الله (٨/ ١٨٥): «(لا أجفُو غارماً)، بمعنى: لا أطالبُ مطالبةَ الجفاءِ؛ بل مطالبةَ الرِّفقِ والتيسيرِ».

(٣) في ج،هـ،و،ك،ل،م،س،ع: «بسبب» بالباء.
والمثبت موافق لشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٦٩)، وشرح المرادي (٢/ ٤٣١)، وابن عقيل (٤/ ١٨٨)، والشاطبي (٨/ ١٨٥)، والمكودي (٢/ ٨٨٧)، والأزهري (ص٤٥٥)، والسيوطي (ص٥٠٣)، والمكناسي (٢/ ٣٥٨)، والأشموني (٣/ ٧٧١).

(٤) في ن: «والكسر» بدل: «وَالْكَفُّ»، وهو تصحيف.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٨٧): «يعني: أنَّ سببَ الإمالةِ لا يؤثِّرُ إذا كان منفصلاً، يعني: من كلمةٍ أخرى... بخلافِ الكفِّ فإنَّه يؤثرُ، وإن كانَ منفصلاً».

(٥) في ب: «كعمادٍ أَوْ تلا». =

٩١٢ ـ وَلَا تُـمِـلْ مَـا لَـمْ يَـنَـلْ تَـمَـكُّـنَـا
دُونَ سَـمَـاعٍ غَـيْـرَ «هَـا» وَغَـيْـرَ «نَـا»

٩١٣ ـ وَالْـفَـتْـحَ[1] قَـبْـلَ كَـسْـرِ رَاءٍ فِـي طَـرَفْ
أَمِـلْ كَـ«لِـلْأَيْـسَـرِ مِـلْ تُـكْـفَ[2] الْـكُـلَـفْ[3]»

٩١٤ ـ كَـذَا الَّـذِي تَـلِـيـهِ[4] هَـا الـتَّـأْنِـيـثِ فِـي
وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَـيْـرَ أَلِـفِ



= قال الأزهري رحمه الله (ص٤٥٥): «(كَعِمَادَا): الكافُ جارَّة لقول محذوفٍ، و(عِمَادَا): مقولٌ لذلك المحذوفِ على إرادة اللَّفظِ»، وقال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٨٨): «ينبغِي أن يُضبط (كَعِمَادَا): بالألفِ دونَ تنوينٍ على إرادةِ الوقفِ».

(١) في ن،س: «والفتحُ» بالرَّفع، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،ز،ط،ي،ك،ل،م.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٩٠): «(وَالفَتْحَ): مفعولٌ بـ(أَمِلْ)».

(٢) في ل: «تَلْفَ».
قال الشاطبي رحمه الله (٨/ ٢١٢): «(تُكْفَ): جوابُ (مِلْ)، وهو مِن: كفيتُه مَؤُونة كذا؛ أي: رفعتُها عنه»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٤٥٦): «(تُكْفَ): بالبناءِ للمفعولِ مضارعُ (كَفَى)، المتعدِّيةِ لاثنينِ، مجزومٌ في جوابِ الأمرِ».

(٣) «الكُلَف»: جمعُ كُلفةٍ، وهي: المَشَقَّةُ. الصحاح (٤/ ١٤٢٤)، وشرح الشاطبي (٨/ ٢١٢).

(٤) في أ،د،هـ،و،ط،ن،س: «يليه» بالياء، وهو موافق لشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٧٠)، وشرح السيوطي (ص٥٠٣)، والأشموني (٣/ ٧٧٧)، وفي ب،ك: بالتاء والياء، وفي ل،م،ع: من غير نقط الحرف الأول.
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٤٣٩)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٨٢)، وابن عقيل (٤/ ١٩٠)، والشاطبي (٨/ ٢٠٣)، والمكودي (٢/ ٨٩١)، والأزهري (ص٤٥٦).

التَّصْرِيفُ

٩١٥ ـ حَـرْفٌ وَشِـبْـهُـهُ مِـنَ الـصَّـرْفِ بَـرِي
وَمَـا سِـوَاهُـمَـا بِـتَـصْـرِيـفٍ حَـرِي(١)

٩١٦ ـ وَلَـيْـسَ أَدْنَـى مِـنْ ثُـلَاثِـيٍّ يُـرَى
قَـابِـلَ(٢) تَـصْـرِيـفٍ، سِـوَى مَـا غُـيِّـرَا

٩١٧ ـ وَمُـنْـتَـهَـى ٱسْـمٍ خَـمْـسٌ ٱنْ تَـجَـرَّدَا(٣)
وَإِنْ يُـزَدْ فِـيـهِ فَـمَـا سَـبْـعـاً عَـدَا

٩١٨ ـ وَغَـيْـرَ آخِـرِ الـثُّـلَاثِـي(٤) ٱفْـتَـحْ وَضُـمّْ
وَٱكْـسِـرْ، وَزِدْ تَـسْـكِـيـنَ ثَـانِـيـهِ تَـعُـمّْ(٥)

---

(١) في د،ط: «حر» من غير ياء.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٥٧): «(حَرِي): بمعنى: حقيقٌ، خبرُ المبتدأ، وأصلُه: (حريٌّ) بتشديدِ الياءِ؛ فخُفِّفَ بحذفِ إحدى الياءينِ للضرورةِ».

(٢) في أ: «قابل» بالرَّفع والنَّصب معاً، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٩٣): «(قَابِلَ): مفعولٌ ثانٍ بـ(يُرَى)، ومفعولُه الأوَّلُ ضميرٌ مستترٌ فيه عائدٌ على (أَدْنَى)، ويجوزُ أن يكونَ (قَابِلُ): مرفوعاً على أنَّه اسم (لَيْسَ)، و(أَدْنَى): منصوباً على أن يكونَ مفعولاً ثانياً لـ(يُرَى)».

(٣) في أ،ح: «يجردا» بالياء.
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٥٨٣)، والمرادي (٢/ ٤٤٥)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٨٥)، وابن عقيل (٤/ ١٩٢)، والشاطبي (٨/ ٢٥١)، والمكودي (٢/ ٨٩٤)، والسيوطي (ص٥٠٤)، والأشموني (٣/ ٧٨١).

(٤) في ب: «الثُّلاثِ» بضمِّ الثَّاء الأولى ومن غير ياء في آخره، وفي ل: «الثَّلاثِ» بفتح الثاء الأولى ومن غير ياء في آخره، وفي س، وحاشية ب: «الثلاثيِّ» بتشديد الياء، وبه ينكسر الوزن.

(٥) في ز: «تعم» بالتاء والياء.

٩١٩ ـ وَ«فِـعُـلٌ»[١] أُهْـمِـلَ، وَالْـعَـكْـسُ يَـقِـلّْ
لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ[٢] فِعْلٍ بِـ«فُعِلْ»

٩٢٠ ـ وَٱفْـتَـحْ وَضُـمَّ وَٱكْـسِـرِ الـثَّـانِـيَ مِـنْ
فِـعْـلٍ ثُـلَاثِـيٍّ، وَزِدْ نَـحْـوَ[٣] «ضُـمِـنْ[٤]»

٩٢١ ـ وَمُـنْـتَـهَـاهُ أَرْبَـعٌ إِنْ جُـرِّدَا
وَإِنْ يُـزَدْ فِـيـهِ فَـمَـا سِـتّـاً عَـدَا

٩٢٢ ـ لِٱسْـمٍ مُـجَـرَّدٍ رُبَـاعٍ «فَـعْـلَـلُ
وَفِـعْـلِـلٌ، وَفِـعْـلَـلٌ، وَفُـعْـلُـلُ

٩٢٣ ـ وَمَـعْ فِـعَـلٍّ، فُـعْـلَـلٌ[٥]»، وَإِنْ[٦] عَـلَا
فَـمَـعْ «فَـعَـلَّـلٍ» حَـوَى «فَـعْـلَـلِـلَا

(١) في ل: «وفُعِل» بضم الفاء وكسر العين، وفي س: بكسر الفاء، وبضم العين وكسرها معاً.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٩٥): «وإنَّما أُهمل (فِعُل)؛ لثقلِه بالخُروجِ من كسرٍ إلى ضمٍّ، وقد قُرِئ: (والسَّماءِ ذاتِ الحِبُك) بكسرِ الحاءِ، وضمِّ الباءِ»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٤٥٨): «(وَفِعُلٌ): بكسرِ الفاء، وضمِّ العينِ؛ مبتدأٌ».

(٢) في حاشية ك: «تخفيف»، وصحَّح عليها.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٩٦): «وإنَّما قلَّ (فُعِل)؛ لاختصاصِه بالفعلِ».

(٣) قال الشاطبي رحمه الله (٨/ ٢٧٤): «ووقعَ في بعض النُّسخ هكذا: (وَنَحْوُهُ ضُمِن)، أي: ونحوُ ما ذُكر من الأمثلةِ مثالُ (ضُمِن)، وفي بعضِها عوضهُ: (وَزِدْ نَحْوَ ضُمِن)، وهو أيضاً بمعنَى الأوَّل».

(٤) في ط: «ضمن» بفتح الضاد وضمها، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٥٨): «(ضُمِن): بالبناءِ للمفعولِ».

(٥) في م: «فِعَللٍ»، وبه ينكسر الوزن.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٩٨): «(فُعْلَلٌ): بضمِّ الأولِ، وفتحِ الثالثِ، نحو: جُخْدَب لذكرِ الجرادِ».

(٦) في ط،ي: «فإن» بالفاء. =

٩٢٤ ـ كَـــذَا فُـــعَـــلِّـــلٌ[1]، وَفِـــعْـــلَـــلٌّ، وَمَـــا
غَـايَـرَ لِـلـزَّيْـدِ أَوِ[2] الـنَّـقْـصِ[3] ٱنْـتَـمَـى

٩٢٥ ـ وَالْـــحَـــرْفُ إِنْ يَـــلْـــزَمْ فَـــأَصْـــلٌ، وَالَّـــذِي
لَا يَـلْـزَمُ[4] الـزَّائِـدُ[5] مِـثْـلُ[6] تَـا «ٱحْـتُـذِي»

= والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٥٨٥)، والمرادي (٢/ ٤٦٢)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٨٩)، وابن عقيل (٤/ ١٩٦)، والشاطبي (٨/ ٢٨٣)، والمكودي (٢/ ٨٩٩)، والأشموني (٣/ ٧٩١).

(١) في م،ن: «فعلَّل» بفتح اللام مشددة، وهو وهم.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٨٩٩): «(فُعَلِّلٌ): بضمِّ الأوَّلِ، وفتحِ الثاني، وكسرِ الثالثِ مشدَّداً، نحو: قُذَعْمِلٌ».

(٢) في ل: «أوَ» بفتح الواو، وفي س: «أوُ» بضم الواو، وهو وهم.

(٣) في أ: «للنقص»، وبه ينكسر الوزن.

(٤) في ج: «لا يلزم» بفتح الزاي وكسرها.

(٥) في أ: «الزائدَ» بالنَّصب، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س،ع.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩٠١): «(الزَّائِدُ): خبرُ (الَّذِي)».

(٦) في د: «نحو» بدل: «مِثْلُ»، وفي ط: كانت «مثلَ» بالنَّصب ثمّ عُدِّلت للرَّفع.
والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٥٨٧)، والمرادي (٢/ ٤٦٤)، والبرهان ابن القيم (٢/ ٩٩٢)، وابن عقيل (٤/ ١٩٨)، والمكودي (٢/ ٩٠٠)، والسيوطي (ص٥٠٥)، والمكناسي (٢/ ٣٦٤).
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩٠١): «(مِثْلَ): منصوبٌ على الحالِ من الضمير المستترِ في (الزَّائِد)، ويجوزُ رفعُه على إضمارِ المُبتدأ، أي: وذلكَ مثلُ، ومعنى (احتذي): اقتُفي».

٩٢٦ ـ بِـضِـمْـنِ «فِـعْـلٍ[(١)]» قَـابِـلِ الْأُصُـولَ[(٢)] فِـي
وَزْنٍ، وَزَائِـــدٌ بِـــلَـــفْـــظِـــهِ اكْـــتُـــفِـــي[(٣)]

٩٢٧ ـ وَضَـــاعِـــفِ[(٤)] الـــلَّامَ إِذَا أَصْـــلٌ بَـــقِـــي
كَـــرَاءِ «جَـــعْـــفَـــرٍ»، وَقَـــافِ «فُـــسْـــتُـــقِ[(٥)]»

(١) في ط،ك،ل،م: «فَعل» بفتح الفاء، قال المكودي ﵀ (٢/ ٩٠٣): «(فَعْلٍ): بفتحِ الفاءِ»، وفي أ،ز: بفتح الفاء وكسرها، والمثبت من ب،ج،هـ،و،ي،ن.
قال الشاطبي ﵀ (٨/ ٣١٩): «والمرادُ بـ(فِعْلٍ) نفسُ لفظِه وضمنِه ومضمنِه، وهو ما تضمَّنه من الحروفِ، والذي في ضِمن لفظِ (فِعْلٍ): هو الفاءُ والعينُ واللامُ». وانظر: حاشية ياسين العليمي (٢/ ٥٠٥)، وابن حمدون (٢/ ٣٠٣- ٣٠٤).

(٢) في ل: «الأصولِ» بالجرِّ، وهو وهَم.
قال المكودي ﵀ (٢/ ٩٠٣): «(الأُصُولَ): مفعولٌ بـ(قَابِلِ)».

(٣) في د،ل،ن: «اكتَفي» بفتح التاء، وفي ط: بفتح التاء وضمها، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ي،ك،م،س.
قال الأزهري ﵀ (ص٤٦٠): «(اكْتُفِي): بالبناءِ للمفعولِ».

(٤) في ي: «وضعِّف» بتشديد العين من غير ألف.
قال البعلي ﵀ في شرح الألفية (٧/ أ): «(ضَاعِف): أمرٌ بالمضاعفةِ، وهو أن يزادَ على الشيءِ مثلُه، يقال: ضعَّفتُ الشيءَ، وأضعفتُه، وضاعفتُه؛ بمعنىً، ومعناه: اجعلِ اللَّامَ لامَيْنِ».

(٥) في د،ز،س: «فستَق» بفتح التاء، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ط،ي،ك،ل،ن.
قال الفيومي ﵀ في المصباح المنير (٢/ ٤٧٢) مادَّة: ف س ت ق: «بِضمِّ التَّاءِ، والفتحِ»، ومن أهل اللغة من رجَّح فتحَ التاءِ، وخطَّأ الضمَّ، ومنهم من عكسَ، ومنهم من جوَّز: الفتحَ والضمَّ. انظر: البارع في اللغة للقالي (ص٥٥٧)، والمخصص (٣/ ٢٣١)، وتثقيف اللسان لابن مكي (ص٩٤)، وتقويم اللسان لابن الجوزي (ص١١٦)، وتحرير ألفاظ التنبيه (ص٣٤٢)، والقاموس المحيط (ص٩١٨).

٩٢٨ ـ وَإِنْ يَــكُ الــزَّائِــدُ ضِــعْــفَ أَصْــلِ[١]
فَـٱجْـعَـلْ لَـهُ فِـي الْـوَزْنِ مَـا لِـلْأَصْـلِ[٢]

٩٢٩ ـ وَٱحْـكُـمْ بِـتَـأْصِـيـلِ حُـرُوفِ «سِـمْـسِـمِ[٣]»
وَنَـحْـوِهِ، وَالْـخُـلْـفُ[٤] فِـي كَـ«ـلَـمْـلِـمِ[٥]»

---

(١) في د: «أصلي» بزيادة ياء في آخره، وهو موافق لشرح المرادي (٢/ ٤٧٠)، وابن عقيل (٤/ ٢٠٠).

(٢) في د، م: «للأصلي» بزيادة ياء في آخره.
قال ابن هشام رَحِمَهُ اللهُ في حاشية د: «إنما كتبته بالياء على أنَّه مخفَّفٌ من: (أَصْلِيّ)، لا أنَّه لفظة: (أَصْلٍ) أُلحقتْ في اللفظ ياءَ الإطلاقِ».

(٣) هو: حبٌّ صغيرٌ أبيض معروفٌ. المحكم (٨/ ٤٣٠).

(٤) قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ (٨/ ٣٤٢): «(الخُلْفُ): مخفوضٌ عطفاً على (تَأْصِيلِ)، والتقديرُ: واحكُمْ بالخلفِ في (كَلَمْلِمِ)». وانظر: إعراب الألفية (٤٦١)، وحاشية ابن حمدون (٢/ ٣٠٦).

(٥) في ب، ج، هـ، ز، ط، ي، ل، م، س: «كلملَم» بفتح اللام، والمثبت من أ، د، و، ك، ن.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٤٦١): «(كَلَمْلِم): بكسرِ اللامِ الثانيةِ»، وقال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ (٨/ ٣٤٢): «والكافُ في (كَلَمْلِم): اسميةٌ بمعنى: مثل، أي: في مثلِ هذا الفعلِ الذي هو: (لَمْلِم)، وهو فعلُ أمرٍ من: لملمَ الكتيبةَ، أي: ضمَّها، وجمعَ بعضَها إلى بعضٍ»، وقال الخضري رَحِمَهُ اللهُ (٢/ ٨٨٨): «وحُرِّك بالكسرِ للرويِّ، ولا يصحُّ كونه ماضياً؛ لأنَّه واجب البناءِ على الفتحِ». وانظر: كتاب الأفعال لابن القطّاع (٣/ ١٥٨)، وشرح ابن الناظم (ص٥٨٨)، والنكت للسُّيوطي (٢٥٥/ ب).

٩٣٠ ـ فَـــأَلِــفٌ أَكْـــثَـــرَ مِـــنْ أَصْـــلَـــيْـــنِ
صَـــاحَـــبَ: زَائِـــدٌ[١] بِـــغَـــيْـــرِ مَـــيْـــنِ[٢]

٩٣١ ـ وَالْـــيَـــا كَـــذَا وَالْـــوَاوُ إِنْ لَـــمْ يَـــقَـــعَـــا
كَـمَـا هُـمَـا فِـي «يُـؤْيُـؤٍ[٣]، وَوَعْـوَعَـا[٤]»

٩٣٢ ـ وَهَـــكَـــذَا هَـــمْـــزٌ وَمِـــيـــمٌ سَـــبَـــقَـــا
ثَـــلَاثَـــةً تَـــأْصِـــيـــلُـــهَـــا تَـــحَـــقَّـــقَـــا[٥]

---

(١) فــي ب: «صــاحِــبُ زائــدٍ»، وفــي ل: «صــاحِــبَ زائــدٌ»، والــمــثــبــت مــن أ، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، م، ن، ع.
قال الأزهري رحمه الله (ص: ٤٦١): «(صَاحَبَ): بفتحِ الحاءِ المهملةِ؛ فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مستترٌ فيه يعودُ إلى: (أَلِف)، وجملةُ (صَاحَب) ومتعلقُه: نعتٌ لـ(أَلِف)... و(زَائِدٌ): خبرُ (أَلِف)»، وقال المكودي رحمه الله (٢/ ٩١٠): «يعني: أنَّ الألفَ إذا صاحبَ ثلاثة أصولٍ حكم بزيادتِها».

(٢) «المَيْنُ»: هو الكَذِبُ. تهذيب اللغة (١٥/ ٣٧٩)، والصحاح (٦/ ٢٢١٠)، وشرح الشاطبي (٨/ ٣٦٦).

(٣) هـو: طَـائِرٌ مِن الـجَـوارِحِ يُـشبهُ الـباشِقَ. الـصـحـاح (١/ ٨٥)، وشـرح الـكـافـيـة الـشَّـافـيـة (٤/ ٢٠٣٩)، وشرح ابن الناظم (٥٨٩).

(٤) «وَعْوَعَ الذِّئبُ»: إذا صوَّتَ. المحكم (٢/ ٢٠٨)، وشرح ابن الناظم (ص٥٨٩)، والمكودي (٢/ ٩٠٦).

(٥) في أ، ي: «تُحُقِّقا» بضم التاء والحاء وكسر القاف مشددة، قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩٠٨): «(تُحُقِّقَا): في موضعِ الخبرِ، وهو مبنيٌّ للمفعولِ»، وكذا في إعراب الألفية (ص٤٦٢)، ومنحة الجليل (٤/ ٢٠٣)، وفي ز، ك: بضم التاء وفتح الحاء، وفتح القاف وكسرها مشددة، وفي ن: بضم التاء والحاء، وفتح القاف وكسرها مشددة، وفي ب: بضم التاء، وفتح الحاء وضمها، وفتح القاف وكسرها مشددة، والمثبت من ج، د، هـ، و، ط، ل، م.

٩٣٣ ـ كَـــذَاكَ هَـــمْـــزٌ[(١)] آخِـــرٌ بَـــعْـــدَ أَلِـــفْ
أَكْـثَـرَ[(٢)] مِـنْ حَـرْفَـيْـنِ[(٣)] لَـفْـظُـهَـا رَدِفْ[(٤)]

٩٣٤ ـ وَالـــنُّـــونُ فِـــي الْآخِـــرِ كَـــالْـــهَـــمْـــزِ، وَفِـــي
نَـــحْـــوِ «غَـــضَـــنْـــفَـــرٍ[(٥)]» أَصَـــالَـــةً كُـــفِـــي

(١) في أ: «همزُ» بضمة واحدة، قال الشاطبي رحمه الله (٨/ ٤٠١): «وجدتُ في نسختِي - وهي فيما أظنُّ من أصحِّ ما يُوجد من هذا النَّظم -: (كذاك همزُ آخرٍ)؛ بإضافةِ الهمزِ إلى آخر، ولو قال: (كذاك همزٌ آخرٌ) فحمل (الآخر) صفةً عليه: لصحَّ المعنَى أيضاً، وكذَا وجدتُه في بعض النسخِ، فإن كانَ على إجرائِه صفةً فلا إشكالَ، وإن كَان على الإضافةِ: فهمز (الآخر) الذي ذكر يحتملُ وجهينِ»، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال البعلي رحمه الله (١١/أ): «(آخِرٌ): صفةٌ لـ(هَمْزٌ)»، وقال المكودي رحمه الله (٢/ ٩٠٨): «(هَمْزٌ): مبتدأٌ، وخبرُه (كَذَاكَ)، و(آخرٌ): نعتٌ لـ(هَمْزٌ)».

(٢) في ن: «أكثرُ» بالرَّفع، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،س.
قال البعلي رحمه الله (١١/أ): «(أَكْثَرَ): مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(رَدِف)»، وقال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٨٥/ب): «(أَكْثَرَ): مفعولٌ بـ(رَدِف)».

(٣) قال ابن هشام رحمه الله في حاشية د: «الأحسنُ: (مِنْ أَصْلَيْنِ)؛ ليخرج مثل: أسمَاء - جمعُ اسم -، أو علماً؛ وقلنا منقولٌ من الجمعِ»، وانظر: شرح ابن الناظم (ص٥٩٠)، والمرادي (٢/ ٤٨٣).

(٤) في ط: «ردف» بفتح الراء وضمها، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ي،ك،ل،م،ن،س.

(٥) هو: الأَسَدُ. تهذيب اللغة (٨/ ١٩٥)، وشرح ابن الناظم (ص٥٩٠).

٩٣٥ ـ وَالـتَّـاءُ فِـي الـتَّـأْنِـيـثِ وَالْـمُـضَـارَعَـهْ
وَنَـحْـوِ الِاسْـتِـفْـعَـالِ وَالْـمُـطَـاوَعَـهْ

٩٣٦ ـ وَالْـهَـاءُ[(١)] وَقْـفـاً[(٢)] كَـ«لِـمَـهْ[(٣)]؟ وَلَـمْ تَـرَهْ[(٤)]»
وَالـلَّامُ فِـي الْإِشَـارَةِ الْـمُـشْـتَـهِـرَهْ[(٥)]

---

(١) في ن: «والهاءَ» بالنَّصب، والمثبت من ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م.
قال المكودي رَحِمَهُ اللهُ (٢/ ٩١٠): «(وَالهَاءُ): إمَّا مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، أو: فاعلٌ محذوفُ الفعلِ».

(٢) في ك: «في الوقف» بدل: «وَقْفاً».
قال البعلي رَحِمَهُ اللهُ (١٢/ب): «(وَقْفاً): مصدرٌ منصوبٌ على الحالِ».

(٣) قال المكودي رَحِمَهُ اللهُ (٢/ ٩١٠): «اجتمعَ في هذا اللفظِ أعني (كَلِمَه) ثلاثةُ أحرفٍ، وهو: كافُ التشبيهِ، ولامُ الجرِّ، وهاءُ السكتِ، واسمٌ، وهو: (ما) الاستفهامية». وانظر: حاشية ابن حمدون (٢/ ٣١٠-٣١١).

(٤) في ب: «يره» بالياء والتاء، وبالفتح والضمِّ للحرف الأول.

(٥) في ل،س: «المشتهَره» بفتح الهاء، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن.
قال ابن هشام رَحِمَهُ اللهُ في الحاشية الأخرى (٢/ ١٥٧٧): «(اللَّامُ): مبتدأٌ، و(المُشْتَهِرَه): صفةٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي: زيادتُها المشتهِرةُ، و(فِي الإِشَارَةِ): خبرٌ، والجملةُ خبرُ: (اللَّام)»، وقال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ (٨/ ٤٤٦): «(المُشْتَهِرَهْ): يحتملُ أن يكونَ مرفوعاً نعتاً لـ(اللَّام)؛ كأنَّه قال: واللَّامُ المشتهرةُ في الإشارةِ، وأن يكونَ مِن نعتِ الإشارةِ؛ فيكون مجروراً، وهو أظهرُ».

٩٣٧ ـ وَٱمْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ
إِنْ لَمْ تُبَيَّنْ[(١)] حُجَّةٌ[(٢)] كَـ«حَظِلَتْ[(٣)]»



(١) في د: «تبيَّن» بفتح التاء والياء، وفي ب: «تُبَيِّن» بضمِّ التَّاء، وكسر الياء، وفي ك: بفتح التاء وضمها، وفتح الياء، وفي ع: «تتبين» بتاءين والإهمال، والمثبت من أ، ج، هـ، و، ط، ل، م، ن، س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩١١): «يجوزُ ضبطُ (تَبيَّن) بفتح التاءِ: مبنيّاً للفاعلِ، وأصلُه تَتَبَيَّن؛ فحذف إحدى التاءين، و(حُجَّةٌ) على هذا: فاعلٌ بـ(تَبَيَّن)، وبضمِّ التاءِ: على أنَّه مبنيٌّ للمفعولِ، مضارعُ (بيَّن)، و(حُجَّةٌ) على هذا: نائبٌ عن الفاعلِ».

(٢) في ب: «حجة» بالرَّفع والنَّصب معاً، والمثبت من ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن، س.
وفي ك: «حجة» بفتح الحاء وضمها.
«الحُجَّة» - بضمِّ الحاء -: الدليلُ والبرهانُ، وهو المراد هنا. انظر: مختار الصحاح (ص٦٧)، ولسان العرب (٢/ ٢٢٨)، وشرح ابن جابر الهواري (١٨٦/ أ).
وأمَّا «الحَجَّة» - بفتح الحاء -: هي خَرَزَةٌ أو لُؤْلُؤة تُعلَّقُ في الأذنِ. انظر: جمهرة اللغة (١/ ٨٧).

(٣) في س: «كحظَلت» بفتح الظاء، وفي ب: بفتح الظَّاء وكسرها، وفي ح: «كحظلت» بالظاء والإهمال، وفي ع: «كحضلت» بالضاد والإهمال، والمثبت من أ، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن.
قال الجوهري رحمه الله في الصحاح (٤/ ١٦٧٠): «حَظِل البعيرُ - بالكسرِ -: إذا أكثرَ من أكلِ الحنظلِ». وانظر: تاج العروس (٢٨/ ٣٠٧)، وهي المراد في النظم، وقال المرادي رحمه الله (٢/ ٤٩٢): «متى وقع شيءٌ من هذه الحروفِ العشرةِ خالياً عمّا قُيِّدت به زيادتُه، فهو أصلٌ، ولا تُقبل دعوى زيادتِه إلا بدليلٍ؛ كسقوطِ نونِ (حنظل) في قولهم: حَظِلَت الإبلُ»، وقد وقع خلافٌ بين أهل اللغةِ في كون تلكَ النون أصليَّة أم زائدَة. انظر: العين (٣/ ١٩٧)، وتهذيب اللغة (٤/ ٢٦٣).
وأمَّا «حضل» بالضاد؛ فلها معنى آخر. قال أبو منصور الأزهري رحمه الله في تهذيب اللُّغة (٤/ ١٢٣): «يُقَال للنَّخلةِ إذا فسدَ أصولُ سعفِها: قد حَضِلَت وحَظِلَت - بالضاد والظَّاء -».

فَصْلٌ فِي[1] زِيَادَةِ[2] هَمْزَةِ[3] الْوَصْلِ[4]

٩٣٨ - لِلْوَصْلِ هَمْزٌ[5] سَابِقٌ[6] لَا يَثْبُتُ
إِلَّا إِذَا ٱبْتُدِي بِهِ كَـ«ٱسْتَثْبِتُوا»

٩٣٩ - وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ ٱحْتَوَى عَلَى
أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ[7] «ٱنْجَلَى»

٩٤٠ - وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ[8] مِنْهُ، وَكَذَا
أَمْرُ الثُّلَاثِيْ[9] كَـ«ٱخْشَ، وَٱمْضِ[10]، وَٱنْفُذَا»

---

(١) «فَصْلٌ فِي» ليست في ح.
(٢) «فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ» ليست في د.
(٣) في هـ، ح، ط، ك، ن: «همز» من غير تاء.
(٤) «فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الوَصْلِ» ليست في أ.
(٥) في ل، س: «للهمز وصل» بتقديم وتأخير.
(٦) في ز، ح، ط، ونسخة على حاشية ك: «زائد».
والمثبت موافق لشرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٧١)، وشرح ابن الناظم (ص٥٩٢)، والمرادي (٢/ ٤٣٩)، والبرهان ابن القيم (٢/ ١٠٠٢)، وابن عقيل (٤/ ٢٠٧)، والشاطبي (٨/ ٤٧٥)، والمكودي (٢/ ٩١٣)، والأزهري (ص٤٦٤)، والسيوطي (ص٥٠٦)، والأشموني (٣/ ٨١٤).
قال الشاطبي ﷺ (٨/ ٤٧٥): «يريد أنَّ الوصل له همزٌ سابق على الكلمة لا يقعُ إلا أوَّلَها وقبل الإتيان بها، لا يثبتُ ذلك الهمزُ إلا إذا كان هو المبتدأُ به في أول النطقِ».
(٧) في ب، و، ط، ك، ن: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من هـ، ز، ي.
(٨) في ب، د، هـ، و، ز، ك، ل، م: «والأمرُ والمصدرُ» بالرَّفع فيهما، والمثبت من أ، ج، ط، ي، ن، ونسخة على حاشية ب.
قال المكودي ﷺ (٢/ ٩١٥): «(وَالأَمْرِ وَالمَصْدَرِ): مجروران بالعطفِ على (فِعْلٍ)»، وقال الشاطبي ﷺ (٨/ ٤٤٨): «وقد رأيته مرفوعاً في بعضِ النسخِ، ووجهُ الرفعِ فيه متكلَّفٌ».
(٩) في س: «الثلاثيّ» بتشديد الياء، وبه ينكسر الوزن.
(١٠) في د، ي: «كامض واخش» بتقديم وتأخير.

=

٩٤١ ـ وَفِي «ٱسْمٍ، ٱسْتٍ(١)، ٱبْنٍ، ٱبْنِمٍ(٢)» سُمِعْ
وَ«ٱثْنَيْنِ، وَٱمْرِئٍ»، وَتَأْنِيثٌ(٣) تَبِعْ

٩٤٢ ـ وَ«ٱيْمُنُ»، هَمْزُ «أَلْ(٤)» كَذَا، وَيُبْدَلُ(٥)
مَدّاً فِي الِٱسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ(٦)



= والمثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٥٩٢)، والمرادي (٢/ ٤٩٥)، والبرهان ابن القيم (٢/ ١٠٠٢)، وابن عقيل (٤/ ٢٠٧)، والمكودي (٢/ ٩١٥)، والسيوطي (ص٥٠٦)، والمكناسي (٢/ ٣٧٠).

(١) هو: الدّبر. تهذيب اللغة (٦/ ٧٤)، وشرح الشاطبي (٨/ ٤٩١).

(٢) في أ: «ابنَم» بفتح النون، وفي ز: «ابنُم» بضمِّ النون، والمثبت من ب،د،ط،ن.
قال الشاطبي رحمه الله (٨/ ٤٤٨): «(ابْنِم): وهو بمعنَى: الابن؛ زيدتْ فيه الميمُ؛ فاعتُبر الأصلُ، فجيءَ بحركةِ النونِ على مُقتضَى العاملِ».

(٣) في ب،ج،ز،ط،ي،ل،ن: «وتأنيثٍ» بالجرِّ، قال الأزهري رحمه الله (ص٤٦٥): «(وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ): الثلاثةُ معطوفاتٌ على مَا قبل (سُمِع)»، وفي ك: بالرَّفع والجرِّ، قال البعلي رحمه الله (١٤/ ب): «(تَأْنِيث): يجوزُ جرُّه بالعطفِ، و(تَبِع): صفتُه، ويجوزُ رفعُه بالابتداءِ، و(تَبع): خبرُه»، وكذا عند الخضري (٢/ ٨٩٥)، والمثبت من د،هـ،و،م.
قال ياسين العليمي رحمه الله (٢/ ٥٢٢): «قال ابن هشام: (وتأنيثٌ): بالرَّفعِ، و(تَبع): خبرُه، لا يجوزُ غير ذلكَ».

(٤) في ل: «ان» بدل: «أَلْ»، وهو تصحيف.
قال المرادي رحمه الله (٢/ ٤٩٩): «وشَملَ قولُه: (هَمْزُ أَلْ) حرفَ التعريفِ، والموصولةَ والزائدةَ»، وانظر: شرح البرهان ابن القيم (٢/ ١٠٠٥).

(٥) في د: «وأَيمنٌ وهمزُ أل ويُبْدَل»، وفي حاشيتها بخط أحمر: «صوابه: وايمنُ همزُ أل كذا ويبدل» كالمثبت.

(٦) في و: «يُسْهَل» بسكون السين، وفتح الهاء مخففة، وبه ينكسر الوزن، وفي حاشية ب: «بلغ».

الإِبْدَالُ(١)

٩٤٣ ـ أَحْـرُفُ الإِبْـدَالِ: «هَـدَأْتَ(٢) مُـوطِـيَـا(٣)» فَـأَبْـدِلِ الْـهَـمْـزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا

٩٤٤ ـ آخِـراً اثْـرَ أَلِـفٍ زِيـدَ، وَفِـي فَـاعِـلِ(٤) مَـا أُعِـلَّ عَـيْـنـاً ذَا(٥) اقْـتُـفِـي

٩٤٥ ـ وَالْـمَـدُّ زِيـدَ ثَـالِـثـاً فِـي الْـوَاحِـدِ هَـمْـزاً يُـرَى فِـي مِـثْـلِ كَـ«الْـقَـلَائِـدِ(٦)»

---

(١) في ع زيادة: «بابُ».

(٢) في هـ،و،ك،ل،س: «هدأتُ» بضم التاء، والمثبت من ب،ج،د،ز،ط،ي،ن.
قال ابن حمدون رحمه الله (٢/ ٣١٥): «والأَوْلَى أن يقرأ (هَدَأْتَ): بفتح التاءِ؛ خِطاباً للطالبِ بأنَّه وصلَ هذا المحلَّ فقد أدركَ المرغوبَ، فينبغِي أن يسكنَ روعهُ واشتياقهُ؛ لأنَّهُ لم يبقَ له منَ المسائلِ إلا القليلُ».

(٣) قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩١٠): «(مُوطِيَا): حالٌ من التاءِ في (هَدَأْت)، ومعنى هدأت: سَكَنْت، والياءُ في (مُوطيا): بدلٌ من الهمزةِ؛ لأنَّه اسم فاعلٍ من أوطأتهُ: إذا جعلتهُ وطيئاً، ويحتمل أن يكونَ (مُوطيا): مفعولاً لـ(هَدَأْت)؛ لأنَّه يستعملُ متعدياً... والأوَّلُ أظهرُ».

(٤) في أ: «فاعلَ» بفتح اللام، وفي ي: «فاعلٍ» بالجرِّ المنوَّن، وبها ينكسر الوزن، والمثبت من ب،د،هـ،و،ز،ط،ك،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٦٧): «متعلقٌ بـ(اقْتُفِي)، على تقديرِ مضافٍ».

(٥) «ذَا» سقطت من أ، وألحقت في حاشيتها بخطٍّ مُغايرٍ.

(٦) قال الشاطبي رحمه الله (٩/ ٣٧): «قولُه: (فِي مِثْلِ كَالقَلَائِدِ) أرادَ في مثلِ (القلائدِ)، فزادَ الكافَ ضرورةً».
و«القِلادَةُ»: هي ما يُجعَل في العُنُق. تهذيب اللغة (٩/ ٤٧)، والمخصص (١/ ٣٦٩).

٩٤٦ ـ كَــذَاكَ ثَــانِــي لَــيِّــنَــيْــنِ ٱكْــتَــنَــفَــا
مَــدَّ «مَــفَــاعِــلَ[(١)]» كَــجَــمْــعٍ[(٢)] «نَــيِّــفَــا»

٩٤٧ ـ وَٱفْــتَــحْ وَرُدَّ الْــهَــمْــزَ يَــا فِــيــمَــا أُعِــلّْ
لَامــاً، وَفِــي مِــثْــلِ «هِــرَاوَةٍ[(٣)]» جُــعِــلْ

٩٤٨ ـ وَاواً، وَهَــمْــزاً أَوَّلَ الْــوَاوَيْــنِ رُدّْ
فِــي بَــدْءِ غَــيْــرِ شِــبْــهِ «وُوفِــيَ الْأَشُــدّْ[(٤)]»

---

(١) في ي: «مفاعلٍ» بالجرِّ المنوَّن، وفي ك: بالفتح والجرِّ المنوَّن، وفي ح: «مفاعيل» مهملة، وفي ل،ع: «مفاعل» مهملة، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،م،ن،س.
قال الأزهري ﵀ (ص٤٦٧): «(مَفَاعِلَ): مضافٌ إليه، ممنوعٌ من الصَّرفِ؛ لصيغةِ منتهى الجموعِ».

(٢) في أ،ب،هـ،و،ز،ط،م،س: «كجمع» بكسرة واحدة، والمثبت من ج،د،ك.
قال الأزهري ﵀ (ص٤٦٧): «(كَجَمْعٍ): بالتنوينِ؛ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ»، وقال ابن جابر الهواري ﵀ (١٨٧/ب): «ونصبَ المصنِّفُ (نيِّفاً)؛ وهو مضافٌ إليه، ووجهُه أن يكونَ حكاهُ على النصبِ، الأَولى عندي أن يكونَ قولُه: (كجمع) منوَّناً، و(نيِّفاً): مفعولٌ به؛ لأنَّ (جمْع) مصدرٌ؛ فيكون التَّقديرُ: كأن تجمع نيِّفاً»، وقال الأشموني ﵀ (٤/ ٩٠): «(نَيِّفَا): نُصِبَ على المفعولِ به بالمصدرِ المنونِ؛ وهو (جمع)، وأَضافهُ في الكافيةِ للفاعلِ فقال: (كجمعِ شخصٍ نيفاً)». انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٨٤).
و«نَيِّف»: من نافَ ينيفُ: إذا زادَ. جمهرة اللغة (٢/ ٩٧٢)، والصحاح (٤/ ١٤٣٧)، وشرح المكودي (٢/ ٩٢٢).

(٣) في أ: «هَراوة» بفتح الهاء، وفي ب: «هراوة» بفتح الهاء وكسرها، وفي نسخة على حاشية د: «جِراوة» بكسر الجيم، وفي حاشيتها: «هراوة» وصحح عليها، والمثبت من هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال الشاطبي ﵀ (٩/ ٦٠): «وأما قلبُ الهمزةِ واواً؛ ففيما آخرُه واوٌ قبلها ألفٌ، وذلك قولُه: (وفي مِثلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ وَاواً)»، وقال إبراهيم الحربيّ ﵀ في غريب الحديث (٢/ ٦٨٤): «هِرَاوَة: العَصَا». وانظر: المحكم (٤/ ٤١٥).

(٤) في ز: «الأشَد» بفتح الشين، والمثبت من أ،ج،د،هـ،و،ط،ي،ك،م،ن،س.
قال الأزهري ﵀ (ص٤٦٨): «(الأشُد): بضمِّ الشِّينِ؛ نائبُ فاعلِ (وُوفِي)». =

٩٤٩ ـ وَمَدّاً ٱبْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ[1]
كِلْمَةٍ ٱنْ يَسْكُنْ[2] كَـ«آثِرْ، وَٱئْتَمِنْ[3]»

٩٥٠ ـ إِنْ يُفْتَحِ ٱثْرَ ضَمٍّ ٱوْ فَتْحٍ قُلِبْ
وَاواً، وَيَاءً إِثْرَ[4] كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

٩٥١ ـ ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا، وَمَا يُضَمّْ
وَاواً أَصِرْ؛ مَا[5] لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّْ

٩٥٢ ـ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا، وَ«أَؤُمّْ»
وَنَحْوُهُ[6] وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ

= و«وُوفِي الأَشُدّ»: وُوفِيَ؛ أصلُهُ: وَافَى، والأَشُدّ: جمعُ شدَّةٍ. شرح المكودي (٢/ ٢٢٥-٢٢٦).

(١) في ن: «رد» بدل: «مِنْ»، وهو تصحيف.

(٢) في ب،ن: «تسكن» بالتاء، ولم تنقط في ع.
قال الأشموني رحمه الله (٣/ ٨٣٧): «أي: إذا اجتمع همزتانِ في كلمةٍ كان لهما ثلاثة أحوالٍ: أنْ تتحرَّك الأُولَى وتسكنَ الثانية، وعكسُه، وأن يتحرَّكا معاً، وأمَّا الرابعُ؛ وهو أن يسكنا معاً: فمتعذِّر».

(٣) في أ،ب،ز،ي،س: «وائتُمن» بضم التاء، وفي ع: «وأيمن»، والمثبت من ج،د،هـ،و،ط،ك،ل،م،ن.
قال الصبان رحمه الله (٤/ ٤١٦): «(وائتَمِن): بفتحِ التاءِ على أنَّه فعلُ أمرٍ».
وهذا البيت سقط من أ،ط، واستدرك في حاشيتهما.

(٤) في أ،ط،ي،ك: «اثر» بالوصل، والأصل القطع.

(٥) في ي: «إن» بدل: «مَا».

(٦) في د: «نحوَه» بالنَّصب، وفي ل: «ونحوِهِ» بالجرِّ، والمثبت من ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن،س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩٣٢): «(وأَؤُم): مبتدأٌ، (ونَحْوُهُ): معطوفٌ عليه، ويجوزُ أن يكونَ (أؤم ونحوَه) بالنصبِ: على أنَّه مفعولٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسِّرُه: (أم)، وهو أحسنُ»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٤٦٩): «معطوفٌ على المُبتدأ».

٩٥٣ ـ وَيَـــاءً ٱقْـــلِـــبْ أَلِـــفـــاً كَـــسْـــراً تَـــلَا
أَوْ يَـــاءَ تَـــصْـــغِـــيـــرٍ، بِـــوَاوٍ ذَا ٱفْـــعَـــلَا

٩٥٤ ـ فِـي آخِـرٍ أَوْ قَـبْـلَ[1] تَـا[2] الـتَّـأْنِـيـثِ أَوْ
زِيَـــادَتَـــيْ «فَـــعْـــلَانَ»، ذَا أَيْـــضـــاً رَأَوْا[3]

٩٥٥ ـ فِـي مَـصْـدَرِ الْـمُـعْـتَـلِّ[4] عَـيْـناً[5]، وَ«الْـفِـعَـلْ»
مِـنْـهُ صَـحِـيـحٌ[6] غَـالِـبـاً نَـحْـوُ[7] «الْـحِـوَلْ[8]»

---

(١) في هـ: «وقبل» بدل: «أَوْ قَبْلَ».

(٢) في ي: «تا» بالتاء والياء، ولا وجه للياء.
قال ابن عقيل رحمه الله (٤/ ٢١٩): «الواوُ تقلبُ أيضاً ياء إذا تطرفتْ بعد كسرةٍ، أو بعد ياءِ التصغيرِ، أو وقعت قبل تاءِ التأنيثِ، أو قبل زيادةِ فعلان مكسوراً ما قبلها».

(٣) في ب: «رَوَوْا» بدل: «رَأَوْا».

(٤) في ب،ج: «المُعَلِّ».
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩٣٥): «أطلقَ المعتلَّ على المُعَلِّ؛ فإنَّ المعتلَّ أعمُّ من المُعَلِّ، وهو على حذفِ الموصوفِ، والتقديرُ: في مصدرِ الفعلِ المعتلِّ».

(٥) في نسخة على حاشية ز: «لاماً» بدل «عَيْناً»، ولا وجه له.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩٣٥): «احترزَ بالمعتلِّ العينِ من الفعلِ الصحيحِ العينِ».

(٦) في ك: «صحيح» بالرَّفع المنوَّن والجرِّ المنوَّن، وفي م: «صحيحُ» بضمة واحدة، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ل،ن،س،ع.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩٣٥): «(صَحِيحٌ): خبرُ (الفِعَل)».

(٧) في أ،و،ز،ي،ك،م: «نحوَ» بالنَّصب، وفي ط: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من ب،ج،هـ.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٧٠): «(نَحْو): بالرَّفعِ؛ خبرُ مبتدأ محذوفٍ، وبالنَّصبِ: منصوبٌ بعاملٍ محذوفٍ».

(٨) «الحِوَل»: مصدرُ حالَ الشيءُ، يحول، حولاً؛ بمعنى: تحوَّل وزالَ، ومنه الآيةُ: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾. الصحاح (٤/ ١٦٨٠)، والمحكم (٤/ ٨)، وشرح الشاطبي (٩/ ١١٨).

٩٥٦ ـ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ
فَٱحْكُمْ بِذَا[(١)] الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ

٩٥٧ ـ وَصَحَّحُوا «فِعَلَةً[(٢)]»، وَفِي «فِعَلْ»
وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَـ«الْحِيَلْ»

٩٥٨ ـ وَالْوَاوُ لَاماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا ٱنْقَلَبْ
كَـ«الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ[(٣)]»، وَوَجَبْ

٩٥٩ ـ إِبْدَالُ[(٤)] وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ
وَيَا[(٥)] كَـ«مُوقِنٍ[(٦)]» بِذَا[(٧)] لَهَا[(٨)] ٱعْتَرِفْ[(٩)]

---

(١) في س، ع: «بذي».
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩٣٦): «الإشارةُ (بذا) للإعلالِ السَّابقِ في مصدرِ الفعلِ المعلِّ».

(٢) في ب، س: «فَعلة» بفتح العين وكسرها، وهو وهَم.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٧٢): «(فِعَلَةً): بكسرِ الفاءِ، وفتحِ العينِ؛ مفعولُ (صَحَّحُوا)».

(٣) في هـ، و، ي، م: «يَرضيان» بفتح الياء، والمثبت من أ، ب، ج، د، ز، ط، ك، ل، ن، س.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٨٩/ب): «(يُرضَيَانِ): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُه».

(٤) في ل: «إبدالَ» بالنَّصب، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، م، ن، س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩٣٩): «(إِبْدَالُ): فاعلٌ بـ(وَجَب)، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ».

(٥) في د: «أو يا» بدل: «وَيَا».
قال ابن عقيل رحمه الله (٤/ ٢٢٣): «معناه: أنَّ الياء إذا سكنتْ في مفردٍ بعد ضمَّة وجبَ إبدالُها واواً».

(٦) في هـ: «كموقِنِ» بكسرة واحدة، وفي ل: «كموقنٌ» بالرَّفع المنوَّن، والمثبت من أ، ب، ج، د، و، ز، ط، ي، ك، م، س.

(٧) في د: «بَدَا» بفتح الباء والدالِ المهملة.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٨٩/ب): «قولُه: (ويا كموقنٍ بذا لها اعتَرف)؛ فالإشارةُ بـ(ذا) إلى قلبِ الياءِ واواً».

(٨) في س: «لها بذا» بتقديم وتأخير.

(٩) في ن، س: «اعترُف» بضم التاء، والمثبت من أ، ب، ج، و، ط، ي، ك، ل، م. =

٩٦٠ ـ وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا
يُقَالُ: «هِيمٌ[١]» عِنْدَ جَمْعِ «أَهْيَمَا»

٩٦١ ـ وَوَاواً ٱثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى
أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ ٱوْ مِنْ قَبْلِ تَا[٢]

٩٦٢ ـ كَتَاءِ[٣] بَانٍ مِنْ «رَمَى» كَـ«مَقْدُرَهْ»
كَذَا إِذَا كَـ«سَبُعَانَ[٤]» صَيَّرَهْ

٩٦٣ ـ وَإِنْ تَكُنْ[٥] عَيْناً لِـ«فُعْلَى» وَصْفَا
فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى



= قال محمد محيي الدِّين رحمه الله (٤/ ٢٢٢): «(اعْترفْ): فعلُ أمرٍ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً تقديرُه (أنت)، أو: هو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهولِ»، وقال الأزهري رحمه الله (ص٤٧٣): «(اعْتَرِفْ): فعلُ أمرٍ».

(١) هي: الإبِل الَّتِي يصيبُها داءٌ فَلَا تروَى من المَاء، وَاحِدُها: أهيَم، وَالأُنْثَى: هَيْماء، والهُيَامُ: هو شدَّةُ العطشِ. تهذيب اللغة (٦/ ٢٤٧)، وغريب الحديث للخطابي (٢/ ٤٦٦)، وشرح الشاطبي (٩/ ١٦١).

(٢) في د: «يا» بدل: «تَا»، وهو تصحيف.
والمراد في البيت: التأنيث إذا كان بالتاء. انظر: شرح ابن عقيل (٤/ ٢٢٢)، والمكودي (٢/ ٩٣٩).

(٣) في ك: «كتاء» بالتاء والياء.

(٤) في هـ،و،ل،ن،س: «كسبعانٍ» بالجرِّ المنوَّن، وفي ج،م: «كسبعانِ» بكسرة واحدة، وفي ي: بفتح النون وكسرها، والمثبت من أ،ب،د،ز،ط،ك.
قال ابن الناظم رحمه الله (ص٦٠٥): «(سَبُعَان): هو اسمُ مكانٍ». وانظر: شرح البرهان ابن القيم (٢/ ١٠٢٧).

(٥) في ك،ل،س،ع: «يكن» بالياء، وفي د،ز،ح: من غير نقط الحرف الأول.
قال المرادي رحمه الله (٢/ ٥٤٠): «أي: وإن تكن الياءُ المضمومُ ما قبلها عيناً لـ(فُعْلَى) وصفاً: جازَ فيهما وجهانِ»، وانظر: شرح البرهان ابن القيم (٢/ ١٠٢٨).

فَصْلٌ

٩٦٤ ـ مِنْ لَامِ «فَعْلَى[(١)]» ٱسْماً أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ
يَاءٍ[(٢)] كَـ«تَقْوَى[(٣)]»؛ غَالِباً جَا ذَا الْبَدَلْ
٩٦٥ ـ بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ «فُعْلَى[(٤)]» وَصْفَا
وَكَوْنُ «قُصْوَى[(٥)]» نَادِراً لَا يَخْفَى



(١) في س: «فعلى» بفتح الفاء وكسرها.
قال المرادي رحمه الله (٢/ ٥٤٢): «(فَعْلَى): بفتحِ الفاءِ».
(٢) في ن،س: «ياءً» بالنَّصب المنوَّن، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٧٤): «(يَاءٍ): مضافٌ إليه».
(٣) في د: «كتقوى، كبقوى» معاً، وقال ابن هشام في حاشيتها: «إن قُرئ بالتاءِ من فوق فهو من: اتَّقيت، أو: بثانيةِ الحروف فهو من: بَقِي، ضدّ: فَنِي، أو: من بَقَيت الشيءَ - بفتح القاف - إذا انتظرتهُ، وكلاهما بالياءِ»، وقال ابن عقيل رحمه الله (٤/ ٢٢٦): «تُبدل الواوُ من الياءِ الواقعةِ لامَ اسم على وزنِ (فَعْلَى)، نحو: تقوى، وأصله تَقْيَا... ومثل تقوى: فتوى، بمعنى: الفُتيا، و(بَقْوَى): بمعنى البُقيا».
(٤) في ن: «فَعْلى» بفتح الفاء وسكون العين، وفي س: «فُعَلى» بضم الفاء وفتح العين.
قال المرادي رحمه الله (٢/ ٥٤٤): «(فُعْلَى): بضمِّ الفاءِ». وقال ابن عقيل رحمه الله (٤/ ٢٢٦): «تُبدلُ الواوُ الواقعة لاماً لـ(فُعْلَى) وصفاً: ياءً، نحو: الدنيا والعليا... فإن كان (فُعْلَى) اسماً سلمتِ الواوُ، كحُزوَى». وانظر: شرح الأشموني (٣/ ٨٥٢).
(٥) في س: «قصوىً» بالنَّصب المنوَّن، وفي نسخة على حاشية ب: «قُصرَى».
قال ابن عقيل رحمه الله (٤/ ٢٢٦): «وشذَّ قولُ أهلِ الحجازِ: القُصْوَى».

فَصْلٌ (١)

٩٦٦ - إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا
وَٱتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

٩٦٧ - فَيَاءً الْوَاوَ ٱقْلِبَنَّ مُدْغِمَا
وَشَذَّ مُعْطىً غَيْرَ(٢) مَا قَدْ رُسِمَا

٩٦٨ - مِنْ(٣) يَاءٍ أَوْ وَاوٍ(٤) بِتَحْرِيكٍ أَصْلْ(٥)
أَلِفاً ٱبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

---

(١) «فَصْلٌ» سقطت من ل.

(٢) في ج،ل: «غيرُ» بالرَّفع، والمثبت من أ،ب،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن،س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩٤٧): «(مُعْطىً): فاعلٌ بـ(شَذَّ)، وفيه ضميرٌ مستترٌ؛ وهو المفعولُ الأولُ، و(غَيْرَ): مفعولٌ ثانٍ».

(٣) قال ابن حمدون رحمه الله (٢/ ٣٣٧): «أشار بهذا إلى ما تُبدل فيه الواوُ والياءُ ألفاً، وليس ذلك إلَّا في هذا الموضعِ، لكن هذَا الإعلال مغايرٌ لما قبله، فكان ينبغِي أن يذكُرَ له فصلاً يخصُّه؛ ولذلك عقد الموضِح له فصلاً، وكذلك فعل النَّاظمُ في الكافيةِ والتَّسهيل، ويوجدُ في نوادر نسخِه هنا». وانظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٢٥)، والتسهيل للنَّاظم (ص٣٠٠).

(٤) في ب،ك: «من واو او ياء» بتقديم وتأخير. وهو موافق لشرح المرادي (٢/ ٥٤٧)، والشاطبي (٩/ ٢٢١)، والأشموني (٣/ ٨٥٤).
والمثبت موافق لشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٢٥)، وشرح ابن الناظم (ص٦٠٨)، وابن عقيل (٤/ ٢٢٨)، والأزهري (ص٤٧٦)، والسيوطي (ص٥١٠).

(٥) في ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س: «أُصِل» بضم الهمزة وكسر الصاد. قال الأزهري رحمه الله (ص٤٧٦): «(أُصِل): بالبناءِ للمفعولِ»، وقال الحطاب رحمه الله (٧٠/ ب): «(أُصِل): بالبناءِ للمفعولِ، وتخفيفِ الصادِ، من: الأصَالةِ»، والمثبت من أ،ب،د. =

٩٦٩ ـ إِنْ حُـــرِّكَ الــتَّـــالِــي[(١)]، وَإِنْ سُــكِّــنَ كَــفّْ
إِعْــلَالَ غَــيْــرِ الــلَّامِ، وَهْــيَ لَا يُــكَــفّْ[(٢)]

٩٧٠ ـ إِعْــلَالُــهَــا[(٣)] بِــسَــاكِــنٍ غَــيْــرِ أَلِــفْ[(٤)]
أَوْ يَــاءٍ[(٥)] الــتَّــشْــدِيــدُ فِــيــهَــا قَــدْ[(٦)] أُلِــفْ

= قال النَّاظم رحمه الله في شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٢٥): «ومعنى: (أصل): كان أصلاً»، وقال الصبان رحمه الله (٤/ ٤٤٠): «ضبطهُ الشيخُ خالد: بالبناءِ للمجهولِ، وأقرَّه غيرُه، وفيه عندي نظرٌ؛ لأنَّه إنما يصحُّ إذا كانَ له من هذا المعنى فعلٌ متعدٍّ مبنيٌّ للفاعلِ، ولم أجدهُ بعدَ مراجعةِ القاموسِ وغيرِه، وحينئذ ينبغي قراءتُه في المتنِ كـ(كَرُم)، بمعنى: تأصَّلَ؛ وإن لزِم عليه اختلافُ حركةِ ما قبل الرويِّ المقيدِ - وهو عيبٌ من عيوبِ القافيةِ يُسمى سِنادَ التوجيهِ، فاعرفْ ذلك -، ثمَّ رأيتُ هذا الضبطَ منقولاً عن خطِّ ابن النحَّاسِ تلميذِ الناظمِ، فللّه الحمدُ»، وعلَّق عليه الخضري رحمه الله بقوله (٢/ ٩٢٢): «ولك أن تفرَّ من بشاعةِ القافيةِ حينئذٍ بجعلِه اسم فاعلٍ بوزن: (حَذِر)، وأصله: (فعيل)؛ حُذفت ياؤُه للضرورةِ، أو تُجريه على مذهبِ من يُجوِّز بناءَ اللازمِ للمجهولِ». وانظر: حاشية ابن حمدون (٢/ ٣٣٨).

(١) في ب،د،ح،ن،س: «الثاني».
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩٤٨): «يعني: أنَّ إعلالَ الياءِ والواوِ بالإعلالِ المذكورِ إذا كانَا غير لامَيْن: مشروطٌ بأن يتحركَ تاليهما، نحو: (قام، وباع، وانقاد، واختار)»، وقال الخضري رحمه الله (٢/ ٩٢٢): «أي: الحرفُ الذي يَتْلُو الواوَ أو الياءَ».

(٢) في ج،و: «تكف» بالتاء.
قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٩١/أ): «يعني: واللامُ إذا كانت ياءً أو واواً لا يُكفُّ إعلالها بساكنٍ يقعُ بعدها؛ إلَّا أن يكونَ السَّاكنُ ألفاً، أو ياءً مشدَّدةً».

(٣) في س: «إعلالَها» بالنَّصب، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،و،ط،ي،ك،م،ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٧٦): «(إِعْلَالُهَا): مرفوعٌ على النيابةِ عن الفاعلِ بـ(يُكَف)».

(٤) في ج،ز،ط،ونسخة على حاشية ب: «الألف» بزيادة أل.
والمثبت مجانس لـ(أُلِف) في آخر البيت، وهو موافق لشرح ابن الناظم (ص٦٠٨)، والمرادي (٢/ ٥٤٩)، والبرهان ابن القيم (٢/ ١٠٣٢)، وابن عقيل (٤/ ٢٢٩)، والمكودي (٢/ ٩٤٨)، والسيوطي (ص٥١٠)، والمكناسي (٢/ ٣٧٨).

(٥) في ل: «ياءً» بالنَّصب المنوَّن، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن،س.
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩٤٩): «(أَوْ يَاءٍ): معطوفٌ على (أَلِف)».

(٦) «قَدْ» سقطت من ح.

٩٧١ ـ وَصَحَّ عَيْنُ «فَعَلٍ، وَفَعِلَا[(١)]»
ذَا «أَفْعَلٍ» كَـ«أَغْيَدٍ[(٢)]، وَأَحْوَلَا»

٩٧٢ ـ وَإِنْ يَبِنْ «تَفَاعُلٌ» مِنِ «ٱفْتَعَلْ»
وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ[(٣)]

٩٧٣ ـ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ[(٤)] ذَا الْإِعْلَالُ[(٥)] ٱسْتُحِقّْ
صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ

٩٧٤ ـ وَعَيْنُ[(٦)] مَا آخِرُهُ[(٧)] قَدْ زِيدَ مَا
يَخُصُّ الِاسْمَ: وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

---

(١) في ن: «فِعَلٍ وفِعَلا»، وفي س: «فَعَلٍ وفَعَلا».
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٧٦): «(فَعَلٍ): بفتحِ الفاءِ، والعينِ، والتنوينِ؛ مصدرٌ مضافٌ إليه، و(فَعِلا): بفتح الفاءِ، وكسرِ العينِ».

(٢) هو: من مَالَتْ عنقُه ولَانَتْ أعطافُه، وقيل: استرخَتْ عُنُقُه، والغَيْداءُ: الفتاةُ النَّاعمةُ، والأغيدُ من النَّبَات: الناعمُ المتثنِّي. جمهرة اللغة (٢/ ٦٧١)، والمحكم (٦/ ٩)، وشرح الشاطبي (٩/ ٢٥٥).

(٣) في ع: «يقل» بدل: «تُعَلّ»، وهو تصحيف.

(٤) في ب،ج،ز،ي،ل،ن،س: «بحرفين» بالباء. وهو موافق لشرح المكودي (٢/ ٩٥١).
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٥٥١)، والبرهان ابن القيم (٢/ ١٠٣٦)، وابن عقيل (٤/ ٢٣١)، والشاطبي (٩/ ٢٦٣)، والأزهري (ص٤٧٧)، والسيوطي (ص٥١٠)، والأشموني (٣/ ٨٥٧).

(٥) في ج: «الاعلال» بالرَّفع والجرِّ، والمثبت من أ،ب،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن،س.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٧٧): «(الاعْلَالُ): بالرفعِ عطفُ بيانٍ لـ(ذَا)، أو: نعتٌ له».

(٦) في نسخة على حاشية س: «وقبل» بدل: «وَعَيْنُ».

(٧) في س: «آخرَه» بالنَّصب، والمثبت من ب،د،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن.
قال البعلي رحمه الله (٢٦/ب): «(آخِرُهُ): مبتدأٌ، و(زِيدَ): فعلٌ مبنيٌّ للمفعولِ، والنائبُ عن الفاعلِ مضمرٌ فيه، و(مَا): الثانيةُ نكرةٌ موصوفةٌ في موضع نصب مفعول ثان لـ(زِيدَ)»، وقال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٩٢/أ): «ويحتملُ أن يكونَ - أي: (زِيدَ) - هو: النَّائب عن =

٩٧٥ ـ وَقَــبْــلَ بَــا[(١)] ٱقْــلِــبْ مِــيــمــاً الــنُّــونَ إِذَا
كَــانَ مُــسَــكَّــنــاً كَــ«مَــنْ بَــتَّ[(٢)] ٱنْــبِــذَا[(٣)]»



= الفاعلِ، و(آخرَه): ظرفٌ، فالتقديرُ: وعينُ الاسم الَّذي زيد في آخرِه زيادةٌ تختصُّ بالأسماءِ مقتضٍ لأن تسلمَ عينُه».

وانظر: شرح الشاطبي (٩/ ٢٦٩)، والمكودي (٢/ ٩٥٢).

(١) في ج: «يا» بدل: «بَا»، وهو تصحيف.

(٢) في ي: «بثَّ» بالثاء.

قال الحطاب رَحِمَهُ اللهُ (٧١/ أ): «(بَثَّ): قال المعرب: بالباءِ الموحدةِ والثاءِ المثلثةِ أي: بثَّ أسراري فانبذْه، وضبطَه بعضُهم؛ منهم ابن الناظم بالمثناةِ الفوقيةِ أي: من قطَع انبِذا، بكسرِ الباءِ». وانظر: إعراب الألفية (ص٤٧٨)، وقال ابن الناظم رَحِمَهُ اللهُ (ص٦١٠): «(من بَتَّ انبذَا) أي: من قطعَك فألْقه عن بالِكَ واطَّرحْه».

(٣) في ن: «انبُذا» بضم الباء، وفي س: بضم الباء وكسرها، والمثبت من أ، ب، ج، هـ، و، ط، ي، ك، م.

قال الرازي رَحِمَهُ اللهُ في مختار الصحاح (ص٣٠٣): «نَبذَه: ألقَاهُ، وبابُه: (ضربَ)»، وقال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ (٩/ ٢٨٣): «يُقال: نبذْتُ الشيءَ، أنبِذُه - بالكسرِ -: إذا ألقيته من يدِك»، وقال الحطاب رَحِمَهُ اللهُ (٧١/ أ): «(انْبِذَا): بكسرِ الباءِ». وانظر: حاشية الصبان (٤/ ٤٤٨).

فَصْلٌ

٩٧٦ ـ لِسَاكِنٍ صَحَّ ٱنْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ
ذِي لِينٍ[(١)] آتٍ عَيْنَ[(٢)] فِعْلٍ كَـ«أَبِنْ[(٣)]»

٩٧٧ ـ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا
كَـ«ٱبْيَضَّ»، أَوْ «أَهْوَى» بِلَامٍ عُلِّلَا[(٤)]

٩٧٨ ـ وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ ٱسْمُ
ضَاهَى مُضَارِعاً[(٥)] وَفِيهِ وَسْمُ

٩٧٩ ـ وَ«مِفْعَلٌ» صُحِّحَ كَـ«الْمِفْعَالِ»
وَأَلِفَ «الْإِفْعَالِ[(٦)]»، وَٱسْتِفْعَالِ»

---

(١) في أ، و: «لَين» بفتح اللام، والمثبت من ب، ج، هـ، ز، ط، ي.

(٢) في ن: «عينٍ» بالجرِّ، والمثبت من أ، ج، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، س.
قال المكودي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ٩٥٤): «(عَيْنَ): حالٌ من الضميرِ المستترِ في: (آتٍ)».

(٣) في أ: «كأبٍ» بالتنوين من غير نون، وهو تصحيف؛ لأن النون فيه أصلية.
قال الحطاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٧١/ أ): «(أَبِنْ): فعلُ أمرٍ من (أَبَانَ)».

(٤) في س: «عَلِّلا» بفتح العين، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، ل، م، ن.
قال الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٤٧٩): «(عُلِّلَا): بالبناءِ للمفعولِ، نعتُ (أَهْوَى)».

(٥) في ح، ل، ونسخة على حاشيتي ط، س: «المضارعَ» بزيادة أل، وفي ع: «مضارعه».

(٦) في ك: «الإفعال» بفتح الهمزة وكسرها، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ط، ل، م، ن، س.
قال الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٤٨٠): «(الإِفْعَالِ): بكسرِ الهمزةِ».

٩٨٠ ـ أَزِلْ لِذَا[١] الْإِعْلَالِ، وَالتَّا ٱلْزَمْ[٢] عِوَضْ[٣]
وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا[٤] عَرَضْ

٩٨١ ـ وَمَا لِـ«إِفْعَالٍ[٥]» مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ
نَقْلٍ[٦] فَـ«مَفْعُولٌ» بِهِ أَيْضاً قَمِنْ[٧]

---

(١) في د، ي، ن، س: «لَدَى» بدل: «لِذَا»، وفي ط كتب فوقها: «عند».
قال الحطاب ﷺ (٧١/أ): «(ذَا): اسم إشارةٍ، (الإِعْلَالِ): نعتٌ له، أو: عطفُ بيانٍ».

(٢) في س: «الزِم» بكسر الزاي، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، م، ن.
قال الأزهري ﷺ (ص٤٨٠): «(الْزَمْ): بفتحِ الزاي؛ فعلُ أمرٍ».

(٣) قال ابن هشام ﷺ في حاشية د: «حالٌ؛ وُقف عليه على لغةِ ربيعة». وانظر: شرح الشاطبي (٩/ ٣٣٣).

(٤) في ز، ح، ونسخة على حاشية ج: «نادرا».
المثبت موافق لشرح ابن الناظم (ص٦١٢)، والمرادي (٢/ ٥٦٢)، والبرهان ابن القيم (٢/ ١٠٤١)، وابن عقيل (٤/ ٢٣٥)، والشاطبي (٩/ ٣٢٤)، والسيوطي (ص٥٥١)، والأشموني (٣/ ٨٦٤).
قال المكودي ﷺ (٢/ ٩٥٨): «(نَادِراً): حالٌ من الضميرِ المستترِ في: (عَرَضْ)، وفي بعض النُّسخ: (رُبَّمَا عَرَضْ)».

(٥) في و: «أفعال» بفتح الهمزة، وبفتح الهمزة يختلف المعنى عن المراد.

(٦) في ز، ح، ونسخة على حاشية ج: «من النقل ومن حذف» بتقديم وتأخير. وهو موافق لشرح ابن الناظم (ص٦١٣)، والمرادي (٢/ ٥٦٤)، والمكودي (٢/ ٩٥٨).
والمثبت موافق لشرح الكافية الشَّافية (٤/ ٢١٤٢)، والبرهان ابن القيم (٢/ ١٠٤٣)، وابن عقيل (٤/ ٢٣٧)، والشاطبي (٩/ ٣٣٦)، والسيوطي (ص٥١١)، والأشموني (٣/ ٨٦٥).
قال الأزهري ﷺ (ص٤٨٠): «(مِنَ النَّقْلِ): متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار، (وَمِنْ حَذْفٍ) معطوف على (مِنَ النَّقْلِ)، وفي نسخة الشاطبي: (مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ)».

(٧) في ك: «قمن» بفتح القاف وضمها، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ل، م، ن، س.

٩٨٢ ـ نَحْوُ[1] «مَبِيعٍ، وَمَصُونٍ»، وَنَدَرْ
تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي[2] الْيَا ٱشْتَهَرْ

٩٨٣ ـ وَصَحِّحِ «الْمَفْعُولَ» مِنْ نَحْوِ «عَدَا»
وَأَعْلِلِ ٱنْ لَمْ تَتَحَرَّ[3] الْأَجْوَدَا

٩٨٤ ـ كَذَاكَ ذَا[4] وَجْهَيْنِ جَا «الْفُعُولُ[5]» مِنْ
ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ ٱوْ فَرْدٍ يَعِنّْ

٩٨٥ ـ وَشَاعَ نَحْوُ «نُيَّمٍ» فِي «نُوَّمِ»
وَنَحْوُ «نُيَّامٍ» شُذُوذُهُ نُمِي



(١) في و، ن: «نحوَ» بالنَّصب، وفي ط: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من أ، ب، هـ، ز، ي، ك، م.

(٢) في م: «ذَا»، وكذا في ك، وكتب فوقها: «خ»، وكتب شيئاً في الحاشية لم يظهر في النسخة المصوَّرة.
والمثبت موافق لشرح المرادي (٢/ ٥٦٤)، والبرهان ابن القيم (٢/ ١٠٤٣)، وابن عقيل (٤/ ٣٣٧)، والمكودي (٢/ ٩٥٩)، والسيوطي (ص٥١١).
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٨٠): «(ذِي): بمعنَى: صاحِب».

(٣) في ع: «يتحر» بالياء، وفي ز: «تتحرى».
قال المكودي رحمه الله (٢/ ٩٦٠): «(إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ) التَّصحيحُ أجودُ؛ لأنَّ معنى (تتحرَّى) تقصد، فالمعنى: وأعللْ إن لم تقصدِ الأجودَ، فمفهومُه أنَّك إذا قصدتَ الأجودَ لا تعل».

(٤) في ك، ع: «ذو».
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٨١): «(ذَا): بمعنى صاحب؛ منصوبٌ على الحالِ».

(٥) في ج، و، ط، ك: «المفعول»، وهو تصحيف.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٨١): «(الْفُعُولُ): بضمِّ الفاءِ والعينِ؛ فاعلُ: (جَا)».

فَصْلٌ

٩٨٦ - ذُو اللِّينِ فَا تَا[(١)] فِي «ٱفْتِعَالٍ» أُبْدِلَا[(٢)]
وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ[(٣)] نَحْوُ[(٤)] «ٱئْتَكَلَا[(٥)]»

٩٨٧ - طَا تَا «ٱفْتِعَالٍ» رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ
فِي «ٱدَّانَ، وَٱزْدَدْ، وَٱدَّكِرْ» دَالاً[(٦)] بَقِي



(١) في ل: «فاءً» بدل: «فَا تَا»، وهو تصحيف.
قال ابن عقيل رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ٢٤٢): «إذا بُني (افتعالٌ) وفروعُه من كلمةٍ فاؤُها حرفُ لين: وجبَ إبدالُ حرفِ اللينِ تاءً».

(٢) في و،ل: «أَبدلا» بفتح الهمزة، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،ز،ط،ي،ك،م،س.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٤٨٢): «(أُبْدِلَا): بالبناءِ للمفعولِ، خبرُ: (ذُو اللِّينِ)».

(٣) في هـ،و: «ذا الهمزُ» بدل: «ذِي الْهَمْزِ»، وفي ك: «ذا الهمزِ»، وفي ع: «ذا الهمز» بالإهمال.
والمثبت موافق لشرح البرهان ابن القيم (٢/ ١٠٤٨)، والمرادي (٢/ ٥٧١)، وابن عقيل (٤/ ٢٤٢)، والسيوطي (ص٥١١)، والمكناسي (٢/ ٣٨٥).
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٤٨٢): «(فِي ذِي): متعلِّقٌ بـ(شَذَّ)، و(الهَمْزِ): مضافٌ إليه».

(٤) في أ،ط،ك: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من ب،هـ،و،ي.

(٥) في ج: «ائتَكِلا» بكسر الكاف، وفي ي: بفتح الكاف وكسرها.
قال البعلي رَحِمَهُ اللَّهُ (٣٠/أ): «(ائْتَكَلَا): افْتَعَلَ من (وكَّل)، بمعنى: فوَّض، فالمتوكلُ مُفوِّضٌ أمورَه إلى اللّه تعالَى».

(٦) في ب: «واذَّكِر ذالا» بالذال المعجمة فيهما.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٩٦٥): «(وَادَّكِرْ): فعلُ أمر من ادَّكر، وأصلُه: اذْتكرْ، فأُبدلت التاءُ دالاً، ثمّ قُلبت الذالُ دالاً، وأُدغمت الدَّالُ في الدَّالِ».

فَصْلٌ[١]

٩٨٨ ـ فَـا أَمْـرٍ أَوْ مُـضَـارِعٍ مِـنْ[٢] كَـ«وَعَـدْ»
ٱحْـذِفْ، وَفِـي كَـ«عِـدَةٍ[٣]» ذَاكَ ٱطَّـرَدْ

٩٨٩ ـ وَحَـذْفُ هَـمْـزِ «أَفْـعَـلَ[٤]» ٱسْـتَـمَـرَّ فِـي
مُـضَـارِعٍ وَبِـنْـيَـتَـيْ مُـتَّـصِـفِ

(١) «فَصْلٌ» سقطت من ل، وكذا في أ، ثم ألحقت بخطٍّ مُغايرٍ.
(٢) «مِنْ» سقطت من ل.
(٣) في ع: «العدة» بدل: «كَعِدَةٍ».
(٤) في نسخة على حاشية ب: «أُفعِلُ».
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٨٣): «(أَفْعَلَ): مجرورٌ بإضافةِ (هَمْزِ) إليه، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ؛ لأنَّه غيرُ منصرفٍ للعلميةِ والوزنِ».

٩٩٠ ـ «ظَلْتُ، وَظِلْتُ» فِي «ظَلِلْتُ[١]» ٱسْتُعْمِلَا
وَ«قِرْنَ[٢]» فِي «ٱقْرِرْنَ[٣]»، وَ«قَرْنَ[٤]» نُقِلَا



(١) في و،ك: «ظلتَ وظلتَ في ظللتَ»، وفي ل: «ظلتُ وظلتُ في ظلّلْتُ»، وفي م: «ظلت وظلتُ في ظللتَ»، وفي ج: «ظلتُ وظلتُ في ظلِلْتُ» بفتح الظاء وكسرها في الأخيرة، والمثبت من أ،ب،هـ،ز،ط،ي،ن.
قال المكودي ﵀ (٢/ ٩٦٥): «يعني: أن (ظَلِلْتُ) بكسرِ اللام يجوز أن يُحذف منه إحدَى اللَّامينِ، مع كسرِ الظاءِ وفتحِها، فتقول: ظِلْتُ وظَلْتُ»، وقال الأزهري ﵀ (ص٤٨٣): «(ظَلْتُ): بفتحِ الظاءِ المشالةِ؛ مبتدأٌ، (وظِلْتُ): بكسرِها؛ معطوفٌ على المبتدأ».
(٢) في ل،س: «قَرن» بفتح القاف، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،م،ن.
قال الشاطبي ﵀ (٩/ ٤٢٥): «يعني: أن (قِرن): بكسر القاف، و(قَرن): بفتحها؛ نُقلا معاً»، وقال الأزهري ﵀ (ص٤٨٣): «(وقِرْنَ): بكسرِ القافِ؛ مبتدأٌ». وانظر: شرح المكودي (٢/ ٩٦٨).
(٣) في ط،ك: «اقرَرن» بفتح الراء الأولى، وفي ي: «اقرُرن» بضم الراء الأولى، والمثبت من ب،ج،هـ،و،ل.
قال الجوهري ﵀ في الصحاح (٢/ ٨٤٩) -: «(وقِرْن في بُيوتِكُن) وقُرئ بالفتح، فهذا من: القَرار؛ كأنَّه يريدُ: (اقْرَرْنَ)؛ فتُحذفُ الراءُ الأُولَى للتخفيفِ وتُلقى فتحتُها على القافِ، فيستغنى عن الألفِ لحركةِ ما بعدها، وتحتمل قراءةُ من قرأَ بالكسرِ أيضاً أن تكون من: (اقررن) بكسرِ الراءِ على هذا؛ كما قُرئ: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ بفتحِ الظاءِ وكسرِها، وهو من شواذِّ التَّخفيفِ»، وقال الشاطبي ﵀ (٩/ ٤٢٦): «وهو إمَّا أن يكون ضبطه بكسرِ الرَّاء الأولى - وهكذا ثبت في النسخ...».
(٤) في س: «قِرن» بكسر القاف، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن.
قال الأزهري ﵀ (ص٤٨٣): «(وَقَرْنَ): بفتحِ القافِ؛ معطوفٌ على المبتدَأ».

الْإِدْغَامُ[(١)]

٩٩١ ـ أَوَّلَ مِـــثْـــلَـــيْـــنِ مُـــحَـــرَّكَـــيْـــنِ فِـــي
كِـلْـمَـةٍ[(٢)] ٱدْغِـمْ، لَا كَـمِـثْـلِ «صُـفَـفِ[(٣)]

٩٩٢ ـ وَذُلُـــلٍ[(٤)]، وَكِـــلَـــلٍ[(٥)]، وَلَـــبَـــبِ[(٦)]»
وَلَا كَـ«جُـسَّسٍ[(٧)]»، وَلَا كَـ«ٱخْـصُـصَ أَبِـي[(٨)]»

---

(١) في أ،ب،ج،ل،ن،س زيادة: «فصل في»، وفي ع زيادة: «بابُ».

(٢) في ز: «كلمة» بفتح الكاف وكسرها، وفي ل: بفتح الكاف وكسرها، وسكون اللام وكسرها، والمثبت من أ،ب،ج،هـ،و،ط،ي،ك،م،ن.

(٣) «الصُّفَف»: جمع صُفَّةٍ، وهي: الظُّلَّة كالسقيفةِ، وصُفَّةُ البنيانِ: طُرَّته. الصحاح (٤/ ١٣٨٧)، وكتاب الأفعال لابن القطّاع (٢/ ٢٥٢)، وشرح الشاطبي (٩/ ٤٣٥)، والمكودي (٢/ ٩٧١).

(٤) «الذُّلُل»: هوَ جمعُ ذَلُول، وهي: الدابَّةُ الليِّنةُ غيرُ الصعبةِ. إصلاح المنطق (٣٢)، وشرح الشاطبي (٩/ ٤٣٥)، والمكودي (٢/ ٩٧١).

(٥) «الكِلَل»: جمعُ كِلّةٍ: وهو سترٌ رقيقٌ يُخاطُ كالبيتِ، يُتوقَّى فيه من البقِّ. الصحاح (٥/ ١٨١٢)، والمحكم (٦/ ٦٥٩)، وشرح الشاطبي (٩/ ٤٣٦).

(٦) «اللَّبَب»: مَوضِع النَّحر، وهو موضعُ القلادةِ من الصدرِ، واللَّبَبُ أيضاً: ما يُشدُّ على صدرِ الدَّابةِ والنَّاقةِ يمنعُ الرحلَ من الاستئخارِ، ويطلقُ أيضاً على ما استرقَّ وانحدَر من الرَّمْلِ. معجم ديوان العرب (٣/ ٤٠)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٢٤٣)، والصحاح (١/ ٢١٧)، وشرح الشاطبي (٩/ ٤٣٦).

(٧) «الجُسَّس»: هو جمعُ جاسٍ، اسم فاعلٍ من جسَّ الشيءَ إذا: مسَّهُ، أو: من جسَّ الخبرَ إذا فحصَ عنه، وهو الجاسوس. الصحاح (٣/ ٩١٣)، وغريب الحديث للخطابي (٣/ ٣٩٢)، وشرح المكودي (٢/ ٩٧٢).

(٨) في ب،و،ط،ك،ل،ن: «كاخصصْ أَبي» بقطع الهمزة، وفي ج: بالقطع والوصل معاً.
قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (٩/ ٤٤٢): «يجب أن يُضبط قولُه: (وَاخْصُصَ ابِي) مُسهَّلَ الهمزةِ مع نقل =

٩٩٣ ـ وَلَا كَـ«هَـيْـلَـلَ[(١)]»، وَشَـذَّ فِـي «أَلِـلْ[(٢)]»
وَنَـحْـوِهِ: فَـكٌّ بِـنَـقْـلٍ فَـقُـبِـلْ

٩٩٤ ـ وَ«حَـيِـيَ[(٣)]» ٱفْـكُـكْ وَٱدَّغِـمْ[(٤)] دُونَ حَـذَرْ
كَـذَاكَ نَـحْـوُ[(٥)] «تَـتَـجَـلَّـى، وَٱسْـتَـتَـرْ»

٩٩٥ ـ وَمَـا بِـتَـاءَيْـنِ[(٦)] ٱبْـتُـدِي قَـدْ يُـقْـتَـصَـرْ
فِـيـهِ عَـلَـى تَـا[(٧)] كَـ«تَـبَـيَّـنُ الْـعِـبَـرْ[(٨)]»

= حركتِها إلى الصَّاد؛ إذْ لا يصحُّ تنزيل المسألةِ على غير ذلك، فلا تأتِي بالهمزة على أصلِها أصلاً، وهذا ظاهرٌ». وانظر: شرح ابن جابر الهواري (١٩٤/ب)، وحاشية الخضري (٢/ ٩٤٠).

(١) في ب،د،ط،ي،ك،م،ن: «كهيللٍ» بالجرِّ المنوَّن، وفي ج،ز: بالفتح والجرِّ المنوَّن، والمثبت من أ،هـ،و،ل.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٤٨٥): «(هَيْلَلَ): بفتح الهاءِ، وسكونِ الياءِ المثناة تحت، وفتحِ اللامينِ؛ إذا أكثرَ من قولِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وهو فعلٌ ماضٍ ملحق بـ(دَحْرَج)، معطوفٌ على ما قبلَه». وانظر: شرح المكودي (٢/ ٩٧٢)، وحاشية الخضري (٢/ ٩٤١).

(٢) «أَلِلَ السِّقاءُ»: إذا تغيَّرتْ رائحتُه. إصلاح المنطق (ص١٦٠)، ومقاييس اللغة (١/ ٢١)، وشرح ابن الناظم (ص٦١٩).

(٣) في ب: «وحيّي»، وفي ي: «حيّ».
قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٤٨٥): «(حَيِيَ): بكسرِ الياءِ الأُولَى؛ مفعولٌ مقدَّمٌ بـ(افْكُكْ)».

(٤) في ج: «وادغما» بزيادة ألف في آخره، وبها ينكسر الوزن.

(٥) في أ: «نحوَ» بالنَّصب، وفي ي: بالرَّفع والنَّصب، والمثبت من ب،ج،د،هـ،و،ز،ط،ك،ن.
قال المكودي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٩٧٥): «(نَحْوُ): مبتدأٌ، وخبرُه: (كَذَاكَ)».

(٦) في د زيادة: «قد»، وبها ينكسر الوزن.

(٧) في ك: «تاءٍ» بالجرِّ المنوَّن، وبه ينكسر الوزن.

(٨) في ح،م: «الغِبر» بالغين والباء، وفي ل: «الغِيَر» بالغين والياء.
قال البعلي رَحِمَهُ اللَّهُ (٣٥/ب): «(العِبَر): جمع عِبْرَة، وهي: كالموعظةِ؛ مما يَتعظُ به الإنسانُ»، وقال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (٩/ ٤٦٥): «والعِبَر: جمعُ عبرةٍ، من الاعتبارِ والاستبصارِ، =

٩٩٦ ـ وَفُكَّ حَيْثُ(١) مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ
لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ ٱقْتَرَنْ

٩٩٧ ـ نَحْوُ(٢) «حَلَلْتُ(٣) مَا حَلَلْتَهُ(٤)»، وَفِي
جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

٩٩٨ ـ وَفَكُّ «أَفْعِلْ» فِي التَّعَجُّبِ ٱلْتُزِمْ
وَٱلْتُزِمَ الْإِدْغَامُ(٥) أَيْضاً فِي «هَلُمّْ»



= أصلُه من عبرتُ: إذا مررتُ بالطريقِ». وانظر: تهذيب اللغة (٢/ ٢٣٠)، والصحاح (٢/ ٧٣٢).

(١) في حاشية ب: «حَيْثُ: خ».

(٢) في ط،ك،ن،س: «نحوَ» بالنَّصب، والمثبت من ب،هـ،و،ز،ي.

(٣) في و: «حللتَ» بالفتح، والمثبت من أ،ب،ج،د،هـ،ط،ي،ك،ل،ن،س.
قال الخضري رحمه الله (٢/ ٩٤٥): «(حَلَلْتُ): بضمِّ التاءِ».

(٤) في د،و،ي،م: «حللنَه» بفتح النون، قال ابن جابر الهواري رحمه الله (١٩٥/أ): «(نَحْوُ حلَلْتُ مَا حَلَلْنَه): فأسند الفعلَ إلى ضميرِ المتكلِّم، ثمَّ إلى نون الإناثِ»، وفي ن: «حللتُه» بضم التاء، وفي ب: «حللته» بفتح التَّاء وضمِّها، ولم تتبين في هـ.
والمثبت من أ،ج،ط،ك،س. وهو موافق لشرح المرادي (٢/ ٦٠٧)، والبرهان ابن القيم (٢/ ١٠٦٥)، وابن عقيل (٤/ ٢٥٢)، والمكودي (٢/ ٩٧٧)، والمكناسي (٢/ ٣٩٣).

(٥) في ب،س: «والتَزم الإدغامَ»، وفي هـ: «والتُزم الأَدغامُ»، والمثبت من أ،ج،د،و،ز،ط،ي،ك،ل،م،ن.
قال الأزهري رحمه الله (ص٤٨٧): «(وَالْتُزِمَ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، (الإِدْغَامُ): نائبُ فاعلِ (الْتُزِمَ)».

[خَاتِمَةٌ]

٩٩٩ـ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ[(١)] قَدْ كَمَلْ
نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ ٱشْتَمَلْ

١٠٠٠ـ أَحْصَى مِنَ «الْكَافِيَةِ»: «الْخُلَاصَهْ»
كَمَا ٱقْتَضَى غِنىً بِلَا خَصَاصَهْ[(٢)]

١٠٠١ـ فَأَحْمَدُ اللَّهَ[(٣)] مُصَلِّياً عَلَى
مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

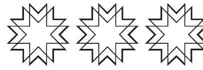
---

(١) في ل: «عَنيت» بفتح العين، والمثبت من أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ط، ي، ك، م، ن.
قال الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ في مختار الصحاح (ص٢٢٠): «عُني بحاجته، يُعنى بها؛ على مالم يُسمَّ فاعلُه»، وقال المرادي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٦١٣): «عُنِيَ بكذا: أي اهتمَّ به، والأفصحُ بناؤهُ للمفعولِ، وبناؤُه للفاعل لُغيَّة حكاها في: (اليواقيت)»، ويقصد بـ«اليواقيت»؛ كتابَ: أبي عمرو الزاهد المطرّز؛ غلام ثعلب، المتوفى سنة (٣٤٥هـ)، وهو مفقودٌ، انظر: مقدمة تحقيق كتاب «ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن»: (ص١٢٩)، وانظر كذلك: شرح الشاطبي (٩/ ٤٨٠)، وحاشية الخضري (٢/ ٩٤٧).

(٢) هذا البيت سقط من ب، ل، م، ن، واستدرك في ب، ل في الحاشية بخطٍّ مُغايرٍ، وصحح عليه.

(٣) في ل: «والحمد للَّه»، وفي س: «فالحمد للَّه»، وفي ع: «وأحمد اللَّه»، وفي حاشية س: «فأحمد اللَّه» وصحَّح عليها، وقوله: «فأحمد» انمحت في هـ، واستدركت بخط متأخر بـ: «الحمد».
قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (٩/ ٤٨٨-٤٨٩): «(فَأَحْمَدُ اللَّهَ): هذه الفاءُ للتسبِيب، لما وَصف أنَّ هذه الأرجوزةَ حوتْ إحصاءَ خلاصةِ (الكَافِيَة) من غير افتقار في الضروريَّات إلى غيرِها ترتَّب على ذلك وتسبَّب عنه أن يَحمد اللَّهَ تعالى على هذه النعمةِ التي أَنعم عليهِ بها... وأَتى بلفظِ: (أَحْمَدُ)، ولم يقل: (فالحمد للَّه)؛ إظهاراً للعمل في الحمدِ، وتحقُّقاً بالعبوديَّة في ذكرِه»، وانظر: حاشية ابن حمدون (٢/ ٣٦٧).

١٠٠٢ ـ وَآلِــــهِ الْـــغُـــرِّ الْــكِـــرَامِ الْـــبَـــرَرَهْ
وَصَـحْـبِـهِ الْـمُـنْـتَـخَـبِـيـنَ[(١)] الْـخِـيَـرَهْ[(٢)]



تَمَّ بِحَمْدِ ٱللهِ

(١) في ب،د،هـ،و: «المنتجبين» بالجيم، وفي ك: بالخاء والجيم معاً، وطُمست في س.
قال الأزهري رَحِمَهُ اللهُ (ص٤٩٣): «(المُنْتَخَبِينَ): بفتح الخاء المعجمة، جمع منتخب، بمعنى: المختار، نعتٌ لـ(صَحْبِهِ)». وانظر: شرح الشاطبي (٩/ ٤٩٣).

(٢) هذا البيت سقط من ل،س.
وفي حاشية ب: «بلغت مقابلةً مِن نسختيْنِ عتيقَتَين حسب الإمكانِ والطاقةِ؛ فصحَّتْ».
وفي حاشية هـ: «قُوبلتْ على الأصلِ المنقُولِ ... سَيِّدي الخطِيب السُّلميّ ... آخرُها: عاشِر جُمادَى ... وثلاثينَ وسبعِ مئةٍ ... اللَّه تعالى، والحمدُ للَّه ...
ثمَّ قوبلتْ على أصلٍ صحيحٍ ... الشافعيِّ ... من سنةِ اثنَتَيْن ...»[(أ)].
وفي حاشية و: «بلغ مقابلةً؛ فصحَّ إن شاء اللَّه تعالى».
وفي حاشية ي: «قُوبِلتْ هذه النسخةُ المباركةُ على نسخةٍ صحيحةٍ».
وفي حاشية ك: «قابلتُ هذهِ النسخةَ على نسخةٍ قوبِلت على نسخةِ الشَّيخِ الإمام العلَّامة، شيخِنا: سراجِ الدِّينِ عبدِ اللطيفِ الفَوِّيِّ رحمه اللَّه تعالى، وهي مُقابلةٌ على نسخةٍ بخطِّ وَلَدِ مؤلِّفِها: الشيخِ بدرِ الدينِ؛ مقابلةً صحيحةً بحسب الطَّاقة».

الخاتمة:

في (أ): «تَمَّتْ بحمدِ اللَّه وعونِه، وصلَّى اللَّهُ على سيِّدنا محمدٍ نبيِّه وآلِه وصحبه وسلَّم».
وفي الصفحة التي تليها إجازة مقرونة بالمناولة من الفيروز آبادي لشهاب الدين الفارقيّ؛ نصُّها:
«الحمد للَّه، وصلى اللَّه على سيِّدنا محمدٍ وآله وسلَّم.

(أ) موضع النقاط كلمات غير مقروءة بسبب الرطوبة.

=

. . . .

= ناولتُ هذه **(الألفيَّة)** المباركة: المسنِدَ، الأجلَّ العلامة، شهابَ الدين أبا الحسن أحمد بن مولانا الصاحبِ الأعظم شرف الدين أبي عبد اللَّه الحسين الفارِقِيّ - جَمَّلَ اللَّه ببقائهما -، مناولةً مقرونةً بالإذن في روايتها عني كما رويته عن الشيخ شمس الدين أبي عبد اللَّه محمدِ ابنِ إسماعيلَ بن إبراهيمَ ابنِ الخبّاز، **عن ناظمها** الإمام أبي عبد اللَّه محمد ابن مالك رحمه الله.
وأذِنْتُ له أيضاً روايةَ جميع ما يجوز لي وعنِّي روايته، بشرطه المعلومِ عن حَمَلَة العلوم.
قاله وخَطَّه بيده - أحقرُ العباد، الملتجي إلى حرم اللَّه تعالى -: مُحمد بنُ يعقوبَ بنِ محمَّد بن إبراهيمَ الفَيْرُوز آبَادِيُّ - حقق اللَّه آماله -.
وصَحَّ في السادس من ذي الحجة، سنة ثمان مئة، بتعز المحروسة. وصلَّى اللَّه على سيِّدنا محمدٍ وآله وسلمَ».
وفي (ب): «نَجزَت **(الألفيَّةُ)** المباركةُ؛ نظمُ الشيخ الإمام العالِم، وحيدِ دهره وفريدِ عصرِه: جمالِ الدِّين مُحمد ابنِ مالكٍ الطَّائِيِّ الجَيَّانِيِّ النحويّ اللغويّ - برَّد اللَّهُ حفرتَهُ -.
على يَدِ كاتبِها ومالِكِها: الفقير إلى عفو ربِّه؛ محمدِ بنِ يوسفَ بنِ عبد الكريمِ بن عليِّ بنِ عمرَ بن محمدٍ الأنْصاريِّ الأَوْسِيِّ الوادِي آشِي الشافعيِّ - عُرِف جَدُّهُ بِابن بنتِ الشَّيخِ أبي إسحاق العراقِيِّ -.
فِي ليلةٍ يُسْفِرُ صباحُها عنِ الرابع من شهرِ اللَّه المُحَرَّم، سنةَ تسع عشرةَ وسبع مئةٍ».
وفي الصفحة التي تليها قيدُ عرضٍ وإجازةٌ من ابن السرّاج لسراج الدين عمر بن عليّ الخزرجيّ؛ نصُّها:
«الحمدُ للَّه، وسلامٌ على عباده الذين اصطفَى.
عَرَض عليَّ جميع **الألفية** في النحو - للشيخ الإمام العلَّامة حجة العرب، وكَنْزِ الأدب، وحيدِ دهره وفريد عصرِه، جمالِ الدين ابن مالكٍ رحمه الله -: الولدُ النَّجيب، الفاضل اللَّبيب، الذكيُّ الحاذق، البارعُ الكامِل؛ سراج الدين عمرُ بنُ الخطيب العَدْل نور الدِّين عليِّ بن الخَطيب العدل عِماد الدين داوُدَ بن الخطيب العَدْل مجد الدِّين عبد العظِيم بن نبهَان بنِ عطاف بن قَيس بن عطاف بنِ سعد بن عطاء بن قيس بن سَعْد بن عبادةَ الخَزْرجيّ صاحب رسولِ اللَّه ﷺ، عرضاً حسناً جيِّداً فاقَ بذلك على أقرَانِه، ودلّ على جودةِ حفظِه، في مجلسٍ واحدٍ، أجزلَ اللَّه من الفَهْمِ حظَّهُ، ونفعَهُ بالعلمِ، وزيَّنَهُ بالفهمِ والحلمِ.
وأجزتُ له أن يروي عني جَميع مسمُوعاتِي وإجازاتي وقراءاتِي ومُناولاتي، وما تحمّلتُه من فنون العلماء على اختلاف أنواعِهِ؛ على الشَّرط المعتبر عند أهل الأَثر. =

. . . .

= وكان عَرضُه لها في عصر يوم الجمعةِ سادسَ شهر ربيع الآخِر، عام عشرين وسبعِ مئة، بمنزِلي بدرب الحجر، المجاور لطَاحُون الصُّوفا.
كتَبهُ: محمد بن السَّرَّاج المُقرئ - عفا اللَّه عنهُ وعن والِديه وعن جَميع المسلمين -، وصلَّى اللَّه على نبيِّه محمدٍ خير خلقه، وخاتمِ أنبيائه ورسُله، و ...[أ] الحمد للَّه رب العالمين».
وفي (ج): «تمَّت الألفيَّةُ المَوْسومة بـ(**الخُلَاصَةِ**) بحمدِ اللَّه وعَوْنه وحُسن توفيقهِ، في شهرِ شوَّال، عامَ ثمانٍ وعشرينَ وسبع مئةٍ.
والحمدُ للَّه وحدَه، وصلاتُه على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلهِ وصحبه وعِتْرَته وسلامُهُ».
وفي (د): «نَجزَتِ **الخلاصةُ** بحمدِ اللَّه تعالى وعونِه، على يد: عبدِ اللَّه بنِ يوسفَ ابن هشامٍ - عفا اللَّه تعالى عنهُم -، فِي شهر ربيعٍ الأوَّل، من سنةِ اثنتينِ وثلاثينَ وسبعِ مئة».
وفي حاشيتها قيدُ مطالَعةٍ؛ نصُّه:
«طالَعَ في هذا الكتابِ المبارك - الفقيرُ إلى اللَّه تعالى -: محمَّدُ بنُ ...[ب] غفر اللَّه له ولوالديه ولمالكه ولجميعِ المسلمين أجمعين يا رب العالمين».
وفي (هـ): «آخرُها. والحمدُ للَّه وحدَهُ، وصلَّى اللَّهُ على سيِّدنا محمدٍ النبيِّ الأُمِّيِّ، وعلى آلهِ وأصحابهِ وسلَّمَ.
كتبَها - العبدُ الفقيرُ إلى رحمةِ ربِّه -: محمّدُ بنُ أحمدَ بنِ محمدٍ الجهنِيُّ الشَّيْزَرِيُّ».
ثم قَيْدُ قراءةٍ مع الإجازة من محمد بن عبد الرحيم الخطيب السُّلميّ لكاتب النسخة؛ نصُّه:
«قرأَها علَيَّ كاتبُها مالكُها - أَدامَ اللَّه توفيقَه - مِن أوَّلِها إلى آخِرِها، في مجالِسَ آخرُها ... شهر شعبانَ المكرَّم، سنة اثنتينِ وثلاثينَ وسبع مئةٍ، وأجزتُ له [روايتها][ج] **بحقِّ سماعِي لها مِن ناظمِها** - تغمَّدهُ اللَّه برحمتهِ -، وأَجزتُ له ما تَجوزُ رِوايتهُ ... ومَوْلِدي في شهر رمضانَ المعظَّم، سنةَ ثمانٍ وخمسينَ وستِّ مئةٍ، بدمشقَ المحروسةِ ... [محمد] بنُ عبدِ الرَّحيم بنِ عبدِ الوهَّاب بن علِي بنِ أَحمدَ بن فَضلِ السُّلَمِيُّ، خطيبُ بَعْلَبَكّ ... وسلَّم»[د].

(أ) طمس بمقدار كلمتين.
(ب) لم يتضح بقيةُ الاسم.
(ج) غير واضحة في الأصل.
(د) موضع النقاط كلمات غير مقروءة بسبب تآكل طرف الورقة. =

. . . .

= وكتب الخطيب السُّلمي على جانب الورقة الأيسر تاريخ وفاة ابن مالك وتاريخ مولده، ولم يتضح بعضُه.

وفي (و): «آخِرُها. والحمدُ للَّه وحده، وصلَّى اللَّه على سيِّدنا محمدٍ النبيِّ الأميِّ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلَّم تسليماً.

نَجَزتْ كتابةً في رابع عشر شهر رمضانَ المعظَّم، من سنةِ اثنتينِ وثلاثِينَ وسبع مئةٍ.

على يد - الفقيرِ إلى اللَّه تعالى -: مُحمد بنِ محمَّد بن عبد الرحيمِ بن الخطِيبِ السُّلَمِيِّ الشافعيِّ - عفا اللَّه عنهُ وعن والديه وعن جميعِ المسلمين آمينَ -، وحسبُنا اللَّه ونِعم الوكيلُ».

ثم بعدها في وجه الورقة إجازةٌ من ابن أسباسلار البعلي للحسين بن محمد اليونينيِّ؛ نصُّها:

«بِسم اللَّه الرحمن الرَّحيم.

الحمدُ للَّه المتفرِّدِ بالعظمةِ والبقاء، المنزَّهِ عن الشَّبيه والنَّظير والشُّركاء، المحمودِ في حالتيِ الشِّدة والرَّخاء، الذي اصطفَى مِن صفوةِ خلقه أصفياء، وجعلهم بتعليمِ العلم والعمل به مِن ورثة الأنبياء، وصلَّى اللَّه على سيّدنا محمدٍ خاتم الرُّسل وإمام الحُنَفاء، وعلى آلِهِ وأصحابه الكِرام البرَرَة الأتقياء، صلاةً وسلاماً دائمَيْن بدوام الأرضِ والسَّماء.

أَمَّا بعدُ: فقد قرأ علَيَّ: الصَّدْرُ الرئيسُ، النبيه النجيبُ، الحبيب الأريبُ، الفقيه المُحصِّل، الفاضل العالمُ، الإمام الأوحدُ، المجتهد العاملُ؛ شرفُ الدِّين أبو عبدِ اللَّه الحسينُ بنُ الشيخ الإمام العالم، الفاضلِ الجليل، الصدر الرئيسِ، الحسيب النَّسيب، شيخ الإسلام، صدر الشَّام؛ تقيِّ الدين أبي عبد اللَّه مُحمد بنِ الشيخ الإمامِ العالِم، العلَّامة الأوحد، عَلَمِ الأعلام، جَمال الإسلام، عمدة العلماءِ، فخرِ الشُّهداء؛ شَرَفِ الدِّين أبي الحسينِ عليِّ بن الشيخ الإمامِ العالِم العاملِ، العلامة الزَّاهد، قدوة الأولياءِ، بقيَّة السلف الأصفياء، عمدةِ حفاظ الدِّين، زَيْن المحدِّثين؛ تَقِيِّ الدين أبي عبدِ اللَّه محمَّدٍ اليُونِينِيِّ الحنبليِّ - نَوَّر اللَّه قلبهُ بنورِ الهداية، وجعلهُ من أهل السَّعادة والوِلاية -: جميعَ هذا الكتابَ المسمَّى بـ(**الخُلَاصَةِ فِي النَّحْوِ**) مِن أوَّله إلى آخره حفظاً عن ظهر قلبه، مُؤَسَّساً على حسن الضَّبط والإتقان، مبنيّاً على ترك الغلط والنُّقصان، وذلك بعد العصرِ في مجلسٍ واحدٍ يومَ الأحدِ ثالث عَشْري شهرِ صفرٍ - خُتم بالنصر والظَّفَر -، مِن سنةِ ثمانٍ وأربعينَ وسبع مئةٍ.

وكان قد عرضَ قبل ذلك مواضعَ متعدِّدة أيضاً من كِتاب (المُقْنِعِ فِي الفِقْهِ)، تأليف شيخِ =

. . . .

= الإسلام مُوَفَّق الدين ابنِ قُدامة المقدسيّ - قدَّس اللَّه تعالى روحَهُ، ونوَّر ضريحَهُ -، دَلَّ ذلك على أنَّه أحاط بجميعِ الكتابَيْن حفظاً، وآذَنَ بحسن استعدادِهِ لتحصيلهما معنىً ولفظاً، مع بحثٍ فيهما وتدقيقٍ، وضبط وتحقيقٍ، واجتهادٍ في الطلب، وحرصٍ على نيلِ الأرب، فَتَزْكُو معه المعاني، وتَثْبُت به أصولُ المباني، فتحَقَّق ظهور همته العاليةِ في تَطَلُّب الفوائدِ، واقتناصِ الفرائد، والاِزدياد في الثَّواب، وأعلمَ بتميُّزه على كثير من الطُّلاب، فاللَّهُ يبلّغهُ درجتيِ العلم والعملِ، ويكفيهِ طريقي الخطأ والخطلِ، ويُوَفِّقُه وإيَّانا للطاعةِ، ويرزقهُ الاستعدادَ لقيام السَّاعة، ويَنْظِمُه فِي عِقْد أهل السّنة والجماعةِ، ويجعلُهُ ممَّن قال وسأل ليَغْنم، وأطرق وسكتَ ليسلمَ، وكتبَ ودَرس لِيعلم، وعَلم ليُعلِّم ويعملَ، ويجعلنا وإياه من عبادِهِ الصَّالحين، وحزبِهِ المفلحينَ.

قاله وكَتبه: محمَّدُ بن عليِّ بن مُحمد بنِ عمرَ بن عليِّ بن رضوان ...[أ] حامداً للَّه تعالى، ومصلِّياً على سيّدنا محمدٍ وآله وصحبهِ، وسلَّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، وحسبُنا اللَّه [ونعم الوكيل]».

وفي (ز): «تَمَّ كتاب (**الخُلاصة الألفيَّة في علم العربيَّة**)؛ نَظم الشيخِ الإمامِ، العالِم العلَّامةِ، فريدِ دهرِهِ، ووحيدِ عصرِه: جمالِ الدِّين أبي عبدِ اللَّه محمد بنِ عبدِ اللَّه بن عبدِ اللَّه بن مالكٍ الطَّائِيّ الجَيَّانيِّ - رحمهُ اللَّه ورضِي عنهُ -، على يدِ: العبد الفقيرِ المُعترف بذنبهِ، الراجِي عفوَ ربِّه المنَّان، أَحمدَ بنِ أَرْمَغَانَ - غفر اللَّه له، وعفا عنهُ وعن أسلافه وكافَّةِ المسلمينَ والمسلماتِ، والمؤمنِين والمؤمناتِ -، وعلى نبيِّنا أَفضلُ الصَّلواتِ.

نهارَ الاثْنَينِ، تاسع عشرين شوَّال، سنةَ ستٍّ وثلاثينَ وسبع مئةٍ. الحمدُ للَّه ربِّ العالَمين».

وفي وجه الورقة قيدُ عرضٍ من محمد بن عبد القادر على إبراهيم الجناني الأزهريِّ؛ نصُّها:

«الحمدُ للَّه وكفى.

وبعدُ: فقد عَرَض عليَّ الأخُ في اللَّه تعالى الشيخُ العالم الفاضل، المحقِّق المدقِّقُ: شمسُ الدِّين محمدُ ولدُ الشيخ الصالح العالم العلّامة أبي المجد عبدِ القادر بن الشيخ الصالح الزَّاهد الوَرِعِ بدر الدين حسن الشهير [بالدبّاغ]، مواضع عديدة من كتاب (**الألفيَّة في النحو**) تصنيف ابن مالكٍ ﵁، قراءة صدرٍ مُتقنَة دلَّت على حفظ جميع الكتاب المذكور - بلّغه اللَّه تعالى مقصدَهُ من خيري الدنيا والآخرة بمحمد وآله وصحبه وسلم[ب] -.

(أ) موضع النقاط كلمات غير مقروءة. (ب) الدعاء بهذه الصِّيغة غير مشروع. =

. . . .

= كتبه - فقير رحمة ربِّه -: إبراهيمُ بن محمدٍ الجناني الأزهريُّ الشّافعيُّ.
بتاريخ السادس عشر من جمادى الأُولى سنةَ أربعين وسبعِ مئةٍ ...(أ)».
وفي (ح): «كَمَلَت **الألفيَّة** الموسومةُ بـ**(الخُلاصة)** بحمدِ اللَّه، على يدِ: محمَّدِ بن أحمدَ بن محمد بنِ عبد المُنْعِمِ المالكيِّ، عُرف بالتونِسِيِّ - عاملَه اللَّه بلطفهِ -.
فِي العشرينَ مِن جُمادَى الآخِرة، سنةَ أربعِينَ وسبعِ مئةٍ، بالمدرسةِ الصَّلَاحِيَّةِ بالقاهرةِ المحروسةِ، والحمدُ للَّه ربِّ العالمينَ».
وفي (ط): «تَمَّت بحمدِ اللَّه تعالى وعَونهِ، وصلَّى اللَّهُ على سيِّدنا محمدٍ نبيهِ وآله وصحبهِ وسلَّمَ».
وفي الصفحة التي تليها قيدُ قراءةٍ وإجازةٌ من أثير الدين أبي حيّان الأندلسيّ لمحمد بن إبراهيم ابن فهد؛ نصُّه:
«الحمدُ للَّه، وسلامٌ على عبادهِ الذينَ اصطفى، وصلَّى اللَّه وسلمَ على سيّدنا محمدٍ النَّبي المصطفى، وعلى آلهِ وصحبه المستكمِلِين الشَّرَفَا.
وبعدُ: فقد قرأ القاضي الأَجَلُّ، الكبير العالِم، الفاضلُ الكامل، الأَوْحد البارعُ، الرَّئيس الأصيلُ، جمال العلماءِ، زَيْن الفضلاء، كمالُ الدِّين، محيِي الملوكِ والسَّلاطين؛ أبو الفضلِ محمدُ بن سيِّدنا العبد الفقير إلى اللَّهِ تعالى القاضي الإمام العالم العلَّامة جمالِ الدين أبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ سيّدنا العبدِ الفقير إلى اللَّه تعالى القاضي المرحوم العلَّامة وحيد الدَّهر وفريدِ العصرِ شهابِ الدِّين أبي الثَّناء محمود بنِ سلمانَ بنِ فَهْدٍ الشَّافِعِيِّ - أعزَّهُ اللَّه تعالى -، جميع كتاب **(الخُلَاصَةِ)** هذا للعلَّامة جمالِ الدِّين ابن مالكٍ - رحمه اللَّه تعالى -، على سيِّدنا وشيخنا، الأستاذِ العلامة، الحافظِ النَّاقد، حجّة العرب، ولسانِ أهل الأدب؛ أثيرِ الدِّين أبي حيَّانَ مُحمدِ بنِ يوسفَ بن عليّ بن يُوسف بنِ حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ - فَسَح اللَّه في أجله -، حفظاً من صدرهِ مَرَّ فيه مرور السَّهم، وشَهِد له بقوَّة الحفظ وشديدِ الفهم.
وأخبرتُهُ أنه قرأه على جدِّه شيخ الإسلام العالِم المحقِّق، رئيس أهل الإنشاءِ، شهابِ الدِّين أبي الثَّنَاء محمودٍ - رحمهُ اللَّه تعالى -، في مجلسٍ واحدٍ؛ قال: **(قرأتُهُ على مصنِّفه)**.
وصحَّ ذلك، وثبت سماعُه يومَ الأحدِ في مجلسٍ واحدٍ، الخامس من ذي القَعْدة، سنةَ أربعٍ وأربعينَ وسبع مئةٍ، بمنزل المُسْمِعِ بالمدرسة الصالِحِيَّة، بالقاهرة المحروسةِ، وكانت قراءتهُ من هذه النُّسخةِ وأنا حاضر أمسِكُها في يدي، وأجازَ له أن يرويَ عنه ما يجُوز له وعنه رِوايتهُ.

(أ) كلمات غير مقروءة. =

. . . .

= والحمدُ للَّه وحدَهُ، وصلَّى اللَّه على سيّدنا مُحمدٍ وآلِه وصحبهِ وسلَّم.
كتبه: صالحُ بنُ عبدِ اللَّه القَيْمَرِيُّ».
وتحته بخطِّ أبي حيان:
«المذكور أَعْلاه صحيحٌ. كتبَهُ: أبو حيَّانَ».
وفي (ي): «نَجزَت (**الألفيَّةُ**) بحمدِ اللَّه وعونه وحسنِ توفيقهِ، في سَلْخِ ذي الحجةِ الحرامِ، سنةَ أربعٍ وأربعينَ وسبع مئةٍ».
وفي (ك): «آخرُها. والحمدُ للَّه وحدَه، وصلَّى اللَّهُ على سيِّدنا مُحمدٍ النبيِّ الأمي، وعَلى آلهِ وأَصحابهِ وسلمَ.
على يدِ - أفقرِ عبادِ اللَّهِ تعالى إِلى عفو ربهِ ورحمتهِ ورضوانهِ وكرمهِ -: محمدِ بن محمَّد بنِ عليِّ بن حسن بنِ محمود بن هاشِم بن عُبادةَ الأنصارِيِّ الخَزْرَجِيِّ الشافعيِّ - غفر اللَّه لهُ، ولوالديهِ، ولجميع المسلمِينَ -.
ووافقَ الفراغُ من نسخِها: يومَ الأربعاءِ، مُستهلَّ شهرِ رمضانَ المعظَّم قدرُه، من عام سِتٍّ وتسعينَ وسبعِ مئةٍ، بمدينةِ بَعْلَبَكَّ المحروسةِ.
الحمد للَّه ربِّ العالمينَ، وصلاتُه على سيِّدنا محمَّد وآلِهِ وصحبهِ، وسلامهُ».
ثم في الصفحة التي تليها قيد نظرٍ؛ نصه:
«نَظَر في هذا الكتاب المباركِ - أقلُّ عبيد اللَّه، وأضعفُهم وأحوجُهم إلى طاعة ربه الرحيم الشَّافي -: إسماعيلُ بن محمدٍ السيوفي الشافعيُّ».
وتحته قيد آخر؛ نصُّه:
«الحمد للَّه.
نَظَرَ في هذا الكتابِ المبارك - داعياً لمالكه بطول البَقاء -: مُحمد بنُ أحمدَ بن محمدِ بن عليِّ بنِ عمر بن شمس الدين الميداني الشافعيُّ الدمشقيُّ - غفر اللَّه تعالى لَهُ ولوالديه ولأشياخِهِ وللمسلمين أجمعينَ -.
بتاريخ: نهارِ الجمعة ثانِي شوَّال المبارك، سنةَ ثنتَيْن وتسعِ مئةٍ، بالقاهرة المحرُوسة، بمجلس القاضي [تقي الدِّين الديري] الشافعيِّ، بخطِّ الجامع الأزهر - عمرَهُ اللَّه تعالى بِذِكره -»[أ].

(أ) بعض كلمات هذا القيد غير واضحة. =

= **وفي الصفحة التي تليها إجازة من أحمد بن شكم الشافعي لمالك النسخة محمد بن محمد العجلونيّ؛ نصُّها:**

«الحمد للَّهِ على إحسانهِ، وصلَّى اللَّه وسلمَ على سيِّدنا محمدٍ وآله وأصحابِهِ وأنصارهِ وأعوانِهِ.

وبعدُ: فإنّ مالكَ هذهِ النُّسخة المباركةِ الأخَ العزيز الفاضلَ المفنَّن شمسَ الدِّين المسمّى بمحمَّد بنِ الشيخ الصَّالح مُحمدٍ العَجْلُونِيِّ الحَنْبَلِيِّ - يسّر اللَّه لهُ الخيراتِ، ووقاهُ جميع المكروهات، وأعزَّهُ بالطاعة، وجعلهُ من خيرِ أهل السُّنة والجماعةِ -، قد قرأ علَيَّ جميع هذا الكتاب المُسمّى بـ(**الخُلَاصَة الألفِيَّة فِي علمِ العربيَّة**)؛ قراءةَ بحثٍ وتفهُّم وتأملٍ وتحرير - جعلها اللَّه خالصةً لوجهه الكريم، وسبباً موصلاً إلى النعيم المُقيم -.

وكانت قراءتُهُ لذلك فِي مجالسَ متكثِّرةٍ، آخرُها بالمدرسة المرْشدِيَّة بصالِحِيَّة دمشقَ - حماها اللَّهُ عنِ الآفات وسائرَ بلاد المسلمينَ -.

بتاريخ: يوم السبتِ العشرينَ من شهر جُمادَى الأُولى، سنةَ ثمانٍ وتسعينَ وثمانِ مئةٍ، وقد أذنتُ له أن يَرْوي عنِّي الكتابَ المذكورَ، ويُفِيده بعد المطالعةِ والمراجعةِ والتأمُّل الشافِي.

قال ذلك وكتبهُ - فقيرُ عفوِ اللَّه -: أحمدُ بنُ محمّد بنِ عمرَ الشَّافِعِيُّ، الشهير والدُهُ بـ(شَكَم) - غفر اللَّه لهم ولِسائر المسلمِين -.

والحمدُ للَّه ربِّ العالَمين، وصلّى اللَّه وسلَّم على سيِّدنا مُحمدٍ وآله وصحبهِ أجمعينَ، وحسبنا اللَّه ونِعم الوكيلُ».

فِهْرِسُ أَهَمِّ مَرَاجِعِ التَّحْقِيقِ

١ - الاعتماد في نظائر الظاء والضاد، لابن مالك، ت: حاتم الضامن، الناشر: دار البشائر، دمشق - سوريا، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢ - إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق (شرح المكناسي)، للمكناسي، ت: حسين بركات، مكتبة الرشد، الرياض - السُّعودية، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٣ - اختصار إعراب الألفية للأزهري، لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطَّاب الرُّعيني المالكي، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض - السُّعودية، برقم: (٤٧٢٤) ضمن مجموع، عدد اللوحات: (٧٤) لوحة.

٤ - أدب الكاتب، لابن قتيبة، ت: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

٥ - إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (شرح البرهان ابن القيم)، لبرهان الدين إبراهيم ابن قيّم الجوزية، ت: محمد بن عوض بن محمد السهلي، الناشر: أضواء السلف، الرياض - السُّعودية، ط: الأولى، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٦ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير الجزري، ت: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٧ - إصلاح المنطق، لابن السكيت، ت: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٨ - الأصول في النحو، لأبي بكر محمد ابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

٩ - الأضداد، لابن الأنباري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٠ - إعراب لامية الشنفرى، لأبي البقاء العكبري، ت: محمد أديب عبد الواحد جمران، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١١ - الأعلام، لخير الدين الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر، أيار - مايو ٢٠٠٢م.

١٢ - إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لابن مالك، ت: سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السُّعودية، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٣ - إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر، ت: حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

١٤ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٢م.

١٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (شرح ابن هشام)، لابن هشام، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٦ - البداية والنهاية، لابن كثير، ت: عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٧ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان.

١٨ - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الأولى، **١٤٢١**هـ- **٢٠٠٠**م.

١٩ - البهجة المرضية في شرح الألفية (شرح السيوطي)، للسيوطي، مع حاشيته: (التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية) لمحمد صالح بن أحمد الغرسي، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة مصر، ط: الأولى، **١٤٢١**هـ- **٢٠٠٠**م.

٢٠ - تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، ت: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٢١ - تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، لأبي نصر الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط: الرابعة، **١٤٠٧**هـ- **١٩٨٧**م.

٢٢ - التاج والإكليل لمختصر خليل، لمحمد بن يوسف العبدري الغرناطي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، **١٤١٦**هـ- **١٩٩٤**م.

٢٣ - تاريخ ابن الوردي، لابن الوردي، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت، ط: الأولى، **١٤١٧**هـ- **١٩٩٦**م.

٢٤ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، ت: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، **١٤١٣**هـ- **١٩٩٣**م.

٢٥ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لأبي حفص الصقلي النحوي، ت: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، **١٤١٠**هـ- **١٩٩٠**م.

٢٦ - تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، ت: عبد الغني الدقر، الناشر: دار القلم - دمشق، ط: الأولى، **١٤٠٨**هـ.

٢٧ - التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية، لأبي العباس المقري المكي، رسالة دكتوراه، ت: خالد يعقوب، جامعة أحمد بن بلة بوهران - الجزائر.

٢٨ - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (١-٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى.

٢٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ت: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، وزارة الثقافة - الجمهورية العربية المتحدة، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٣٠ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت: السيد الشرقاوي، راجعه: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣١ - تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرُسْتَوَيْه، ت: محمد بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣٢ - التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٣ - تقويم اللسان، لابن الجوزي، ت: عبد العزيز مطر، الناشر: دار المعارف، ط: الثانية، ٢٠٠٦م.

٣٤ - تمرين الطلاب في صناعة الإعراب (إعراب الألفية)، لخالد الأزهري، ت: محمد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى.

٣٥ - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ت: علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٣٦ - تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري الهروي، ت: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠١م.

٣٧ - التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الدَّاني، ت: أوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط: الثانية، **١٤٠٤**هـ- **١٩٨٤**م.

٣٨ - الجمل في النحو، للخليل الفراهيدي، ت: فخر الدين قباوة، ط: الخامسة، **١٤١٦**هـ- **١٩٩٥**م.

٣٩ - جمهرة اللغة، لأبي بكر ابن دريد، ت: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط: الأولى، **١٩٨٧**م.

٤٠ - الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، ت: إبراهيم باجس عبد المجيد، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط: الأولى، **١٤١٩**هـ- **١٩٩٩**م.

٤١ - الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، لابن المِبْرَد الحنبلي، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض - السعودية، ط: الأولى، **١٤٢١**هـ- **٢٠٠٠**م.

٤٢ - حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالكٍ (الفتح الودودي على المكودي)، لابن حمدون الفاسي، دار الفكر، بيروت - لبنان، **١٤٢٤**هـ- **٢٠٠٣**م.

٤٣ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد بن مصطفى بن حسن الخضري، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط: الأولى، **١٤٢٤**هـ- **٢٠٠٣**م.

٤٤ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (ومعه الشواهد للعيني)، للصبان، ت: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر.

٤٥ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، للصبان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، **١٤١٧**هـ- **١٩٩٧**م.

٤٦ - حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لحسن بن محمد بن محمود العطار، الناشر: دار الكتب العلمية.

٤٧ - حاشية الملوي على شرح المكودي على ألفية ابن مالك، لأحمد بن عبد الفتاح بن يوسف الملوي، الناشر: مطبعة التقدم العلمية بمصر، ط: الثانية، ١٣٤٦هـ.

٤٨ - حاشية ياسين العليمي على ألفية ابن مالك، لياسين بن محمد العليمي، المطبعة المولوية، فاس، ١٣٢١هـ.

٤٩ - حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري على ألفية ابن مالك، رسالة دكتوراه، ت: جابر السريع، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - السعودية، ١٤٤٠هـ.

٥٠ - الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، ت: عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق، بيروت، ط: الرابعة، ١٤٠١هـ.

٥١ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي الحموي، الناشر: دار صادر - بيروت.

٥٢ - الدرر السنيَّة حاشية على شرح الخلاصة، لزكريا الأنصاري، ت: وليد بن أحمد بن صالح الحسين، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

٥٣ - الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر، ت: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٥٤ - ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، لأبي الطَّيب الفاسي، ت: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥٥ - ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي، ت: عبد الرحمن بن

سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض - السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

٥٦ - الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، للسهيلي، ت: عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٧ - الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري، ت: حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٥٨ - سر صناعة الإعراب، لابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٩ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، ت: محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٦٠ - شذور الذهب، لابن هشام، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

٦١ - شرح ابن النَّاظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن عبد اللَّه ابن مالك، ت: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٦٢ - شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، لابن طولون الدمشقي الصالحي، ت: عبد الحميد جاسم الكبيسي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٦٣ - شرح ابن هانئ على ألفية ابن مالك، لابن هانئ اللَّخمي، رسالة دكتوراه، ت: أحمد بن محمد بن محجوب ذبيان القرشي، جامعة أم القرى بمكة المكرَّمة - السعودية.

٦٤ - شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السِّيرافي، ت: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات

الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، **١٣٩٤**هـ- **١٩٧٤**م.

٦٥ - شرح ألفية ابن مالك، لشمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي البعلبكي، مخطوط، مكتبة راغب باشا، برقم: **(٦/ ٥٧٠)** ضمن مجموع، عدد اللوحات: **(٣٧)** لوحة.

٦٦ - شرح ألفية ابن مالك، لابن جابر الهوَّاريِّ، مخطوط، مكتبة راغب باشا، برقم: **(١٣٢٥)**، عدد اللوحات: **(١٩٦)** لوحة.

٦٧ - شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: العشرون، **١٤٠٠**هـ- **١٩٨٠**م، وبهامشه منحة الجليل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد.

٦٨ - شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)، لعمر بن مظفر بن الوردي، ت: عبد اللَّه بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط: الأولى، **١٤٢٩**هـ- **٢٠٠٨**م.

٦٩ - شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة - السعودية، ط: الأولى، **١٤٠٢**هـ- **١٩٨٢**م.

٧٠ - شرح المرادي على ألفيَّة ابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي، ت: فخر الدِّين قباوة، دار السَّلام، ط: الأولى، **١٤٤٠**هـ- **٢٠١٩**م.

٧١ - شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، **١٤٢٢**هـ- **٢٠٠١**م.

٧٢ - شرح المكودي على ألفية ابن مالك، للمكودي، ت: فاطمة راشد الراجحي، الناشر: جامعة الكويت، **١٩٩٣**م.

٧٣ - شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، **١٤١٠**هـ- **١٩٩٠**م.

٧٤ - شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، ت: مجموعة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، **١٣٩٥**هـ- **١٩٧٥**م.

٧٥ - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني، ت: حسين بن عبد اللَّه العمري وآخرين، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ط: الأولى، **١٤٢٠**هـ- **١٩٩٩**م.

٧٦ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٧٧ - طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، ت: الحافظ عبد العليم خان، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، **١٤٠٧**هـ.

٧٨ - طبقات الشافعية، لعبد الرحيم الإسنوي، ت: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، **٢٠٠٢**م.

٧٩ - طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ت: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، **١٤١٣**هـ.

٨٠ - طبقات الشافعيين، لابن كثير، ت: أحمد عمر هاشم، ومحمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، **١٤١٣**هـ- **١٩٩٣**م.

٨١ - طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف، ط: الثانية.

٨٢ - طِلبة الطلبة، لعمر بن محمد النسفي، الناشر: المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، **١٣١١**هـ.

٨٣ - عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، لبدر الدين محمود العيني، ت: محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - مركز تحقيق التراث، **١٤٠٧**هـ- **١٩٨٧**م.

٨٤ - العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن، ت: أيمن

نصر الأزهري وسيد مهني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٨٥ - عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس، ت: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٨٦ - العين، للخليل الفراهيدي، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٨٧ - غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، الناشر: مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة: ج. برجستراسر، عام: ١٣٥١هـ.

٨٨ - غريب الحديث، لإبراهيم بن إسحاق الحربي، ت: سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٨٩ - غريب الحديث، للخطابي، ت: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٩٠ - فتح الجليل على شرح ابن عقيل (حاشية السجاعي)، للسجاعي، المطبعة الميمنية لأحمد البابي الحلبي، ١٣٠٦هـ.

٩١ - فتح الخالق المالك في حل ألفاظ ألفية ابن مالك، للشِّربيني، ت: سيد بن شتوت الشَّافعي، دار الضِّياء، الكويت.

٩٢ - الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، ت: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.

٩٣ - الفصول الخمسون، ليحيي بن عبد المعطي الزواوي، ت: محمود محمد الطناحي، الناشر: عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧م.

٩٤ - فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي، ت: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت.

٩٥ - القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط: الثامنة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٩٦ - قواعد الإملاء، لعبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر، ١٩٩٣م.

٩٧ - الكتاب، لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٩٨ - كتاب الأفعال، لابن القَطَّاع الصقلي، الناشر: عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٩٩ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، الناشر: مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

١٠٠ - الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية لابن مالك، لصالح عبد السميع الأبي الأزهري، ت: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الآفاق العربية مصر، ٢٠٠٩م.

١٠١ - الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، ت: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٠٢ - لسان العرب، لابن منظور، الناشر: دار صادر، بيروت - لبنان، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ.

١٠٣ - مجمع الآداب في معجم الألقاب، لابن الفوطي، ت: محمد الكاظم، الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر - وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط: الأولى، ١٤١٦هـ.

١٠٤ - مجمل اللغة، لابن فارس، ت: زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٠٥ - المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسى محمد بن عمر الأصبهاني المديني، ت: عبد الكريم العزباوي، الناشر: دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة - السعودية، ط: الأولى، جـ١ (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، جـ٢-٣ (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

١٠٦ - المحصول شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، ت: محمد صفوت محمد علي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة - مصر.

١٠٧ - المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده المرسي، ت: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٠٨ - مختار الصحاح، للرازي، ت: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط: الخامسة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٠٩ - المخصص، لابن سيده المرسي، ت: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١١٠ - المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي، ت: حاتم صالح الضامن، الناشر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١١١ - المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث - مصر، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١١٢ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض، الناشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

١١٣ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.

١١٤ - المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، للهوريني، ت: طه عبد المقصود، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١١٥ - معاني القرآن، للأخفش، ت: هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

١١٦ - معاني القرآن، للفراء، ت: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط: الأولى.

١١٧ - معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت الحموي، ت: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١١٨ - معجم البلدان، لياقوت الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت، ط: الثانية، ١٩٩٥م.

١١٩ - معجم الشيوخ الكبير، للذهبي، ت: محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف - السعودية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٢٠ - المعجم المختص بالمحدثين، للذهبي، ت: محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف - السعودية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٢١ - المعجم المفهرس (تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة)، لابن حجر، ت: محمد شكور المياديني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٢٢ - معجم ديوان الأدب، لإسحاق بن إبراهيم الفارابي، ت: أحمد مختار عمر، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٢٣ - معجم مقاييس اللغة (مقاييس اللغة)، لابن فارس، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٢٤ - المُغْرِب في ترتيب المعرِب، لبرهان الدين المُطَرِّزِي، الناشر: دار الكتاب العربي.

١٢٥ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، ت: مازن المبارك ومحمد علي حمد اللَّه، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط: السادسة، ١٩٨٥م.

١٢٦ - المفاتيح في شرح المصابيح، لمظهر الدين الزَّيْداني المُظْهِري، ت: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

١٢٧ - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح الشاطبي)، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: مجموعة محققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٢٨ - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدين محمود العيني، ت: علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السوداني وعبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، ط: الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

١٢٩ - مقامات الحريري، للقاسم بن علي الحريري، الناشر: مطبعة المعارف، بيروت، ١٨٧٣م.

١٣٠ - المقصور والممدود، لابن ولاد، ت: بولس برونله، الناشر: مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.

١٣١ - المقصور والممدود، لأبي علي القالي، ت: أحمد عبد المجيد هريدي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

١٣٢ - المقفى الكبير، للمقريزي، ت: محمد اليعلاوي، الناشر: دار الغرب الاسلامي، بيروت - لبنان، ط: الثانية، **١٤٢٧**هـ- **٢٠٠٦**م.

١٣٣ - المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن علي الهُنائي الملقب بـكراع النمل، ت: محمد بن أحمد العمري، الناشر: جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط: الأولى، **١٤٠٩**هـ- **١٩٨٩**م.

١٣٤ - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الثانية، **١٣٩٢**هـ.

١٣٥ - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني)، للأُشْمُوني، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط: الأولى، **١٤١٩**هـ- **١٩٩٨**م.

١٣٦ - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني) (طبعة أخرى)، للأُشْمُوني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، **١٤١٩**هـ- **١٩٩٨**م.

١٣٧ - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك (شرح أبي حيان)، لأبي حيان الأندلسي، تصوير دار أضواء السلف، والطبعة الأولى في الجمعية الشرقية الأمريكية نيوهافن كونكتيكي، ت: سيدني جلازر، عام: **١٩٤٧**م.

١٣٨ - المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغري بردي، ت: محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٣٩ - الميسر في شرح مصابيح السنة، لفضل اللَّه التُّورِبِشْتِي، ت: عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط: الثانية، **١٤٢٩**هـ- **٢٠٠٨**م.

١٤٠ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب، لأحمد المقري التلمساني، ت: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت - لبنان.

١٤١ - النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، للسيوطي، مخطوط، مكتبة قاضي زاده، برقم: (٥١٢)، عدد اللوحات: (٣٧٦) لوحة.

١٤٢ - النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٤٣ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ت: عبد العالم سالم مكرم، الناشر: مؤسسة مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية، ط: الأولى.

١٤٤ - الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٤٥ - الوفيات، لتقي الدين السلامي، ت: صالح مهدي عباس وبشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ.

١٤٦ - ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، لأبي عمر محمد بن عبد الواحد المعروف بغلام ثعلب، ت: محمد بن يعقوب التركستاني، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.



فِهرِسُ المَوضُوعَاتِ

لطلب الكميات : ٠٥٦٤٤٤٨٤٥٤

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٣-٦٥٨٥-٢